

وهى حاشية للعلامة السجاعى

على شرح القطر للعـــلامة ابن هشام

رحمهما الله تعالى

(تنبيه) قد وضعنا الشرح باعلى الصفحة و الحاشية تحته وفى أسفل الصفحة تقريرات الشيخ محمد الإنبابى رحمه الله تعالى مفصول بين كل بجدول

سنة ١٣٥٣ هجرية — ١٩٣٤ ميلادية

يُطلب من الشيخ سالم بن سعد بن نبهان وأخيه أحمد

صاحبي المكتبة النبهانية - سورابايا

مطبعة مصطفى محمد

صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة جمال المتصدرين وتاج القراء، تذكرة أبي عمرو وسيبويه والفراء، أبو محمد عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لمن رفع فى الدارين قدر أحبابه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى خفض الكفر مع أصحابه، وعلى آله وأصحابه وجنده وسائر أحزابه آمين ﴿أما بعد﴾ فهذا تعليق لطيف على شرح القطر لمؤلفه العلامة ابن هشام نفعني به والمسلمين الملك العلام (قوله قال الشيخ) أصله قول بفتح الواو فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لا بكسرها وإلا لأتى مضارعه على يقال كخاف يخاف ولا بضمها وإلا سكان لازم مع أنه متعد والشيخ فى اللغة من طعن فى السن ثم أطلق اصطلاحا على من كان فاضلا ولو صبيا فهو مجاز باعتبار أن من طعن فى السن يعظم رحمة وشفقة به فشبه من بلغ مرتبة أهل الفضل به بجامع استحقاق التعظيم فى كل على جهة الاستعارة التصريحية ثم إنه صار حقيقة عرفية فى ذلك فافهم قال السخاوى وأول من أطلق عليه شيخ فى الاسلام الصديق رضى الله عنه وللشيخ جموع ذكرها فى المختار وقد نظمتها فقلت

مشايخ مشيوخاء مشيخة كذا * شيوخ وأشياخ وشيخان فاعلما
ومع شيخة جمع لشيخ وصغرا * بضم وكسر فى شييخ لتفهما

(قوله العلامة) أى الكثير العلم والتاء فيه لتأكيد المبالغة (قوله جمال المتصدرين) جمع متصدر بمعنى المتقدمين فى العلوم مأخوذ من صدر كتابه جعل له صدراً أو صدره فى المجلس فتصدر والجمال لغة رقة الحسن ويطلق على تناسب الأعضاء ففى التركيب تشبيه بليغ أى كالحسن للتصدرين فبه كمالهم وبهجتهم (قوله وتاج القراء) التاج شىء مكلل بالجواهر للعجم بمنزلة عمائم العرب والقراء جمع قارىء أى مثل التاج للقراء ويحتمل أن المراد به الرئيس وأطلق عليه التاج استعارة مصرحة (قوله تذكرة) مصدر ذكره كزكاه تزكية وجعله نفس التذكرة مبالغة على حد زيد عدل أو بمعنى مذكر أو ذى تذكرة والمراد أنه يرجع اليه فى تذكر المسائل (قوله أبى عمرو) أى ابن العلاء لأنه هو المراد عند اطلاق النحاة واختلف فى اسمه على أحد وعشرين قولا أصحها زبان بزاى معجمة وقيل اسمه كنيته وسبب الاختلاف فيه أنه كان لجلالته لا يسئل عن اسمه مات سنة أربع وقيل سنة تسع وخمسين ومائة بطريق الشام ذكره السيوطى فى المزهر ﴿فائدة﴾ تزاد الواو فى عمرو غير المنصوب فرقا بينه وبين عمر وإنما خص عمرو بالزيادة لأنه

(قوله لا بكسرها وإلا لأتى مضارعه الخ) وجهه أن فعل بالكسر لا يأتى مضارعه على يفعل بالضم مع أن يقول أصله يقول بالضم وأما نحو نعم بالكسر ينعم بالضم فمن تداخل اللغتين ولا على يفعل بالكسر إلا فى المعتل نحو وثق يثق وفى الصحيح قليلا نحو حسب يحسب (قوله فهو مجاز) أى بالاستعارة كما أفاده التفريع بعد ثم كلامه يقتضى أنها أصلية مع أن الاستعارة فى المشتق تبعية ففى كلامه تساهل تبع فيه بعضهم ههنا (قوله أى مثل التاج للقراء) أى فى الانتفاع وكمال الارتفاع وهذا إشارة للتشبيه البليغ (قوله الرئيس) أى فرد ما من أفراد مطلق الرئيس لا خصوص المصنف لئلا يلزم الجمع بين الطرفين فالاستعارة على رأى السعد ومن وافقه ووجه الشبه هو ما تقدم ويصح أن يكون مجازاً مرسلا لعلاقة اللزوم فان التاج غالباً لا يلبسه إلا الرئيس (قوله لا يسئل عن اسمه) أى لا يستعمل اسمه اه إنبابى

ابن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصارى فسح الله له قبره *
الحمد لله رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله ، وفاتح البركات لمن انتصب لشكر إفضاله . والصلاة والسلام على من

أخف لانصرافه وزيدت الواو دون الألف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف لياء المتكلم ولكتابته بالواو شروط أن يكون علما فلا تزاد فى غيره كعمر أحد عمور الاسنان وهو ما بينها من اللحم والعمر فى قوله لعمرك أى حياتك وأن لا يكون محلى بأل فلا تزاد فى نحو * باعد أم العمر من أسيرها * لقلة الاستعمال وأن لا يضاف كذا قيل وفيه أن الشرط الأول يغنى عنه وألا يكون مصغراً فلا تزاد فى عمير تصغير عمرو وألا يؤمن اللبس بوقوعه فى قافية فلا تزاد الواو فيه حينئذ لأن الموضع الذى يقع فيه عمرو فى القافية لا يقع فيه عمر فلا يفضى إلى اللبس كما قاله الجاربردى وخرج بغير المنصوب ما كان منصوبا فلا تزاد فيه واو لعدم الالتباس بعمر لأن عمراً يبدل تنوينه ألفاً فى حالة النصب لانصرافه وعمر غير مصروف فلا يكتب بالألف إذ لا تنوين فيه اه ملخصا من شرح الشنوانى الكبير على الآجرومية وقد نظمت ذلك فقلت

فما عدا نصب عمرو ألحقن به * واوا إذا علما يأتى ولم يضف
مأمون لبس بأن لم يأت قافية * ولم يصغر خلا من أل بذا اعترف

(قوله وسيبويه) لقب إمام النحويين وكنيته أبو بشر واسمه عمرو ومعناه رائحة التفاح قيل إن أمه كانت ترقصه بذلك فى صغره وقيل لقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه وقيل غير ذلك ومات بشيراز وقيل بالبيضاء سنة ثمانين ومائة وعمره اثنتان وثلاثون سنة وقيل نيف على الأربعين وقيل مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة وقيل غير ذلك انظر المزهر (قوله والفراء) هو أبو زكريا يحيى بن زياد مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين وله سبع وستون سنة ذكره فى المزهر وفى تاريخ ابن خلكان أن عمره ثلاث وستون سنة قال والفراء بفتح الفاء وتشديد الراء وبعدها ألف ممدودة وإنما قيل له الفراء مع أنه لم يكن يعمل الفراء ولا يبيعها لأنه كان يفرى الكلام ذكره ابن السمعانى فى كتاب الذيل اه وقال أيضا كان الفراء يميل إلى الاعتزال وبين قوله القراء والفراء الجناس المصحف والمحرف نحو قوله تعالى يحسبون أنهم يحسنون والأول يرجع للنقط والثانى للشكل (قوله ابن هشام الأنصارى) احترز به عن عبد الملك بن هشام صاحب السيرة وعن محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى وعن محمد بن أحمد بن هشام اللخمى وهو أعنى ابن هشام الأنصارى متأخر عنهم وصاحب التصانيف المشهورة قال الدلجونى وكان شافعياً ثم تحنبل قبل وفاته بخمس سنين وكان مولده يوم السبت خامس ذى القعدة سنة ثمان وسبعمائة ووفاته بذى القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة اه فعمره ثلاث وخمسون سنة (قوله الحمد) هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى من الانعام أو غيره وما وقع على غير الاختيارى كحمد الله على صفاته فلتنزيله منزلة الاختيارى إما لاستقلال الذات فيها وإما باعتبار كونها مبادى أفعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز أو لأن

(قوله لأنه أخف لانصرافه) أى والكتابة تفيد كاللفظ فاعتبر فيها ما فيه من ثقل وخفة اه شيخنا (قوله لئلا يلتبس بالمنصوب) ولم يكتفوا بالتمييز بالعامل (قوله والعمر فى قوله لعمرك) وهذا خارج أيضا بشرط عدم الاضافة لأنه سيأتى له البحث فى ذلك الشرط (قوله لقلة الاستعمال) أى فلا يبالى باللبس حينئذ على قارىء الخط حيث لا يدرى هل مدخول أل عمرو أو عمر لعدم علمه بأن العرب إنما زادتها فى عمرو دون عمر (قوله وفيه أن الشرط الأول يغنى عنه) أقول يمكن أن التصريح به ليتأتى الجرى على كل الطرق فان بعضهم قال يضاف العلم ولو لم يقصد تنكيره ولذلك ذكر هذا الشرط فى النظم الآتى اه شيخنا فقد تنبه لذلك عند النظم وإن لم يتنبه له هنا (قوله وإما لاستقلال الذات فيها) أى عدم احتياجها لذات أخرى فأشبهت تلك الصفات الأمر الاختيارى من حيث عدم توقفها على ذات أخرى فى قيامها بالذات كما أن الأمر الاختيارى كالانعام لا يتوقف على ذات أخرى بل تلك الذات كافية فى تحصيله إما باطنا وظاهراً بالنسبة لحمدنا له تعالى على إنعامه وإما ظاهراً بالنسبة لحمدنا لزيد على إحسانه بخلاف الأمر الاضطرارى كرشاقة قد زيد وحسنه فانه يتوقف فى تحصيله على ذات أخرى إذ لا صنع لمن قام به فى تحصيله لا ظاهراً ولا باطناً ثم إن الأدب أن يقال نزل الثناء على الصفات أو الذات منزلة الثناء على الأفعال الاختيارية لا أنها نزلت هى منزلة الأفعال الاختيارية وإن اشتهر (قوله وإما باعتبار كونها مبادىء أفعال الخ) هذا التعليل قاصر على صفات التأثير * وأجيب

مدت عليه الفصاحة رواقها، وشدت به البلاغة نطاقها، المبعوث بالآيات الباهرة والحجج، المنزل عليه « قرآنا عربيا

المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محموداً عليه تجوزاً والمحمود عليه حقيقة أمر آخر ذكره العصام (قوله رافع) أى معلى الدرجات جمع درجة كقصبة وقصبات فهو بفتح الدال لا بضمها بمعنى المنزل لمن انخفض أى تواضع وذل لجلاله أى عظمته (قوله وفاتح) أى مرسل البركات من اطلاق السبب وإرادة المسبب والبركات جمع البركة وهى النمو وزيادة الخير ومعناها فى العرف زيادة الخير الالهى فى الأشياء التى ثبت فيها الخير (قوله انتصب) الانتصاب الاستمرار بحسب الطاقة والافضال الاحسان وعبر به إشارة لمذهب أهل السنة من أنه لا يجب عليه تعالى شىء. قال فى المصباح تفضل عليه وأفضل إفضالا بمعنى اهـ فقول بعضهم لم يسمع أفضل بمعنى أحسن مردود ولا يخفى ما فى ذكر الرفع وما بعده من براعة الاستهلال التى هى لغة حسن المطلع وعرفا أن يأتى المتكلم فى أول كلامه بما يلوح بمقصوده باشارة تعذب حلاوتها على الذوق السليم (قوله على من مدت) أى الذى مدت وهو نبينا ﷺ ولم يصرح باسمه إشارة إلى أنه اشتهر بهذه الأوصاف العظام بحيث إذا أطلقت لا تنصرف إلا اليه فى هذا المقام ومدت بمعنى بسطت وفرشت عليه الفصاحة رواقها بكسر الراء بوزن كتاب وبضمها كغراب يطلق على البيت من الشعر ويجمع على روق بالضم وعلى أروقة فى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه المصنف الفصاحة التى هى ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح بامرأة لها رواق قد مدته عليه صلى الله عليه وسلم وطوى ذكر المشبه به وأثبت شيئا من لوازمه وهو الرواق فيكون تخييلا ومدت ترشيح ثم إن هذا كناية عن تمكنه عليه الصلاة والسلام من الفصاحة بحيث يقدر على كل معنى حاول التعبير عنه من غير تكلف فأطلق الملزوم وهو المد وأراد لازمه الذى هو التمكن إذ يلزم من وضع شىء على شخص تمكنه منه فهذا مما بنيت فيه الكناية على المجاز وقد صرح المحققون بجوازه ووقوعه واختلفوا هل تبنى الكناية على الكناية مع اتفاقهم على ندور ذلك كما إذا قلت فلان كثير الرماد وكنيت بذلك عن الكرم ثم جعلت ذلك كناية عن كثرة المال أفاده بعض المحققين من شيوخنا (قوله وشدت به البلاغة نطاقها) النطاق بكسر النون وجمعه نطق ككتاب وكتب شىء يشبه الازار فيه تكة تلبسه المرأة كما فى المصباح ففى كلامه استعارة بالكناية حيث شبه البلاغة التى هى ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ بليغ بامرأة لها نطاق وطوى ذكر المشبه به وأثبت له شيئا من لوازمه وهو النطاق تخييلا وهذا كناية عن تقوى البلاغة به من باب إطلاق الملزوم وهو الشد بالنطاق وإرادة اللازم الذى هو القوة إذ يلزم من شد الوسط بالنطاق القوة والشدة ثم إن فى كلامه من المحسنات البديعية اللفظية مراعاة النظير فان البلاغة تناسب الفصاحة وفيه غير ذلك كما يعلم من فنه (قوله المبعوث) أى المرسل نعت لمن من النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والآيات جمع آية وهى العلامة أى العلامات الدالة على صدقه ونبوته فى جميع ما جاء به والحجج جمع حجة كغرفة وغرف الدليل عقليا كان أو نقليا من حجه إذا غلبه سمى بذلك لأن الخصم يحج ويغلب به والمراد بالآيات القرآن وبالحجج ما عداه أو أعم فالعطف على الأول مغاير وعلى الثانى من عطف العام على الخاص ويحتمل أن يراد بالآيات المعجزات جميعها وكذلك الحجج فيكون العطف تفسيريا وقول بعضهم يحتمل أن يراد بالآيات الأنبياء قبله فيه نظر ظاهر إذ لا معنى لكونه مرسلا بالأنبياء فان جعلت الباء بمعنى مع كان المعنى وصفه بكونه مرسلا مع الأنبياء وليس فيه بعد التأويل كبير مدح كما لا يخفى تأمل (قوله الباهرة) أى الغالبة ولا يخفى أن الآيات وإن كان فى الأصل جمع قلة فالمراد به هنا جمع الكثرة لأن أل سواء كانت جنسية أو استغراقية إذا دخلت على جمع القلة أبطلت منه ذلك كما أجابوا به عن بيت حسان المشهور * لنا الجفنات الغر يلمعن فى الضحى * فيكون هذا جاريا على الكثير الأفصح من وصف جمع الكثرة بالمفرد وصح ذلك لتأول الجمع بالجماعة والمطابقة عند النحويين واجبة ولو معنى فسقط ما أطال به بعضهم هنا (قوله قرآنا عربيا) اعترض بأن فيه غير العربى كابراهيم وكالقسطاس والسجل * وأجيب بأن المراد عربى باعتبار التراكيب أو الأسلوب

عنه بأن نحو السمع لما كان لا ينفك عما به التأثير كان كالمنشأ للافعال الاختيارية اهـ إنبابى (قوله وصح ذلك لتأول الخ) جواب عما يقال يلزم على هذا الأفصح عدم التطابق بين النعت والمنعوت مع أن النحاة أطبقوا فى باب النعت على وجوب التطابق بينهما إفراداً وجمعاً من غير تفصيل بين جمع وجمع * ومحصل الجواب أن المطابقة عند النحويين واجبة ولو معنى (قوله كابراهيم) هذا أعجمى وقوله وكالقسطاس هذا فارسى ولذا أعاد الكاف وقوله والسجل هذا رومى وكان الأولى له إعادة الكاف اهـ إنبابى

غير ذى عوج» وعلى آله الهادين، وأصحابه الذين شادوا الدين وسلم، وشرف، وكرم

وبعد فهذه نكت حررتها على مقدمتى المسماة بقطر الندى وبل الصدى رافعة لحجابها كاشفة لنقابها مكملة لشواهدها

﴿فائدة﴾ ترتيب الآيات توقيفى إجماعا وأما ترتيب السور فالجمهور على أنه غير توقيفى وغيرهم على أنه توقيفى كما فى الاتقان للحافظ السيوطى (قوله غير ذى عوج) بكسر العين فى المعانى يقال فى الدين عوج وفى الأمر عوج ويقال فى الأجساد كالعصا عوج بفتحها وقد تكسر كما فى المصباح والمراد به التناقض والاختلاف شبه الاختلاف بالعوج بجامع الخلل على سبيل الاستعارة المصرحة (قوله الهادين) جمع هاد من الهداية والمراد بها الدلالة بلطف وتطلق على الدلالة سواء كانت موصلة أم لا والأول لا يسند إلا اليه تعالى كما فى «اهدنا الصراط المستقيم» وهو المنفى عنه ﷺ فى قوله تعالى إنك لاتهدى من أحببت بخلاف الثانى فانه قد أسند اليه ﷺ فى قوله تعالى «وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم» وإلى القرآن فى قوله تعالى «إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم» (قوله وأصحابه) جمع صحب بالكسر كشهد وأشهاد لا جمع لصحب بالسكون لأن فعلا لا يجمع على أفعال قياسا إلا إذا كان معتل العين كثوب وأثواب وجمع صحيح العين على ذلك شاذ ولا جمع لصاحب أيضا لأن فاعلا لم يثبت جمعه على أفعال كما قاله الجوهرى (قوله الذين شادوا الدين) بتخفيف الدال من باب باع مصدره الشيد كالبيع وهو فى الأصل رفع البناء والمراد به هنا الاظهار فشبه إظهارهم له بشيد البناء ورفعه بجامع الظهور واشتق من الشيد شاد بمعنى أظهر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية (قوله وسلم وشرف وكرم) ألفاظ متقاربة المعنى وهى بصيغة الماضى ويصح قراءتها بصيغة الأمر ومعمول كل محذوف أى من مر وهو النبى صلى الله عليه وسلم وآله وعلى كل فليست معطوفات على الصلاة لأن شرط عطف الفعل على الاسم أن يكون الاسم مشبها للفعل بأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول كما صرح به فى الخلاصة وشراحها تأمل ﴿فائدة﴾ قال السيوطى فى الاتقان كثر فى الفواصل التضمين والايطاء لأنهما ليسا بعيبين فى النثر وإن كانا عيبين فى النظم فالتضمين أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقا بها كقوله تعالى «وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل» والايطاء تكرر الفاصلة بلفظها كقوله تعالى فى الاسراء هل كنت إلا بشرا رسولا وختم بذلك الآيتين بعدها اهـ (قوله وبعد) أصلها أما بعد بدليل لزوم الفاء فى حيزها لتضمن أما معنى الشرط وإنما لزمت الفاء بعدها ولم تلزم فى بقية أدوات الشرط لأنها لما ضعفت بالنيابة تقوت بذلك والأصل مهما يكن من شىء بعد فمهما مبتدأ والاسمية لازمة له ويكن شرط والفاء لازمة له وهى تامة وفاعلها شىء بجعل من زائدة فى الاثبات على قول أو ضمير مستتر عائد على مهما والمجرور بيان للجنس ☆ واعترض الأول بخلو الخبر عن الرابط ☆ وأجيب بأنه مقدر أى شىء معه واعترض الثانى بأن البيان يجب أن يكون أخص من المبين وهو هنا مساو له ☆ وأجيب بأن محل وجوب الخصوص فى البيان إذا لم يرد به التعميم والإ جاز فيه المساواة كما هنا فلتضمن أما معنى الابتداء والشرط لزمها الفاء اللازمة لفعل الشرط والاسمية اللازمة للمبتدإ إقامة للازم وهو الفاء والاسمية مقام الملزوم وهو مهما ويكن ولما تعذر وجود الاسمية فى أما أقاموا لصوقها مقام الوجود بالفعل وهذا معنى قولهم فى الجملة والعامل فى بعد فعل الشرط أو جوابه وهو أولى لأنه على الأول تكون الأوصاف معلقة على وجود شىء بقيد أن يكون بعد البسملة والحمدلة وعلى الثانى تكون معلقة على وجود شىء مطلق والتعليق على المطلق أقرب لتحققه فى الخارج من التعليق على المقيد وإن كان الأمران بالنظر إلى ما فى الخارج مثبتين لتحقق

(قوله وجمع صحيح الخ) أى ولنا مندوحة عن جعل أصحاب من قبيل الشاذ بما مر (قوله لأن فاعلا لم يثبت جمعه على أفعال) فى الدلجمونى وأصحاب جمع صاحب والقول بعدم جمع فاعل على أفعال غفلة عن تصفح الكتاب نبه عليه العلامة القهستانى الحنفى والمراد كتاب سيبويه (قوله بجامع الظهور) أى ظهور متعلق كل (قوله لتضمن أما معنى الشرط) أى معنى أداة الشرط وهو التعليق فهذا التضمن تضمن إشراب وهو علة لمحذوف تقديره وإنما جاءت الفاء فى حيز أما وذلك أن الكلام السابق تضمن أن أما تجىء الفاء فى حيزها لزوما فعلل مجيئها فى حيزها بقوله لتضمن أما الخ وعلل اللزوم فى قوله وإنما لزمت الفاء الخ ولزوم الفاء لها بمعنى عدم انفكاكها فى نوع ما من أنواع جملة جوابها فاذا لم تكن ملفوظة قدرت (قوله والفاء لازمة له) أى للشرط والمراد أنها لازمة له فى غالب أنواع الجواب المشار اليها بقوله اسمية طلبية الخ (قوله والتعليق على المطلق أقرب الخ) أفهم هذا أن كلامه فى بعد فى مثل

= ماعلق عليه فيهما ثم إن الواو يحتمل أن تكون نائبة عن أما وبها ألغز بعضهم فى قوله

وما واو لها شرط يليه ﴿ جواب قرنه بالفاء حتما

وأجاب بعضهم بقوله هى الواو التى قرنت ببعد ﴿ وأما أصلها والأصل مهما

ويحتمل أن تكون عاطفة لقصة على قصة والعامل فى الظرف محذوف أى وأقول والفاء زائدة على هذا (قوله فهذه نكت) الجملة جواب الشرط الذى نابت عنه أما وههنا إشكال وهو أن جواب الشرط يجب أن يكون مستقبلا وصف الشرط بما ذكر متقدم على زمن الاخبار ﴿ وأجيب بأن الجواب محذوف وهو مستقبل والأصل فأقول هذه الخ ﴿ واعترض بأنه إذا أضمر القول وجب حذف الفاء كما صرح به النحاة ﴿ قلت أجاب شيخنا السيد البليدى بأنه ليس على تقدير القول وإن كان القول مرادا من قولهم فهذا شرح وهذه نكت ونحو ذلك إذ لا يلزم من إرادة شىء بشىء استعمال ذلك الشىء فيه ولا تقديره مع ذلك الشىء اه فتأمل والمشار اليه بهذه مافى الذهن لتنزيله منزلة المحسوس فاستعمل فيه كلمة هذه الموضوعة لكل مشار اليه محسوس على سبيل الاستعارة المصرحة تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت على التحقيق وأتى باسم الاشارة الموضوع للأمور المبصرة إشارة إلى إتقانه هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها أو إشارة إلى كمال فطنة الطالب إلى أن بلغ مبلغا صارت المعانى معه كالمبصرات عنده واستحق أن يشار له إلى المعقول بالاشارة الحسية وفى ذلك مبالغة فى حث الطالب على تحصيل المعانى ﴿ ثم اعلم أن الذهن يقوم به المفصل كما يقوم به المجمل فلا حاجة إلى تقدير مضاف هو مفصل وأن أسماء الكتب من حيز علم الجنس لا الشخص فيشمل جميع نسخ الكتاب فلا حاجة إلى تقدير نوع والنكت جمع نكتة قال فى المصباح النكتة فى الشىء كالنقطة والجمع نكت ونكات مثل برمة وبرم وبرام ونكات بالضم عامى ﴿ وهى اصطلاحا اللطيفة المستخرجة بقوة الفكر من نكت فى الأرض إذ أثر فيها بقضيب ونحوه إما لأن مستخرج ذلك المعنى ينكت الأرض حالة إجالة الفكر فيه لدقته أو لأنه يؤثر فى نفس السامع إذا فهمه (قوله حررتها) أى نقحتها وهذبتها (قوله على مقدمتى) أى لأجل شرح مقدمتى فعلى للتعليل متعلقة بحررتها ولا تهافت فى هذا أصلا ولا حاجة إلى تعلقه بمحذوف خلافا لما أطال به المحشى والمقدمة بكسر الدال من قدم لازما بمعنى تقدم أى أمور متقدمة أو متعديا بمعنى جعل الغير متقدما وهذا أولى من فتحها من قدم المتعدى لما فيه من إيهام أن تقديم هذه المسائل إنما هو بالجعل دون الاستحقاق الذاتى وهو خلاف المقصود ﴿ ثم هى إما مقدمة علم أو مقدمة كتاب فالأولى اسم لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله من بيان حده وموضوعه وغيرهما والثانية اسم لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه وليس واحد منهما مرادا هنا بل المراد بها الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة (قوله بقطر الندى) القطر بفتح القاف يطلق على المطر وعلى التقاطر بمعنى السيلان والندى بفتح النون مقصورا يطلق على المطر وعلى البلل وعلى ماينزل من السماء وخصه بعضهم بما ينزل آخر الليل كذا فى كتب اللغة والمناسب جعل القطر بمعنى التقاطر ويصح إرادة كل واحد من معانى الندى وقوله وبل الصدى البل بالباء الموحدة واللام المشددة مصدر بللته بالماء بلا من باب قتل فأصله بلل والصدى بفتح الصاد والدال المهملتين العطش والمراد مزيل العطش وقد شبه الجهل بالعطش بجامع التحير والاحتياج إلى زواله (قوله رافعة) بالرفع صفة نكت وبالنصب حال من

هذا المقام مما يرغب فيه المتكلم فى حصول الجزاء فيشعر بأنه فى صدد ذلك تجعل من متعلقات الشرط لضد هذا التعليل لكن علمت أن تعليله لا يتم فى إنتاج دعواه فكذا ضده لضده اه إنبابى

(قوله فعلى للتعليل الخ) ويحتمل أن على متعلقة بمحذوف صفة لنكت أو حال من ضمير حررتها أى موضوعة على مقدمتى ومعنى وضعها عليها جعلها موضحة لمعانيها مبينة لأحكامها (قوله ولا تهافت فى هذا أصلا) لما كان المركب الخالى من أصل المعنى التركيبى كأنه يتساقط قطعة قطعة لعدم ارتباط بعضه ببعض فى المعنى سمى متهافتا (قوله خلافا لما أطال به المحشى) هو العلامة الدنجوى ومحصل مافيه أن فى تعلق على مقدمتى بنكت شيئا لأن النكت لا تعمل عمل الفعل فليس صالحا للعمل وكذا فى تعلقه بحررتها شىء إذ لا معنى لحررتها عليها فالأولى تعلقه بمحذوف أى وضعتها عليها (قوله والمناسب جعل القطر الخ) إذ لا معنى لاضافته بمعنى المطر إلى الندى بمعنى من معانيه

متممة لفوائدها كافية لمن اقتصر عليها وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها والله المسؤل أن ينفع بها كما نفع بأصلها وأن يذلل لنا طرق الخيرات وسبلها . إنه جواد كريم ، رؤف رحيم ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

﴿ص﴾ الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ

﴿ش﴾ تطلق الكلمة فى اللغة على الجمل المفيدة كقوله تعالى «كلا إنها كلمة هو قائلها» إشارة إلى قوله «رب ارجعون لعلى

ضمير حررتها والحجاب بكسر الحاء المهملة المانع وجمعه حجب ككتاب وكتب والمراد به هنا الصعوبة فشبه الصعوبة بالحجاب بجامع المنع من الادراك وأطلقه عليه على سبيل الاستعارة الأصلية ويجوز أن تشبه المقدمة بامرأة حسناء لها حجاب بجامع أن كلا مستحسن وطوى ذكر المشبه به وأثبت شيأ من لوازمه وهو الحجاب على طريق الاستعارة بالكناية ويقال مثل هذا فى كاشفة لنقابها بكسر النون وجمعه نقب ككتاب وكتب وهو شىء تستر به المرأة وجهها (قوله مكملة لشواهدها) جمع شاهد وهو جزئى يذكر لاثبات القاعدة فلا بد أن يكون من كلام الله أو كلام رسوله أو كلام من يحتج بكلامه من العرب والمراد بالتكميل هنا أن يأتى ببقية الشواهد المذكورة فى المقدمة غالبا والمثال جزئى يذكر لايضاح القاعدة ولا يشترط صحته (قوله متممة لفوائدها) الفوائد جمع فائدة مشتقة من المفيد مصدر فاد من باب باع أى أعطى اه عطية وقول بعضهم إنها مشتقة من الفؤاد مراده الأخذ لا الاشتقاق المصطلح عليه إذ الفؤاد غير صالح للاشتقاق المذكور وهى لغة ما استفيد من علم أو مال أو جاه وعرفا المصلحة المترتبة على الفعل من حيث أنها ثمرته ونتيجته والمراد بها هنا ما يستفاد من المتن من المعانى والمراد بالتتميم ذكر علل الأحكام والدلائل وبيان ما أهمله من الشروط فى بعض المسائل وفى تعبير المصنف بالفوائد وبالوافية والكافية مزيد تحسين وهو من فن البديع إذ هى أسماء كتب الأول فى المعانى وما بعده فى النحو (قوله وافية) أى موفية والبغية بكسر الباء وضمها أى مطلوب وجنح بمعنى مال وطلاب بضم الطاء وفتح اللام مشددة مثل كاتب وكتاب وإضافة علم إلى العربية بيانية أو من قبيل إضافة العام للخاص والعربية منسوبة للعرب وهى علم يحترز به عن الخلل فى كلام العرب وهو بهذا المعنى يشمل اثنى عشر علما جمعها بعض أصحابنا فى قوله :

صرف بيان معانى النحو قافية ☼ شعر عروض اشتقاق الخط إنشاء
محاضرات وثانى عشرها لغة ☼ تلك العلوم لها الآداب أسماء

ثم صار علماً بالغلبة على علم النحو (قوله وأن يذلل) أى يسهل لنا الخ والطريق والسبيل متفقان فى المعنى وفى الوزن وفى الجمع على فعل بضمتين وفى جواز تخفيف عين الجمع بالاسكان والصراط مثلهما إلا فى الوزن ويجوز فى الثلاثة التذكير والتأنيث ذكره ابن هشام فى شرح بانت سعاد (قوله إنه جواد) بالكسر استئناف بيانى لأنه فى جواب سؤال مقدر وبالفتح على تقدير اللام علة للمامر أو لمحذوف أى إنما سألته لأنه الخ والجواد بتخفيف الواو كثير الجود وهذا الاسم قد ورد عن النبى ﷺ وصح عند أئمة الحديث فلا يعترض بأنه غير توقيفى (قوله رؤف) الرأفة شدة الرحمة ويجوز قصر رؤف ومده كما قرىء بهما فى السبع والكريم فسره النووى بأنه الذى عم عطاؤه جميع خلقه بلا سبب منهم (قوله وما توفيقى إلا بالله الخ) التوفيق خلق قدرة الطاعة فى العبد والمراد القدرة المقارنة للفعل فلا حاجة إلى زيادة وتسهيل سبيل الخير إليه لاخراج الكافر والباء بمعنى من والتوكل تفويض الأمر إليه تعالى أى عليه لا على غيره توكلت وإليه أنيب أى أرجع (قوله تطلق الكلمة فى اللغة على الجمل المفيدة) أى مجازا علاقته الجزئية ولا مفهوم لقوله فى اللغة لأن

(قوله وإضافة علم إلى العربية بيانية) فيه أن الاضافة البيانية أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص وجهى وما هنا ليس كذلك بل هى هنا للبيان وهى أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص مطلق إلا أن يكون جرى على القول بعدم الفرق بينهما وقوله أو من قبيل الخ فيه أن إضافة العام للخاص هى عين الاضافة التى للبيان فلعل المقصود من العطف إفادة التخيير فى التعبير وكل ذلك إن ثبت أن لفظ العربية يطلق على العلم الذى يحترز به عن الخلل الخ وإلا فالمعنى علم اللغة العربية أو العلوم العربية فالاضافة لأدنى ملابسة أو على معنى من اه انبابى

أعمل صالحاً فيما تركت ، وفى الاصطلاح : على القول المفرد والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس والمراد
باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دل على معنى كزيد أم لم يدل كديز مقلوب زيد وقد تبين أن كل
قول لفظ ولا ينعكس والمراد بالمفرد مالا يدل جزؤه على جزء معناه وذلك نحو زيد فان أجزاءه وهى الزاى والياء
والدال إذا أفردت لاتدل على شيء مما يدل هو عليه بخلاف قولك غلام زيد فان كلا من جزأيه وهما الغلام وزيد دال
على جزء معناه فهذا يسمى مركباً لامفرداً ٭ فان قلت فلم لا اشترطت فى الكلمة الوضع اشتراط من قال الكلمة لفظ
وضع لمعنى مفرد قلت إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنساً للكلمة واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل فاحتاجوا إلى

الكلمة تطلق لغة واصطلاحا مجازا على الكلام وحقيقة على المفرد فكل من النحويين واللغويين لا يطلق الكلمة حقيقة إلا ل
اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ولا تطلق عنده على الجمل المفيدة إلا مجازا فلا فرق فى الكلمة حقيقة ومجازا بين النحويين واللغويين ذكره
الشنوانى وحينئذ ففى كلام المصنف احتباك وهو الحذف من الأول لدلالة الثانى وبالعكس فقوله تطلق الكلمة فى اللغة أى وفى
الاصطلاح مجازا وقوله وفى الاصطلاح على القول أى وفى اللغة حقيقة وقوله وتطلق الكلمة أى باعتبار لفظها على الجمل الخ وقوله
الاصطلاح أى وتطلق الكلمة باعتبار معناها وهو القول المفرد فى الاصطلاح والمراد بالجمل الجنس الصادق بالجملة وبالأ ٭
والمراد بالمفيدة الدالة على معنى يحسن السكوت عليه قال العصام على حواشى ابن الحاجب ولا يظهر داع إلى ترك بيان المعنى اللغو
للكلمة وهو اللفظة اه فالكلمة لغة معناها اللفظة (قوله كلا) أى لا رجوع إنها أى رب ارجعون كلمة هو قائلها أى من حضره الموت
من الكفار ورأى مقعده من النار ومقعده من الجنة لو آمن (قوله إشارة) أى هذا إشارة (قوله رب ارجعون) الجمع للتعظيم فهو من
خطاب الواحد بلفظ الجمع أى ارجعنى وقيل رب خطاب له تعالى وارجعون للملائكة وقال السهيلى هو قول من حضرته الشياطين
وزبانية العذاب فاختلط فلا يدرى ما يقول من الشطط وقد اعتاد ما يقوله فى الحياة من رد الأمر إلى المخلوقين ذكره فى الاتقان (قوله
لعلى أعمل صالحاً) أى بأن أشهد أن لا إله إلا الله يكون فيما تركت أى فى مقابلة ما ضيعته من عمرى أفاده فى الجلالين (قوله اللفظ الدال)
أى ذو الدلالة وهى كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والأول الدال والثانى المدلول ثم الدال إن كان لفظاً فالدلالة
لفظية وإلا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقد (قوله على معنى الخ) لفظ المعنى إما مفعل بمعنى المقصد فهو اسم لمكان القصد استعمل
بمعنى المقصود أو مصدر ميمى بمعناه كما قيل أو صيغة مفعول أصله معنى كمرمى خفف وأصله معنوى قلبت الواو ياء لاجتماعهما
وسكون الأولى وأدغمت الياء فى الياء وكسرت النون للمناسبة وخفف بحذف إحدى الياءين ثم فتح النون ثم قلبت الياء ألفاً
لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفها عند التنوين ففيه تخفيفات وهو اصطلاحاً يطلق على ما يقصد بالفعل من اللفظ وعلى ما يمكن أن
يقصد من اللفظ ذكرهما السيد وذكر الجامى معنى ثالثاً يحتاج فيه إلى نقل وهو المقصود (قوله الصوت المشتمل الخ) الصوت عند
أهل السنة كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع خلافاً للحكماء فى زعمهم والمراد هنا باللفظ
ما يمكن أن يتلفظ به فيدخل كلمات الله إذ شأنها أن يتلفظ بها قطعاً وتدخل الضمائر المستترة كما فى نحو كل واشرب (قوله سواء دل)
أى بالوضع على معنى الخ (قوله مقلوب) بالنصب حالا وبالرفع خبر مبتدإ محذوف (قوله أن كل قول لفظ) أى أن كل ما يصدق عليه
قول يصدق عليه لفظ لأن كل ما هو قول فهو لفظ (قوله ولا ينعكس) أى عكساً لغوياً وهو أن عكس الموجبة الكلية مثل
لا اصطلاحياً لصحته هنا لأن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية وإنما صرح بهذا وإن كان قد تبين مما سبق كما قال دفعاً للتوهم والغف
(قوله مالا يدل) تبع فيه اصطلاح المناطقة وأما النحاة فالمفرد عندهم هو الملفوظ بلفظ واحد عرفاً والمركب ضده (قوله مالا يدل
جزؤه الخ) هذا شامل لما لا جزء له كباء الجر وهمزة الاستفهام ولما له جزء لا يدل كزيد وأبكم وعبد الله والحيوان الناطق أعلاماً
وأما ما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة فإنما ذلك قبل جعلها أعلاماً أما بعد جعلها أعلاماً فقد صارت دلالتها نسياً منسياً
وصار كل جزء منها كالزاى من زيد نص عليه بعض المحققين والمركب ما يدل جزؤه على جزء المعنى كمثال الشارح هذا ما حققه أستاذنا
الملوى فى شرح السلم ولبعض المناطقة كلام غير هذا وعليه جرى الفيشى فتأمله (قوله وهى الزاى الخ) أى مسمى الزاى وهو زه الخ
(قوله قلت إنما احتاجوا الخ) قال العلامة الفيشى يرد عليه أنا نكتفى فى التعريف بدلالة الالتزام وهى مهجورة فى التعاريف فالأولى

الاحترازعن المهمل بذكر الوضع ولما أخذت القول جنساً للكلمة وهو خاص بالموضوع أغنانى ذلك عن اشتراط الوضع فان قلت: فلم عدلت عن اللفظ إلى القول. قلت: لأن اللفظ جنس بعيد لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرناه والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل واستعمال الأجناس البعيدة فى الحدود معيب عند أهل النظر.

﴿ص﴾ وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ

﴿ش﴾ لما ذكرت حد الكلمة بينت أنها جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف والدليل على انحصار أنواعها فى هذه الثلاثة الاستقراء فان علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع فلو كان ثم نوع رابع لعثروا على شىء منه

﴿ص﴾ فَأَمَّا الاسْمُ فَيُعْرَفُ بِأَلْ كَالرَّجُلِ وَبِالتَّنْوِينِ كَرَجُلٍ وَبِالْحَدِيثِ عَنْهُ كَتَاءِ ضَرَبْتُ

﴿ش﴾ لما بينت ماانحصرت فيه أنواع الكلمة الثلاثة شرعت فى بيان مايتميز به كل واحد منها عن قسيميه لتتم

التعبير بلفظ وضع لمعنى مفرد اه وفيه نظر إذ القول معناه اللفظ الموضوع فلا دلالة التزامية أصلا على أنا لو سلمنا وجود الالتزام فالتعريف صحيح لا فاسد ومعنى قولهم إن دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف أن التعاريف بها تكون غير تامة بل ناقصة بمنزلة الرسم كما ذكره شيخنا فى شرح السلم (قوله بعيد) المراد به ما كان كثير الأفراد والقريب عكسه اه فيشى (قوله لانطلاقه) قال الفيشى الأولى لاطلاقه لأن باب الانفعال لايكون إلا فيما فيه علاج اه قلت والجواب عن ذلك من وجهين الأول أنا لانسلم أن مثل ذلك من باب الانفعال حقيقة بل هو مجاز نحو فلان منقطع إلى الله تعالى والثانى سلمنا أنه حقيقة لكن لانسلم كونه مطاوعاً كما تقول انطلق عمرو وانكمش عمرو كما أفاده الدمامينى على التسهيل (قوله معيب) هذا مدفوع فان المعيب إنما هو الاقتصار على الجنس البعيد وأما ذكر الجنس البعيد والفصل فهو حد تام ولم يقل أحد إنه معيب (قوله عند أهل النظر) المراد بهم علماء المنطق (قوله وهى اسم الخ) الضمير راجع للكلمة أى الكلمة من حيث معناها اسم الخ وتقسيم الكلمة إلى ماذكر من تقسيم الكلى إلى جزئياته بخلاف تقسيم الكلام إليها وقد نظمت ضابط ذلك فقلت:

إن صح إخبار بمقسم فذا ☆ تقسيم كلى لجزئى خذا
أو لم يصح فهو كل قد قسم ☆ بغير ياء أى لأجزا قد علم

(قوله فان علماء هذا الفن) أى كأبى عمرو والخليل وسيبويه والفن النوع وفن كذا من إضافة المسمى للاسم كشهر رمضان ويوم الخميس اه ش (قوله كلام العرب) قيل إن العرب اسم جنس للصنف المعروف من ولد اسماعيل وقحطان وقال الشيخ ابن كثير المشهور أن العرب كانوا قبل إسماعيل ويقال لهم العرب العاربة وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم من ولد اسماعيل وهو أخذ العربية من جرهم اه ش وفى المصباح يقال سموا عرباً لأن البلاد التى نزلوها تسمى العربات ويقال العرب العاربة الذين تكلموا بلسان يعرب بن قحطان وهو اللسان القديم والعرب المستعربة الذين تكلموا بلسان إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام وهى لغات الحجاز وما والاها والعرب بوزن قفل لغة فى العرب بفتحتين ويجمع العرب على أعرب مثل زمن وأزمن وعلى عرب بضمتين مثل أسد وأسد اه (قوله فلو كان ثم) أى فى كلام العرب لعثروا به من العثور وهو الاطلاع لا من العثار وهو الزلة قال فى المصباح عثر عليه عثراً من باب قتل وعثوراً اطلع عليه وأعثره غيره أعلمه به اه (قوله فأما الاسم) الفاء فاء الفصيحة واقعة فى جواب شرط محذوف أى إذا أردت معرفة كل من الأقسام فنقول أما الاسم الخ أى ماصدقاته وأفراده الخ (قوله فيعرف) أى يميز عن قسيميه الفعل والحرف الخ وإنما اقتصر المصنف على هذه لأنها أشهر وأكثر استعمالا من غيرها (قوله بأل) أى بجميع أقسامها فدخلت الموصولة والزائدة ولايرد أل الموصولة التى تدخل على المضارع شذوذاً لأن المراد دخول لاشذوذ فيه (قوله وبالحديث عنه) أى وبصحة الاسناد إلى اللفظ (وقوله لتتم فائدة الخ) أفهم كلامه أن القسمة فيها

فائدة ماذكرته فذكرت للاسم ثلاث علامات علامة من أوله وهى الألف واللام كالفرس والغلام وعلامة من آخره وهى التنوين وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لفظاً لاخطاً لغير توكيد نحو زيد ورجل وصه وحينئذ ومسلمات فهذه وما أشبهها أسماء بدليل وجود التنوين فى آخرها وعلامة معنوية وهى الحديث عنه كقام زيد فزيد اسم لأنك قد حدثت عنه بالقيام وهذه العلامة أنفع العلامات المذكورة للاسم وبها استدل على اسمية التاء فى ضربت ألا ترى أنها لاتقبل أل ولا يلحقها التنوين ولا غيرهما من العلامات التى تذكر للاسم سوى الحديث عنها فقط

﴿ص﴾ وَهُوَ ضَرْبَانِ مُعْرَبٌ وهو مايَتَغَيَّرُ آخِرُه بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ كَزَيْدٍ وَمَبْنِىٌّ وَهُوَ بِخَلَافِه كَهٰؤُلَاءِ فى لُزُومِ الْكَسْرِ وَكَذٰلِكَ حَذَامِ وَأَمْسِ فى لُغَـةِ الْحِجَازِيِّينَ وَكَأَحَدَ عَشَرَ وَأَخَوَاتِه فى لُزُومِ الْفَتْحِ وَكَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَخَوَاتِهِمَا فى لُزُومِ الضَّمِّ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْـهِ وَنُوِىَ مَعْنَاهُ وَكَمَنْ وَكَمْ فى لُزُومِ السُّكُونِ

فائدة وهى الحصر فى الأقسام (قوله علامة من أوله الخ) أى على أوله وعلى آخره أوعند أوله وعند آخره اه ش (قوله نون زائدة) أخرج الأصلية كنون منكسر وبساكنة النون الأولى من نحو ضيفن وبتلحق الآخر نون نحو انكسر وبلاخط النون اللاحقة للقوافى والظاهر أنه أراد بالخط أن تكتب بصورتها لابعوضها من الألف وإلا لم يحتج لقيد لغير توكيد لاخراج لنسفعا لأنه مكتوب بالألف * ثم اعلم أن ماخرج بقيدى السكون ولحوق الآخر يخرج بقوله لاخطا فالقيدان لتحقق الماهية لا للاحتراز لكن لما سبقا وأمكن الاحتراز بهما أسند إليهما الاحتراز (قوله ألا ترى) من رأى البصرية تنزيلا للمعقول منزلة المحسوس إشعاراً بأن ذلك المعقول صار أمراً محققاً لاشبهة فيه أو العلمية (قوله وهو ماتغير) أى اسم تغير آخره بسبب العوامل جمع عامل وجمع فاعل على فواعل مقيس إذا كان لغير مذكر عاقل كصاهل وصواهل بخلاف نحو فارس وفوارس فهو شاذ (قوله كزيد) يعنى من نحو قولك جاء زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد لامطلقاً وإلا فالأصح عند ابن مالك بناء الأسماء قبل التركيب وقيل معربة وقيل لامعربة ولامبنية * قلت قال بعض مشايخنا وهذا الخلف لفظى لأن من قال إنها معربة مراده أنها قابلة للاعراب كما أن من قال إنها مبنية مراده أنها قابلة لذلك لاأنها معربة أو مبنية حقيقة لعـدم مقتضى ذلك فتأمل ولم يرد المصنف بيان المعرب والمبنى من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء حتى يقال إنهما مشتقان من الاعراب والبناء والمشتق منه سابق على المشتق فكان ينبغى الكلام عليهما أولا بل أراد بيانهما من حيث قبولهما الاعراب والبناء وبيان ضابط القبول وذلك لايتوقف على بيان معنى المشتق منه (قوله وهو بخلافه) أى ملتبس بخلافه ولو عبر بالضد لكان أولى لأن الخلافين قد يجتمعان كالضحك والقيام بخلاف الضدين لايجتمعان وأما النقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان ولذا قيل إن التعبير بالنقيض أولى من التعبير بالضد لأن الضدين قد يرتفعان إلا أن يقال التعبير بذلك أولى لصحة ذلك على قول من يقول إن الأسماء ثلاثة أقسام * قلت يمكن الجواب عن التعبير بالخلاف بأن مراده الخلاف اللغوى وذلك يشمل الضد والنقيض فتدبر (قوله فى لزوم الكسر) متعلق بمعنى الكاف لبيان وجه الشبه والهاء فى هؤلاء للتنبيه وأولاء اسم إشارة بنى لتضمنه معنى الاشارة الذى هو من معانى الحروف (قوله وكذلك حذام) فصله عما قبله ليختص به الخلاف والمانع له من الصرف العلمية والعدل لأنه معدول عن حاذمة وأصله من الحذم وهو القطع واعتبر العدل فى هذا الباب حملا على ذوات الراء فى الأعلام المؤنثة مثل حضار (قوله وأخواته) أى نظائره وإطلاق الأخوات عليها استعارة مصرحة لما بينهما من التقارب والتماثل (قوله ونوى معناه) المراد بنية المعنى التقييد الحاصل للمضاف بالمضاف إليه وهو أمر غير منطوق به أصلا خلافاً لمن فهم أن المراد بالمعنى معنى اللفظ فأورد عليه أنه يلزم من نية المعنى نية اللفظ وبنى على ذلك أموراً فاسدة لاقائل بها من النحاة وإنما بنيت لشبهها بأحرف الجواب فى الاستغناء بها عن لفظ مابعدها وقول بعضهم بنيت لأنها أشبهت الحروف من حيث الافتقار لافتقارها

وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ

﴿ش﴾ لما فرغت من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماته عقبت ذلك ببيان انقسامه إلى معرب ومبنى وقدمت المعرب لأنه الأصل وأخرت المبنى لأنه الفرع وذكرت أن المعرب هو ما يتغير آخره بسبب مايدخل عليه من العوامل كزيد تقول جاءنى زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد ألا ترى أن آخر زيد تغير بالضمة والفتحة والكسرة بسبب مادخل عليه من جاءنى ورأيت والباء فلو كان التغير فى غير الآخر لم يكن إعراباً كقولك فى فلس إذا صغرته فليس وإذا كسرته أفلس وفلوس وكذا لو كان التغير فى الآخر ولكنه ليس بسبب العوامل كقولك جلست حيث جلس زيد فانه يجوز لك أن تقول حيث بالضم وحيث بالفتح وحيث بالكسر إلا أن هذه الأوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل ألا ترى أن العامل واحد وهو جلس وقد وجد معه التغير المذكور * ولما فرغت من ذكر المعرب ذكرت المبنى وأنه الذى يلزم طريقة واحدة ولا يتغير آخره بسبب مايدخل عليه ثم قسمته إلى أربعة أقسام مبنى على الكسر ومبنى على الفتح ومبنى على الضم ومبنى على السكون ثم قسمت المبنى على الكسر إلى قسمين قسم متفق عليه وهو هؤلاء فان جميع العرب يكسرون آخره فى جميع الأحوال وقسم مختلف فيه وهو حذام وقطام ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال وأمس إذا أردت به اليوم الذى قبل يومك فأما باب حذام ونحوه فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً فيقولون جاءتنى حذام ورأيت حذام ومررت بحذام وعلى ذلك قول الشاعر

فلولا المزعجات من الليالى * لما ترك القطا طيب المنام
إذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ماقالت حذام

فذكرها فى البيت مرتين مكسورة مع أنها فاعل وافترقت بنو تميم فرقتين فبعضهم يعرب ذلك كله بالضم رفعاً وبالفتح نصباً وجراً فتقول جاءتنى حذام بالضم ورأيت حذام ومررت بحذام بالفتح وأكثرهم يفصل بين ماكان آخره راء كوبار اسم لقبيلة وحضار اسم لكوكب وسفار اسم لماء فيبنيه على الكسر كالحجازيين وماليس آخره راء كحذام وقطام فيعربه إعراب مالاينصرف

إلى معنى المحذوف رد بأن المقتضى للبناء هو الافتقار إلى الجمل لا إلى المفردات (قوله وكم) بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية أو بالحمل على رب (قوله أصل البناء) المراد بالأصالة أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالا أو أغلب أو أرجح فى نظر الواضع ويقابله الفرع بهذه المعانى (قوله جاءنى زيد) نسب عمل الرفع إلى جاءنى مع أن العامل جاء فقط إشارة إلى أنه لايطلب إلا المرفوع لتضمنه للمفعول ويقال مثل ذلك فى رأيت (قوله ألا ترى أن آخر زيد) من رأى بمعنى أبصر تنزيلا للمعقول منزلة المحسوس إشعاراً بأن ذلك المعقول أمر محقق لاشبهة فيه أو بمعنى تعلم (قوله لم يكن إعراباً) لم يقل لم يكن معربا مع أن الكلام فيه لأنه نفى للمعرب بنفى لازمه وهو أبلغ اه ش (قوله ولا يتغير آخره بسبب مايدخل عليه) أى من العوامل تفسير لقوله طريقة واحدة فلا يرد أن بعض المبنيات قد لايلزم طريقة واحدة كما هو واضح اه ش (قوله من الأعلام المؤنثة) بيان لنحوهما لكن على حذف مضاف أى بقية الأعلام المؤنثة فلا يلزم على جعل من للبيان أن يكون البيان أعم من المبين ويجوز جعلها تبعيضية لأن ماقبلها بعض لما بعدها وخرج غير الأعلام مما هو على وزن فعال نحو كتاب وكلام وسلام وفى سبب بناء ماذكر أقوال أحدها شبهه بنزال وزنا وتعريفا وعدلا وتأنيثاً والثانى تضمنه معنى هاء التأنيث والثالث توالى العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء والأول وهو المشهور ذكره المرادى ووجه علمية نزال المؤنث أنه علم على صيغة أنزل وبناء ماذكر لشبهه بما ذكر لاينافى تعريفهم المبنى بما أشبه الحرف لأن المشبه للحرف صادق بالواسطة كما هنا وبدونها (قوله فلولا المزعجات من الليالى الخ) أى المقلقات ومن الليالى بيان لها وخبر المبتدأ محذوف أى موجودة والقطا جمع قطاة كحصاة وحصا طائر معروف والمنام بمعنى النوم وحذام امرأة الشاعر وقوله فصدقوها يروى فانصتوها أيضا أى أنصتوا إليها والبيت الثانى من الأبيات الجارية مجرى الأمثال (قوله نصباً وجراً) أى حال كونه منصوباً ومجروراً اه ش (قوله اسم لماء) فى الصحاح أنه اسم لبئر ولاتنافى لاحتمال أن المصنف أطلقه على الماء مجازاً من إطلاق الحال وإرادة المحل

وأما أمس إذا أردت به اليوم الذى قبل يومك فأهل الحجاز يبنونه على الكسر فيقولون مضى أمس واعتكفت أمس وما رأيته مذ أمس بالكسر فى الأحوال الثلاثة قال الشاعر :

منع البقاء تقلب الشمس ۞ وطلوعها من حيث لا تمسى ۞ وطلوعها حمراء صافية

وغروبها صفراء كالورس ۞ اليوم أعلم ما يجىء به ۞ ومضى بفصل قضائه أمس

وأمس فى البيت فاعل لمضى وهو مكسور كما ترى وافترقت بنو تميم فرقتين فمنهم من أعرب به بالضمة رفعاً وبالفتحة مطلقاً فقال مضى أمس بالضم واعتكفت أمس وما رأيته مذ أمس بالفتح قال الشاعر :

لقد رأيت عجباً مذ أمسا ۞ عجائزاً مثل السعالى خمسا ۞ يأكلن ما فى رحلهن همسا

لا ترك الله لهن ضرسا ۞ ولا لقين الدهر إلا تعسا

ومنهم من أعربه بالضمة رفعاً وبناه على الكسر نصباً وجراً وزعم الزجاجى أن من العرب من يبنى أمس على الفتح وأنشد عليه قوله مذ أمسا . وهو وهم والصواب ما قدمناه من أنه معرب غير منصرف وزعم بعضهم أن أمسا فى البيت فعل ماض وفاعله مستتر والتقدير مذ أمسى المساء ۞ ولما فرغت من ذكر المبنى على الكسر ذكرت المبنى على الفتح ومثلته بأحد عشر وأخواته تقول جاءنى أحد عشر رجلا ورأيت أحد عشر رجلا ومررت بأحد عشر رجلا بفتح الكلمتين فى الأحوال الثلاثة وكذا تقول فى أخواته إلا اثنى عشر فان الكلمة الأولى منه تعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً تقول جاءنى اثنا عشر رجلا ورأيت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر

(قوله فأهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة قال فى المنهاج وهو مكة والمدينة وقراها واليمامة اه سمى بذلك لأنه حجز بين نجد والغور أو غير ذلك كما فى كتب اللغة (قوله يبنونه على الكسر) أى بشروط خمسة وقد نظمتها فقلت :

بخمس شروط فابن أمس بكسرة ۞ إذا ما خلا من أل ولم يك صغرا

وثالثها التعيين فاعلمه يافتى ۞ وليس مضافاً ثم جمعاً مكسرا

وعلة بنائه تضمنه معنى لام التعريف ولذا لم يبن عند مع كونه معرفة لأنه لم يتضمنها (قوله واعتكفت أمس) اعترض بأن المصنف نص على أن المستعمل ظرفاً مبنى إجماعاً وأمس فى هذا المثال مستعمل ظرفاً لكن فى دعوى الاجماع نظر فقد نقل الزجاجى عن بعضهم أنه كسحر (قوله منع البقاء تقلب) البقاء بالنصب مفعول مقدم وتقلب فاعل مؤخر والمراد أن تغير الزمان مانع من البقاء فى الدنيا وهذا على عادتهم من نسبة الأشياء إلى الزمان وإلا فالمحيى والمميت هو الله عز وجل وقوله وطلوعها بالرفع عطفاً على تقلب الخ وقوله حمراء بالنصب على الحال من الضمير فى طلوعها والورس نبت أصفر يزرع باليمن ويصبغ به قيل هو صنف من الكركم وقيل يشبهه (قوله مذ أمسا) هو محل الشاهد حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف والألف للاطلاق ومذ حرف جر بمعنى فى والسعالى بفتح السين المهملة جمع سعلاة بكسرها وهى إناث الشياطين وتسميها العرب غيلانا لأنها تغتالهم أى تهلكهم كما زعموا أو لأنها تتلون كل وقت قال ابن هشام فى شرح بانت سعاد وللعرب أمور تزعمها لا حقيقة لها منها أن الغول تتراءى لهم فى الفلوات وتتلون لهم وتضلهم عن الطريق اه والعجائز جمع عجوز وهى المرأة المسنة قال ابن السكيت ولا يؤنث بالهاء وقال ابن الأنبارى ويقال أيضاً عجوزة بالهاء لتحقيق التأنيث وروى عن يونس أنه قال سمعت العرب تقول عجوزة بالهاء اه مصباح وخمسا صفة لعجائز أو بدل أو عطف بيان والرحل بحاء مهملة وعاء المتاع ويجمع على أرحل كأفلس ورحال كسهام والهمس الصوت الخفى والضرس السن المعروفة (قوله وهم) بفتح الهاء مصدر وهم كغلط وزناً ومعنى وأما الوهم باسكان الهاء فمصدر وهمت فى الشىء بالفتح من باب وعد إذا سبق إلى قلبك وأنت تريد غيره أفاده فى المصباح (قوله ذكرت الخ) قال الشنوانى الظاهر أن عطف مثلته بأحد عشر وأخواته تفسيرى وكذا يقال فى نظيره الآتى (قوله بفتح الكلمتين) أما بناء الأولى فلتنزيلها منزلة صدر الاسم أو لوقوع العجز موقع تاء التأنيث وكأن البناء يطلقونه على ما يقع فى غير الآخر وإلا فقد يقال صدر الكلمة وما قبل تاء التأنيث لا يستحقان البناء وأما بناء الثانية فلتضمنها معنى واو العطف لأن أصل ثلاثة عشر مثلا ثلاثة وعشرة ثم حذفت الواو وقصداً لمزج الاسمين وجعلهما اسماً واحداً (قوله فان الكلمة الأولى منه تعرب) لوقوع الكلمة الثانية منه موقع النون فى المثنى (قوله إحداها) أى أولاها وعدل عنه دفعاً من أول الأمر لتوهم

رجلا وإنما لم أستثن هذه من إطلاق قولى وأخواته لأنى سأذكر فيما بعد أن اثنين واثنتين يعربان إعراب المثنى مطلقاً وإن ركبا ولما فرغت من ذكر المبنى على الفتح ذكرت المبنى على الضم ومثلته بقبل وبعد وأشرت إلى أن لهما أربع حالات إحداها أن يكونا مضافين فيعربان نصباً على الظرفية أو خفضاً بمن تقول جئتك قبل زيد وبعده فتنصبهما على الظرفية ومن قبله ومن بعده فتخفضهما بمن قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح فبأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون وقال تعالى ألم يأتهم نبأ الذين من قبلهم من بعد ما أهلكنا القرون الأولى الحالة الثانية أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه فيعربان الاعراب المذكور ولا ينونان لنية الاضافة وذلك كقوله : ومن قبل نادى كل مولى قرابة ☆ فما عطفت مولى عليه العواطف

الرواية بخفض قبل بغير تنوين أى ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتاً وقرأ الجحدرى والعقيلى لله الأمر من قبل ومن بعد بالخفض بغير تنوين أى من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف إليه وقدر وجوده ثابتاً الحالة الثالثة أن يقطعا عن الاضافة لفظاً ولا ينوى المضاف إليه فيعربان أيضاً الاعراب المذكور ولكنهما ينونان لأنهما حينئذ اسمان تامان كسائر الأسماء النكرات فتقول جئتك قبلا وبعداً ومن قبل ومن بعد قال الشاعر: فساغ لى الشراب وكنت قبلا ☆ أكاد أغص بالماء الفرات

وقرأ بعضهم لله الأمر من قبل ومن بعد بالخفض والتنوين الحالة الرابعة أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه دون لفظه فيبنيان حينئذ على الضم كقراءة السبعة لله الأمر من قبل ومن بعد وقولى وأخواتهما أردت به أسماء الجهات الست وأول

سؤال الترجيح بلا مرجح (قوله أو خفضاً بمن) اختصت بذلك لكونها أم الباب ولكل باب أم تختص بخاصة دون أخواتها قال الرضى ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى فى نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئت من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء الغاية وقال ابن مالك إن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة اه ش (قوله كل مولى قرابة) المراد بالمولى هنا ابن العم قالوا والمعنى نادى ابن كل عم قرابته ليعينوه فيما هو فيه من حزن ونازلة فما أجابوه لدعائه وظاهر هذا أن مولى مضاف لقرابة ومفعول نادى محذوف ومولى الثانى بدل من ضمير عليه وقدم للضرورة وفى بعض شروح التسهيل أن قرابة مفعول نادى والعواطف فاعل عطف ومولى مفعوله وهو واقع على قرابة والضمير المجرور بعلى عائد على كل اه واعترض بأن صوابه أن يقول ذو قرابة كما قال الشاعر: وذو قرابته فى الحى مسرور . قلت هذا الاعتراض مدفوع بأمرين الأول أن هذا لا يأتى على جر قرابة الثانى أنه على تسليم المنع فالبيت يحتج به على أنه يقال قرابة بلا ذا إذ هو من كلام العرب وحينئذ فاقتصار بعضهم على أنه لا يقال إلا ذو قرابته مبنى على المشهور تأمل ثم رأيت فى كتاب المغرب ما يؤيد ذلك فانه قال ما نصه قولهم فى الوقف لو قال على قرابتى تناول الواحد والجمع صحيح لأنها فى الأصل مصدر يقال هو قرابتى وهم قرابتى على أن الفصيح ذو قرابتى للواحد وذوا قرابتى للاثنين وذوو قرابتى للجمع اه (قوله فساغ لى الشراب) أى سهل لى الشراب والواو فى قوله وكنت قبلا للحال وأغص بفتح الهمزة مضارع غص من باب علم أى أشرق والفرات العذب السائغ ويروى بالماء الحميم أى البارد ويطلق على الحار فهو من الأضداد وليس هذا الثانى مراداً فالأنسب الفرات وهذا كناية عن تهنئة وراحة نفسه بما حصل له من أخذه الثار فان الشاعر كان له ثار فلما أخذه أنشد البيت وهو من الوافر والشاهد فيه نصب قبلا فقد حذف المضاف إليه ولم ينوه (قوله فيبنيان حينئذ على الضم) قال الحوفى وإنما يبنيان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة أما إذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه أم لا قال بعضهم ولعل الفرق أنه إذا كان المضاف إليه معرفة كان متعيناً أو هو جزئى فكانا شبيهين بالحروف فى الاحتياج بخلاف ما إذا كان نكرة فلم يوجد التعيين فبقيا على الأصل فى الأسماء من الاعراب (قوله الست) بالجر نعت للجهات أو بدل أو عطف بيان وليس نعتاً للأسماء لأن أسماء الجهات أكثر اه ش (قوله وأول) الأول استعمالان أحدهما أن يكون صفة أى أفعل تفضيل بمعنى الأسبق فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول من عليه نحو هذا أول من هذين ولقيته عاماً أول والثانى أن يكون اسما فيكون مصروفاً نحو لقيته عاماً أولا ومنه ماله أول ولا آخر قال أبو حيان وفى محفوظى أن هذا يؤنث بالتاء ويصرف فيقال له أولة وآخرة بالتنوين وبقى له استعمال ثالث وهو أن يكون ظرفاً كرأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذى إذا قطع عن الاضافة بنى على الضم كما أفاده الشيخ يس وقد نظمت ذلك فقلت :

ودون ونحوهن قال الشاعر لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل ❊ على أينا تغدو المنية أول
وقال آخر اذا أنا لم أومن عليك ولم يكن ❊ لقاؤك إلا من وراء وراء

ولما فرغت من ذكر المبنى على الضم ذكرت المبنى على السكون ومثلته بمن وكم تقول جاءنى من قام ورأيت من قام ومررت بمن قام فتجد من ملازمة للسكون فى الأحوال الثلاثة وكذا تقول كم مالك وكم عبداً ملكت وبكم درهم اشتريت فكم فى المثال الأول فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وعلى الخبرية عند الأخفش وفى الثانى فى موضع نصب على المفعولية بالفعل الذى بعدها وفى الثالث فى موضع خفض بالباء وهى ساكنة فى الأحوال الثلاثة كما ترى ❊ ولماذكرت المبنى على السكون متأخراً خشيت من وهم من يتوهم أنه خلاف الأصل فدفعت هذا الوهم بقولى وهو أصل البناء

﴿ص﴾ وَأَمَّا الْفِعْلُ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ مَاضٍ وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ كَضَرَبَ إِلَّا مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ كَضَرَبُوا وَالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ فَيُسَكَّنُ كَضَرَبْتُ وَمِنْهُ نِعْمَ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ

وأول امنع صرفه مثـــل أسبق ❊ لوصف ووزن الفعل ياصاح فاعلما
وصفه بصرف إن أتى اسما وأنثن ❊ ويجرى كقبل إن يكن ظرفاً افهما

(قوله ودون) هو ظرف مكان اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل فى الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم فى مطلق التجاوز عن الحكم إلى آخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة أو عن محكوم عليه إلى آخر نحو أكرم زيداً دون عمرو اه ش (قوله ونحوهن) منه عل وحسب بسكون السين (قوله لعمرك ما أدرى الخ) قائله معن بن أوس وكان متزوجاً بأخت صديق له فطلقها فأقسم أن لا يكلمه فقال قصيدة من الطويل يستعطفه وأولها هذا البيت ومنها:

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته ❊ على طرف الهجران إن كان يعقل
ويركب حد السيف من أن تضيمه ❊ إذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل

والمزحل بالزاى والحاء المهملة مصدر بمعنى الزحول أى البعد أى لعمرك قسمى فهو مبتدأ خبره محذوف وأوجل مضارع وجلت بمعنى خفت كذا يؤخذ من العينى واعترض بأن أوجل اسم تفضيل لأفعل وموضع على أينا نصب لأنه مفعول أدرى وجملة وإنى لأوجل اعتراض وقيل على متعلق بتغدو وتغدو بالغين المعجمة كما ضبطه العينى والبهوتى والشنوانى والمنية فاعل والشاهد فى أول حيث بنى على الضم لقطعه عن الاضافة مع نية معنى المضاف اليه دون لفظه أى أول كل شىء أو أول الوقت أو أول الساعة ❊ وحاصل المعنى وبقائك أو وحياتك ماأعلم أينا يكون أقدم من الآخر فى غدو الموت عليه وإنى خائف مترقب (قوله من وراء وراء) بضم الهمزة فيهما والثانى توكيد للأول (قوله فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) قال فى المغنى ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما ويتجه عندى جواز الوجهين اعمالا للدليلين (قوله وهو أصل البناء) أى لخفته ولكونه عدما والعدم هو الأصل فى الحادث وإنما قدم المبنى على حركة لشرفها لكونها وجودية وقدم المبنى على الكسر لأنه أبعد الحركات عن الاعراب وأقربها إلى أصل البناء لأنه لا يوهم إعرابا إذ لا إعراب إلا مع التنوين أو ما عاقبه ثم المبنى على الفتح لأنه أكثر من المبنى على الضم ولأنه أخف منه (قوله وأما الفعل فثلاثة أقسام) المراد بالفعل جنسه الصادق بكل واحد من الثلاثة فلا حاجة إلى تقدير مضاف (قوله ماض) قدمه لأنه دل على زمان واحد وهو المضى ثم عقبه بالأمر لأنه يدل على زمن واحد مقابل له بخلاف المضارع فانه محتمل للحال والاستقبال وإن كان التحقيق أنه حقيقة فى الحال مجاز فى غيره (قوله ويعرف) أى يميز عن أخويه الخ (قوله الساكنة) أى وضعا فلا يضر تحركها بعارض نحو قالت أمة وقالت رسلهم وإنما أنث فى الثانى لأن الرسل بمعنى الجماعة تأمل (قوله فيضم) يحتمل ضم البناء وبه صرح فى الشذور ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر وهذا هو الأصح وهو ظاهر كلامه فى التوضيح قيل ولهذا قال فيضم ولم يقل فيبنى وكذا يقال فى قوله ويسكن الخ (قوله المتحرك) أراد به ما يشمل المتحرك بنفسه

فى الأصح ، وأمر ويعرف بدلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة وبناؤه على السكون كاضرب الا المعتل فعلى حذف آخره كاغز واخش وارم ونحو قوما وقوموا وقومى فعلى حذف النون ومنه هلم فى لغة تميم وهات وتعال فى الأصح ، ومضارع ويعرف بلم وافتتاحه بحرف من نأيت نحو نقوم وأقوم ويقوم وتقوم ويضم أوله إن كان ماضيه رباعيا كيدحرج ويكرم ويفتح فى غيره كيضرب ويستخرج ويسكن آخره مع نون النسوة نحو يتربصن وإلا أن يعفون ويفتح مع نون التوكيد المباشرة لفظا وتقديراً نحو لينبذن ويعرب فيما عدا ذلك نحو يقوم زيد ولا تتبعان لتبلون فاما ترين ولا يصدنك

﴿قاعدة﴾ إذا اتصل بالفعل المعتل اللام واو ضمير فان انفتح ماقبلها أوضم أبقى على حاله وإن كسر ضم مثال الأول غزوا بفتح الزاى وأصله غززوا تحركت الواو الأولى وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان حذفت الألف أو استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان حذفت أولاهما ومثال الثانى أو ببعضه المتصل بالفعل كنا فى ضربنا زيداً لأن الحرف المتصل بالفعل منه متحرك سروا بضم الراء بمعنى صار واسادة ومثال الثالث رضوا اذكر ذلك الصرفيون وقد نظمت هذه القاعدة فقلت

واو الضمير إن بفعل تتصل * معتل لام فيه تفصيل قبل
فان يكن ماقبلها قد فتحا * أو ضم فابقه كما قد وضحا
واضممه حتما إن يكن ذا كسر * كقولنا رضوا بكل يسر

(قوله ويعرف بدلالته على الطلب) أى بدلالته وضعا على الطلب بصيغته وقبول ياء المخاطبة نحو اضرب وكف نخرج نحو تقومين لعدم دلالته على الطلب ونحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فانهما دلا على الطلب لكن لا بصيغتهما ودخل ما استعمل فى غير الطلب كالاباحة نحو كلوا واشربوا لدلالتهما على الطلب بالصيغة وخرج نحو لتضرب بما دل على الطلب بغير الصيغة بل بواسطة كاللام وكذا نحو ضربا زيداً بمعنى اضرب وخرج نحو نزال ودراك لعدم قبولهما ياء المخاطبة (قوله إلا المعتل فعلى حذف آخره) مالم تتصل به نون النسوة وإلا بنى على السكون ومالم تباشره نون التوكيد وإلا بنى على الفتح (قوله ونحو قوما) بالنصب عطفا على المعتل (قوله فى لغة تميم) أى فى استعمال لغتهم (قوله وافتتاحه الخ) مبتدأ وخبر بدليل مايأتى فى شرحه (قوله من نأيت) أى من أحرف نأيت ويجمعها أنيت ونأتى ولو عبر بأنيت بمعنى أدركت لكان أولى (قوله رباعيا) الرباعى عند النحاة ما كانت حروفه أربعة سواء كانت كلها أصولا كدحرج أولا كأكرم وأما عند أهل الصرف فهو ما كانت حروفه الأصول أربعة وإنما اختص الضم بهذا والفتح بغيره لأن الضم ثقيل فاختص بنوع أقل والفتح أخف فاختص بالأكثر تعادلا بينهما (قوله ويفتح فى غيره) أى قياسا فلا ينافى كسر الهمزة شذوذاً فى نحو أخال ومن الخماسى ماضى يهدى من قوله تعالى أمن لا يهدى وماضى يخصمون من قوله تعالى تأخذهم وهم يخصمون فماضى الأول اهتدى والثانى اختصم لكن حصل الادغام فتنبه للمقام (قوله مع نون النسوة) أى الموضوعة للمؤنث وان استعملت فى المذكر كقوله * ويرجعن من دارين بجر الحقائب * قال فى المصباح وكسر نون النسوة أفصح من ضمها اه (قوله المباشرة لفظا) أى بأن لم يفصل بينها وبينه فاصل ملفوظ به وقوله وتقديراً أى بأن لم يفصل بينها وبينه فاصل مقدر وإنما احتاج لهذا التعميم لاخراج ماسيأتى ولم يقيد نون النسوة بالمباشرة لأنها لاتكون إلا مباشرة بخلاف المؤكدة (قوله ولا تتبعان) أصله قبل النهى والتأكيد تتبعان فحذف نون الرفع بالجازم ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الألف والنون المدغمة * فان قيل إن هذا على حد التقاء الساكنين وهو جائز * أجيب عنه بأن هذا ليس منه إذ شرطه أن يكون الأول حرف لين والثانى مدغما ويكون فى كلمة وهو هنا فى كلمتين الفعل ونون التوكيد وكسرت النون المدغم فيها تشبيها لها بنون

﴿ش﴾ لما فرغت من ذكر علامات الاسم وبيان انقسامه إلى معرب ومبنى وبيان انقسام المبنى منه إلى مكسور ومفتوح ومضموم وموقوف شرعت فى ذكر الفعل فذكرت أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر وذكرت لكل واحد منها علامته الدالة عليه وحكمه الثابت له من بناء وإعراب وبدأت من ذلك بالماضى فذكرت أن علامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة كقام وقعد تقول قامت وقعدت وأن حكمه فى الأصل البناء على الفتح كما مثلنا وقد يخرج عنه إلى الضم وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة كقولك قاموا وقعدوا أو إلى السكون وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك قمت وقعدت وقمنا وقعدنا والنسوة قمن وقعدن وتلخص من ذلك أن له ثلاث حالات الضم والفتح والسكون وقد بينت ذلك ☼ ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلف فى فعليته نصصت عليه ونبهت على أن الأصح فعليته وهو أربع كلمات نعم وبئس وعسى وليس فأما نعم وبئس فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هى بنعم الولد وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطىء السير نعم السير على بئس العير وأما ليس فذهب الفارسى فى الحلبيات إلى أنها حرف نفى بمنزلة ما النافية وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير وأما عسى فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترج بمنزلة لعل وتبعهم على ذلك ابن السراج والصحيح أن الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن كقوله عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل والمعنى من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة الوضوء

التثنية (قوله لتبلون) بالبناء للمجهول مضارع بلا يبلو كنصر ينصر من البلاء وهو الاختبار وأصله لتبلوون بواوين أولاهما لام الكلمة وثانيهما واو الضمير النائبة عن الفاعل قلبت الواو ألفاً أو حذفت ضمتها ثم حذف الساكن الأول فصار لتبلون ثم دخلت النون الثقيلة فحذفت نون الرفع لتوالى الأمثال الزوائد فلا يرد نحو النساء جنن أو يجنن فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحركت الواو بالضمة (قوله فاما ترين) أصله قبل التوكيد والجازم ترأيين بوزن تفعلين نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة والتزموا ذلك لكثرة الاستعمال فلا يقال يرأى بالهمزة أصلا إلا فى الضرورة ولم يلتزم الحذف فى ينأى لأنه لم يكثر كثرة يرى فصار تريين ثم قلبت الياء الأولى ألفاً أو حذفت كسرتها فالتقى ساكنان فحذفت الأولى فصار ترين ثم لما دخل الجازم وهو أن المدغمة فى ما الزائدة حذفت النون ثم دخلت النون الثقيلة فالتقى ساكنان هما الياء والنون المدغمة فحركت الياء بالكسر فصار إما ترين فالياء فيه للمؤنثة المخاطبة (قوله ولا يصدنك) سيأتى الكلام عليها عند كلام الشارح (قوله علامات الاسم) أى جنسها لأنه لم يذكرها كلها (قوله وموقوف) أى ساكن (قوله وحكمه الثابت له) أى وذكر حكمه فانه ذكر أن الماضى مبنى وأن الأمر كذلك الخ وهذا ظاهر فلا وجه للاعتراض (قوله من الأفعال الماضية) العنوان يكفى فيه الاتصاف به ولو على قول اه ش ومعناه أن كونها أفعالا إنما هو على بعض الأقوال وهذا كاف فلا يقال إنها أسماء أو بعضها على قول (قوله العير) بفتح العين المهملة يطلق على الحمار الوحشى والأهلى والجمع أعيار مثل بيت وأبيات ويقال للمؤنثة عيرة كما فى المصباح وتجمع على عيورة (قوله بمنزلة ما النافية) وبمنزلة لعل أى بدليل أنهما لا يدلان على الحدث والزمان فهما حرفان ☼ وأجيب بمنع عدم الدلالة ولو سلم فعدم الدلالة عارض والمعتبر الدلالة بحسب الوضع (قوله أن الأربعة أفعال) والمرفوع بعد نعم وبئس على القول بأنهما فعلان فاعل وأما على القول بأنهما اسمان فقال فى البسيط ينبغى أن يكون المرفوع بعدهما تابعاً لنعم إما بدلا أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت لممدوح الرجل زيد اه فنعم اسم بمعنى الممدوح مبتدأ والرجل بدل منه أو عطف بيان وزيد خبر والقياس جر ما بعدهما إن كانا مجرورين وأما قوله ما هى بنعم الولد فالولد مرفوع إما على القطع أو الاتباع بجعل الباء زائدة ونعم مبنية لأنها تضمنت معنى الانشاء وكذا يقال فى العير من قوله بئس العير وأما نحو بنعم طير بجر طير فهو بدل من نعم لا تابع له وإلا لزم اتباع نعم بنكرة أفاده ش (قوله تاء التأنيث) أى الدالة على تأنيث الفاعل أو تأنيث فرده المقصود بالحكم فدخل ما إذا كان المرفوع جنساً تأمل (قوله ونعمت الرخصة) أشار بهذا إلى أن الفاعل هنا هو الضمير المستتر وهو الرخصة لا التاء الساكنة خلافاً للأخفش فيما حكى عنه أفاده الفارضى فى شرح الألفية والرخصة بضم الراء وسكون الخاء وقد تضم أيضاً التسهيل فى الأمر والتيسير وجمعها رخص كغرفة وغرف ورخصات بفتح الخاء وضمها وإسكانها كما فى المصباح

وتقول بئست المرأة حمالة الحطب وليست هند مفلحة وعست هند أن تزورنا وأما مااستدل به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامهما والتقدير وما هى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر فى الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف كما بينا وكما قال الآخر ٭ والله ماليلى بنام صاحبه ٭ أى بليل مقول فيه نام صاحبه ٭ ولما فرغت من ذكر علامات الماضى وحكمه وبيان مااختلف فيه منه ثنيت بالكلام على فعل الأمر فذكرت أن علامته التى يعرف بها مركبة من مجموع شيئين وهما دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة وذلك نحو قم فانه دال على طلب القيام ويقبل ياء المخاطبة تقول إذا أمرت المرأة قومى وكذلك اقعد واقعدى واذهب واذهبى قال الله تعالى فكلى واشربى وقرى عينا فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب نحو أنت ياهند تقومين وتأكلين لم يكن فعل أمر ثم بينت أن حكم فعل الأمر فى الأصل البناء على السكون كاضرب واذهب وقد يبنى على حذف آخره وذلك إن كان معتلا نحو اغز واخش وارم وقد يبنى على حذف النون وذلك إذا كان مسندا لألف اثنين نحو قوما أو واوجمع نحو قوموا أوياء مخاطبة نحو قومى فهذه ثلاثة أحوال للأمر أيضا كما أن للماضى ثلاثة أحوال ٭ ولما كان بعض كلمات الأمر مختلفا فيه هل هو فعل أو اسم نبهت عليه كما فعلت مثل ذلك فى الفعل الماضى وهو ثلاثة هلم وهات وتعال فأما هلم فاختلف فيها العرب على لغتين إحداهما أن تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هى مسندة إليه فتقول هلم يازيد وهلم يازيدان وهلم يازيدون وهلم ياهند وهلم ياهندان وهلم ياهندات وهى لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى والقائلين لإخوانهم هلم إلينا أى ائتوا إلينا وقال تعالى قل هلم شهداءكم أى أحضروا شهداءكم وهى عندهم اسم فعل لافعل أمر لأنها وإن كانت دالة على الطلب لكنها لاتقبل ياء المخاطبة والثانية أن تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هى مسندة إليه فتقول هلم وهلما وهلموا وهلممن بالفك وسكون اللام وهلمى وهى لغة بنى تميم وهى عند هؤلاء فعل أمر لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة وقد تبين بما استشهدت به من الآيتين أن هلم تستعمل قاصرة ومتعدية وأما هات وتعال فعدهما جماعة من النحويين فى أسماء الأفعال والصواب أنهما فعلا أمر بدليل أنهما دالان على الطلب وتلحقهما ياء المخاطبة تقول هاتى وتعالى واعلم أن آخر هات مكسور أبداً إلا إذا كان لجماعة المذكرين فانه يضم فتقول هات يازيد وهاتى ياهند وهاتيا يازيدان أو ياهندان وهاتين ياهندات كل ذلك بكسر التاء وتقول هاتوا ياقوم بضمها قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم

(قوله بليل نام صاحبه) أى بليل مقول فيه نام صاحبه وما نقل عن بعضهم من أن نام صاحبه اسم رجل كتأبط شرا فبعيد كما يدل عليه قوله بعد ٭ ولا مخالط الليان جانبه ٭ وهذا البيت من الرجز فالهاء ساكنة فى صاحبه والليان بكسر أوله بمعنى اللين ومراده أنه لم يحصل له راحة فى نومه تلك الليلة (قوله تقول إذا أمرت الخ) أى تقول ذلك جاريا على قانون اللغة (قوله وقرى عينا) أى لتقر عينك بعيسى عليه الصلاة والسلام أى تسكن فلا تنظر إلى غيره وعينا تمييز محول عن الفاعل كما فى الجلالين قال فى المصباح قرت العين قرة بالضم وقروراً بردت سروراً (قوله ومه بمعنى اكفف) أشار بهذا إلى أنه يجوز تفسير القاصر بالمتعدى وعكسه فان مه لايتعدى واكفف متعد كما فى آمين واستجب فان الأول قاصر والثانى متعد خلافا لمن منع ذلك (قوله وهى عندهم اسم فعل) أى وهى على لغتهم اسم فعل لأنهم استعملوها على وجه يعلم منه أنها اسم فعل اه ش (قوله بالفك) أى فك الادغام لأن ثانى المثلين قد سكن وفى هذا رد على من زعم أن الصواب هلمن بفتح الميم مع زيادة نون ساكنة مدغمة فى نون الضمير وعلى من شدد الميم مكسورة وزاد ياء ساكنة قبل نون الاناث فيقول هلمين وعلى من ضم الميم تأمل ٭ فان قيل كيف يصح القول باسميتها مع لحوق الضمائر البارزة بها ٭ أجيب بأنه مبنى على القول بأن لحوق الضمائر البارزة لايختص بالأفعال كما ذهب إليه الفارسى (قوله فتقول هات يازيد الخ) أول الأمثلة مبنى على حذف الياء كارم معناه أعط وثانيها وثالثها على حذف النون وباقيها على السكون لاتصاله بنون النسوة وأصل هاتوا هاتيوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الياء لالتقائهما وضمت التاء

وأن آخر تعال مفتوح فى جميع أحواله من غير استثناء تقول تعال يازيد وتعالى ياهند وتعاليا يازيدان وتعالوا يازيدون وتعالين ياهندات كل ذلك بالفتح قال الله تعالى قل تعالوا أتل وقال تعالى فتعالين أمتعكن ومن ثم لحنوا من قال تعالى أقاسمك الهموم تعالى ٭ بكسر اللام ٭ ولما فرغت من ذكر علامات الأمر وحكمه وبيان ما اختلف فيه منه ثلثت بالمضارع فذكرت أن علامته أن يصلح دخول لم عليه نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد وذكرت أنه لابد أن يكون فى أوله حرف من حروف نأيت وهى النون والألف والياء والتاء نحو نقوم وأقوم ويقوم وتقوم وتسمى هذه الأربعة أحرف المضارعة وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطا وتمهيداً للحكم الذى بعدها لا لأعرف بها الفعل المضارع لأنا وجدناها تدخل فى أول الفعل الماضى نحو أكرمت زيداً وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نرجساً ويرنأت الشيب إذا خضبته باليرنا وهو الحناء وإنما العمدة فى تعريف المضارع دخول لم عليه ٭ ولما فرغت من ذكر علامات المضارع شرعت فى ذكر حكمه

لمناسبة الواو (قوله تعال يازيد) أمر من تعالى يتعالى أصله الأمر لمن كان فى سفل أن يأتى محلا مرتفعا ثم استعملت لمطلق المجىء كما فى كتب اللغة فاستعماله فى مطلق المجىء مجاز بحسب الأصل وإلا فقد صار حقيقة عرفية فيه وأول الأمثلة مبنى على حذف آخره وهو الألف وثانيها وثالثها ورابعها على حذف النون وخامسها على سكون الياء (قوله بالفتح) أى فتح اللام ولهذا صحت التورية فى قول الشاعر أيها المعرض عنى ٭ حسبك الله تعالى (قوله ومن ثم لحنوا الخ) لم يرتضه الزمخشرى وقال إنه قرئ به فى الشواذ وإنه لغة وعليه قول الشاعر وهو أسير سمع تغريد حمامة شوقته إلى أوبه

أقول وقد ناحت بقربى حمامة ٭ أيا جارتا هل تسمعين بحالى

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا ٭ تعالى أقاسمك الهموم تعالى

وليس مراد الزمخشرى الاستدلال على الكسر بهذا الشعر لأنه شعر لمولد لا من كلام العرب بل الاستئناس فاندفع مااعترض به عليه أفاده الشهاب فى شفاء الغليل (قوله لم يلد) أصله لم يولد حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة أى والمراد منه نفى الأولاد عنه وفى لم يولد نفى الوالدين عنه وقوله ولم يكن له كفواً أى مماثلا ومكافئاً له قال الجلال متعلق بكفواً وقدم عليه لأنه محط القصد بالنفى وأخر أحد وهو اسم يكن عن خبرها رعاية للفاصلة اه (قوله بساطا) بكسر الباء أى تمهيداً للحكم الخ أى فى قوله ويضم أوله الخ (قوله لا لأعرف بها الفعل المضارع الخ) حاصله أنه لم يذكر هذه الأحرف تعريفاً للمضارع لكونها تدخل على الماضى أيضاً أى تدخل عليه فى الصورة فيلتبس بذلك الماضى بالمضارع على المبتدى وذلك كاف فى الالتباس فاندفع ماقيل إنها بالمعانى المخصوصة التى قررها علماء النحو لا تدخل على الماضى تأمل (قوله نرجست الدواء) بالمد مايداوى به والنرجس بكسر النون على الأشهر المختار ويجوز فتحها مع كسر الجيم فيهما كما فى المصباح ٭ ومما جاء فى النرجس ماورد عن على بن أبى طالب كرم الله وجهه شموا النرجس ولو فى اليوم مرة ولو فى الشهر مرة ولو فى الدهر مرة فان فى القلب حبة من الجنون والجذام والبرص لا يقلعها إلا شم النرجس وقال بقراط كل شىء يغذو الجسم والنرجس يغذو العقل وقال الحسن بن سهل من أدمن شم النرجس فى الشتاء أمن من البرسام فى الصيف وقال أحد ظرفاء الأدباء النرجس نزهة الطرف وظرف الظرف وغذاء الروح ومادة الروح وقال كسرى إنى لأستحى أن أباضع أى أجامع فى مجلس فيه النرجس لأنه أشبه شىء بالعيون الناظرة وفيه يقول الشاعر

وإذا قضيت لنا بعين مراقب ٭ فى الحب فلتك من عيون النرجس

وقال الشاعر

قد أكثر الناس فى تشبيهم أبداً ٭ للنرجس الغض بالأجفان والحدق

وما أشبه بالعين إذ نظرت ٭ لكن أشبه بالعين والورق

اه ملخصا من كتاب الزراعة وسكردان السلطان وزاد صاحب سكردان السلطان وهو الشهاب بن حجلة أنه نافع من البلغم ومن الصداع البارد ومن سائر الأمراض الباردة (قوله باليرنا) قال الغزى فى حواشى الجاربردى بضم الياء وفتحها مقصوراً مشدد النون وبالضم والمد (قوله الحناء) بكسر الحاء المهملة وتشديد النون وبالمد اه ش وينون إذا خلا من الاضافة ومن أل لأنه

فذ كرت له حكمين حكما باعتبار أوله وحكما باعتبار آخره فأما حكمه باعتبار أوله فانه يضم تارة ويفتح أخرى فيضم إن كان الماضى أربعة أحرف سواء كانت كلها أصولا نحو دحرج يدحرج أوكان بعضها أصلا وبعضها زائدا نحو أكرم يكرم فان الهمزة فيه زائدة لأن أصله كرم ويفتح إن كان الماضى أقل من الأربعة أو أكثر منها فالأول نحو ضرب يضرب وذهب يذهب ودخل يدخل والثانى نحو انطلق ينطلق واستخرج يستخرج وأما حكمه باعتبار آخره فانه تارة يبنى على السكون وتارة يبنى على الفتح وتارة يعرب فهذه ثلاث حالات لآخره كما أن لآخر الماضى ثلاث حالات فأما بناؤه على السكون فمشروط بأن يتصل به نون الاناث نحو النسوة يقمن والوالدات يرضعن والمطلقات يتربصن ومنه إلا أن يعفون لأن الواو أصلية وهى واو عفا يعفو والفعل مبنى على السكون لاتصاله بالنون والنون فاعل مضمر عائد على المطلقات ووزنه يفعلن وليس هذا كيعفون فى قولك الرجال يعفون لأن تلك الواو ضمير الجماعة المذكورين كالواو فى قولك يقومون وواو الفعل حذفت والنون علامة الرفع ووزنه يفعون وهذا يقال فيه إلا أن يعفوا بحذف نونه كما تقول إلا أن يقوموا وسيأتى شرح ذلك كله وأما بناؤه على الفتح فمشروط بأن تباشره نون التوكيد لفظاً أو تقديراً نحو كلا لينبذن واحترزت بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون لتبلون فى أموالكم فاما ترين من البشر أحداً فان الألف فى الأول والواو فى الثانى والياء فى الثالث فاصلة بين الفعل والنون فهو معرب لا مبنى وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدراً كان الفعل أيضا معربا وذلك كقوله تعالى ولا يصدنك عن آيات الله ولتسمعن مثله غير أن نون الرفع حذفت تخفيفا لتوالى الأمثال ثم التقى ساكنان أصله قبل دخول الجازم يصدوننك فلما دخل الجازم وهو لا الناهية حذفت النون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة وقدر الفعل معربا وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظا لكونها منفصلة عنه تقديرا وقد أشرت إلى ذلك كله ممثلا وأما إعرابه ففيما عدا هذين الموضعين نحو يقوم زيد ولن يقوم زيد ولم يقم زيد

﴿ص﴾ وَأَمَّا الْحَرْفُ فَيُعْرَفُ بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئاً مِنْ عَلَامَاتِ الاسْمِ وَالْفِعْلِ نَحْوُ هَلْ وَبَلْ وَلَيْسَ مِنْهُ مَهْمَا وَإِذْمَا بَلْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ وَلَمَّا الرَّابِطَةُ فِى الْأَصَحِّ

﴿ش﴾ لما فرغت من القول فى الاسم والفعل شرعت فى ذكر الحرف فذكرت أنه يعرف بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل نحو هل وبل فانهما لا يقبلان شيئا من علامات الأسماء ولا شيئا من علامات الأفعال فانتفى أن يكونا اسمين

مصروف (قوله تارة) أى مرة مطلقة من غير قصد إلى واحد بعينه وتارة كمرة ينصبان على الظرف أو على المفعول المطلق كما نقله ش (قوله ووزنه يفعون) أى فالمحذوف اللام لأن الميزان يحذف منه ما حذف من الموزون (قوله أصله قبل دخول الجازم يصدوننك) فيه نظر لأنه قبل دخول الجازم ليس فعل طلب ولا شبهه وغيرهما لا يؤكد بالنون إلا شذوذاً فالصواب أن أصله قبل دخول الجازم والتوكيد يصدونك بنون واحدة للرفع فلما دخل الجازم وهو لا الناهية حذفت النون ثم أكد فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة من نونى التوكيد فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل عليها وهو الضمة (قوله وقدر الفعل معربا) فيه نظر لأن الاعراب فيه لفظى ٭ ويجاب بأن المراد وقدر إعرابه (قوله بأن لا يقبل شيئا) أى لا يقبل بحسب اللغة شيئا الخ فان قيل إن أراد علامات الاسم والفعل ماذكره فى هذا الكتاب فقط ورد عليه أن لنا كلمات لا تقبلها وليست حروفا كنزال وأخواته وكقط وإن أراد ماذكره ومالم يذكره فهو إحالة على مجهول ٭ وأجيب باختيار الأول ويكون من قبيل التعريف بالأعم وذلك جائز عند المتقدمين لأنه يستفاد به التميز فى الجملة أو باختيار الثانى ويقال إن المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدى وهو لا يستقل بالاستفادة بل الموقف أى المعلم يبين له مالم يذكره المصنف فليس فيه حوالة على مجهول بل المحال عليه ظاهر معلوم تأمل (قوله هل) حرف استفهام لطلب التصديق وتدخل على الجملتين ولا ينافى ذلك عدهم لها فى باب الاشتغال مما يختص بالفعل لأن ذاك إذا وقع الفعل فى حيزها لا مطلقا (قوله وبل) سيأتى فى حروف العطف عدها من حروفه وأن معناها الاضراب الابطالى أو الانتقالى (قوله ما المصدرية) احترز بهذا القيد عن غيرها فان منه ما هو اسم باتفاق كالنكرة الموصوفة نحو مررت بما معجب لك ومنه ما فيه خلاف (قوله فانتفى أن يكونا اسمين الخ) أى مع كونهما من الكلمات المفردة فاندفع الاعتراض بالجملة فانه انتفى عنها الأمران

وأن يكونا فعلين وتعين أن يكونا حرفين إذ ليس لنا إلا ثلاثة أقسام وقد انتفى اثنان فتعين الثالث ولما كان من الحروف ما اختلف فيه هل هو حرف أو اسم نصصت عليه كما فعلت فى الفعل الماضى وفعل الأمر وهو أربعة إذما ومهما وما المصدرية ولما الرابطة فأما إذما فاختلف فيها سيبويه وغيره فقال سيبويه إنها حرف بمنزلة إن الشرطية فاذا قلت إذما تقم أقم فمعناه إن تقم أقم ٭ وقال المبرد وابن السراج والفارسى إنها ظرف زمان وأن المعنى فى المثال متى تقم أقم واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسما والأصل عدم التغيير ٭ وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعا بدليل أنها كانت للماضى فصارت للمستقبل فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى البتة وفى هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر وأما مهما فزعم الجمهور أنها اسم بدليل قوله تعالى مهما تأتنا به من آية فالهاء من به عائدة عليها والضمير لا يعود إلا على الأسماء وزعم السهيلى وابن يسعون إنها حرف واستدلا على ذلك بقول زهير

ومهما تكن عند امرئ من خليقة ٭ وإن خالها تخفى على الناس تعلم

وتقرير الدليل أنهما أعربا خليقة اسما لتكن ومن زائدة فتعين خلو الفعل من الضمير وكون مهما لا موضع لها من الاعراب إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محل أن تكون إلا مبتدأ والابتداء هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له وإذا ثبت أن لا موضع لها من الاعراب تعين كونها حرفا والتحقيق أن اسم تكن مستتر ومن خليقة تفسير لمهما كما أن من آية تفسير لما فى قوله تعالى ما ننسخ من آية ومهما مبتدأ والجملة خبر ٭ وأما ما المصدرية فهى التى تسبك مع ما بعدها بمصدر نحو قوله تعالى ودوا ما عنتم أى ودوا عنتكم وقول الشاعر يسر المرء ماذهب الليالى ٭ وكان ذهابهن له ذهابا

أى يسر المرء ذهاب الليالى وقد اختلف فيها فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة أن المصدرية وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة الذى واقع على ما لا يعقل وهو الحدث والمعنى ودوا الذى عنتموه أى العنت الذى عنتموه ويسر المرء الذى ذهبه الليالى أى الذهاب الذى ذهبه الليالى ويرد هذا القول أنه لم يسمع أعجبنى ما قمته وما قعدته ولو صح ما ذكر لجاز ذلك لأن الأصل أن العائد

وليست بحرف (قوله ما اختلف فيه هل هو حرف) أى اختلف فى جواب هذا السؤال (قوله فصارت للمستقبل) أى لا بمعنى أن المستقبل مدلول لها لأنها بمنزلة إن والاستقبال ليس مدلول إن بل حاصل بها اه ش (قوله ألبتة) أى زال من أصله لا وصفه وهو الاستقبال والبت القطع يقال لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه ونصب على المصدر أى بته بتة وألبتة (قوله وفى هذا الجواب نظر) قيل وجهه أنه لا يلزم من تغير الكلمة عن أحد الزمانين إلى الآخر خروجها عن معناها بالكلية بدليل أن الفعل الماضى موضوع للزمان الماضى وإذا دخل عليه إن صار للمستقبل نحو إن قام ولا يخرج بذلك عن كونه فعلا ماضيا وأن المضارع موضوع للحال والاستقبال وإذا دخل عليه لم صار للزمان الماضى ولا يخرج بذلك عن كونه فعلا مضارعا (قوله فالهاء من به عائدة عليها الخ) قال الزمخشرى عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وعلى المعنى اه قال المصنف فى المغنى والاولى أن يعود ضمير بها لآية اه (قوله وابن يسعون) بفتح أوله وبمهملتين (قوله إنها حرف الخ) عبارته فى المغنى تأتى حرفا وهو يدل على أنهما لم يدعيا ذلك فى جميع استعمالاتها (قوله وإذا ثبت أن لا موضع لها الخ) اعترض بأنه لا يلزم من كون الشىء لا محل له أن يكون حرفا بدليل الجمل التى لا محل لها وأسماء الأفعال على الصحيح ٭ وأجيب باحتمال أن مرادهم أن انتفاء المحلية يستلزم الحرفية ما لم يدل الدليل على نفيها فتأمل (قوله اسم تكن مستتر) قال فى المغنى واسم تكن ضمير يرجع اليها والظرف خبر وأنث ضميرها لأنها الخليقة فى المعنى أى فى رواية المصنف تكن بالمثناة الفوقية وقدرواه غيره بالتحتية وجواب الشرط قوله تعلم فهو مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروى لأن القصيدة رويها مجرور وجواب الشرط الثانى محذوف والخليقة الطبيعة وزنا ومعنى وخالها بمعنى ظنها وحاصل المعنى من أسر سريرة ظهرت عليه (قوله تسبك مع ما بعدها) الأولى حذفه لأن المسبوك هو ما بعدها فقط (قوله عنتكم) أى مشقتكم (قوله يسر المرء الخ) المرء مفعول وما ذهب فاعل والذهاب بفتح الذال المعجمة (قوله لم يسمع الخ) حاصله أنه إن التزم امتناع ذكر العائد هنا فهو بعيد لأنه خلاف الأصل فغاية أمره الجواز لا الامتناع وإن ادعى جوازه فظاهر اللغة خلافه لأنه لو كان جائزا لنطقوا به ولو مرة إذ يبعد كل البعد اجتماع العرب على ترك ما هو الأصل اه فيشى يعنى ترك الأصل لغير موجب فلا يرد نحو ترى فانهم أجمعوا على ترك أصله وهو ترأى كذا قال الشنوانى وفيه نظر إذ لم يتركوه أصالة بل نطقوا به فى الشعر للضرورة

يكون الاسم المذكور المحذوف وأما لما فانها فى العربية على ثلاثة أقسام نافية بمنزلة لم نحو لما يقض ما أمره أى لم يقض ما أمره وإيجابية بمنزلة إلا نحو عزمت عليك لما فعلت كذا أى إلا فعلت كذا أى ما أطلب منك إلا فعل كذا وهى فى هذين القسمين حرف باتفاق والثالث أن رابطة لوجود شىء بوجود غيره نحو لما جاءنى أكرمته فانها ربطت وجود الاكرام بوجود المجىء واختلف فى هذه فقال سيبويه إنها حرف وجود لوجود وقال الفارسى وجماعة إنها ظرف بمعنى حين ورد بقوله تعالى «فلما قضينا عليه الموت» الآية وذلك أنها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل يعمل فى محلها النصب وذلك العامل إما قضينا أو دلهم إذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف وكون العامل دلهم مردود بأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضى الحرفية

﴿ص﴾ وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ

(ش) لما فرغت من ذكر علامات الحرف وبيان ما اختلف فيه منه ذكرت حكمه وأنه مبنى لاحظ لشىء من كلماته فى الاعراب

﴿ص﴾ وَالْكَلَامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ

(ش) لما أنهيت القول فى الكلمة وأقسامها الثلاثة شرعت فى تفسير الكلام فذكرت أنه عبارة عن اللفظ المفيد ونعنى باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف أو ما هو فى قوة ذلك فالأول نحو رجل وفرس والثانى كالضمير المستتر فى نحو اضرب

إلا أن يقال المراد تركوه اختياراً تأمل (قوله فانها فى العربية) أى فى اللغة العربية على ثلاثة أى مشتملة على ثلاثة من اشتمال الكل على أجزائه (قوله بمنزلة لم) أى فى النفى والحرفية والجزم والاختصاص بالمضارع (قوله بمنزلة إلا) فهى حرف استثناء والمستثنى منه محذوف تقديره ما أطلب منك شيئا إلا فعلك كذا قاله الرضى (قوله رابطة لوجود شىء بوجود غيره) أى دالة على ارتباط تحقق مضمون الجملة الثانية بتحقق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية فتكون شبيهة بحرف الشرط وقد نظمت أقسام لما على ما ذكره فى المغنى فقلت :

لما على ثلاثة أقسام * نفى مضارع مع انجزام * وقد أتت حرفا للاستثناء
بجملة تختص باعتناء * فى ذين حرف باتفاق أما * للربط فالخلاف فيها جزما
فقيل ظرف والصحيح أنها * حرف أتت لجملتين ربطها * جوابها يكون فعلا قد مضى
أو جملة اسمية يامرتضى * بها إذا مقرونة أتت وقد * تأتى بفا لكن هذا منتقد
وقد يكون ذا الجواب فعلا * مضارعا كفاك مغن نقلا

(قوله يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها) هذا صريح فى أن من يقول بظرفيتها يجعلها مضافة لما بعدها فلا يتأتى فيها ما قيل فى إذا كما أفاده الشنوانى وبه يندفع ما لبعضهم من الاعتراض على المصنف فان المصنف ثقة مطلع ولا يتكلم معه إلا بثبت (قوله والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف) مراده بالمضاف اليه ما كان غير المضاف وذلك صادق بالمضاف اليه نفسه وبما كان من تعلقاته من فعل ونحوه فاندفع اعتراض الفيشى وغيره بأن العلة قاصرة وأنها لا تمنع كون الفعل الذى فى المضاف اليه عاملا تدبر (قوله وذلك يقتضى الحرفية) أى فى المفردات التى لم يدل الدليل على نفى حرفيتها فلا انتقاد بالجمل التى لا محل لها من الاعراب (قوله وجميع الحروف مبنية) أى كل واحد منها مبنى لاستغنائه عن الاعراب لعدم قبوله معانى مختلفة أى معانى طارئة بالتركيب لا المعانى الافرادية فلا يرد أن نحو من ترد للابتداء والتبعيض ونحو ذلك لأن هذه معان إفرادية (قوله لاحظ) أى لا نصيب لشىء من كلماته فى الاعراب وأما نحو قول الشاعر ألام على لو ولو كنت عالما * بأذناب لو لم تفتنى أوائله فالمراد لفظ لو فصار اسما (قوله فى تفسير الكلام) مأخوذ من الفسر وهو الكشف والاظهار (قوله فذكرت أنه عبارة) أى ذكرت ما يفيد ذلك (قوله ونعنى) أى نريد معاشر النحاة (قوله الصوت المشتمل على بعض الحروف) اعترض بنحو واو العطف فانها

واذهب المقدر بقولك أنت ونعنى بالمفيد ما يصح الاكتفاء به فنحو قام زيد كلام لأنه لفظ يصح الاكتفاء به ونحو زيد ليس بكلام لأنه لفظ لا يصح الاكتفاء به وإذا كتبت زيد قائم مثلا فليس بكلام لأنه وإن صح الاكتفاء به لكنه ليس بلفظ وكذا إذا أشرت إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام لأنه ليس بلفظ

﴿ص﴾ وَأَقَلُّ ائْتِلَافِهِ مِنَ اسْمَيْنِ كَزَيْدٌ قَائِمٌ أَوْ فِعْلٍ وَاسْمٍ كَقَامَ زَيْدٌ

﴿ش﴾ صور تأليف الكلام ست وذلك لأنه يتألف من اسمين أو من فعل واسم أو من جملتين أو من فعل واسمين أو من فعل وثلاثة أسماء أو من فعل وأربعة أسماء أما ائتلافه من اسمين فله أربع صور إحداها أن يكونا مبتدأ وخبرا نحو زيد قائم الثانية أن يكونا مبتدأ وفاعلا سد مسد الخبر نحو أقائم الزيدان وإنما جاز ذلك لأنه فى قوة قولك أيقوم الزيدان وذلك كلام تام لا حاجة له إلى شىء فكذلك هذا الثالثة أن يكونا مبتدأ ونائبا عن فاعل سد مسد الخبر نحو أمضروب الزيدان لأنه فى قوة قولك أيضرب الزيدان الرابعة أن يكونا اسم فعل وفاعله نحو هيهات العقيق فهيهات اسم فعل وهو بمعنى بعد والعقيق فاعل به وأما ائتلافه من فعل واسم فله صورتان

تسمى لفظا ولا يقال إن الصوت مشتمل على هذا الحرف لأن الشىء لا يشتمل على نفسه * وأجيب عنه بأن الصوت فيه جهة عموم وهو كونه صوتا أعم من أن يكون لفظا أولا كما فى الأصوات الغفل وجهة خصوص وهو كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه وهو مشتمل عليه من جهة خصوصه ومراد المصنف أن اللفظ هنا بمعنى الملفوظ لا الرمى فإنه فعل الرامى وفعل الشخص ليس هو الكلام * واللفظ لغة مصدر بمعنى الرمى أى من الفم لا الرمى مطلقا واما لفظت الرحى الدقيق فهو مجاز شرح به فى الأساس ثم نقلة النحاة ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ إلى جنس ما يتلفظ به الانسان وهو الصوت المعتمد على شىء من المخارج المعلومة إن صدر من الانسان فدخل كلمات الله والملائكة والجن إذ هى من جنس ما ذكر وإن لم يصدق عليها الصوت والاعتماد والمراد باعتماد الصوت على المخارج حصوله بواسطتها واستعانتها (قوله أو ما هو فى قوة ذلك) زاد هذا لادخال الضمائر المستترة وإطلاق اللفظ عليها مجاز مشهور عند النحاة أو حقيقة عرفية عندهم لجاز إدخاله فى التعريف ثم اعلم أن هذا التعريف إنما هو للكلام العربى فاندفع ما يقال كان عليه أن يقول اللفظ العربى لاخراج العجمى وإنما كان الضمير المستتر فى قوة ذلك لأنه لم يوضع له لفظ وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ وأجروا عليه الأحكام اللفظية كالاسناد اليه والعطف عليه وتوكيده ونحو ذلك (قوله ما يصح الاكتفاء به) أى ما يدل بالوضع على معنى يحسن سكوت المتكلم عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشىء آخر انتظارا تاما بعد فهم المعنى وإنما قيدناه بالتام ليدخل مجرد الفعل والفاعل فى نحو ضرب زيد فانه كلام مع أنه يبقى انتظار المفعول به ونحوه لكنه انتظار ناقص فدخل فى الكلام ما استحال معناه لعدم معرفة أجزائه وما لم يقصده المتكلم لنحو نوم أو سهو وما كان الاسناد فيه مجازيا نحو أنبت الربيع البقل وهل يشترط فى الكلام اتحاد المتكلم قيل نعم وقيل لا وصححه ابن مالك وأبو حيان قال المصنف والصواب أن الجملة أعم من الكلام إذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة والأصل فى الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما اه (قوله ونحو زيد ليس بكلام) هذا محترز مفيد وقوله وإذا كتبت زيدا لخ هو وما بعده خارجان بلفظ فهو لف ونشر غير مرتب (قوله ائتلافه) أى اجتماعه لا يقال يجب تغاير المتألف والمتألف منه بالضرورة وإلا فلا تألف وهنا ليس كذلك لأن الاسمين نفس الكلام لانا نقول يكفى فى التغاير كون الملحوظ فى الأول المجموع من حيث هو مجموع وفى الثانى الأجزاء مفصلة كما أفاده العلامة ابن قاسم فى شرح الورقات (قوله كزيد قائم) اعترض بأنه ثلاثة أسماء والثالث الضمير المستتر * وأجيب بالمنع لأن الضمير المستتر فى الوصف لما كان لا يبرز فى تثنية ولا جمع ولا يختلف بتكلم ولا خطاب ولا غيبة كان كالعدم بخلاف المستتر فى الفعل (قوله صور تأليف الكلام ست) ظاهره الحصر وبقى عليه سابعة وهى تأليفه من اسم وجملة نحو زيد قام أبوه وثامنة وهى تأليفه من حرف واسم نحو ألا ماء فان هذا كلام مؤلف من حرف واسم وتم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ذكره المصنف فى المغنى أو اسم وحرف نحو يا زيد كذا ذكره المصنف قال العلامة ابن قاسم فى شرح الورقات والجمهور على أن الكلام هو المقدر من الفعل مع فاعله وحرف النداء نائب عنه كما نابت نعم عنه مثلا فى جواب

إحداهما أن يكون الاسم فاعلا نحو قام زيد والثانية أن يكون الاسم نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد وأما ائتلافه من جملتين فله صورتان أيضا إحداهما جملتا الشرط والجزاء نحو إن قام زيد قمت والثانية جملتا القسم وجوابه نحو أحلف بالله لزيد قائم وأما ائتلافه من فعل واسمين فنحو كان زيد قائما وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء فنحو علمت زيدا فاضلا وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء فنحو أعلمت زيدا عمرا فاضلا فهذه صور التأليف وأقل ائتلافه من اسمين أو من فعل واسم كما ذكرت وما صرحت به من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين أو من فعل واسم

﴿ص﴾ فَصْلٌ أَنْوَاعُ الْإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِى اسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ زَيْدٌ يَقُومُ وَإِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ وَجَرٌّ فِى اسْمٍ نَحْوُ بِزَيْدٍ وَجَزْمٌ فِى فِعْلٍ نَحْوُ لَمْ يَقُمْ فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ وَيُجَرُّ بِكَسْرَةٍ وَيُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ

﴿ش﴾ الاعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة فالظاهر كالذى فى آخر زيد فى قولك جاء زيد ورأيت زيداً

هل قام زيد مثلا (قوله العقيق) اسم لعدة مواضع فى الحجاز وغيره (قوله وعبارة بعضهم توهم) مراده به ابن الحاجب فإنه قال ولا يتأتى ذلك إلا فى اسمين أو اسم وفعل اه وقد وجهه شارحو كلامه بأن الكلام إنما يتحقق بالاسناد الذى هو ربط إحدى الكلمتين بالأخرى وهو إنما يتحقق بالمسند إليه والمسند فقط وهما إما كلمتان أو ما يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التى ذكرت فى الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه

﴿فصل﴾ هو كغيره من بقية التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة الدالة على تلك المعانى المخصوصة فالمعنى هذه الألفاظ الخ فاصلة ما بعدها عما قبلها أو مفصولة عنهما وهو خبر محذوف أو مبتدأ خبره محذوف ولا يقال إنه نكرة فيحتاج إلى مسوغ لأنه صار علما كما هو ظاهر ويجوز فيه غير ذلك (قوله أنواع الاعراب أربعة) أى الاعراب مطلقا الشامل لاعراب الاسم والفعل فاندفع ما يقال إن أراد اعراب الاسم فثلاثة وإن أراد اعراب الفعل فثلاثة وإن أراد إعرابهما فستة والنوع كالصنف والضرب والقسم متقاربة المعنى أو متحدة عندهم يعنى أن بعض أفراده يسمى بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجر وبعضها بالجزم فلا حاجة إلى إثبات كونها أنواعا منطقية لأن إثبات كونها أنواعا منطقية يتوقف على إثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالضمة والواو والألف والنون للرفع وهو مشكل إذ القدر المشترك بين هذه الأربعة مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها وإلا لكان جميع أفراد الأنواع الأربعة نوعا واحدا اه من الشنوانى (قوله رفع) وهو على القول بأنه لفظى الضمة وما ناب عنها على وجه مخصوص وعلى أنه معنوى تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها على وجه مخصوص وسمى رفعا لرفع الشفة السفلى عند التلفظ به أو بعلامته وهكذا يقال فى بقية العلامات وسمى نصبا لانتصاب الشفتين عند التلفظ به أو بعلامته وجرا لانجرار أى انخفاض الشفة السفلى عند ما ذكر ولأن عامل الجر جر معنى الفعل إلى معنى الاسم وجزما لأن الجزم القطع والجازم كالشىء القاطع للحركة أو للحرف * واعلم أن لفظ الرفع والنصب والجر مختص عند البصريين بأنواع الاعراب قال الرضى الضم والفتح والكسر فى عبارات البصريين لا تقع إلا على حركات غير إعرابية بنائية أو لا كضمة قفل ومع قرينة تقع على حركات الاعراب والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقاً اه (قوله فى اسم وفعل) إما صفة لما قبله أو خبر محذوف (قوله نحو زيد يقوم) برفع نحو خبر محذوف أى وذلك نحو وبنصبه مفعول محذوف أى أعنى (قوله فيرفع بضمة) نائب فاعل برفع ضمير عائد على اسم وفعل بتأويلهما بما ذكر قال التفتازانى يجوز أن يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها فى تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن أفعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا فى الضمير إلا أنه فى الاشارة أشهر وأكثر اه ش (قوله ظاهر) أى موجود لا ملفوظ إذ السكون والحذف غير ملفوظ بهما (قوله أو مقدر) أى معدوم مفروض الوجود اه ش (قوله يجلبه العامل) بضم اللام وكسرها لأنه من باب ضرب وقتل كما فى المصباح أى يطلبه ويقتضيه قال المصنف فى شرح الشذور خرج بقولى يجلبه العامل نحو الضمة

ومررت بزيد و المقدر كالذى فى آخر الفتى فى قولك جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فانك تقدر الضمة فى الأول والفتحة فى الثانى والكسرة فى الثالث لتعذر الحركة فيها وذلك المقدر هو الاعراب فالاعراب جنس تحته أربعة أنواع الرفع والنصب والجر والجزم وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب تقول زيد يقوم وإن زيداً لن يقوم وقسم يختص بالأسماء وهو الجر تقول مررت بزيد وقسم يختص بالأفعال وهو الجزم تقول لم يقم ولهذه الأنواع الأربعة علامات تدل عليها وهى ضربان علامات أصول وعلامات فروع ❊ فالعلامات الأصول أربعة الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم وقد مثلت كلها ❊ والعلامات الفروع منحصرة فى سبعة أبواب خمسة فى الأسماء واثنان فى الأفعال وستمر بك هذه الأبواب مفصلة باباً باباً

﴿ص﴾ إِلَّا الأَسْمَاءَ السِّتَّةَ وَهِيَ أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوهَا وَهَنُوهُ وَفُوهُ وَذُو مَالٍ فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ

(ش) هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل وهو باب الأسماء الستة المعتلة المضافة وهى أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه

فى النون من قوله تعالى فمن اوتى كتابه فى قراءة ورش بنقل حركة همزة أوتى إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة والفتحة فى مثال قد أفلح كما فى قراءته أيضاً بالنقل والكسرة فى دال الحمد لله فى قراءة من اتبع الدال اللام فان هذه الحركات وإن كانت آثاراً ظاهرة فى آخر الكلمة لكنها لم يجلبها عوامل دخلت عليها فليست إعراباً وقولى فى آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس احترازاً إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة حتى يحترز عنها اه ولا يرد عليه امرؤ وابنم فان الصواب قول البصريين إن الحركة الأخيرة هى الاعراب وأن ما قبلها إتباع لها (قوله يختص بالأسماء ويختص بالأفعال) الباء داخلة فيهما على المقصور عليه (قوله ولهذه الأنواع الأربعة علامات الخ) هذا لا يوافق ما جرى عليه من أن الاعراب لفظى إذ الشىء لا يكون علامة على نفسه لأن العلامة يجب أن تغاير صاحبها وقد أجيب عنه بأنه لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعراباً وجعلها علامات إعراب فهى إعراب من حيث كونها أثراً جلبه العامل وعلامات إعراب من حيث الخصوص قال العلامة الشنوانى ولا يخفى ما فيه من التكلف والمختار والأحسن فى الجواب عن ذلك ما قاله بعض المحققين من أن هذه عبارة من يقول إن الاعراب معنوى وصارت تجرى على لسان من يقول إن الاعراب لفظى من غير قصد اه (قوله باباً باباً) منصوبان معاً على الحال لتأويلهما بالمفرد أى مفصلا كما أن الاسمين فى قولك هذا حلو حامض خبر لتأويلهما بذلك أى مز والأول حال والثانى معطوف عليه بعاطف مقدر أى باباً فباباً كما فى ادخلوا رجلا رجلا أى رجلا فرجلا والمعنى ادخلوا رجلا بعد رجل وعلمته الحساب مثلا باباً بعد باب قال السيوطى وهذا هو المختار عندى لظهوره فى بعض التراكيب كحديث لتتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا لكن يرد عليه أن هذا لا يشمل الباب الأول كما أنه يرد على من قدره بقبل أى باباً قبل باب عدم شموله للباب الأخير مع أن المقصود دخول الأبواب كلها إلا أن يقدر بمفارق أى باباً مفارق باب بمعنى أنه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدته فلا يخرج شىء من الأبواب اه ملخصاً من الشنوانى وقال الزركشى فى حديث يذهب الصالحون الأول فالأول على رواية النصب هل الحال الأول أو الثانى أو المجموع منهما خلاف كالخلاف فى هذا حلو حامض لأن الحال أصلها الخبر اه (قوله إلا الأسماء الستة) هو وما عطف عليه من المثنى وغيره مستثنى من اسم وفعل لأنه مراد بهما العموم بقرينة الاستثناء لأن النكرة فى سياق الاثبات قد تعم كما فى قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت أى فالرفع بالضمة ثابت فى كل اسم وفعل والجر بالكسرة ثابت فى كل اسم والجزم بالسكون ثابت فى كل فعل إلا الأسماء الستة أى فى إحدى لغاتها وما عطف عليها اه ش (قوله وهى أبوه وأخوه) أى كليات هذه الأسماء وهى الأب والأخ الخ بالشروط فانها ترفع بالواو وما ذكره من أن إعرابها بالحروف هو المشهور وهو أسهل المذاهب فيها وأبعدها عن التكلف (قوله هذا هو الباب الأول) المراد به هنا وفيما يأتى النوع من الألفاظ (قوله المعتلة) أى التى أحرف إعرابها أحرف علة أو التى لاماتها أحرف علة لكنه على وجه التغليب لأن لام فوك هاء لا حرف علة

وذومال فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة تقول جاءنى أبوه ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك القول فى الباقى وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور أحدها أن تكون مفردة فلو كانت مثناة أعربت بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً كما تعرب كل تثنية تقول جاءنى أبوان ورأيت أبوين ومررت بأبوين وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كقولك جاءنى آباؤك ورأيت آباءك ومررت بآبائك وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً تقول جاءنى أبون ورأيت أبين ومررت بأبين ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم الثانى أن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات نحو جاءنى أبيك ورأيت أبيك ومررت بأبيك الثالث أن تكون مضافة فلو كانت مفردة غير مضافة أعربت أيضاً بالحركات نحو هذا أب ورأيت أباً ومررت بأب ولهذا الشرط الأخير شرط وهو أن يكون المضاف اليه غير ياء المتكلم فان كان ياء المتكلم أعربت أيضا بالحركات لكنها تكون مقدرة تقول هذا أبى ورأيت أبى ومررت بأبى فيكون آخرها مكسوراً فى الأحوال الثلاثة والحركات مقدرة فيه كما تقدر فى جميع الأسماء المضافة إلى الياء نحو أبى وأخى وحمى وغلامى واستغنيت عن اشتراط هذه الشروط لكونى لفظت بها مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم وإنما قلت وحموها فأضفت الحم إلى ضمير المؤنث لأبين أن الحم أقارب زوج المرأة كأبيه وعمه وابن عمه على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة والهن قيل اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة

﴿ص﴾ وَالأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ هَنٍ كَغَدٍ

﴿ش﴾ إذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصاً أى محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر أخواته تقول هذا هن ورأيت هناً ومررت بهن كما تقول يعجبنى غد وأصوم غداً وأعتكف فى غد وإذا استعمل مضافاً فجمهور العرب تستعمله كذلك فتقول جاء هنك ورأيت هنك ومررت بهنك كما يفعلون فى غدك وبعضهم يجريه مجرى أب وأخ فيعرب به بالحروف الثلاثة فيقول هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك وهى لغة قليلة ذكرها سيبويه ولم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فأسقطاه من عدة هذه الأسماء وعداها خمسة

﴿ص﴾ وَالْمُثَنَّى كَالزَّيْدَانِ فَيُرْفَعُ بِالأَلِفِ وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ كَالزَّيْدُونَ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُجَرَّانِ وَيُنْصَبَانِ

(قوله فانها ترفع الخ) علة لخروجها عن الأصل (قوله أن تكون مفردة) مرادهم بالمفرد فى باب الاعراب غير المثنى والجمع وفى باب لا غير المضاف والشبيه به وفى باب الخبر غير الجملة (قوله ولم يجمع منها هذا الجمع الخ) فيه نظر فانه سمع أبون وأخون وهنون وذوون بواوين وقال ابن مالك ولو قيل فى حم حمون لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغى أن يمتنع لأن القياس يأباه وجمع أب وأخواته كذلك شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب أنه يقال فى فم فون وفين قال أبو حيان فى غاية الغرابة اه ش (قوله أن تكون مضافة) هذا شرط لبيان الواقع بالنظر لنو للزومها الاضافة (قوله أطلق على أقارب الزوجة) وعليه فيضاف للمذكر فيقال حموه أى أقارب زوجته (قوله عن أسماء الأجناس) هو كناية عن الأجناس لا عن أسمائها ٭ ويجاب بأن الاضافة بيانية بناء على أن الاسم عين المسمى والأحسن أن يجعل فى الكلام حذف مضاف أى عن مسميات أسماء الأجناس كما ذكره الشنوانى (قوله خاصة) بمعنى خصوصاً منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخصه خصوصاً على ما هو المنصوص من جواز حذف عامل المؤكد اه ش (قوله والأفصح استعمال هن كغد) أى منقوصاً والمراد بالفصيح والأفصح الموافق للاستعمال الكثير مع قطع النظر عن موافقة القياس أو مخالفته فلا يرد أنه مخالف للقياس فى حالة الحذف إذ القياس قلب واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لا حذفها اه ش (قوله والمثنى) أى وإلا المثنى وهو اسم دال على اثنين اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف فخرج نحو رجلان فانه يدل على واحد وخرج نحو العمرين بسكون الميم فى عمرو وعمرو لعدم الاتفاق فى الوزن ونحو العمرين بفتح الميم فى أبى بكر وعمر لعدم الاتفاق فى الحروف وخرج كلا وكلتا واثنان واثنتان إذ لم يسمع فيهما كل ولا كلت ولا اثن

بِالْيَاءِ وَكِلَا وَكِلْتَا مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمُثَنَّى وَكَذَا اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ مُطْلَقًا وَإِنْ رُكِّبَا وَأُولُو وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ وَعَالَمُونَ وَأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ وَأَرَضُونَ وَسِنُونَ وَبَابُهُ وَبَنُونَ وَعِلِّيُّونَ وَشِبْهُهُ كَالْجَمْعِ

﴿ش﴾ الباب الثانى والباب الثالث مما خرج عن الأصل المثنى كالزيدان والعمران وجمع المذكر السالم كالزيدون والعمرون أما المثنى فانه يرفع بالألف نيابة عن الضمة ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة تقول جاءنى الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين وحملوا عليه فى ذلك أربعة ألفاظ لفظين بشرط ولفظين بغير شرط فاللفظان اللذان بشرط كلا وكلتا وشرطهما أن يكونا مضافين إلى الضمير تقول جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فان كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال تقول جاءنى كلا أخويك ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك فيكون إعرابهما حينئذ بحركات مقدرة فى الألف لأنهما مقصوران كالفتى والعصا وكذا القول فى كلتا تقول كلتاهما رفعا وكلتيهما جرا ونصبا وكلتا أختيك بالألف فى الأحوال كلها واللفظان اللذان بغير شرط اثنان واثنتان تقول جاءنى اثنان واثنتان ورأيت اثنين ومررت باثنين فتعربهما إعراب المثنى وإن كانا غير مضافين وكذا تعربهما إعرابه إن كانا مضافين للضمير نحو اثناهم أو للظاهر نحو اثنا أخويك أو كانا مركبين مع العشرة نحو جاءنى اثناعشر ورأيت اثنى عشر ومررت باثنى عشر وأما جمع المذكر السالم فانه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء تقول جاءنى الزيدون ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين وحملوا عليه فى ذلك ألفاظا منها أولو قال الله تعالى ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا

ولا انثة وخرج شفع وزوج (قوله السالم) بالنصب صفة جمع أى السالم مفرده من التغيير وبالجر صفة المذكر لأن المراد به المفرد المذكر لا الجمع المذكر اه ش (قوله مع الضمير) حال من ضمير كلا وكلتا المستتر فى الخبر وهو قوله كالمثنى أى مصاحبين لضمير المثنى مضافين اليه وهما لازمان للاضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى فلهذا أجريا فى إعرابهما مجرى المفرد تارة والمثنى أخرى وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الاضافة إلى المضمر لأن الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات والاضافة إلى الضمير فرع الاضافة إلى الظاهر لأن الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل مراعاة للمناسبة (قوله اثنان) للمثنى المذكر أو المذكر والمؤنث واثنتان للمؤنثتين ومثلها ثنتان فى لغة تميم (قوله وإن ركبا) أى إن لم يركبا مع العشرة تركيب مزج وإن ركبا معها كذلك فهو عطف على مقدر اه ش (قوله وأولو) اسم جمع ذو بمعنى أصحاب ﴿فائدة﴾ زادوا فى رسم أولو واوا فرقا بينها فى حالة النصب والجر وبين إلى الجارة وحملت حالة الرفع عليهما وقيل فرقا بينهما وبين ألو بالهمزة الداخلة على لو أفاده الشنوانى فى شرحه الكبير على الآجرومية (قوله وعشرون وأخواته) أى نظائره إلى تسعين بدخول الغاية (قوله وعالمون) هو اسم جمع لعالم بفتح اللام لا جمع له لأن العالم عام إذ هو اسم لما سوى الله وصفاته والعالمين خاص بالعقلاء وليس من شأن الجمع أن يكون أقل دلالة من مفرده وذهب بعضهم إلى أنه جمع له قيل مرادا به العقلاء خاصة وقيل مرادا به العقلاء وغيرهم وإنما كان ملحقا بالجمع على هذا القول لأن مفرده ليس بعلم ولا صفة اه ش (قوله وأهلون) جمع أهل وليس بعلم ولا صفة ولا يرد على هذا قولهم الحمد لله أهل الحمد لأنه بمعنى المستحق والكلام فى الأهل لا بمعنى المستحق (قوله كالجمع) أى جمع المذكر السالم المستوفى للشروط فى إعرابه رفعا ونصبا وجرا (قوله نحو اثناهم أو للظاهر نحو اثنا أخويك) أشار باضافته فى الأول للجمع وفى الثانى للمثنى لما ذكره فى شرح اللمحة من أنه لا يجوز إضافتهما إلى ضمير تثنية فلا يقال الرجلان اثناهما أو اثنتاهما لأن ضمير التثنية نص فى الاثنين فاضافة الاثنين اليه من إضافة الشىء إلى نفسه اه وكان الأولى للمصنف أن يذكر ما يلحق بالمثنى كما فعل فى الجمع كزيدان علما وهو كالمثنى ويجوز جعله ممنوعا من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون (قوله أما جمع المذكر الخ) اعلم أن الذى يجمع هذا الجمع اسم أو صفة فالاسم شرطه أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين فخرج غير العلم كرجل وعلم المؤنث كزينب وعلم غير العاقل كلاحق لفرس وما فيه تاء التأنيث كطلحة والتركيب المزجى كمعدى يكرب وكذا الاسنادى كبرق نحره اتفاقا ونحو الزيدين علما والزيدين إن أعرب كل منهما إعرابه قبل التسمية لاستلزامه اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة والصفة شرطها أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما

أولى القربى فأولو فاعل وعلامة رفعه الواو ، وأولى مفعول وعلامة نصبه الياء وقال الله تعالى إن فى ذلك لذكرى لأولى الألباب فهذا مجرور وعلامة جره الياء ومنها عشرون وأخواته إلى التسعين تقول جاءنى عشرون ورأيت عشرين ومررت بعشرين وكذلك تقول فى الباقى ومنها أهلون قال الله تعالى «شغلتنا أموالنا وأهلونا» «من أوسط ما تطعمون أهليكم» «إلى أهليهم أبداً» الأول فاعل والثانى مفعول والثالث مجرور ومنها وابلون وهو جمع لوابل وهو المطر الغزير ومنها أرضون بتحريك الراء ويجوز إسكانها فى ضرورة الشعر ومنها سنون وبابه وهو كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ألا ترى أن سنة أصلها سنو أو سنه بدليل قولهم فى الجمع بالألف والتاء سنوات أوسنهات فلما حذفوا من المفرد اللام وهى الواو أو الهاء وعوضوا عنها هاء التأنيث أرادوا فى جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم أعنى مختوما بالواو والنون رفعاً وبالياء والنون جراً ونصباً ليكون ذلك جبراً لما فاته من حذف اللام وكذلك القول فى نظائره وهى عضة وعضون وعزة وعزون

يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث فخرج ما كان من الصفات لمؤنث كحائض أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس أو فيه تاء التأنيث كعلامة أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر وشذ أحمرين أو من باب فعلان فعلى كسكران أو يستوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح فانه يقال رجل صبور وامرأة صبور وكذا جريح (قوله ولا يأتل) أى لا يحلف أولو الفضل أى أصحاب الغنى أن يؤتوا أى أن لا يؤتوا * نزلت هذه الآية فى أبى بكر رضى الله عنه حلف أن لا ينفق على مسطح وهو ابن خالته مسكين من المهاجرين البدريين لما خاض فى الافك بعد أن كان ينفق عليه وناس من الصحابة أقسموا أن لا يتصدقوا على من تكلم بشىء من الافك فلما سمعها أبوبكر رضى الله تعالى عنه قال بلى أنا أحب أن يغفر الله لى وأجرى إلى مسطح ما كان ينفقه عليه والحنث فى هذا مندوب لأن الانفاق عليه من مكارم الأخلاق لوجوه منها أنه ذو قرابة وصحابى وبدرى كما هو مقرر فى محله (قوله وعلامة رفعه الواو) أى المحذوفة لالتقاء الساكنين ومثله الياء فى المنصوب والمجرور الآتى (قوله لأولى الألباب) جمع لب بمعنى العقل (قوله الأول فاعل) أى لأنه معطوف على الفاعل والمعطوف له حكم المعطوف عليه (قوله الغزير) بغين معجمة فزاى فراء مهملة آخره مثل كثير لفظا ومعنى (قوله بتحريك الراء) جمع أرض بسكونها (قوله فى ضرورة الشعر) عبارة غيره وحكى إسكانها (قوله وهو كل اسم ثلاثى) أى جمع كل اسم ثلاثى الخ (قوله وعوض عنها هاء التأنيث) أى ولم يجمع جمع تكسير ليخرج نحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه فلا يجمعان بالواو والنون وخرج نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة لأن المحذوف الفاء ونحو يد لعدم التعويض ونحو اسم وابن لأن المعوض الهمزة (قوله أصلها سنو أو سنه) أو فيه للشك العارض من الجمع وإنما جردوا هذا الأصل عن الهاء لأجل تعويض هاء التأنيث إذ لا يجمع بين العوض والمعوض وقد يذكر الأصل مقروناً بها إذنية العوضية تكون بعد الحذف نحو ما حكى من سنهة لجبهة اه ش مع تصرف (قوله بدليل قولهم فى الجمع الخ) قيل فيه دور لأن الجمع فرع الافراد وقد توقف العلم باصالة ذلك الحرف فى المفرد على أصالته فى الجمع * وأجيب بمنع الدور لأن توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود ولا توقف علم وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم تتحد الجهة اه ش (قوله فلما حذفوا من المفرد اللام) إنما حذفوها لأنهم كرهوا تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها اه ش (قوله عضة) أصله عضو من العضو واحد الأعضاء أى مفرقا أو عضه من العضه وهو البهتان ويطلق على السحر (قوله وعزة بكسر العين وفتح الزاى) هى الفرقة من الناس أصلها عزو وقيل عزى بالياء اه ش (قوله وثبة) بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة بمعنى الجماعة وأصلها ثبو وقيل ثبى بالياء من ثبيت أى جمعت فلامها كالتى قبلها على الأول واو وعلى الثانى ياء والأول أقوى وعليه الأكثر لأن ما حذف من اللامات أكثره واو (قوله وقلة) بضم القاف وفتح اللام مخففة عودان يلعب بهما الصبيان أصلها قلو ﴿فائدة﴾ ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الأفصح نحو عزين وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين وقد نظمت ذلك فقلت :

وثبة وثبون وقلة وقلون ونحو ذلك قال الله تعالى « الذين جعلوا القرآن عضين » « عن اليمين وعن الشمال عزين » ومما حمل على جمع المذكر السالم فى الاعراب بنون وكذلك عليون وما أشبهه مما سمى به من الجموع ألا ترى أن عليين فى الأصل جمع لعلى فنقل عن ذلك المعنى وسمى به أعلى الجنة وأعرب هذا الاعراب نظراً إلى أصله قال الله تعالى كلا إن كتاب الأبرار لفى عليين وما أدراك ما عليون فعلى ذلك إذا سميت رجلا بزيدون قلت هذا زيدون ورأيت زيدين ومررت بزيدين فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعا

﴿ص﴾ وَأُولَاتُ وَمَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ نَحْوُ خَلَقَ اللّٰهُ السَّمٰوَاتِ وَأَصْطَفَى الْبَنَاتِ

﴿ش﴾ الباب الرابع مما خرج عن الأصل ما جمع بألف وتاء مزيدتين كهندات وزينبات فانه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة تقول رأيت الهندات والزينبات قال الله تعالى وخلق الله السموات واصطفى البنات فأما فى الرفع والجر فانه على الأصل تقول جاءت الهندات فترفعه بالضمة ومررت بالهندات فتجره بالكسرة ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى كهند وهندات أو بالتاء كطلحة وطلحات أو بالتاء والمعنى جميعا كفاطمة وفاطمات أو بالألف المقصورة كحبلى وحبليات أو الممدودة كصحراء وصحراوات أو يكون مسماه مذكرا كاصطبل واصطبلات وحمام وحمامات وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سلمت

فى الجمع تكسر فاما كان مفرده * محذوف لام ومفتوحا كنحو سنه
والكسر أبق به إن مفرد كسرا * واضم أو اكسر لذى المضموم مثل ثبه

(قوله جعلوا القرآن عضين) مفعول ثان لجعل منصوب بالياء أى جعلوه أجزاء فقال بعضهم سحر وقال بعضهم كهانة وقال بعضهم أساطير الأولين (قوله عن اليمين وعن الشمال عزين) أى فرقا شتى لأن كل فرقة تعتزى إلى غير من تعتزى إليه الأخرى وهو حال من الذين كفروا أو من مهطعين بمعنى مسرعين فيكون حالا متداخلة وعن اليمين متعلق بعزين لأنه بمعنى متفرقين أو بمهطعين أى مسرعين عن هاتين الجهتين أو بحال محذوفة أى كائنين عن اليمين اه ش نقلا عن السمين وغيره (قوله وسمى به أعلى الجنة) أورد عليه أنه اسم كتاب جامع لأعمال الخير من الملائكة ومؤمنى الثقلين بدليل * وما أدراك ما عليون كتاب * وأجيب باحتمال أنه على حذف مضاف أى مكان كتاب وما عليون فى موضع نصب على إسقاط الخافض لأن أدرى بالهمز يتعدى لاثنين الأول بنفسه والثانى بالباء قال الله تعالى ولا أدراكم به فلما وقعت جملة الاستفهام معلقة لها كانت فى موضع المفعول الثانى وبدون الهمزة يتعدى لواحد بالباء نحو دريت بكذا ويكون بمعنى علم فيتعدى لاثنين اه ش (قوله وأولات أى وإلا أولات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات وهو ملحق بما بعده ولعل تقديمه عليه لنطقهم باعرابه بعينه اه ش ولم يتكلم عليه المصنف فى الشرح ﴿فائدة﴾ زادوا واوا فى أولات فرقا بينها وبين اللات جمع التى فانها تكتب بلام واحدة نبه عليه الشنوانى فى شرح الآجرومية (قوله وما جمع) ما واقعة على الجمع والمعنى والجمع الذى جمع أى تحققت جمعيته بذلك وليست واقعة على المفرد إذ المفرد لم يجمع بهما تأمل (قوله وخلق الله السموات) ذهب الجمهور إلى أن السموات مفعول به منصوب بالكسرة وغيرهم إلى أنه مفعول مطلق موجهين له بأن كونه مفعولا به يقتضى إيقاع الخلق أى الايجاد عليه وهو مستحيل إذ فيه تحصيل الحاصل ورد بأن الايقاع عليه إنما يقتضى وجود الموقع عليه حال الايقاع وهذا يحصل بحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة فيه إنما المستحيل تحصيله بحصول سابق عليه وذلك غير لازم تأمل اه ش (قوله واصطفى البنات) الهمزة فيه للاستفهام وهمز الوصل محذوف والبنات مفعول به (قوله أن يكون مسمى هذا الجمع) أى ما يطلق عليه هذا الجمع فدخل نحو طلحة الخ (قوله كاصطبل) محل الدواب وهو عربى وقيل معرب وهمزته أصلية كما فى المصباح (قوله وحمام) بالتشديد واحد الحمامات وهى البيوت المعروفة ويجوز تذكيره وتأنيثه كما فى المصباح وأول من صنعه الجن اتخذوه لسليمان عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام حين تزوج بلقيس فوجد فى ساقيها شعراً كثيراً فسألهم عما يزيله فبنوه له على هذه الصورة واتخذوا لها النورة كما ذكره أئمة مفسرون وثقات مؤرخون قال ابن القيم لم يدخل المصطفى

بنية واحدة كضخمة وضخمات أو تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات ألا ترى أن الأول محرك وسطه والثانى قلبت ألفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولذلك عدلت عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قلت الجمع بالألف والتاء لأعم جمع المؤنث وجمع المذكر وماسلم فيه المفرد وماتغير وقيدت الألف أو التاء بالزيادة ليخرج نحو بيت وأبيات وميت وأموات فان التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة على الأصل تقول سكنت أبياتا وحضرت أمواتا قال الله تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم وكذلك نحو قضاة وغزاة فان التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية لأنها منقلبة عن أصل ألا ترى أن الأصل قضية وغزوة لأنهما من قضيت وغزوت فلما تحركت الواو والياء وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفين فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل تقول رأيت قضاة وغزاة

﴿ص﴾ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ فَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ بِأَفْضَلَ مِنْهُ إِلَّا مَعَ أَلْ نَحْوُ بِالْأَفْضَلِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ نَحْوُ بِأَفْضَلِكُمْ

﴿ش﴾ الباب الخامس مما خرج عن الأصل مالا ينصرف وهو مافيه علتان فرعيتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما فالأول كفاطمة فان فيه التعريف والتأنيث وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير والثانى نحو مساجد ومصابيح فانهما جمعان والجمع فرع عن المفرد وصيغتهما صيغة منتهى الجموع ومعنى هذا أن مفاعل ومفاعيل وقفت الجموع عندهما وانتهت اليهما فلا تتجاوزهما فلا يجمعان مرة أخرى بخلاف غيرهما من الجموع فانه قد يجمع تقول كلب وأكلب كفلس وأفلس ثم تقول أكلب

صلى الله عليه وسلم حماما قط بل روى الحافظ أبو إسحق أنه مادخل نبى الحمام أبدا ولا أكل ثوما ولا بصلا ولعل سببه مافيه من التنعم والترفه الذى يأباه كمال الأنبياء اه ملخصا من أحكام الحمام للمناوى (قوله كضخمة) بسكون الخاء فى المفرد والجمع أى عظيمة (قوله عدلت عن قول أكثرهم) أجيب عنه بأن جمع المؤنث السالم صار اسما فى الاصطلاح للجمع بألف وتاء مطلقا (قوله وقيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج الخ) اعترض بأنه لا حاجة لهذا القيد لأنه خارج بدونه لأن معنى ماجمع الخ مادل على جمعيته بهما وماذكر ليس كذلك * وأجيب بأن المراد تحقق خروج ماذكر (قوله قضاة وغزاة) أصلهما قضية وغزوة بفتح القاف والغين كساحر وسحرة فضموهما بعد قلب اللام ألفا فرقا بينه وبين المفرد كقناة وإنما قدروه كذلك لأنهم لم يروا جمعا على هذا الوزن فى الصحيح والمعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح اه ش (قوله إلا مع أل) أى سواء كانت معرفة أم موصولة نحو الشافيات الحوائم أم زائدة كاليزيد بلفظها أو بدلها وهو أم فى لغة حمير (قوله أو بالاضافة) أى إلى مذكور أو مقدر كقوله * ابدأ بذا من أول * فى رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه اه ش (قوله مافيه علتان الخ) أى اسم مفرد أو جمع تكسير معرب تحقق فيه شيئان مسميان بعلتى منع الصرف معتبرين فلا يشكل بنحو هند إذا صرف وإطلاق العلة على كل واحدة مجاز أو حقيقة عرفية لأن إحدى العلتين غير علة مستقلة بل جزء علة لأن المنع بمجموعهما (قوله فرعيتان) وذلك أن فى الفعل فرعية عن الاسم فى اللفظ وهو اشتقاقه من المصدر وفرعية فى المعنى وهى احتياجه اليه لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسما ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه فى الحكم وهو عدم الصرف إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كما فى الفعل أو واحدة تقوم مقامهما أى تفيد فائدتهما أو تكون فى حكمهما * وحاصل ماذكره المصنف من الأقسام أحد عشر صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث مطلقا وهاتان هما مافيه علة تقوم مقام العلتين والعلمية مع التأنيث أو التركيب أو العجمة أو الوزن أو العدل أو زيادة الألف والنون والوصفية مع الثلاثة الأخيرة بمعنى أنه إذا اجتمع الوزن أو بعده مع العلمية أو مع الوصفية منع الصرف وقد نظمت هذه الأقسام ممثلا لها فقلت

امنع لصرف منتهى جمع كما * مساجد وكالمصابيح اعلما * وألف التأنيث بالقصر كذا
بالمد كالحبلى وصحراء خذا * وعرفن مؤنثا غير الألف * كزينب وطلحة كما عرف
كذاك الأعجمى والمركب * كيوسف وبعلبك يذهب * وامنع لوصف أو لتعريف لدى
وزن كأفضل وأحمد هدى * والعدل مثل أخر وعمرا * وزد كسكران وعثمان اذكرا

(قوله فلا يجمعان مرة أخرى) أى وأما جمع هراوى بفتح الواو مع أنه على زنة صيغة منتهى الجموع على هراوات فهو شاذ

وأكالب ولا يجوز فى أكالب أن يجمع بعده وكذا أعرب وأعارب فلا يجوز فى أعارب أن يجمع كما يجمع أكلب على أكالب وآصال على أصائل فكان الجمع قد تكرر فيهما فنزلا بذلك منزلة جمعين وكذلك صحراء وحبلى فان فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير وهو تأنيث لازم فنزل لزومه منزلة تأنيث ثان ولهذا الباب مكان يأتى شرحه فيه إن شاء الله تعالى وحكمه أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملوا جره على نصبه كما عكسوا ذلك فى الباب السابق تقول مررت بفاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء فتفتحها كما تفتحها إذا قلت رأيت فاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء قال الله تعالى وأوحينا إلى إبراهيم وإسمعيل وإسحق ويعقوب وقال تعالى « يعملون له مايشاء من محاريب وتماثيل » ويستثنى من ذلك صورتان إحداهما أن يدخل عليه أل والثانية أن يضاف فانه يجر فيهما بالكسرة على الأصل فالأولى نحو « وأنتم عاكفون فى المساجد » والثانية نحو « فى أحسن تقويم » وتمثيلى فى الأصل بقولى بأفضلكم أولى من تمثيل بعضهم بقوله مررت بعثماننا فان الأعلام لا تضاف حتى تنكر فاذا صار نحو عثمان نكرة زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف وهو العلمية فدخل فى باب ما ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف أفضل فان مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضفه وكذلك تمثيلى بالأفضل أولى من تمثيل بعضهم بقوله ۞ رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ۞ لأنه يحتمل أن يكون قدر فى يزيد الشياع فصار نكرة ثم أدخل عليه أل للتعريف فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة ويحتمل

فلا يرد نقضا (قوله كفلس) بفتح الفاء وهو ما يتعامل به ذكره فى المصباح (قوله أعرب) بفتح الهمزة جمع عرب كزمن وأزمن كما فى المصباح (قوله وآصال) بمد الهمزة جمع أصل بضمتين جمع أصيل وهو ما بعد صلاة العصر إلى المغرب (قوله فكأن الجمع قد تكرر الخ) معطوف على قوله فلا يجمعان مرة الخ (قوله فنزلا لذلك منزلة جمعين) هذا أحد قولين قال الرضى اعلم أن الأكثرين على أن قام الجمع الأقصى مقام سببين لقوته لكونه لا نظير له فى الآحاد وقال بعضهم لكونه نهاية جمع التكسير أى يجمع الجمع إلى أن ينتهى لهذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالأقصى اهـ (قوله صحراء) الصحراء الأرض المستوية فى لين وغلظ أو الفضاء الواسع لا نبات به وجمعها صحارى بفتح الراء وكسرها وصحراوات (قوله تأنيث لازم) أى فهما لا ينفكان عن الكلمات بحسب الوضع فلا يقال فى حمراء حمر ولا فى حبلى حبل بخلاف تاء التأنيث فان بناءها على العروض (قوله ولهذا الباب مكان يأتى الخ) وإنما ذكر هذه النبذة هنا لمناسبة ما خرج عن الأصل (قوله إبراهيم) فيه ست لغات إبراهيم وإبراهام وبهما قرىء فى السبع وإبراهوم وإبرهم مثلث الهاء وقد نظمت هذه اللغات وضممت إليها لغات يونس ويوسف فقلت :

لقد جاء إبراهيم بالياء والألف ۞ وبالواو والتثليث فى الحذف قد وصف
ويونس ثلث ثالثاً مثل يوسف ۞ مع الهمز والابدال فاحفظ كما عرف

(قوله يعملون له ما يشاء الخ) الضمير فى يعملون عائد إلى الجن وفى له لسليمان على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام والمحاريب جمع محراب وهى أبنية مرتفعة يصعد إليها بدرج والتماثيل جمع تمثال وهو كل شىء مثلته بشىء أى يعملون له صوراً من نحاس وزجاج ورخام ولم يكن اتخاذ الصور حراماً فى شريعته كما ذكره الجلال (قوله فى أحسن تقويم) أى تعديل للصورة (قوله فان الاعلام لا تضاف حتى تنكر) قال فى اللباب وطريق تنكير العلم أن يتأول بواحد من الأمة أى الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيداً آخر ويكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعانى فتجعله بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى اهـ أى لكل ظالم مبطل عادل حق (قوله فدخل فى باب ما ينصرف الخ) ما ذكره المصنف من التفصيل وهو أنه إن بقى العلتان كما فى مثال المصنف فغير منصرف وإلا كما فى مررت بأحمدكم لزوال العلمية بالاضافة فمنصرف هو أحد ثلاثة مذاهب ثانيها أن الصرف هو التنوين ثالثها الجر والتنوين معا قال بعضهم وهذا الخلاف مما لا ثمرة له (قوله رأيت الوليد الخ) تتمة ۞ شديداً بأعباء الخلافة كاهله ۞ هذا البيت من الطويل واليزيد مخفوض لدخول أل الزائدة عليه أو المعرفة وأما الوليد فأل فيه للمح الصفة ومباركا مفعول ثان لرأى لأنها علمية كما قاله الرضى والمراد به الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بنى أمية والأعباء بفتح الهمزة جمع عبء بكسر العين وفى آخره همز كثقل وأثقال لفظاً ومعنى أراد به أمور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين وفيه استعارة بالكناية حيث شبه الخلافة بالجسم الذى يثقل حمله وأثبت لها الأعباء تخييلا (قوله لأنه يحتمل أن يكون الخ) قال بعضهم فيه نظر لأنه وإن كان نكرة لا يقبل ال

أن يكون باقياً على علميته وأل زائدة فيه كما زعم من مثل به

﴿ص﴾ وَالأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ هِىَ تَفْعَلاَنِ وَتَفْعَلُونَ بِالْيَاءِ وَالتَّاءِ فِيهِمَا وَتَفْعَلِينَ فَتُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا نَحْوُ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا

﴿ش﴾ الباب السادس مما خرج عن الأصل الأمثلة الخمسة وهى كل فعل مضارع اتصلت به ألف اثنين نحو يقومان للغائبين وتقومان للحاضرين أو واو الجمع نحو يقومون للغائبين وتقومون للحاضرين أو ياء المخاطبة نحو تقومين وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة تقول أنتم تقومون ولم تقوموا ولن تقوموا رفعت الأول لخلوه من الناصب والجازم وجعلت علامة رفعه النون وجزمت الثانى بلم ونصبت الثالث بلن وجعلت علامة النصب والجزم حذف النون قال الله تعالى « فان لم تفعلوا ولن تفعلوا » الأول جازم ومجزوم والثانى ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب الحذف

﴿ص﴾ وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الآخِرِ فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ نَحْوُ لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَخْشَ وَلَمْ يَرْمِ

﴿ش﴾ هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل وهو الفعل المعتل الآخر نحو يغزو ويخشى ويرمى فانه يجزم بحذف آخره فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة تقول لم يغز ولم يخش ولم يرم

نظراً إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد إذا نكر اه قال العلامة الشنوانى ولا يخفى ما فى نظره من النظر (قوله والأمثلة الخمسة) أى وإلا الأمثلة الخمسة الخ قال المصنف فى شرح اللمحة إن تسميتها خمسة لاندراج المخاطبتين تحت المخاطبين وإن الأحسن أن تعد ستة بل قد تزيد على ذلك بكثير كما يعلم من حواشى الأشمونى (قوله فترفع بثبوت النون) عبر بالثبوت لمقابلة الحذف فيما يأتى والمراد بالنون الثابتة وتكسر بعد الألف غالباً لأن الساكن إذا حرك فالكسر أولى وقرىء شاذاً أتعداننى بضم النون وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع فى الاسم وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثراً ونظما ففى الصحيح ولا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر : ٭ أبيت أسرى وتبيتى تدلكى ٭ لكنه غير مقيس وإذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الاثبات مع الفك والادغام والحذف لأن اجتماع المثلين مجوز للحذف وأما اجتماع الأمثال فموجب للحذف وهل المحذوف حينئذ نون الرفع أو نون الوقاية قولان اه ش ملخصاً (قوله وهى كل فعل الخ) هذا ضابط لا تعريف لأنه قد صدر بكل التى للافراد والتعاريف للحقائق أو أنه تعريف ٭ ويجاب بما أفاده بعض المحققين من أن الحد فى الحقيقة ما بعد كل والنكتة حينئذ فى تصديره بها إفادة صدق الحد على جميع أفراد المحدود فيكون جامعاً والظاهر انحصار المحدود فى أفراد الحد فيكون مانعاً فتحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه اه فتدبر (قوله ألف اثنين) أى شخصين اثنين (قوله نحو يقومان) أى بالياء التحتية للغائبين (قوله تقومان) بالتاء الفوقية للحاضرين أى الشخصين المخاطبين مذكرين كانا أو مؤنثين وتستعمل تفعلان بالفوقية للغائبين أيضا ولو كانا بلفظ ضمير الغيبة فتقول هما تفعلان تعنى امرأتين حملا للضمير على المظهر ورعياً للمعنى هذا هو الراجح وقال بعضهم يقول هما يفعلان بياء تحتية رعياً للفظ اه ش (قوله وتقومون للحاضرين) المراد بالحاضر هنا المخاطب فقط لا ما يشمل المتكلم (قوله فان لم تفعلوا) الجازم للفعل هو لم وجملة ولن تفعلوا اعتراضية بين الشرط وجوابه (قوله المعتل الآخر) باضافة معتل إلى الآخر إضافة لفظية أى الذى اعتل آخره فهو من إضافة الوصف إلى فاعله فالاضافة لفظية بدليل وقوعه صفة للنكرة فى نحو هذا فعل معتل الآخر وهو ما آخره فى اللفظ ألف أو واو أو ياء (قوله فيجزم بحذف آخره) لأن الجازم لما لم يجد فى آخر الكلمة إلا حرفاً كأنه الحركة حذفه وقول بعضهم إن هذه الحروف حذفت عند الجازم لا به لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع وهذه الأحرف ليست علامة له ممنوع إذ لا مانع من حذف ما ليس علامة للرفع ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع

﴿ص﴾ فَصْلٌ تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِى نَحْوِ غُلَامِى وَالْفَتَى وَيُسَمَّى الثَّانِى مَقْصُورًا وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِى نَحْوِ الْقَاضِى وَيُسَمَّى مَنْقُوصًا وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِى نَحْوِ يَخْشَى وَالضَّمَّةُ فِى نَحْوِ يَدْعُو وَيَقْضِى وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ فِى نَحْوِ إِنَّ الْقَاضِى لَنْ يَقْضِىَ وَلَنْ يَدْعُوَ

﴿ش﴾ علامة الاعراب على ضربين ظاهرة وهى الأصل وقد تقدمت أمثلتها ومقدرة وهذا الفصل معقود لذكرها فالذى يقدر فيه الاعراب خمسة أنواع أحدها مايقدر فيه حركات الاعراب جميعها لكون الحرف الآخر منه لايقبل الحركة لذاته وذلك الاسم المقصور وهو الذى آخره ألف لازمة نحو الفتى تقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فتقدر فى الأول ضمة وفى الثانى فتحة وفى الثالث كسرة وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لاتقبل الحركة لذاتها ٭ الثانى مايقدر فيه حركات الاعراب جميعها لالكون الحرف الآخر منه لايقبل الحركة لذاته بل لأجل ماأتصل به وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامى وأخى وأبى وذلك لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ماقبلها لأجل المناسبة فاشتغال آخر الاسم الذى قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الاعراب فيه الثالث مايقدر فيه الضمة والكسرة فقط للاستثقال وهو الاسم المنقوص ونعنى به الاسم الذى آخره ياء مكسور ماقبلها كالقاضى والداعى والرابع ماتقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر وهو الفعل المعتل بالألف نحو يخشى تقول يخشى زيد ولن يخشى عمرو فتقدر فى الأول الضمة وفى الثانى الفتحة لتعذر ظهور الحركة على الألف . الخامس ماتقدر فيه الضمة فقط وهو الفعل المعتل بالواو نحو زيد يدعو وبالياء نحو زيد يرمى وتظهر الفتحة لخفتها على الياء فى الأسماء والأفعال وعلى الواو فى الأفعال كقولك إن القاضى لن يقضى ولن يدعو قال الله تعالى « أجيبوا داعى الله «لن يؤتيهم» الله خيراً» «لن ندعو من دونه إلها »

﴿فصل﴾ (قوله ويسمى الثانى مقصورا) قال الرضى لكونه ضد الممدود أو لكونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والأول اولى لأن نحو غلامى ممنوع من الحركات ولا يسمى مقصورا (قوله ألف لازمة نحو الفتى) هذا أعنى قوله نحو الفتى قيد مخرج لما فيه ألف أو ياء عارضتان نحو المقرى اسم مفعول والمقرى اسم فاعل من يقرى فان الهمزة أبدلت من جنس حركة ماقبلها لكنه ليس كالفتى لعدم تأصل ذلك على أن إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ماقبلها شاذ فلا يرد تأمل (قوله وفى الثالث كسرة) مالم يكن ممنوعا من الصرف كموسى وإلا قدرت فتحة وكذا يقال فى المنقوص غير المنصرف فتقدر فيه الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة لنيابتها عن حركة ثقيلة وتظهر الفتحة الأصلية (قوله وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم) أى وليس مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا مقصورا ولا منقوصا وأما هذه فلا تغير عن إعرابها المتأصل لها (قوله وهو الاسم المنقوص) سمى بذلك إما لنقص لامه أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات (قوله ونعنى به الاسم الذى آخره الخ) خرج بالاسم والمراد به المعرب الفعل كيرمى والحرف كفى وخرج ما آخره غير ياء وما آخره ياء غير لازمة كمررت بأبيك وخرج بقوله ياء مكسور ماقبلها نحو لبيك فايراده على المصنف سهو ظاهر (قوله كالقاضى والداعى) مثل بمثالين إشارة لعدم الفرق بين الياء الأصلية كياء الأول والمنقلبة عن واو كياء الثانى قال العلامة الشنوانى: اعلم أن كلام المصنف يوهم أن الحركات لا تقدر فى غير المضاف لياء المتكلم والمقصور والمنقوص من الأسماء وليس كذلك بل تقدر فى الأسماء فى مواضع اه المراد ٭ قلت ويجاب عنه بأنه إنما تعرض لما هو الكثير الواقع فى الكلام وقد نظمت ماتقدر فيه الحركات فقلت :

يقدر إعراب بسبع مواضع ٭ تعذر أصلى كجاء الفتى العلا
كذا عارض عند الحكاية فاعلمن ٭ وإسكان تخفيف كبارئكم تلا
مسكن إدغام ووقف وأتبعن ٭ مجاوزة أيضا وأنشد مرسلا
ورد ثامناً ما بالقوافى محصل ٭ مخالف إعراب لذاك تجملا

﴿ص﴾ فَصْلٌ يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِياً مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ نَحْوُ يَقُومُ زَيْدٌ

﴿ش﴾ أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعا كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو وإنما اختلفوا فى تحقيق الرافع له ماهو فقال الفراء وأصحابه رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم وقال الكسائى حروف المضارعة وقال ثعلب مضارعته للاسم وقال البصريون حلوله محل الاسم قالوا ولهذا إذا دخل عليه نحو أن ولن ولم ولما امتنع رفعه لأن الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم وأصح الأقوال الأول وهو الذى يجرى على ألسنة المعربين يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ويفسد قول الكسائى إن جزء الشىء لا يعمل فيه وقول ثعلب إن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب إلى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه فى نحو هلا يقوم لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض

﴿ص﴾ وَيُنْصَبُ بِلَنْ نَحْوُ لَنْ نَبْرَحَ

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام على الحالة التى يرفع فيها المضارع ثنى بالكلام على الحالة التى ينصب فيها وذلك إذا دخل عليه حرف من حروف أربعة وهى لن وكى وإذن وأن وبدأ بالكلام على لن لأنها ملازمة للنصب بخلاف البواقى وختم بالكلام على أن لطول الكلام عليها ولن حرف يفيد النفى والاستقبال بالاتفاق ولا يقتضى تأبيداً خلافا للزمخشرى فى أنموذجه ولا تأكيدا خلافا له

(قوله فصل يرفع المضارع) لم يقيده بالخالى من النونين لعله مما تقدم أنه حينئذ مبنى أو أراد يرفع ولو محلا (قوله خاليا) حال من المضارع ومن ناصب متعلق به ولكون اسم الفاعل حقيقة فى المتلبس بالفعل لم يقل من ناصب ينصبه أو جازم يجزمه احترازا عن الناصب أو الجازم المهمل نحو أن تقرءان ولم يوفون بالجار وكان الأنسب تأخير الرفع عن النصب والجزم لتوقفه على معرفة الناصب والجازم إلا أنه راعى كون الرفع أقوى الحركات (قوله فقال الفراء وأصحابه) أى من الكوفيين (قوله نفس تجرده) اعترض بأن التجرد عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يكون علة للوجودى * وأجيب بأنه عبارة عن استعمال المضارع فى أول أحواله وهذا أمر وجودى أى موجود ذهناً وبأن العدمى لا يكون علة للوجودى ليس على الاطلاق بل ذلك مختص بالاعدام المطلقة أما المقيدة بأمر وجودى فهى فى حكم الوجودى كما هنا تأمل (قوله وقال الكسائى) هو من الكوفيين أيضا (قوله حلوله محل الاسم) وإنما ارتفع لحلوله محل الاسم لأنه إذا يكون كالاسم فأعطى أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع لا يقال صحة الحلول محل الاسم مشتركة بينه وبين الماضى لأنا نقول هو مبنى الأصل فلا يؤثر فيه العامل (قوله من حيث الجملة) أى بقطع النظر عن كونه مرفوعا أو منصوبا أو مجزوما (قوله ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب) أى كالنصب والجزم (قوله ثم يلزم على المذهبين) أى مذهب الكسائى ومذهب ثعلب ولقائل أن يقول لا يلزم ما ذكر لأن عامل النصب والجزم أقوى فعزل الضعيف عن العمل اهـ ش (قوله ويرد قول البصريين ارتفاعه الخ) أجيب بأن الرفع ثابت قبل دخول حرفى التحضيض والتنفيس فلم يغير إذ أثر العامل لا يغيره إلا أثر آخر (قوله وينصب بلن) إنما عملت لاختصاصها وإنما نصبت لشبهها بأن من وجهين أحدهما أنها تخلص الفعل للاستقبال كما تخلصه أن . الثانى أنها نقيضة أن فتلك تثبت وهذه تنفى ما تثبته تلك (قوله لأنها ملازمة للنصب) أى فى المشهور ولغة الجمهور (قوله يفيد النفى) أى يدل على نفى جزء مدلول المضارع وهو الحدث وقوله والاستقبال أى استقبال الجزء الثانى من مدلوله وهو الزمان وأما النصب فهو راجع إلى اللفظ فقط والمراد بالنفى الانتفاء أو هو مصدر المبنى للمفعول كما فى الشنوانى (قوله للزمخشرى) هو محمود ابن عمر ولد سنة سبع وستين وأربعمائة ومات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ذكره السيوطى فى مزهره (قوله فى أنموذجه) بضم الهمزة وفتح الذال المعجمة اسم كتاب له وأصل معناه صورة تتخذ على صورة الشىء ليعرف منه حاله وليس بلحن خلافا لصاحب القاموس فإنه قال إن أنموذج لحن والصواب نموذج بدون ألف كما أفاده الشهاب فى شفاء الغليل (قوله ولا تأكيدا) أى كاملا وهو التأبيد ولهذا قال المحقق المحلى والتأبيد نهاية التأكيد اهـ فلا تنافى بين كلاميه فى كتابيه ومحل دلالتها على ما ذكر عند الاطلاق فإن قيد النفى فلا تأبيد

فى كشافه بل قولك لن أقوم محتمل لأن تريد بذلك أنك لاتقوم أبداً وأنك لاتقوم فى بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لاأقوم فى عدم إفادة التأكيد ولاتقع لن للدعاء خلافا لابن السراج ولاحجة له فيما استدل به من قوله تعالى قال رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيراً للمجرمين مدعيا أن معناه فاجعلنى لاأكون لامكان حملها على النفى المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى أن لايظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التى أنعم بها عليه ولا هى مركبة من لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والألف لالتقاء الساكنين خلافا للخليل ولا أصلها لا فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء

﴿ص﴾ وَبِكَيِ الْمَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ لِكَيْلَا تَأْسَوْا

﴿ش﴾ الناصب الثانى كى وإنما تكون ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة أن وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظاً كقوله تعالى «لكيلا تأسوا» «لكيلا يكون على المؤمنين حرج» أو تقديراً نحو جئتك كى تكرمنى إذا قدرت أن الأصل لكى وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كى حرف جر بمنزلة اللام فى الدلالة على التعليل وكانت أن مضمرة بعدها إضماراً لازما

﴿ص﴾ وَبِإِذَنْ مُصَدَّرَةً وهو مستقبل مُتَّصِلٌ أَوْمُنفَصِلٌ بِقَسَمٍ نَحْوُ إِذَنْ أُكْرِمَكَ وَإِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُم بِحَرْبٍ

﴿ش﴾ الناصب الثالث إذن وهى حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين هى كذلك فى كل موضع وقال الفارسى

قطعا نحو فلن أكلم اليوم إنسيا ثم إن القول بالتأييد والتأكيد لم ينفرد به الزمخشرى بل ذكر عن غيره كما فى شرح المحقق المحلى على جمع الجوامع (قوله ولاتقع لن للدعاء الخ) هو خلاف ما مشى عليه فى المغنى ودرج عليه العلامة ابن السبكى حيث قال وترد للدعاء وفاقا لابن عصفور (قوله ظهيراً) هو فعيل بمعنى فاعل أى مظاهرا بمعنى معاونا والباء فى قوله بما أنعمت على للقسم كما يؤخذ من الجلالين (قوله وبكى المصدرية الخ) احترز بالمصدرية عن المختصرة من كيف كقوله ٭ كى تجنحون إلى سلم ٭ ومن كى الجارة وهى بمنزلة لام التعليل معنى وعملا بخلاف المصدرية فانها بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا ﴿فائدة﴾ زعم الفارسى أن أصل كما فى قول الشاعر

وطرفك أما جئتنا فاحبسنه ٭ كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

كيما فحذفت الياء ونصب الفعل بها وذهب ابن مالك إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وعلى هذين يخرج قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم ٭ وأجيب عنه أيضا بأنه أعمل ما حملا لها على أن كما أهملت أن حملا على ما وبأن حذف الرفع من غير ناصب وجازم لغة وبأن أصلها كيفما تكونوا فهى أداة شرط فهذه جملة أجوبة فاحفظ لها (قوله لكيلا تأسوا) فى تمثيله بذلك إشارة إلى أنه يجوز الفصل بين كى ومعمولها بلا النافية ويجوز الفصل بما الزائدة كقول الشاعر

أردت لكيما يعلم الناس أنها ٭ سراويل قيس والوفود شهود

وبهما جميعاً كقوله ٭ أردت لكيما لايرى لى غيره ٭ (قوله إذا دخلت عليها اللام الخ) حاصل الكلام عليها أن كى إذا تقدمها لام التعليل لفظاً أو تقديراً فهى ناصبة بنفسها وإن لم يتقدم عليها ما ذكر فهى حرف تعليل بمعنى اللام وأن مضمرة بعدها وجوبا وإذا جردت لفظاً فقط من اللام جاز أن تكون مصدرية وأن تكون حرف جر وأن مقدرة بعدها لاتظهر إلا فى الضروره وإذا تقدمها اللام وظهرت أن بعدها ترجح كونها جارة بمعنى اللام وبقى ما إذا تأخرت عنها اللام نحو جئت كى لأقرأ ويتعين حينئذ أنها حرف جر واللام تأكيد لها وأن مضمرة بعدها ولايجوز أن تكون هى ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولايجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار وغيره ولايجوز أن تكون زائدة لأن كى لم تثبت زيادتها فى غير هذا الموضع حتى يحمل هذا عليه أفاده الشنوانى نقلا عن جمع الجوامع النحو مع زيادة (قوله متصل أو منفصل بقسم) قد يقال لو قال متصل ولايضر الفصل بالقسم لكان أولى لأنه ليس الاتصال أو الانفصال بالقسم كل منهما شرطا فتأمل اه ش (قوله حرف جواب وجزاء) قال الدمامينى فى شرح المغنى المراد بكونها للجواب أن تقع فى كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت فى صدره أو حشوه أو آخره ولاتقع فى كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شىء والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون

فى الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة بها هنا وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط أن تكون واقعة فى صدر الكلام فلو قلت زيد إذن قلت أكرمه بالرفع الثانى أن يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت إذن تصدق رفعت لأن المراد به الحال. الثالث أن لا يفصل بينهما بفاصل غير القسم نحو إذن أكرمك وإذن والله أكرمك قال الشاعر إذن والله نرميهم بحرب ⁕ يشيب الطفل من قبل المشيب

ولو قلت إذن يا زيد قلت أكرمك بالرفع وكذا إذا قلت إذن فى الدار أكرمك وإذن يوم الجمعة أكرمك كل ذلك بالرفع

﴿ص﴾ وَبِأَنِ الْمَصْدَرِيَّةِ ظَاهِرَةً نَحْوُ أَنْ يَغْفِرَ لِى مَالَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ نَحْوُ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَمُضْمَرَةً جَوَازًا بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِاسْمٍ خَالِصٍ نَحْوُ ⁕ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِى ⁕ وَبَعْدَ اللَّامِ نَحْوُ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ إِلَّا فِى نَحْوِ لِئَلَّا يَعْلَمَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ فَتَظْهَرُ لَا غَيْرُ وَنَحْوُ وَمَا

كلام آخر اه‍ (قوله وقال الشلوبين الخ) الأولى التعبير بالفاء لأنه بيان لما وقع فى كلام سيبويه قال الشنوانى والشلوبين اسمه أبو على وهو بفتح الشين المعجمة وضم اللام وفتحها أيضا وبعد الواو حرف ينطق به بين الفاء والباء وهو أعجمى اه‍ (قوله فى كل موضع) وتكلف تخريج ماخفى فيه ذلك كالمثال الآتى فقال أى إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك (قوله وقال الفارسى) هو الصواب كما قاله الدمامينى (قوله إذ لا مجازاة بها هنا) أى لأن ظن الصدق واقع فى الحال ولا يصح أن يكون جزاء لذلك الفعل إذ الشرط والجزاء كما قاله الرضى أما فى المستقبل أو الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال اه‍ ش (قوله وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط) وإلغاؤها مع استيفاء الشروط لغة لبعض العرب اه‍ ش (قوله واقعة فى صدر الكلام الخ) وإذا وقعت بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان الاعمال والالغاء كما قاله جماعة من النحاة وصرح بعضهم بأن الالغاء أكثر وبه جاء القرآن نحو وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا فإذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما اه‍ ش (قوله أن يكون الفعل بعدها مستقبلا) قال ابن الحاجب فى شرح المفصل وإنما لم تعمل إلا فى المستقبل إجراء لها مجرى النواصب كلها ⁕ وقال تلميذه الاستقبال شرط فى النواصب لأن فعل الحال له تحقق فى الوجود كالأسماء فلا تعمل فيها عوامل الأفعال اه‍ (قوله بفاصل غير القسم) وقد أجاز بعضهم الفصل بغير ذلك كما أشار إلى ذلك بعضهم نظما بقوله

أعمل إذن إذا أتتك أولا ⁕ وسقت فعلا بعدها مستقبلا ⁕ واحذر إذا أعملتها أن تفصلا

إلا بحلف أو نداء أو بلا ⁕ وافصل بظرف أو بمجرور على ⁕ رأى ابن عصفور رئيس النبلا

وإن تجئ بحرف عطف أولا ⁕ فأحسن الوجهين أن لا تعملا

(قوله بحرب) الحرب مؤنثة سماعا كما يقال عند اشتداد الأمر وصعوبة الحال قامت الحرب على ساقها وقد تذكر لتأويلها بمعنى القتال كما فى المصباح وقد ذكرها فى البيت حيث قال يشيب بالياء التحتية نظرا لما ذكر وهو بضم أوله مضارع أشاب كما قال الشاعر أشاب الصغير وأفنى الكبـ ⁕ ـير كر الغداة ومر العشى

(قوله الطفل) بكسر الطاء وهو الولد الصغير ويطلق عليه إلى أن يميز فيقال له بعد ذلك صبى ومراهق ونحو ذلك وقال بعضهم يقال له طفل إلى أن يحتلم أفاده فى المصباح والمراد به هنا من لم يبلغ أوان الشيب (قوله المشيب بفتح الميم أى زمن الشيب (قوله ظاهرة) أى حال كونها ظاهرة أى مذكورة (قوله ومضمرة جوازا) أى إضمارا جائزا أو ذا جواز (قوله بعد عاطف) المراد به هنا الواو والفاء وثم وأو اه‍ ش (قوله باسم خالص) أى من التأويل بالفعل احترازا من قولهم الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لأن الاسم مؤول بالفعل فيصح عطف الفعل عليه (قوله لألزمنك)

كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ فَتضمرُ لَا غَيْرُ كَإِضْمَارِهَا بَعْدَ حَتَّى إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا نَحْوُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى وَبَعْدَ أَوِ الَّتِي بِمَعْنَى إِلَى نَحْوُ لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي وَقَوْلُ الشَّاعِرِ ❊ لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ❊ أَوِ الَّتِي بِمَعْنَى إِلَّا نَحْوُ ❊ وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ❊ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا ❊ وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَاوِ الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ نَحْوُ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ وَلَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ

﴿ش﴾ الناصب الرابع إن وهى أم الباب وإنما أخرت فى الذكر لما قدمنا ولأصالتها فى النصب عملت ظاهرة ومضمرة بخلاف بقية النواصب فلا تعمل إلا ظاهرة مثال أعمالها ظاهرة قوله تعالى «والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى» «يريد الله أن يخفف عنكم» وقيدت أن بالمصدرية احترازاً من المفسرة والزائدة فانهما لا ينصبان المضارع فالمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو كتبت إليه أن يفعل كذا إذا أردت به معنى أى والزائدة هى الواقعة بين القسم ولو نحو أقسم بالله أن لو يأتينى زيد لأكرمته واشترطت أن لا تسبق المصدرية بعلم مطلقاً ولا بظن فى أحد الوجهين احترازاً عن المخففة من الثقيلة ❊ والحاصل أن لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات إحداها أن يتقدم عليها ما يدل على العلم فهذه مخففة من

بفتح الهمزة والزاى مضارع لزمته بمعنى تعلقت به (قوله أوطلب بالفعل) لا يخفى أنه ليس المراد بالطلب بالفعل الطلب بصيغة الفعل لأن بعض أنواع الطلب ليس بصيغة الفعل ولعل المصنف أراد بالفعل ما يقابل الاسم فقط لا ما يقابل الاسم والحرف اه ش ملخصاً ❊ قلت الظاهر أن مراد المصنف بالطلب بالفعل الطلب من غير واسطة لا الفعل مقابل الاسم والحرف احترازاً عما دل عليه لكن بواسطة كاسم الفعل فانه يدل على الطلب لكن بواسطة أن معناه الفعل والفعل دال على الطلب تدبر (قوله وهى أم الباب) أى أصل النواصب ❊ قال أبو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف فى لن وإذن وكى (قوله لما قدمنا) أى من طول الكلام عليها (قوله ولأصالتها) علة تقدمت على معلولها وهو قوله عملت ظاهرة الخ (قوله فانهما لا ينصبان المضارع وجوز الأخفش أعمال الزائدة (قوله فالمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه) ويشترط أيضاً أن يتأخر عنها جملة وأن لا تقترن أن بجار وقد نظمت ذلك فقلت :

وأن لتفسير أتت إن سبقت ❊ بجملة معنى لقول قد حوت ❊ خالية من أحرف القول اعلما
مالم تكن قد أولت به افهما ❊ وجملة عنها تأخرت ولم ❊ يدخل عليها حرف جر قد أتم

وقد قلت أيضاً : تفسر أن مهما أتت بعد جملة ❊ بها القول معنى دون لفظ تقررا
وخالية من حرف جر وبعدها ❊ أتت جملة أيضاً على المغنى فاذ كرا

ولا تفسر فى الأكثر إلا مفعولا مقدراً نحو وناديناه أن يا إبراهيم أى ناديناه بلفظ هو قول يا إبراهيم وقولك كتبت إليه أن يفعل كذا برفع يفعل أى كتبت إليه شيئاً هو يفعل كذا أى هذا اللفظ وقد تفسر المفعول به الظاهر نحو إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه فقوله أن اقذفيه تفسير لما يوحى وهو مفعول أوحينا والتفسير فى المثال المذكور فى الشرح لمتعلق كتبت وهو الشىء المكتوب لا لنفس كتبت وقس عليه نظائره فتأمل (قوله والزائدة هى الواقعة بين القسم ولو الخ) اقتصر عليه رداً على من قال إنها فى ذلك لربط الجواب بالقسم فلا ينافى ما ذكره فى المغنى من وقوعها كثيراً بعد لما ومن وقوعها بعد إذا وبين الكاف ومجرورها تدبر (قوله ما يدل على العلم) أى سواء كانت بلفظه أم لا نحو التحقق والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكرى كما قاله الرضى وسواء كان مثبتاً

الثقيلة لا غير ويجب فيما بعدها أمران أحدهما رفعه والثانى فصله منها بحرف من حروف أربعة وهى حرف التنفيس وحرف النفى وقد ولو فالأول نحو علم أن سيكون والثانى نحو أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا والثالث نحو علمت أن قد يقوم زيد والرابع نحو أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً وذلك لأن قبله أفلم ييأس الذين آمنوا ومعناه فيما قاله المفسرون أفلم يعلموا وهى لغة النخع وهوازن قال سحيم :

أقول لهم بالشعب إذ يأسروننى ✡ ألم تيأسوا أنى ابن فارس زهدم

أى ألم تعلموا ويؤيده قراءة ابن عباس أفلم يتبين وعن الفراء إنكار كون ييأس بمعنى يعلم وهو ضعيف الثانية أن يتقدم عليها ظن فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة فيكون حكمها كما ذكرنا ويجوز أن تكون ناصبة وهو الأرجح فى القياس والأكثر فى كلامهم ولهذا أجمعوا على النصب فى قوله تعالى ألم أحسب الناس أن يتركوا واختلفوا فى قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة فقرىء بالوجهين الثالثة أن لا يسبقها علم ولا ظن فيتعين كونها ناصبة كقوله تعالى والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى وأما إعمالها مضمرة فعلى ضربين لأن إضمارها إما جائز أو واجب فالجائز فى مسائل إحداها أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل كقوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فى قراءة من قرأ من السبعة بنصب يرسل وذلك باضمار أن

أم منفياً نحو ما علمت أن يقوم زيد كما اقتضاه كلامهم على نحو أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا اه ش (قوله أحدهما رفعه) أى إن كان مضارعا معربا وخلا من ناصب وجازم نخرج نحو ونعلم أن قد صدقتنا وعلمت أن لم يقم ولن تقوم اه ش (قوله والثانى فصله منها بحرف الخ) مشروط بأمور أشار لها ابن مالك بقوله :

وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ✡ ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بقد او نفى او ✡ تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

(قوله حرف التنفيس) والمراد به هنا السين وسوف اه ش (قوله لغة النخع) بفتح النون والخاء المعجمتين قبيلة باليمن ينسب إليها إبراهيم النخعى كما فى المصباح (قوله سحيم) بالتصغير (قوله بالشعب) بكسر الشين المعجمة الطريق وقيل الطريق فى الجبل والجمع شعاب اه مصباح (قوله يأسروننى) بكسر السين المهملة مضارع أسره كضربه يضربه ذكره فى المصباح (قوله زهدم) اسم فرس وفارسه يقال له فارس زهدم والشاهد فى البيت جعل ييأس بمعنى يعلم وليست هنا إن مخففة وإنما هى مثقلة اه دلجمونى (قوله الثانية أن يتقدم عليها ظن) أى لفظ أريد به الظن سواء كان بلفظ الظن أو لفظ العلم أو غيرهما ومما يدل على أن العلم قد يستعمل للظن قول طرفة :

وأعلم علماً ليس بالظن أنه ✡ إذا ذل مولى المرء فهو ذليل

اه من الشنوانى (قوله ويجوز أن تكون ناصبة) إن لم ينزل الظن منزلة العلم فعلم أن التعويل فى كون أن ناصبة أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ اه ش (قوله وهو الأرجح فى القياس) أى لأن التأويل خلاف الأصل (قوله فالجائز فى المسائل) أل فى المسائل للجنس فتبطل معنى الجمعية أو أراد بالجمع ما فوق الواحد لأنه لم يذكر الجائز إلا فى مسألتين على ما يأتى (قوله أن تقع بعد عاطف) أى ذات أن تقع الخ ففى الكلام حذف مضاف لأن المسألة ليست هى الوقوع تأمل (قوله وما كان لبشر) تحتمل كان النقصان والتمام والزيادة فعلى الأول خبرها إما لبشر ووحيا حال من فاعل يكلمه وهو الله أى موحيا أو من مفعوله وهو الضمير المنصوب فمعناه موحى اليه ومن وراء حجاب بتقدير أو موصلا بكسر الصاد أو بفتحها أى موصلا اليه وإما وحياً والتفريغ فى الأخبار أى ما كان تكليمهم إلا إيحاء أو إيصالا من وراء حجاب أو إرسالا وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف والتقدير تكليم وحى أو تكليم إرسال ولبشر على هذا تبيين فيتعلق بمحذوف تقديره إرادتى لبشر أو أعنى ويقدر هذا الثانى متأخراً عن الجار والمجرور لأن أعنى يتعدى بنفسه وتقديره مؤخرا لا يمنع من ادخال اللام على مفعوله المتقدم كما فى قولك لزيد ضربت وعلى التمام والزيادة فالتفريغ فى الأحوال المقدر فى الضمير المستتر فى لبشر والمراد بالوحى فى الآية الالهام أو الرؤيا فى المنام لأن رؤيا الأنبياء وحى كما ورد والمراد بالتكليم من وراء حجاب أن يسمعه الله كلاما من غير أن يبصر السامع من يكلمه وليس المراد حجاب الله تعالى لأنه لا يجوز عليه تعالى ما يجوز على الأجسام من الحجاب ونحوه والمراد بارسال الرسول إرسال الملك إلى النبى صلى الله عليه وسلم فيوحى اليه هذا حاصل ما نقله الشنوانى عن المغنى وحواشيه ✡ وقال صاحب الكشاف إن من وراء

والتقدير أو أن يرسل وأن والفعل معطوفان على وحيا أى وحيا أو إرسالا ووحيا ليس فى تقدير الفعل ولو ظهرت أن فى الكلام لجاز وكذا قول الشاعر ولبس عباءة وتقر عينى ٭ أحب إلى من لبس الشفوف

تقديره ولبس عباءة وأن تقر عينى الثانية أن تقع بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كقوله تعالى وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس وقوله تعالى إنا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله أو للعاقبة كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا واللام هنا ليست للتعليل لأنهم لم يلتقطوه لذلك وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين فكانت عاقبته أن صار لهم عدواً وحزناً أو زائدة كقوله تعالى إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت فالفعل فى هذه المواضع منصوب بأن مضمرة ولو أظهرت فى الكلام لجاز وكذا بعد كى

حجاب متعلق بمضمر والتقدير إلا موحيا أو مكلما من وراء حجاب ووحيا مصدر فى موضع الحال وليس الجار متعلقا بقوله أن يكلمه لأنه قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده اه (قوله معطوفان على وحيا) ولا يصح عطفه على أن يكلمه لأنه فاسد كما قاله بعض المحققين قال لأنه يلزم منه نفى الرسل أو نفى المرسل اليهم لأن المعنى يصير عليه وما كان لبشر أن يكلمه الله أو لا يرسل رسولا اه أفاده ش (قوله قول الشاعر) أى الشخص الشاعر وإنما أولناه بذلك لأنه من كلام ميسون بفتح الميم فمثناة تحتية ساكنة فسين مهملة غير منصرف للعلمية والتأنيث تزوجها معاوية رضى الله تعالى عنه ونقلها من البدو إلى الشام فكانت تكثر الحنين إلى آبائها والتذكر إلى مسقط رأسها فسمعها ذات يوم تنشد

لبيت تخفق الأرواح فيه ٭ أحب الى من قصر منيف ٭ ولبس عباءة وتقر عينى
أحب إلى من لبس الشفوف ٭ وأكل كسيرة فى كسر بيتى ٭ أحب إلى من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فج ٭ أحب إلى من نقر الدفوف ٭ وكلب ينبح الطراق دونى
أحب إلى من قط ألوف ٭ وخرق من بنى عمى نحيف ٭ أحب إلى من علج عنيف

وفى نسخة من عجل عليف فقال رضى الله تعالى عنه ما رضيت حتى جعلتنى عجلا عليفا والأرواح بالواو جمع ريح والمنيف العالى والعباءة بالمدنوع معروف من الأكسية والشفوف بضم الشين لا بفتحها جمع شف بفتحها وكسرها وهو الثوب الرقيق وكسر البيت بكسر الكاف شقة الخباء التى تلى الأرض من حيث يكسر جانباه والفج الطريق الواسع والدفوف بضم الدال جمع دف بضمها وفتحها وهو الآلة التى يضرب بها والخرق بكسر الخاء المعجمة السخى والنحيف الهزيل والعلج الرجل من كفار العجم والعنيف الذى لا رفق فيه والعجل ولد البقر والعليف بفتح أوله الذى يعلف ولا يرسل للرعى وقد ثبت البيت الذى ذكره المصنف فى بعض النسخ بالواو عطفا على قوله لبيت وهو الصواب وفى بعضها باللام وليس بصحيح كما نبه عليه المصنف فى شرح بانت سعاد اه ش ملخصا (قوله بعد لام الجر) هى المعروفة عندهم بلام كى (قوله ليغفر لك الله) قال المصنف فى شرح الشذور فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة قلت هو كما ذكرت ولكنه لم يجعل علة لها وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبى صلى الله عليه وسلم وهى المغفرة وإتمام النعمة والهداية إلى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك أن اجتماعها له عليه الصلاة والسلام حصل حين فتح الله عليه مكة وإنما مثلت بهذه الآية لأنه قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها اه فان قلت كيف قال الله تعالى ليغفر لك الله مع أنه صلى الله عليه وسلم سيد المعصومين ٭ قلت قال الحافظ السيوطى إن أحسن ما يجاب به عن هذا أنه كنى بالمغفرة عن العصمة أى ليعصمك الله تعالى عن الذنب فيما تقدم من عمرك وفيما تأخر وقد نص غير واحد على أن المغفرة والعفو والتوبة جاءت فى القرآن والسنة فى معرض الاسقاط والترخيص وإن لم يكن ذنب ومنه عفا الله عنك لم أذنت لهم عفا الله لكم عن صدقة الخيل والرقيق فان لم تفعلوا وتاب الله عليكم علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم أى رخص لكم اه (قوله أو للعاقبة) وتسمى لام الصيرورة وفى الآية استعارة تبعية حيث قدر تشبيه ترتب نحو العداوة والحزن على نحو الالتقاط بترتب العلة الغائية أى الباعثة عليه كالمحبة والتبنى بجامع مطلق الترتب الأعم من الطرفين فالترتب الثانى متعلق معنى اللام فقدر استعارة الترتب الكلى المشبه به للترتب الكلى المشبه فسرى التشبيه لمعنى اللام الذى هو الترتب الجزئى فاستعير لفظ اللام واستعمل فى الترتب الجزئى والعداوة والحزن قرينة (قوله أو زائدة) هى الواقعة بعد فعل متعد وفائدتها التوكيد اه ش (قوله وكذا بعد كى) هكذا فى بعض النسخ والصواب إسقاطه لما قدمه من أنها مضمرة

الجارة ولو كان الفعل الذى دخلت عليه اللام مقرونا بلا وجب إظهار أن بعد اللام سواء كانت لا نافية كالتى فى قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة أو زائدة كالتى فى قوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب أى ليعلم أهل الكتاب ولو كانت اللام مسبوقة بكون ماض منفى وجب إضمار أن سواء كان المضى فى اللفظ والمعنى نحو وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم أو فى المعنى فقط نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود وتلخص أن لأن بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك إذا اقترن الفعل بلا وجواز الوجهين وذلك فيما بقى قال تعالى وأمرنا لنسلم لرب العالمين وقال تعالى «وأمرت لأن أكون» ولما ذكرت أنها تضمر وجوبا بعد لام الجحود استطردت فى ذكر بقية المسائل التى يجب فيها إضمار أن وهى أربع إحداها بعد حتى واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين الرفع والنصب فأما النصب فشرطه كون الفعل مستقبلا بالنسبة إلى ماقبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة إلى زمن التكلم أولا فالأول كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الناموسى فان رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعا والثانى كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الاخبار إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم ولحتى التى ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كى وذلك إذا كان ماقبلها علة لمابعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى إلى وذلك إذا كان مابعدها غاية لماقبلها كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى وكقولك لأسيرن حتى تطلع الشمس وقد تصلح للمعنيين معاً كقوله تعالى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله يحتمل أن يكون المعنى كى تفىء أو إلى أن تفىء والنصب فى هذه المواضع وشبهها بأن مضمرة بعد حتى حتما لا بحتى نفسها خلافاً للكوفيين لأنها قد عملت فى الأسماء الجر كقوله تعالى «حتى مطلع الفجر» «حتى حين» فلو عملت فى الأفعال النصب لزم أن يكون لنا

بعد كى إضمار الازما قال الشنوانى قد يقال التشبيه راجع لماقبل لو اه تأمل (قوله وجب إظهار أن بعد اللام) وذلك ليقع الفصل بين المتماثلين وهما اللام ولام لا لأنهم لو قالوا اجئت للاتغضب كان فى ذلك قلق فى اللفظ اه ش (قوله مسبوقة بكون ماض الخ) عبارته فى المغنى هى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكن ناقصتين مسندتين لما أسند اليه الفعل المقرون باللام اه (قوله وتسمى هذه اللام لام الجحود) قال النحاس والصواب تسميتها لام النفى لأن الجحد فى اللغة انكار ماتعرفه لامطلق الانكار ذكره فى المغنى ٭ وأجاب ابن قاسم بأن النحويين صار عرفهم أن الجحد مطلق النفى والاصطلاح لايعترض عليه باللغة اه (قوله وأمرنا لنسلم) قال الزمخشرى فى نكت الاعراب فان قلت مامحل أمرنا ٭ قلت النصب عطفا على محل قوله إن هدى الله هو الهدى على أنهما مفعولان كأنه قيل قل هذا القول وقل أمرنا لنسلم ٭ فان قلت مامعنى اللام فى لنسلم ٭ قلت هى تعليل للأمر بمعنى أمرنا وقيل لنا أسلموا لأجل أن نسلم اه ش (قوله استطردت فى ذكر بقية المسائل الخ) قال فى المصباح استطرد له فى الحرب إذا فر منه مكيدة ثم كر عليه فكأنه اجتذبه من موضعه الذى لا يتمكن منه إلى موضع آخر يتمكن منه وقولهم وقع ذلك على وجه الاستطراد كأنه مأخوذ من ذلك وهو الاجتذاب لأنك لم تذكره فى موضعه بل مهدت له موضعا ذكرته فيه اه ووجه الاستطراد هنا أن كلامه فى اضمار أن بعد اللام فذكره لغيرها ليس فى محله لكنه ذكره لمناسبة وجوب الاضمار وهذا ظاهر فلا اعتراض على المصنف (قوله إحداها بعد حتى) أى ذات وقوع المضارع بعد حتى (قوله فشرطه كون الفعل مستقبلا) لأن نصبه باضمار أن وهى تخلص الفعل للاستقبال (قوله إلى الأمرين جميعا) هما قولهم لن نبرح الخ وعكوفهم أى إقامتهم على عبادة العجل الذى صنعه السامرى واعترض التمثيل بهذه الآية باحتمال أنها من القسم الثانى فيكون فيها الوجهان إذ العكوف ورجوع موسى ماضيان بالنسبة إلى زمن نزول الآية لكن الرجوع مستقبل بالنسبة إلى العكوف ٭ وأجيب بأن المنظور اليه فى هذه الآية حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة منهم ورجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى زمن التكلم المحكى بخلاف الآية الثانية فانه ليس فيها حكاية لكلام آخر بل هو إخبار من الله فنظر فيه لزمن النزول لأنه زمن التكلم بالنسبة إليه اه من الشنوانى (قوله وزلزلوا حتى يقول الرسول الخ) أى أزعجوا إزعاجا شديدا مشبها بالزلزلة بما أصابهم من الأهوال إلى ماذكر (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) التمثيل صحيح لأن الأمر بالاسلام سبب له والاسلام سبب

عامل واحد يعمل تارة فى الأسماء وتارة فى الأفعال وهذا لا نظير له فى العربية وأما رفع الفعل بعدها فله ثلاثة شروط الأول كونه مسببا عما قبلها ولهذا امتنع الرفع فى نحو ماسرت حتى أدخل البلد لأن انتفاء السير لا يكون سببا للدخول وفى قولك سرت حتى تطلع الشمس لأن السير لا يكون سببا لطلوعها ٭ الثانى أن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال على العكس من شرط النصب إلا أن الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فالأول كقولك سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول والثانى كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت حكاية الحال وعلى هذا جاء الرفع فى قوله تعالى حتى يقول الرسول لأن الزلزال والقول قد مضيا ٭ الثالث أن يكون ماقبلها تاما ولهذا امتنع الرفع فى نحو سيرى حتى أدخلها وفى نحو كان سيرى حتى أدخلها إذا حملت كان على النقصان دون التمام ٭ المسئلة الثانية بعد أو التى بمعنى إلى أو إلا فالأول كقولك لألزمنك أو تقضينى حقى أى إلى أن تقضينى حقى وقال الشاعر :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ٭ فما انقادت الآمال إلا لصابر

والثانى كقولك لأقتلن الكافر أو يسلم أى إلا أن يسلم وقول الشاعر :

وكنت إذا غمزت قناة قوم ٭ كسرت كعوبها أو تستقيما

أى إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يصح أن تكون هنا بمعنى إلى لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر ٭ المسئلة الثالثة بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة

لدخول الجنة والمراد من السبب ههنا ما يكون مفضيا إلى المسبب المقصود فى الجملة وإن لم يكن مستلزما له اه ش (قوله وهذا لا نظير له) أى لا نظير له مع اتحاد الجهة واتحاد المعنى فلا ترد أى الشرطية فى نحو أى رجل تضرب أضرب فانها عملت الجزم فى الفعل والخفض فى الاسم لكن لاختلاف الجهة إذ جزمها بجهة شرطيتها وجرها بجهة الاضافة ولا ترد اللام حيث جرت الأسماء فى نحو لينفق لاختلاف المعنى إذ الجازمة طلبية بخلاف الجارة فكأنهما شيئان تأمل (قوله امتنع الرفع فى نحو ماسرت الخ) وكما فى نحو لزيد وجزمت امتنع الرفع لما ذكر يمتنع النصب لعدم الاستقبال والجر لأنه ليس بغاية فهو تركيب فاسد كما قاله بعض المحققين من مشايخنا نعم يجوز النصب إن أردت حكاية الحال الماضية بأن قدرت أن السير هو الذى يقع أولا ويعقبه مابعده فتأمل (قوله تحقيقا) بأن يكون معمولها واقعا حين التكلم حقيقة وقوله أو تقديرا أى بطريق التقدير والحكاية (قوله ولكنك أردت حكاية الحال) ومعنى حكاية الحال أن يفرض الفعل الواقع فى الماضى واقعا زمن الاخبار فيخبر عنه بالفعل الحال نظرا إلى أنك لو أخبرت عنه وقت حصوله لكان بهذه العبارة (قوله جاء الرفع فى قوله تعالى حتى يقول الرسول) قال ابن الحاجب من رفع لفظ يقول فى الآية فعلى أن الاخبار بوقوع شيئين أحدهما الزلزال والثانى القول والخبر الأول على وجه الحقيقة والثانى على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى إرادة الاخبار بشىء واحد وهو الزلزال وبأن شيئا آخر كان مترقبا وقوعه ليكون مستقبلا وإلا لو قدره واقعا لكان حالا على وجه الحكاية (قوله امتنع الرفع فى نحو سيرى الخ) لأن مابعدها مستأنف فيبقى المبتدأ قبلها بلا خبر (قوله على النقصان الخ) لأنه على الأول يصير اسم كان لا خبر له لأن مابعد حتى مستأنف وأما على الثانى فيجوز الرفع لأن ماقبل حتى حينئذ مستقبل بنفسه (قوله لأستسهلن الصعب الخ) المنى جمع منية وهو مايتمناه الانسان والآمال جمع أمل وهو الرجاء والمراد هنا المأمولات وانقيادها حصولها والشاهد فى قوله أو أدرك فانه منصوب بأن مضمرة أو عاطفة للمصدر المنسبك من أن على مصدره مأخوذ مما تقدم والتقدير ليكونن استسهال منى للصعب أو إدراك للمنى وإنما احتاجوا إلى هذا التأويل ليفرقوا بين أو التى تقتضى مساواة ماقبلها لما بعدها فى الشك وبين أو التى تقتضى مخالفة ماقبلها لما بعدها فى ذلك فافهم (قوله وكنت إذا غمزت الخ) الغمز بالغين المعجمة والزاى الجس باليد والقناة الرمح إذا ركب فيه السنان وجمعها قنا مثل حصاة وحصى وقناة بوزن جبال وقنوات وقنو على وزن فعول كما فى المصباح وكعوب الرمح النواشز أى المرتفع فى أطراف الأنابيب جمع أنبوبة وهى مابين كل عقدتين من القصب والمعنى المراد من لم يصلح له الملاينة تولينا بالمخاشنة إلا أن يستقيم وقال الدمامينى فيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذ فى إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ماارتفع من أطرافها إرتفاعا مانعا من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم اه (قوله بعد فاء السببية) هى التى قصد بها كون ماقبلها سببا للفعل الذى بعدها ولا بد أن تكون للعطف أيضا واحترز بفاء

بنفى محض أو طلب بالفعل فالنفى كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وقولك ما تأتينا فتحدثنا واشترطنا كونه محضاً احترازاً من نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا وما تأتينا إلا فتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفعهما أما الأول فلأن زال للنفى وقد دخل عليها النفى ونفى النفى إثبات وأما الثانى فلا نتقاض النفى بالا وأما الطلب فانه يشمل الأمر كقوله :

يا ناق سيرى عنقاً فسيحا ✲ إلى سليمان فنستريحا والنهى نحو قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى والتحضيض نحو لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق والتمنى نحو ياليتنى كنت معهم فأفوز والترجى كقوله تعالى لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع فى قراءة بعض السبعة بنصب أطلع والدعاء كقوله : رب وفقنى فلا أعدل عن ✲ سنن الساعين فى خير سنن والاستفهام كقوله : هل تعرفون لباناتى فأرجو أن ✲ تقضى فيرتد بعض الروح للجسد والعرض كقوله : يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما ✲ قد حدثوك فما راء كمن سمعا واشترطت فى الطلب أن يكون بالفعل

السببية من الفاء التى هى لمجرد العطف نحو ما تأتينا فتحدثنا بمعنى فما تحدثنا فهو شريك المعطوف عليه فى النفى الداخل عليه فيرفع وعلى ذلك قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون فالفاء هنا عاطفة والفعل الذى بعدها داخل فى سلك النفى السابق وكأنه قيل ولا يؤذن لهم فلا يعتذرون واحترزت بقولى أن تكون للعطف أيضاً من جعلها لمجرد السببية لا للعطف أيضاً ويقدر الفعل الذى بعدها مستأنفاً أى مبنياً على مبتدإ محذوف فانه يجب الرفع لخلو الفعل من الناصب والجازم فتقول ما تأتينى فأكرمك بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتنى وذلك إذا كنت كارهاً لاتيانه والفرق بين هذا الوجه والذى قبله أن الوجه الأول يشمل النفى فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انصب النفى فيه إلى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها لأنك لم تجعل الفاء للعطف هكذا أفاده المصنف فى شرح الشذور فانظر تمامه فيه فانه حسن (قوله محض) أى خالص من معنى الاثبات (قوله أو طلب بالفعل) تقدم الكلام عليه (قوله يا ناق) أى يا ناقتى فهو مرخم والعنق بفتحتين نوع من السير وهو منصوب على أنه ناب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف أى سيراً عنقاً والفسيح الواسع والشاهد فى قوله فنستريحا فانه منصوب بفتحة ظاهرة والألف للاشباع كذا قيل ✲ قلت الأقرب جعلها للتثنية والضمير عائد له ولناقته أى أستريح أنا وأنت (قوله والنهى) شرطه عدم النقض بالا قبل الفاء وإلا وجب الرفع نحو لا تضرب إلا عمراً فيغضب فان نقض بعدها لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيداً فيغضب عليك إلا تأديباً أفاده فى شرح الشذور بزيادة (قوله ولا تطغوا فيه فيحل) أى تطغوا فيما رزقناكم بأن تكفروا النعمة فيحل بكسر الحاء أى يجب وبضمها أى ينزل أى لا يكن منكم طغيان لحلول غضبى (قوله والتحضيض) أى الطلب بحث وإزعاج أى الطلب المتأكد (قوله لولا أخرتنى) أى هلا تؤخرنى إلى أجل قريب أى ليكن منك تأخير فتصدق منى وكونى من الصالحين قال بعضهم والظاهر أن لولا فى أمثال هذه تكون لمجرد التمنى فيكون التقدير ليتك أخرتنى الخ وأصل أصدق أتصدق فقلبت التاء صاداً وأدغمت الصاد فى الصاد وقد قرىء شاذاً بهذا الأصل ﴿فائدة﴾ قرأ بعض السبعة بجزم أكن عطفاً على محل أصدق لأن المعنى إن أخرتنى أصدق فهو من العطف على المعنى كما فى المغنى (قوله فأطلع فى قراءة الخ) لا يخفى أن المقصود من ذكر هذه الآيات التمثيل لما ذكر ويكفى فيه وجود الاحتمال فلا ينافى احتمال أن يكون النصب فى جواب الأمر من قوله ابن لى أو عطفاً على الأسباب على حد ✲ ولبس عباءة وتقر عينى ✲ ونحو ذلك فتأمل (قوله من نصب) احترز به عن قراءة الرفع فليست مما نحن فيه (قوله رب وفقنى الخ) أى يارب وفقنى حتى لا أميل عن طريقة الساعين فى خير طريقة والسنن بفتح السين والنون فى الموضعين والشاهد نصب فلا أعدل فى جواب الدعاء (قوله والاستفهام) أى سواء كان بحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو باسم نحو من يدعونى فأستجيب له (قوله هل تعرفون لباناتى الخ) اللبانات بضم اللام جمع لبانة وهى الحاجة والشاهد فى فأرجو ويرتد عطف على أرجو (قوله والعرض) مأخوذ من قولك عرض فلان حاجته على فلان إذا أظهرها عليه وأبرزها عليه فيكون معناه الطلب على سبيل الرفق بحسب معونة المقام اهـ ش (قوله يا ابن الكرام الخ) حدثوك أى حدثوك به والشاهد فى قوله فتبصر حيث نصب فى جواب العرض وهو ألا وراء مبتدأ خبره كمن سمعا أى كمن سمعه وألفه للاطلاق أى ليس الرائى المشاهد كالشاهد بما حدث من غير رؤية ولا حاجة لادعاء

احترازاً من قولك نزال فنكرمك وصه فنحدثك خلافاً للكسائى فى إجازة ذلك مطلقاً ولابن جنى وابن عصفور فى إجازته بعد نزال ودراك ونحوهما مما فيه لفظ الفعل دون صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه وقد صرحت بهذه المسألة فى المقدمة فى باب اسم الفعل ۞ المسألة الرابعة بعد واو المعية إذا كانت مسبوقة بما قدمناذكره مثال ذلك قوله تعالى «ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين» «ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين» فى قراءة حمزة وابن عامر وحفص وقال الشاعر:

ألم أك جاركم ويكون بينى ۞ وبينكم المودة والاخاء

وقال آخر:

لاتنه عن خلق وتأتى مثله ۞ عار عليك إذا فعلت عظيم

وتقول لاتأكل السمك وتشرب اللبن فتنصب تشرب إن قصدت النهى عن الجمع بينهما وتجزم إن قصدت النهى عن كل واحد منهما أى لاتأكل السمك ولاتشرب اللبن وترفع إن نهيت عن الأول وأبحت الثانى أى لاتأكل السمك ولك شرب اللبن

﴿ص﴾ فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقُصِدَ الْجَزَاءُ جُزِمَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى «قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ» وَشَرْطُ الْجَزْمِ

القلب فى البيت فتأمل (قوله احترازاً الخ) خرج به أيضاً الطلب بلفظ الخبر نحو حسبك الحديث فينام الناس وعن الطلب بالمصدر نحو سعياً فتزورك لكن قال المصنف فى تعليقه الحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب ما بعده قال وينبغى أن يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة مالم يظهر نقل بخلافه اهش (قوله خلافاً للكسائى) اسمه على بن حمزة ولقب بذلك لأن الناس كانوا يجالسون معاذ بن مسلم الهراء فى الثياب الفاخرة وكان هو يجالسه فى كساء فقيل له الكسائى مات بالرى سنة تسع وثمانين ومائة وقيل سنة اثنتين وثمانين وقيل سنة اثنتين وتسعين ذكره فى المزهر (قوله ابن جنى) هو أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى النحوى قرأ على أبى على الفارسى وكان أبوه جنى مملوكا رومياً لسليمان بن فهد الأزدى ولد بالموصل قبل الثلاثين والثلثمائة ووفاته فى صفر سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة قال ابن خلكان وجنى بكسر الجيم وتشديد النون بعدها ياء وقال الدمامينى باسكان الياء وليس منسوبا وإنما هو معرب اه ش قال السيوطى فى المزهر وكان هو أى ابن جنى وشيخه أبو على الفارسى معتزليين (قوله مما فيه لفظ الفعل) من بيانية لكن على حذف مضاف أى من بقية ما فيه لفظ الفعل ومثله قوله مما فيه معنى الفعل دون حروفه اه ش (قوله بعد واو المعية إذا كانت مسبوقة بما قدمناذكره) قال أبو حيان ولا أحفظه جاء بعد الواو فى الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء ولا ينبغى أن يقدم على ذلك إلا بسماع اه والمعية هنا معية فعلين بخلاف النصب بعد واو المعية فانها معية اسم كما فى الهمع (قوله ولما يعلم) قال فى شرح الشذور المعنى أنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وإنما ينبغى لكم الطمع فى ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم والتقدير بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة اه فالمنفى حينئذ علم الله بوقوع الصبر مصاحباً للجهاد ونفى علم الله تعالى بهذا المعنى صحيح لأن علم غير الواقع واقعاً جهل تعالى الله عنه (قوله ألم أك جاركم الخ) محل الشاهد يكون حيث نصب بتقدير أن لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام والمودة المحبة والاخاء بكسر الهمزة مصدر آخاه بالمد بمعنى الاخوة والصداقة (قوله لاتنه عن خلق الخ) الخلق بضم اللام ملكة يصدر بها الأفعال عن النفس بسهولة من غير تقدم فكر ولا روية وعار خبر محذوف أى ذلك عار عليك وعظيم صفته وإذا فعلت معترض بينهما والعار ما يلزم منه عيب أو سب والشاهد فى قوله وتأتى (قوله إن قصدت النهى عن الجمع بينهما) وقد ذكر الأطباء أن الجمع بين اللبن والسمك يولد أمراضاً رديئة مزمنة سريعاً مثل الجذام والبرص والفالج والقولنج (قوله إن قصدت النهى عن كل واحد منهما) اعترضه الدمامينى بأنه لاموجب لتعين أن يكون النهى عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع أن يكون المراد النهى عن الجمع بينهما ۞ وأجاب الشمنى بأن معنى قولهم والنهى عن كل واحد منهما أى ظاهراً فلا ينافى ذلك احتمال النهى عن الجمع بينهما (قوله ولك شرب اللبن) كذا فى شرح التسهيل لابن مالك وقال ابنه بدر الدين إن معنى الرفع كمعنى النصب ولكنه بتقدير وأنت تشرب اللبن فكأنه قدر الواو للحال لا للعطف ولا للاستئناف اه ش (قوله فان سقطت الفاء) أى لم توجد والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق وجود (قوله بعد الطلب) أى ولو بلفظ الخبر أى الطلب بأنواعه السابقة قال بعض المحققين وينبغى أن يستثنى منه لو التى للتمنى فى قوله تعالى فلو أن لنا كرة فنكون ووجهه أن

بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ إِنْ لَا مَحَلَّهُ نَحْوُ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمْ بِخِلَافِ يَأْكُلُكَ وَيَجْزِمُ أَيْضًا بِلَمْ نَحْوُ «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ» وَلَمَّا. نَحْوُ لَمَّا يَقْضِ. وَبِاللَّامِ وَلَا الطَّلَبِيَّتَيْنِ نَحْوُ «لِيُنْفِقْ. لِيَقْضِ. لَا تُشْرِكْ. لَا تُؤَاخِذْنَا» وَيَجْزِمُ فِعْلَيْنِ إِنْ وَإِذْمَا وَأَيُّ وَأَيْنَ وَأَنَّى وَأَيَّانَ وَمَتَى وَمَهْمَا وَمَنْ وَمَا وَحَيْثُمَا نَحْوُ «إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ» «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ» «مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا» وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطًا وَالثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءً وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِمُبَاشَرَةِ الْأَدَاةِ قُرِنَ بِالْفَاءِ نَحْوُ «وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ نَحْوُ «وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ»

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شرعت فى الكلام على ما يجزمه والجازم ضربان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين فالجازم لفعل واحد خمسة أمور أحدها الطلب وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهى أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء وقصد به الجزاء فانه يكون مجزوما بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط ونعنى بقصد الجزاء أنك تقدره مسببا عن ذلك المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط وذلك كقوله تعالى «قل تعالوا أتل» تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو أتل وقصد به الجزاء إذ المعنى تعالوا فان تأتوا أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم فلذلك جزم وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو وقول الشاعر: ٭ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ٭ وتقول ائتنى أكرمك وهل تأتينى أحدثك ولا تكفر تدخل الجنة ولو كان المتقدم نفياً أو خبراً مثبتاً لم يجزم الفعل بعده فالأول

إشرابها معنى التمنى طارئ عليها فلذلك لم يسمع الجزم بعدها اه (قوله أو باذا الفجائية) صرح المصنف فى المغنى بأن الفجائية قد تنوب عن الفاء يعنى وهى حينئذ لا تجامعها وإنما تجامعها إذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائبة عنها فلا تنافى بين قول من قال إنها تجامعها وقول من نفى ذلك تأمل (قوله جازم لفعل واحد) أى استقلالا فلا تنافى جزمه لأكثر بالتبعية فى عطف نحو لا تشتم زيدا وتضرب بكرا وتخاصم عمرا (قوله وجازم لفعلين) أى غالباً فلا ينافى ما صرح به كثير من النحاة من أن الشرط الواقع حالا لا يحتاج إلى الجزاء نحو زيد وإن كثر ماله بخيل أفاده الشنوانى (قوله من أنواع الطلب) خرج به النفى فلا يجوز الجزم فى جوابه (قوله فانه يكون مجزوماً بذلك الطلب) مذهب الجمهور أنه مجزوم بشرط مقدر بعد الطلب مدلول عليه بذلك الطلب وقيل غير ذلك (قوله من معنى الشرط) أى لما تضمنه من معنى إن الشرطية كما فى المغنى (قوله إذ المعنى تعالوا فان تأتوا أتل الخ) قال المصنف فى شرح الشذور ولا يجوز أن يقدر فان تتعالوا لأن تعالى فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل (قوله قفا نبك الخ) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه ٭ بسقط اللوى بين الدخول فحومل ٭ محل الشاهد فى قوله قفا نبك والألف فيه يحتمل أن تكون للتثنية حقيقة بأن يكون خاطب رفيقين له أو خطاب للواحد وثنى لأن العرب تخاطب الواحد مخاطبة الاثنين والعلة فى هذا أن أقل أعوان الرجل فى إبله وماله اثنان فجرى كلام الرجل على ما ألف من صاحبيه ويحتمل أن تكون بدلا من نون التوكيد إجراء للوصل مجرى الوقف فعلى أنه مثنى يكون مبنياً على حذف النون والألف فاعل وعلى أنها بدل من النون يكون مبنيا على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً وذكرى بكسر الذال وفتح الراء آخره ألف مكسورة أى من أجل تذكر وقوله بسقط صفة لمنزل أو متعلق بقوله قفا وهو بتثليث السين منقطع الرمل حيث يستدق طرفه واللوى بكسر اللام والقصر حيث يلتوى الرمل والدخول بفتح الدال المهملة بوزن رسول اسم موضع وحومل بفتح الحاء المهملة والميم وإسكان الواو بينهما موضع آخر والمعنى قفا وأعينان أوقف وأعنى على البكاء لأجل تذكرى حبيباً فارقته ومنزلا خرجت منه

نحو ماتأتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا ولا يجوز لك جزمه وقد غلط فى ذلك صاحب الجمل والثانى نحو أنت تأتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا باتفاق النحويين وأما قول العرب : اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه . بالجزم فوجهه إن اتقى الله وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب والمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً و كذلك قوله تعالى « هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم » فجزم يغفر لأنه جواب لقوله تعالى « تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون » لكونه فى معنى آمنوا وجاهدوا وليس جوابا للاستفهام لأن غفران الذنوب لايتسبب عن نفس الدلالة بل عن الايمان والجهاد ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه كقوله تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم » فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء وإن كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع فى القياس كما قرئ قوله تعالى « فهب لى من لدنك وليا يرثنى » بالرفع على جعل يرثنى صفة لوليا وبالجزم على جعله جزاء للأمر وهذا بخلاف قولك ائتنى برجل يحب الله ورسوله فانه لايجوز فيه الجزم لأنك لاتريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الاتيان به كما تريد فى قولك ائتنى أكرمك بالجزم لأن لا كرامك مسبب عن الاتيان وإنما أردت ائتنى برجل موصوف بهذه الصفة ٭ واعلم أنه لايجوز الجزم فى جواب النهى إلا بشرط أن يصح تقدير شرط فى موضعه مقروناً بلا الناهية مع صحة المعنى وذلك نحو قولك لاتكفر تدخل الجنة ولاتدن من الأسد تسلم فانه لو قيل فى موضعهما إن لاتكفر تدخل الجنة وإن لاتدن من الأسد تسلم صح بخلاف لاتكفر تدخل النار ولا تدن من الأسد يأكلك فانه ممتنع فانه لايصح أن يقال إلا تكفر تدخل النار وإن لاتدن من الأسد يأكلك ولهذا أجمعت السبعة على الرفع فى قوله تعالى « ولا تمنن تستكثر » لأنه لايصح أن يقال إن لاتمنن تستكثر وليس هذا بجواب وإنما هو فى موضع نصب على الحال من الضمير

بمنقطع الرمل الملتوى بين هذين الموضعين (قوله والمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل الخ) قال العلامة الشنوانى الظاهر أن ليفعل تفسير لفعل خيراً ويرد عليه أنه صفة للنكرة قبله ويمتنع فى الصفة أن تكون طلبية فكان على الشارح أن لايذكر فعل خيرا كما فعل غيره أو يذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب أو يذكره ويعطفه على اتقى كما فى بعض النسخ والجواب أن فعل ليس صفة للنكرة قبله وإنما هو لطلب فعل الخير من المرء ولو سلم فهو صفة على إضمار القول ويجوز فى الطلب أن يكون كذلك اه (قوله لكونه فى معنى آمنوا وجاهدوا) ويؤيده قراءة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا وإنما جىء له على لفظ الخبر للايذان بوجود الامتثال وكأنه امتثل فكأنه يخبر عن إيمان وجهاد موجودين وهذا كما يقال الداعى غفر الله لك ويغفر الله لك جعل المغفرة لقوة الرجاء كأنها موجودة (قوله وليس جواباً للاستفهام لأن غفران الخ) هذا إشارة لرد من ذهب إلى ذلك وقد أجاب عنه المصنف فى غير هذا الكتاب بأنه من قبيل تنزيل السبب وهو الدلالة على الايمان والجهاد منزلة المسبب وهو امتثال الايمان والجهاد ٭ واعترض بأن الدلالة لاتفضى إلى الامتثال بدليل أنه ﷺ أرشد كثيراً إلى الايمان فلم يهتدوا فضلا عن الامتثال ٭ وأجيب بتسليم ماذكر لكن الغرض ههنا بيان المتعلق على أى وجه كان ومعلوم أن الدلالة تفضى إلى الامتثال فى الجملة (قوله ولو قرئ الخ) أى فى السبع فلا ينافى أنه قرئ كذلك شذوذاً فاندفع اعتراض الدلجونى (قوله يرثنى بالرفع على جعل يرثنى صفة الخ) وهو أقوى من الجزم لأنه سأل ولياً هذه صفته والجزم لايحصل هذا المعنى قال الدمامينى وقيل الجزم أولى والرفع محمول على الاستئناف لا على الصفة لئلا يلزم أنه لم يوهب له ما طلب لموت يحيى فى حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام والمراد بالارث إرث الشرع والعلم لا إرث المال لأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لايورثون ومن فى قوله من آل يعقوب للتعدى لأنه يقال ورثه وورث منه وقيل للتبعيض لأن آل يعقوب لم يكونوا كلهم أنبياء ولا علماء (قوله إلا بشرط أن يصح الخ) سكت عن شرط الجزم بعد غير النهى وشرطه

فى تمنن فكأنه قيل ولا تمنن مستكثرا ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه ﷺ عن أن يهب شيئا وهو يطمع أن يتعوض من الموهب فان له أكثر من الموهوب له فان قلت فما تصنع بقراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم قلت يحتمل ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بدلا من تمنن كأنه قيل لاتستكثر أى لاترما تعطيه كثيرا ۞ والثانى أن يكون قدر الوقف عليه لكونه رأس آية فسكنه لأجل الوقف ثم وصله بنية الوقف ۞ والثالث أن يكون سكنه لتناسب رءوس الآى وهى فأنذر فكبر فطهر فاهجر ۞ الثانى مما يجزم فعلا واحدا لم وهو حرف ينفى المضارع ويقلبه ماضياً كقولك لم يقم ولم يقعد وكقوله تعالى «لم يلد ولم يولد» الثالث لما أختها كقوله تعالى «لما يقض ما أمره» «بل لما يذوقوا عذاب» وتشارك لم فى أربعة أمور وهى الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه إلى المضى وتفارقها فى أربعة أمور أحدها أن المنفى بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال بخلاف المنفى بلم فانه قد يكون مستمراً مثل لم يلد ولم يولد وقد يكون منقطعاً مثل «هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكورا» لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئا مذكورا ومن ثم امتنع أن تقول لما يقم ثم قام لما فيه من التناقض وجاز لم يقم ثم قام والثانى أن لما تؤذن كثيراً بتوقع ثبوت ما بعدها نحو بل لما يذوقوا عذاب أى إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولم لا تقتضى ذلك ذكر هذا المعنى الزمخشرى والاستعمال والذوق يشهدان به والثالث أن الفعل يحذف بعدها يقال هل دخلت البلد فتقول قاربتها ولما تريد ولما أدخلها ولا يجوز قاربتها ولم والرابع أنها لا تقترن بحرف الشرط

صحة حلول إن تفعل محله مع صحة المعنى تقول أسلم تدخل الجنة بخلاف أسلم تدخل النار وقس عليه (قوله نهى نبيه ﷺ الخ) وهو خاص به ﷺ فان الله تعالى اختار له أشرف الآداب وأحسن الأخلاق أو هو نهى تنزيه لا نهى تحريم له ولأمته (قوله بدلا من تمنن) نوزع فى البدلية باختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول على الثانى ۞ وأجاب ابن قاسم بأن اختلاف معنييهما لا يمنع البدلية مطلقا إذ بدل الاشتمال مغاير فى المعنى للمبدل منه (قوله ينفى المضارع) أى حرف يدل على انتفاء حدث المضارع وقوله ويقلبه أى يقلب معناه (قوله لم يلد) أى لم يلد أحداً فالمفعول محذوف وأصله يولد حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة وهو نفى للأولاد عنه تعالى وثبتت الواو فى لم يولد لأنها لم تقع بين ياء مفتوحة وكسرة لأن قبلها ضمة وبعدها فتحة وهو نفى الوالدين عنه أى لم يلده أحد (قوله لما أختها) وهى النافية واحترز بذلك من الوجودية والتى بمعنى إلا (قوله لما يقض ما أمره) أى لم يفعل الذى أمره به ربه فما موصول والعائد محذوف فيقدر متصلا لأن أمر يتعدى بنفسه ولا يقال يلزم عليه اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو ممنوع لأن محل المنع فى الملفوظ به لا المقدر لزوال القبح اللفظى أو يقدر منفصلا ولا يقال إن العائد المنفصل ممتنع حذفه لأن محله إذا حصل اللبس ولا لبس هنا أفاده ش (قوله إلى زمن الحال) أى حال التكلم وهو مراد من قال إنها لاستغراق النفى وامتداده وأما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (قوله وقد يكون منقطعاً مثل «هل أتى على الانسان» الخ) أى لم يكن شيئا ثم كان واعترض ابن السبكى شيخه أبا حيان كابن مالك فى تمثيلهما لانقطاع النفى بهذه الآية بأن النفى لم ينقطع أصلا كقولك لم يقم زيد أمس والتحقيق أن النفى الذى تكلم فى انقطاعه هو نفى الحدث المحكوم بنفيه فاذا كان مقيداً بظرف فاتصاله باستغراق النفى للظرف كقولك لم يقم زيد أمس فهذا نفى متصل ۞ وأما القيام فيما بعد فلا تعرض فى النفى إليه لا بنفى ولا باثبات بخلاف النفى الذى لم يتقيد بظرف فانه يستغرق الأوقات التى لا غاية لها إلى زمن النطق اهـ المراد (قوله ومن ثم امتنع لما يقم ثم قام لما فيه من التناقض) أى لأن امتداد النفى واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الاخبار بأن ذلك المنفى المستمر نفيه وجد فى الماضى نعم الاخبار بأنه سيكون فى المستقبل صحيح (قوله بل لما يذوقوا عذاب) بل حرف عطف ويذوقوا مجزوم بلما وعذاب مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً (قوله إلى الآن) أى إلى زمن التكلم أى استمر نفى الذوق إلى الحال وأن ذوقهم للعذاب متوقع ثبوته أى منتظر حلوله بهم والتوقع ثابت فى نفس الأمر سواء كان من غيرهم أو منهم لأنهم يعتقدون أن عدم الايمان موجب لذلك وإن أنكروه عناداً (قوله ماذاقوه) أى ماذاق الكفار العذاب والذوق هو قوة إدراكية لها اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية ذكره السعد التفتازانى (قوله ولا يجوز قاربتها ولم)

بخلاف لم تقول إن لم تقم قمت ولا يجوز إن لما تقم قمت الجازم الرابع اللام الطلبية وهى الدالة على الأمر نحو «لينفق ذو سعة من سعته» أو الدعاء نحو «ليقض علينا ربك» الجازم الخامس لا الطلبية وهى الدالة على النهى نحو «لا تشرك بالله» أو الدعاء نحو «لا تؤاخذنا» فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلا واحداً * وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عشرة أداة وهى إن نحو «إن يشأ يذهبكم» وأين نحو «أينما تكونوا يدرككم الموت» وأى نحو «أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى» ومن نحو «من يعمل سوءاً يجز به» وما نحو «وما تفعلوا من خير يعلمه الله» ومهما كقول امرىء القيس:
أغرك منى أن حبك قاتلى * وأنك مهما تأمرى القلب يفعل * ومتى كقول الآخر: * متى أضع العمامة تعرفونى * وأيان كقوله * فأيان ما تعدل به الريح تنزل * وحيثما كقوله: حيثما تستقم يقدر لك الله * نجاحا فى غابر الأزمان وإذما كقوله

وأما نحو قوله: احفظ وديعتك التى استودعتها * يوم الأعازب إن وصلت وإن لم
أى وإن لم تصل فهو ضرورة فلا يرد نقضاً والأعازب يروى بالعين المهملة وبالزاى وبالغين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد اه ش (قوله أنها) أى لما لا تقترن بحرف الشرط أى بأداة شرط فالحرف ليس بقيد اه ش (قوله اللام الطلبية وهى الدالة على الأمر) أى الدالة على ذلك وضعاً ليدخل ما إذا استعملت مع مصحوبها فى الخبر نحو «فليمدد له الرحمن مداً» وقوله «ولنحمل خطاياكم» أى فيمد ونحمل أو فى التهديد نحو «ومن شاء فليكفر» وأما «ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا» فتجعل اللام فيه للتعليل فيكون ما بعدهما منصوباً أو التهديد فيكون مجزوما * والفرق بين الأمر والدعاء أن الأمر طلب الأعلى من الأدنى والدعاء عكسه وهذا خلاف الراجح فى الأصول فان الراجح فيها أن كل ذلك يسمى أمراً إن كان المطلوب فعلا ونهياً إن كان المطلوب ترك فعل ولعل المصنف إنما لم يجر على هذا تأدباً (قوله الدالة على النهى) أى وضعاً وأصالة ليدخل ما إذا استعملت فى التهديد كقولك لولدك أو عبدك لا تطعنى وخرج بالطلبية الزائدة والنافية وقد سمع الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة (قوله وأما ما يجزم فعلين) أى لفظاً أو محلا ولعله أراد بالثانى ما يشمل الجملة ولو اسمية بقرينة تمثيله فيما سيأتى بالجملة الاسمية (قوله إن) لم يحتج إلى تقييدها بالشرطية للاحتراز عن النافية والزائدة وغيرهما لأنها إذا أطلقت تنصرف إلى الشرطية وأيضاً فالأمثلة قرينة على ذلك (قوله أينما تكونوا يدرككم الموت) أين اسم شرط جازم فى محل نصب على الظرفية المكانية خبر تكون والواو اسمها فى محل رفع بها ويدرك جواب الشرط والكاف مفعوله والميم علامة الجمع والموت فاعله (قوله من يعمل سوءاً يجز به) أى عاجلا أو آجلا اه ش (قوله وما تفعلوا من خير يعلمه الله) ما مفعول مقدم لتفعلوا وهى شرطية جازمة له ومن للتبعيض متعلقة بمحذوف لأنها صفة لاسم الشرط والمعنى أى شىء تفعلوا من الخيرات نخير مفرد وقع موقع الجمع ويخرج على هذا ما جاء من هذا التركيب نحو «وما بكم من نعمة فمن الله». ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها» وهذا المجرور هو المبين لاسم الشرط لأن فيه إبهاماً من جهة عمومه ويعلمه الله مجزوم جواب الشرط ولا بد من مجاز فى الكلام فاما أن يكون عبر بالعلم عن المجازاة على فعل الخير كأنه قيل يجازكم وإما أن تقدر المجازاة بعد العلم أى يثبكم عليه هذا حاصل ما ارتضاه السمين فى إعرابه (قوله أغرك منى أن حبك الخ) المعنى قد غرك أى خدعك منى كون حبك قاتلى وكون قلبى مطيعا لك بحيث مهما تأمريه بشىء يفعله ويفعل مجزوم وحرك لأجل الروى وقد بسطت الكلام على هذا البيت فى شرحى للقصيدة التى هو منها وهى لامرىء القيس (قوله متى أضع العمامة) صدر هذا * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * جمع ثنية وهى العقبة وفلان طلاع الثنايا أى ركاب لصعاب الأمور أى أنا ابن رجل جلا الأمور أى كشفها فقوله جلا الخ صفة لموصوف محذوف وقوله متى أضع العمامة الخ قال ابن يعقوب فى شرح التلخيص يحتمل متى أضع على رأسى عمامة الحرب وهى البيضة أو المغفر تعرفونى وشجاعتى ويحتمل متى أضع العمامة عن وجهى الساترة له عرفتمونى ولا تجهلوا وجهى لشهرتى وفى هذا البيت كلام طويل مبسوط فى شرح التلخيص (قوله فأيان ما تعدل به الريح الخ) أيان اسم شرط جازم فى محل نصب على الظرفية وما زائدة وتعدل فعل الشرط وتنزل جوابه وكسره عارض (قول حيثما تستقم) أى فى أى زمن فحيث هنا للزمان كما صرح به المصنف فى المغنى والنجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة

وإنك إذما تأت ما أنت آمر ٭ به تلف من إياه تأمر آتيا وأنى كقوله : فأصبحت أنى تأتها تستجر بها ٭ تجد . فهذه الأدوات التى تجزم فعلين ويسمى الأول منهما شرطا ويسمى الثانى جزاء وجوابا وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جوابا لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء وذلك إذا كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها طلبى أو جامد أو منفى بلن أو ما أو مقرونا بقد أو حرف تنفيس نحو قوله تعالى «وإن يمسسك بخير فهو على كل شىء قدير» «قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم» «إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى» «وما تفعلوا من خير فلن تكفروه» «وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب» «إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل» «ومن يقاتل فى سبيل فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجرا عظيما» ويجوز فى الجملة الاسمية أن تقترن بإذا الفجائية كقوله تعالى «وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون» وإنما لم أقيد فى الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلا عليها فأغنانى ذلك عن الاشتراط

وبالباء الموحدة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضى (قوله إذما تأت الخ) تأت وآتيا من الاتيان بالمثناة الفوقية ويروى بدلهما تأب وآبيا بالموحدة من الاباء وهو الامتناع وتلف من ألفى إذا وجد اه ش (قوله أنى تأتها تستجر بها ٭ تجد) تأت فعل الشرط وتستجر بدل منه وتجد جوابه وتمام البيت ٭ حطبا جزلا ونارا تأججا ٭ والجزل العظيم وتأججا بفتح التاء صفة نارا والألف للاطلاق والأصل تتأجج أى تتوقد (قوله ويسمى الأول منهما شرطا) أى لأنه شرط لتحقق الثانى (قوله جزاء وجوابا) أى يسمى جزاء لأنه يبتنى على الأول ابتناء الجزاء على الفعل وهو حقيقة اصطلاحية فقول بعضهم إنه مجاز صحيح باعتبار اللغة وقوله جوابا أى تشبيها له بالجواب بعد السؤال (قوله وجب اقترانها بالفاء) وتحذف للضرورة وأجاز الكوفيون حذفها اختيارا اه ش (قوله إذا كانت الجملة اسمية الخ وقد نظم بعضهم ذلك فقال : إسمية طلبية وبجامد ٭ وبما وقد وبلن وبالتنفيس

(قوله أو منفى بلن) أى إن كان مضارعا (قوله أو ما) أى إن كان مضارعا أو ماضيا نحو إن زرتنى فما اهينك وإن زرتنى فما ضربتك ومثل الماضى المصدر بما الماضى المصدر بلا نحو إن زرتنى فلا ضربتك كما أفاده الرضى (قوله أو مقرونا بقد) أى إن كان الفعل ماضيا كما ذكره الرضى (قوله أو حرف تنفيس) أى سوف والسين كما قاله الرضى (قوله وإن يمسسك بخير الخ) التحقيق كما فى الباب الخامس من المغنى أن الجواب فى نحو هذا محذوف فإنه قال أن نحو قوله تعالى «من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت» يكون الجواب فيها محذوفا لأن الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء وجد الرجاء أم لم يوجد والأصل فليبادر العمل فان أجل الله آت (قوله إن ترن أنا أقل الخ) يجوز فى تر أن تكون بصرية فأنا توكيد لياء المتكلم وأقل حال وأن تكون علمية فأنا ضمير فصل وأقل مفعول ثان ولا يجوز على الأول أن يكون فصلا لأن شرطه أن يقع بين مبتدأ وخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر ومالا وولدا تمييز وقرىء برفع أقل فيكون خبرا عن أنا والجملة فى محل نصب إما على الحالية أو المفعولية وجواب الشرط قوله فعسى ربى (قوله فلن تكفروه) ضمنه معنى تحرموه فعداه لاثنين أولهما قائم مقام الفاعل والثانى الهاء وإلا فهو يتعدى لواحد أفاده ش (قوله فما أوجفتم الخ) الايجاف سرعة السير والركاب الابل ومن زائدة أى خيلا (قوله إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) اعترض جعل قوله فقد سرق الخ هو الجواب بأنه يقتضى تقديم سرقة أخ له لأن الماضى بقد محقق معنى فلا يصح أن يكون جوابا لشرط مستقبل ٭ وأجاب بعضهم عن ذلك بأن الجزاء على قسمين أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط والثانى أن لا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون الشرط وإنما يكون الاخبار به مسببا نحو إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس أى إن إكرامك لى سبب لأن أخبر بأنى قد أكرمتك أمس اه وما فى الآية من هذا القبيل فلا إشكال فتأمل (قوله فيقتل أو يغلب) معطوفان على فعل الشرط والفاء فى فسوف جواب الشرط وقدم قوله يقتل لأنها درجة شهادة وهى أعظم من غيرها (قوله أن يقترن بإذا الفجائية) أى بثلاثة شروط أن تكون غير طلبية فخرج نحو إن أطاع زيد فسلام عليه وأن لا يدخل عليها أداة نفى احترازا من نحو إن يقم زيد فما عمرو قائم وأن لا يدخل عليها إن فخرج إن لم يقم زيد فان عمرا لم يقم فتتعين الفاء فى ذلك قال أبو حيان النصوص متضافرة فى الكتب على الاطلاق فى الربط بإذا لكن السماع إنما ورد فى إن وحدها فيحتاج فى إثبات

﴿ص﴾ فَصْلٌ * الْاِسْمُ ضَرْبَانِ نَكِرَةٌ وَهُوَ مَاشَاعَ فِى جِنْسٍ مَوْجُودٍ كَرَجُلٍ أَوْمُقَدَّرٍ كَشَمْسٍ وَمَعْرِفَةٌ وَهِىَ سِتَّةٌ الضَّمِيرُ وَهُوَ مَادَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْغَائِبٍ وَهُوَ إِمَّامُسْتَتِرٌ كَالْمُقَدَّرِ وُجُوبًا فِى نَحْوِ أَقُومُ وَنَقُومُ أَوْجَوَازًا فِى نَحْوِ زَيْدٌ يَقُومُ أَوْ بَارِزٌ وَهُوَ إِمَّامُتَّصِلٌ كَتَاءِ قُمْتُ وَكَافِ أَكْرَمَكَ وَهَاءِ غُلَامِهِ أَوْمُنْفَصِلٌ كَأَنَا وَأَنْتَ وَهُوَ وَإِيَّاىَ وَلَا فَصْلَ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ إِلَّا فِى نَحْوِ الْهَاءِ مِنْ سَلْنِيهِ بِمَرْجُوحِيَّةٍ وَظَنَنْتُكَهُ وَكُنْتُهُ بِرُجْحَانٍ

﴿ش﴾ ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف قسمين نكرة وهى الأصل ولهذا قدمتها ومعرفة وهى الفرع ولهذا أخرتها فأما النكرة فهى عبارة عما شاع فى جنس موجود أو مقدر فالأول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثانى كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراده فى الخارج ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على أن يكون خالصاً كزيد وعمرو وإنما وضع وضع أسماء الأجناس * وأما المعرفة فانها تنقسم ستة

ذلك فى غير إن من الأدوات إلى سماع قال وكذلك جاء جواب إذا باذا الفجائية قال تعالى «فاذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون» اه ش ملخصا ﴿فصل﴾ (قوله ماشاع فى جنس) لم يرد بالجنس ماهو مصطلح أهل الميزان بدليل تمثيله بل مايعم الصنف والنوع وغيرهما وأراد بالجنس الموجود أفراد المفهوم الحاصلة فى نفس الأمر سواء كانت مماله تحقق فى الأعيان أولا وبالجنس المقدر أفراد المفهوم التى لاحصول لها فى نفس الأمر بما فرض صدقه عليها وأما الجنس فلا يتصور فيه شياع لأنه شىء واحد ولا حصول له فى الخارج إلا فى ضمن أفراده على نزاع كبير فى محله وأما الحصول الذهنى فهو ثابت لسائر الأجناس اه ش (قوله كرجل) أى كهذا الاسم فانه شائع فى زيد وعمرو وبكر الخ (قوله أو مقدر) أى شاع فى أفراد مفهوم كلى غير موجود فى الخارج كشمس فانه شائع فى أفراد مفهوم الكوكب النهارى غير أنه لم يوجد إلا فرد (قوله الضمير) فعيل بمعنى مضمر على حد عقدت العسل فهو عقيد أى معقود ويقال له مضمر وهو من أضمرته أى أخفيته لأن حروفه غالبا مهموسة والهمس فيه خفاء وهى التاء والكاف والهاء ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا (قوله وهو مادل على متكلم) أى اسم دل وضعا الخ لأن الدال إذا أطلق ينصرف للدال بالوضع فخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يازيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان زيدا فى هذه الأمثلة قد أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب لكن لا بالوضع وصرح بعضهم بأن الأسماء الظاهرة موضوعة للغائب فأخرجها بقيد تقدم الذكر والمراد بالمتكلم شخص يحكى به عن نفسه كأنا فخرج لفظ متكلم وبالمخاطب شخص يوجه إليه الخطاب كأنت فخرج لفظ مخاطب وبالغائب شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور واعلم أنه لا يرد على حد الضمير الكاف من ذلك لأنها حرف دال على الخطاب لا على المخاطب فتدبر (قوله مستتر وجوبا) أى استتارا واجبا أو ذا وجوب (قوله وهو إما متصل) أى بعامله أو منفصل أى عن عامله (قوله كتاء قمت) بالحركات الثلاث (قوله وكاف أكرمك) بفتحها للمخاطب وكسرها للمخاطبة (قوله كأنا) مذهب البصريين أن الاسم هو الهمزة والنون والألف زائدة وذهب الكوفيون إلى أن الاسم مجموع الثلاثة (قوله وأنت) مذهب البصريين أن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب (قوله وهو) مذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك هى وأما هما وهم وهن فكذلك عند أبى على وقيل غير ذلك (قوله وإياى) الصحيح أن إيا هو الضمير واللواحق حروف تبين المعنى المراد فكل منها يدل على المعنى المراد بشرط اقترانه باللواحق وإلا لم يصدق التعريف لأن إيا بدون اللواحق لا يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب تأمل (قوله ولا فصل الخ) أى لا يجوز ذلك بحسب اللغة والمعنى المقصود (قوله وهى الأصل) أى لأنها الأولى والمعرفة طارئة عليها قيل لأنك لا تجد معرفة إلا ولها اسم نكرة لأن الشىء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة كذكر وإنسان ثم تعرض له الأسماء الخاصة كالأعلام والكنى والألقاب ذكره فى شرح الجامع (قوله ينسخ) أى يزيل ظهوره الخ

أقسام القسم الأول الضمير وهو أعرف الستة ولهذا بدأت به وعطفت بقية المعارف عليه بثم وهو عبارة عما دل على متكلم كأنا أو مخاطب كأنت أو غائب كهو وينقسم إلى مستتر وبارز لأنه لا يخلو إما أن يكون له صورة فى اللفظ أو لا فالأول البارز كتاء قمت والثانى المستتر كالمقدر فى نحو قولك قم ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار فأما المستتر فينقسم باعتبار وجوب الاستتار وجوازه إلى قسمين واجب الاستتار وجائزه ونعنى بواجب الاستتار ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم أو بالنون كنقوم ألا ترى أنك لا تقول أقوم زيد ولا تقول نقوم عمرو ونعنى بالمستتر جوازا ما يمكن قيام الظاهر مقامه وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب نحو زيد يقوم ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول زيد يقوم غلامه وأما البارز فانه ينقسم بحسب الاتصال والانفصال إلى قسمين متصل ومنفصل فالمتصل هو الذى لا يستقل بنفسه كتاء قمت والمنفصل هو الذى يستقل بنفسه كأنا وأنت وهو وينقسم المتصل بحسب مواقعه فى الاعراب إلى ثلاثة أقسام مرفوع المحل ومنصوبه ومخفوضه فمرفوعه كتاء قمت فانه فاعل ومنصوبه ككاف أكرمك فانه مفعول ومخفوضه كهاء غلامه فانه مضاف اليه وينقسم المنفصل بحسب مواقعه فى الاعراب إلى مرفوع الموضع ومنصوبه فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة أنا نحن أنت أنت أنتما أنتم أنتن هو هى هما هم هن ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضا إياى إيانا إياك إياك إياكما إياكم إياكن إياه إياها إياهما إياهم إياهن فهذه الاثنتا عشرة لا تقع إلا فى محل النصب كما أن تلك الأول لا تقع إلا فى محل الرفع تقول أنا مؤمن فأنا مبتدأ والمبتدأ حكمه الرفع وإياك أكرمت فاياك مفعول مقدم والمفعول حكمه النصب ولا يجوز أن يعكس ذلك فلا تقول إياى مؤمن وأنت أكرمت وعلى ذلك فقس الباقى وليس فى الضمائر المنفصلة ماهو مخفوض الموضع بخلاف المتصلة ولما ذكرت أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرت بعد ذلك إلى أنه مهما أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل لا تقول قام أنا ولا أكرمت إياك لتمكنك من أن تقول قمت وأكرمتك بخلاف قولك ماقام إلا أنا وما أكرمت إلا إياك فان الاتصال هنا متعذر لأن إلا مانعة منه فلذلك جىء بالمنفصل ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل وضابط الأولى أن يكون الضمير ثانى ضميرين أولهما أعرف من الثانى وليس مرفوعا نحو سلنيه وخلتكه يجوز أن تقول فيهما سلنى إياه وخلتك إياه وإنما قلنا إن الضمير الأول فى ذلك أعرف لأن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب وضابط الثانية أن يكون الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها سواء كان مسبوقا بضمير أم لا فالأول نحو الصديق كنته والثانى نحو الصديق كانه زيد يجوز أن تقول فيهما كنت إياه وكان إياه زيد واتفقوا على أن الوصل أرجح فى الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبيا نحو سلنيه وأعطنيه ولذلك لم يأت فى التنزيل إلا به كقوله تعالى أنلزمكموها إن يسألكموها فسيكفيكهم الله واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبيا نحو خلتكه وظننتكه وفى باب كان نحو كنته وكانه

(قوله لأنه لا يخلو إما أن يكون له صورة فى اللفظ) أى هيئة فى اللفظ أى التلفظ اعترض بأنه لا صورة له فى اللفظ وإنما له صورة فى العقل ويجوز أن يراد باللفظ الملفوظ به اه ش (قوله ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه) مراده بالظاهر هنا ما يشمل المنفصل فيوافق ما عبر به هو وغيره من أنه لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل اه ش (قوله ما يمكن الخ) قد اعترضه فى توضيحه بأن الاستتار فى نحو زيد قام واجب فانه لا يقال قام هو على الفاعلية وأما زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيب آخر قال والتحقيق أن يقال ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم وإلى ما يرفعهما كقام اه ورده سم بأنه قد فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل لا بما يجوز إبرازه على الفاعلية وإنما يعترض لو فسر بهذا فتأمل (قوله والمنفصل هو الذى يستقل بنفسه) أى هو الضمير الذى يصح عند الفصحاء أن يتلفظ به من غير أن يكون متصلا بكلمة أخرى (قوله وأنت) الضمير عند البصريين أن من أنت إلى أنتن (قوله بحسب مواقعه من الاعراب) أى بقدر مواقعه من الاعراب والمواقع جمع موقع أى أماكن أى أنواع مواقع لأن المبنى يقع فيها (قوله صورتين) أى مسئلتين (قوله أن يكون الضمير) أى الذى يجوز انفصاله مع إمكان اتصاله (قوله سلنيه) أى استعطنيه فهو من سأل بمعنى استعطى لا بمعنى استفهم (قوله أن يكون الضمير) أى الذى يتأتى اتصاله خبرا لكان أو إحدى أخواتها وهذه تفارق ما قبلها من جهة أنه لا يشترط أن يكون عامل الضمير الذى يجوز فيه الوجهان عاملا فى ضمير آخر كما ذكره المصنف وإذا كان عاملا فى ضمير آخر فلا بد وأن يكون مرفوعا والمسئلة السابقة لا بد وأن لا يكون الضمير الأول

زيد فقال الجمهور الفصل أرجح فيهن واختار ابن مالك فى جميع كتبه الوصل فى باب كان واختلف رأيه فى الأفعال القلبية فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم

﴿ص﴾ ثُمَّ الْعَلَمُ وَهُوَ إِمَّا شَخْصِيٌّ كَزَيْدٍ أَوْ جِنْسِيٌّ كَأُسَامَةَ وَإِمَّا اسْمٌ كَمَا مَثَّلْنَا أَوْ لَقَبٌ كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَقُفَّةَ أَوْ كُنْيَةٌ كَأَبِي عَمْرٍو وَأُمِّ كُلْثُومٍ وَيُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الاسْمِ تَابِعًا لَهُ مُطْلَقًا أَوْ مَخْفُوضًا بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَا كَسَعِيدِ كُرْزٍ

﴿ش﴾ الثانى من أنواع المعارف العلم وهو ما علق على شىء بعينه غير متناول ما أشبهه وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة فينقسم باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه إلى قسمين علم شخص وعلم جنس فالأول كزيد وعمرو والثانى كأسامة للأسد وثعالة

مرفوعا اه ش (قوله نحو الصديق كنته) يجوز فى الصديق الرفع والنصب على حد زيد ضربته (قوله واختار ابن مالك فى جميع كتبه الوصل) كأن وجهه أن الأصل الاتصال اه ش (قوله شخصى) نسبة إلى الشخص باعتبار كونه معينا معلوما كزيد فانه وضع للذات المشخص باعتبار كونه معينا معلوما اهـ ش قال فى المصباح الشخص سواد الانسان تراه من بعد ثم استعمل فى ذاته قال الخطابى ولا يسمى شخصا إلا جسم مؤلف له شخوص وارتفاع اه قلت ولهذا يمتنع أن يقال فى أسماء الله إنها أعلام شخصية لاستحالة الجسمية والتألف عليه (قوله جنسى) نسبة إلى الجنس بأن يكون موضوعا للجنس والماهية المعينة باعتبار تعينه (قوله كما مثلنا) أى والاسم كما مثلنا به من زيد وأسامة وما أشبهه (قوله وقفة) هى القرعة اليابسة والقفة ما يتخذ من خوص كهيئة القرعة تضع فيه المرأة القطن ونحوه وجمعها قفف مثل غرفة وغرف اه مصباح (قوله وهو ما علق على شىء بعينه غير متناول الخ) المراد بتعليقه على الشىء تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الاطلاق وهو معنى الوضع وإنما عبر بعلق دون وضع ليشمل العلم المنقول (قوله كأسامة للأسد) أى علم للأسد أى وضع لماهيته المتحدة فى الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة ﴿فائدة﴾ الأسد أشرف الحيوانات المتوحشة لأنه منزل منها منزلة الملك وجمعه أسود وأسد بضمتين وأسد بضم فسكون وآساد بالمد وأسدان ومأسدة وله أسماء تزيد على السمائة أفردها السيوطى بتأليف قال أرسطو والأسد أنواع رأيت نوعا منه يشبه وجه الانسان وجسده شديد الحمرة وذنبه يشبه ذنب العقرب ونوع يشبه البقر له قرون سود نحو شبر وأما السبع المعروف فهو حيوان لا تضع الأنثى منه إلا جروا واحدا تضعه لحمة لاحس فيه ولا حركة فتحرسه ثلاثة أيام ثم يأتى أبوه بعد ذلك فينفخ فيه المرة بعد المرة حتى يتحرك ويتنفس وتنفرج أعضاؤه وتتشكل صورته ثم تأتى أمه فترضعه ولا تنفتح عيناه إلا بعد سبعة أيام من تخلقه قيل ويمكث فى بطن أمه سبعة أشهر ولذا سمى سبعا ولا تلد الأنثى أكثر من سبعة أولاد وروى أبو نعيم فى الحلية عن ثور بن زيد قال بلغنى أن الأسد لا يأكل إلا من أتى محرما اه ملخصا من مختصر حياة الحيوان للسيوطى (قوله وثعالة للثعلب) أى وضع لماهيته المتحدة فى الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة ﴿فائدة﴾ ثعالة بوزن نخالة اسم للثعلب ومن أمثالهم أروغ من ثعالة قال الشاعر

فاحلت حين صرمتنى ۞ والمرء يعجب لا محالة ۞ والدهر يلعب بالفتى ۞ والدهر أروغ من ثعالة
والمرء يكسب ماله ۞ بالشح يورثه كلالة ۞ والعبد يقرع بالعصا ۞ والحر تكفيه المقالة

وفى القاموس الثعلب الأنثى ويطلق على الذكر أو الذكر ثعلب وثعلبان بالضم والأنثى ثعلبة والجمع ثعالب وثعال اه وهو سبع جبان مستضعف إلا أنه ذو مكر وخديعة مفرط الخبث والحيلة يتماوت إذا جاع وينفخ بطنه ويرفع قوائمه فيظن أنه قدمات فاذا قرب منه حيوان وثب عليه وصاده وحيلته هذه لا تتم على كلب الصيد ۞ وقد ألغز الصلاح الصفدى فيه فقال

فيه مكر وخداع ۞ وهو بالتصحيف يغلب ۞ عجبى من حيوان ۞ لم يزل بالصيد يطلب

اه ملخصا من مختصر حياة الحيوان للسيوطى ومن خطه نقلت (قوله وذؤالة) بذال معجمة مضمومة فهمز علم جنس للذئب أى وضع لماهيته المتحدة فى الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة وسمى بذلك لخفة مشيه لأن الذؤالة المشى الخفيف اه ش

للثعلب وذؤالة للذئب فان كلا من هذه الألفاظ يصدق على كل واحد من أفراد هذه الأجناس تقول لكل أسد رأيته هذا أسامة مقبلا وكذا البواقى ويجوز أن تطلقها بازاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو فتقول أسامة أشجع من ثعالة كما تقول الأسد أشجع من الثعلب أى صاحب هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب لاتقول لمن بينك وبينه عهد فى أسد خاص مافعل أسامة وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركب فالمفرد كزيد وأسامة والمركب ثلاثة أقسام مركب تركيب إضافة كعبدالله وحكمه أن يعرب الجزء الأول من جزأيه بحسب العوامل الداخلة عليه ويخفض الثانى بالاضافة دائماً ومركب تركيب مزج كبعلبك وسيبويه وحكمه أن يعرب بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجراً كسائر الأسماء التى لاتنصرف هذا إذا لم يكن مختوماً بويه كبعلبك فان ختم بها بنى على الكسر كسيبويه ومركب تركيب إسناد وهو ما كان جملة فى الأصل كشاب قرناها وحكمه أن العوامل لاتؤثر فيه شيئاً بل يحكى على

(قوله يصدق على كل واحد من أفراد الخ) اعلم أن علم الجنس موضوع للماهية مع التعيين أى للحقيقة من حيث هى هى أى لابقيد الفردية واسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى هى أى لابقيد التعيين والافراد فالفارق بينهما أن التعيين جزء من الموضوع له فى علم الجنس دون اسمه فأما إطلاقه على الفرد كما فى عبارة المصنف فهو حقيقة بناء على أن الحقيقة توجد فى ضمن الأفراد أو مجاز بأن يشبه الفرد بعلم الجنس بجامع التعيين (قوله بازاء صاحب هذه الحقيقة) بزيادة صاحب اه ش وإنما احتاج إلى زيادة صاحب ليغاير ماقبله فان القول الذى قبله إطلاق علم الجنس على المفرد وظاهر هذا الثانى كالأول حيث جعله بازاء صاحب الحقيقة وهو الفرد من أفرادها وإزاء بوزن كتاب أى بمقابل والمراد أنه يطلق على الحقيقة (قوله فتقول أسامة أشجع الخ) هذا التفريع غير مناسب لأن الحقيقة نفسها لاتوصف بالشجاعة ولا غيرها وإنما يوصف بذلك الافراد ولهذا قال العلامتان الشنوانى ويس لايخلو عن خفاء جعل الشجاعة للماهية بدون الملاحظة للافراد قيل ولو عبر بالجراءة لكان أولى لأن الشجاعة إنما تطلق على ذى العقل ٭ قلت تفسير أهل اللغة الجراءة بالشجاعة يقتضى عدم الفرق فتأمل (قوله أى صاحب هذه الحقيقة أشجع) لايصح هنا أن يقال إن لفظ صاحب زائد لما تقدم من أن الحقيقة لاتوصف بما ذكر وهذا أيضا إنما يناسب الاطلاق الأول فى كلامه ٭ قلت ويمكن أنه أشار بهذا إلى بيان مايقع فى عبارة القوم من التسمح فى إطلاق الشجاعة أو الجراءة على الحقيقة يعنى أنه إذا وقع فى عباراتهم وصف الحقيقة بما ذكر إنما يكون مرادهم فرداً من أفرادها تأمل (قوله ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب) قد علمت مما تقدم أن علم الجنس موضوع للماهية مع التعيين وكأن الشارح فهم تبعاً لبعضهم أن هذا التعيين يرجع للمخاطب وهو خلاف الصواب بل التعيين راجع للواضع وحينئذ فلا مانع من الاطلاق المذكور على أن ماذكر معين عند المخاطب كما يدل له قوله لمن بينك وبينه عهد فى أسد خاص وقد قال المحقق المحلى واستعمال علم الجنس أو اسمه معرفاً أو منكراً فى الفرد المعين أو المبهم من حيث اشتماله على الماهية حقيقى فتدبر فى المقام فانه صعب المرام (قوله إلى مفرد ومركب) إطلاق التركيب على ماذكر إنما هو باعتبار الأصل لابعد جعله علماً كما هو ظاهر إذ جزؤه لايدل على جزء معناه الآن (قوله ويخفض الثانى بالاضافة) أى بسببها فلا ينافى أن المضاف إليه مجرور بالمضاف ويعطى الثانى حكمه فيما لو كان مفرداً فيصرف فى نحو أبى بكر ويمنع منه فى نحو أبى هريرة رضى الله تعالى عنهما (قوله تركيب مزج) المزج هو الخلط أى تركيب ممزوج وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها أى فى لزومه لحالة واحدة فيدخل نحو معديكرب وسيبويه ولا يرد عليه شىء فتدبر (قوله كبعلبك) علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية أو غيرهما (قوله وحكمه أن يعرب بالضمة رفعاً الخ) وتسكن الياء فى معديكرب ونحوه فى الأحوال الثلاثة لوقوعها الآن حشواً وحكى عن بعضهم فتحها فى حالة النصب قال الزمخشرى معدى مأخوذ من عداه أى تجاوزه والكرب الفساد وكأنه قيل عداه الفساد وفيه شذوذ وهو إتيانه على مفعل بالكسر مع أنه معتل اللام والمعتل اللام يأتى على مفعل بالفتح كالمرمى والمغزى أفاده يس (قوله ومركب تركيب إسناد) وهو ماتركيبه قبل العلمية وتركيب المزج هو الذى تركيبه للعلمية (قوله ومركب تركيب إسناد) كشاب قرناها وحكمه أن العوامل لاتؤثر فيه شيئاً بل يحكى على ما كان له قبل اه ش (قوله وإلى اسم وكنية ولقب) قال الرضى

ماكان عليه من الحالة قبل النقل وينقسم إلى اسم وكنية ولقب وذلك لأنه إن بدىء بأب أو أم كان كنية كأبى بكر وأم بكر وأبى عمرو وأم عمرو وإلا فان أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أوضعته كقفة وبطة وأنف الناقة فلقب وإلا فاسم كزيد وعمرو وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب فى الأفصح تقديم الاسم وتأخير اللقب ثم إن كانا مضافين كعبدالله زين العابدين أو كان الأول مفرداً والثانى مضافاً كزيد زين العابدين أو كان الأمر بالعكس كعبدالله قفة وجب كون الثانى تابعاً للأول فى إعرابه إما على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه وإن كانا مفردين كزيد قفة وسعيد كرز فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين أحدهما اتباع اللقب للاسم كما تقدم فى بقية الأقسام والثانى إضافة الاسم إلى اللقب وجمهور البصريين يوجبون الاضافة

ولفظ اللقب فى القديم كان فى الذم أشهر منه فى المدح والنبز فى الذم خاصة والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم فالفرق بينها وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له كأبى الحسن لأمير المؤمنين رضى الله تعالى عنه وقد يكنى فى الصغر تفاؤلا أن يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك اه (قوله إن بدىء بأب أو أم الخ) زاد الرضى والامام فخر الدين الرازى أو ابن أو بنت كابن آوى وبنت وردان وتعريف الكنية شامل لما يكون من ذلك بالغلبة ولا يخفى أن ماصدر بأب أو أم قد يشعر برفعة المسمى أوضعته فيصدق عليه حد اللقب فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعان فى نحو أبى الخير وأبى لهب وينفرد اللقب فى نحو كرز والكنية فى نحو أبى بكر ولا مانع من ذلك وظاهر كلامهم أن ما أشعر بماذكر لقب وماصدر بماذكر كنية وإن وضعه الأبوان أو نحوهما ابتداء كائناً ما كان والظاهر أن ماوضع ابتداء اسم مطلقاً وأن مااستعمل فى ذلك المسمى بعد وضع الاسم إن كان مشعراً بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد أو ذم كأنف الناقة فيمن اسمه ذلك أو كان مصدراً بأب كأبى عبدالله فيمن اسمه ذلك أو أم كأم عبدالله فيمن اسمها عائشة فالأول لقب والثانى كنية وعلى هذا يصح ماحكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير إفريقية فى تكنيته بأبى القاسم مع النهى عنه فأجاب عنه بأنه اسمه لا كنيته واستحسن منه هذا الجواب اه ش ملخصاً (قوله وإلا فان أشعر برفعة الخ) أى باعتبار مفهومه الأصلى فان ذلك قد يقصد تبعاً قاله السيد وأراد بذلك كما قال إن إشعار اللقب بالمدح إنما هو من جهة أن له مفهوماً آخر يلاحظ فى الجملة ويلتفت الذهن إليه وإن لم يكن مقصوداً عند الاطلاق بل المقصود هو المعنى العلمى وهو الذات التى وضع لها حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير علمى لم يتصور فيه إشعار فاندفع مايرد على ظاهر التعريف من أنه إذا اشتهر زيد بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود فانه يشعر بذلك الكمال فيلزم أن يكون لقباً والتزامه بعيد نعم إذا سمى شخص آخر بزيد بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه لقباً وبهذا يعلم وجه التعبير بأشعر دون وضع ودون دل لأن العلم إنما وضع لتعيين الذات والمراد إشعار قوى بحيث يقصد عادة اه يس (قوله أوضعته) بفتح الضاد المعجمة وكسرها والهاء عوض من الواو قاله الجوهرى اه ش (قوله وبطة) قال فى المصباح البط من طير الماء الواحدة بطة مثل تمر وتمرة ويقع على الذكر والأنثى اه (قوله وأنف الناقة) هو لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة ذبح أبوه جزوراً وقسمها بين نسائه فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبق إلا الرأس فقال له شأنك به فأدخل يديه فى أنفها وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون منه فلما مدحهم الحطيئة بقوله : قوم هم الأنف والأذناب غيرهمو ۞ ومن يسوى بأنف الناقة الذنبا صار اللقب مدحاً والنسبة إليها أنفى كذا قال مكى اه ش (قوله وجب فى الأفصح تقديم الاسم وتأخير اللقب) أى لأن اللقب أشهر إذ فيه العلمية مع شىء من معنى النعت فلو أتى به أولا لأغنى عن الاسم ذكره الرضى وقد يتقدم اللقب فى غير الأفصح على الاسم نحو بأن ذا الكلب عمراً ۞ واعلم أنه لا يجب تأخير اللقب إلا مع الاسم نحو هذا زيد زين العابدين ولا ترتيب بين الكنية وغيرها (قوله إما على أنه بدل منه) أى بدل كل من كل أو عطف بيان عليه لكونه أشهر اه ش (قوله وإن كانا مفردين) قضية كلامه بل صريحه امتناع الاضافة إذا كان الأول مفرداً والثانى مركباً والوجه خلافه وفاقاً للرضى حيث قال وإن كان مفردين أو أولهما جاز إضافة الاسم إلى اللقب اه وذلك لأن المضاف إليه يجوز أن يكون مركباً كغلام عبدالله بخلاف المضاف اه ش (قوله كرز) بضم الكاف ومعناه فى الأصل خرج الراعى ثم نقل ولقب به ويطلق على اللئيم وعلى الحاذق (قوله إضافة الاسم إلى اللقب) أى على تأويل الأول بالمسمى

والصحيح الأول والاتباع أقيس من الاضافة والاضافة أكثر

﴿ص﴾ ثُمَّ الإِشَارَةُ وَهِيَ ذَا لِلْمُذَكَّرِ وَذِي وَذِهْ وَتِي وَتِهْ وَتَا لِلْمُؤَنَّثِ وَذَانِ وَتَانِ لِلْمُثَنَّى بِالأَلِفِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا وَأُولَاءِ لِجَمْعِهِمَا وَالْبَعِيدُ بِالْكَافِ مُجَرَّدَةً مِنَ اللَّامِ مُطْلَقًا أَوْ مَقْرُونَةً بِهَا إِلَّا فِي الْمُثَنَّى مُطْلَقًا وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ وَفِيمَا تَقَدَّمَتْهُ هَا التَّنْبِيهِ

﴿ش﴾ الثالث من أنواع المعارف اسم الاشارة وينقسم بحسب المشار إليه إلى ثلاثة أقسام مايشار به للمفرد ومايشار به للمثنى ومايشار به للجماعة وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث فللمفرد المذكر لفظة واحدة وهى ذا وللمفردة المؤنثة عشرة ألفاظ خمسة مبدوءة بالذال وهى ذى وذه بالاشباع وذه بالكسر وذه بالاسكان وذات وهى أغربها وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة كقولك ذات جمال أو بمعنى التى فى لغة بعض طيء حكى الفراء بالفضل ذوفضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به أى التى أكرمكم الله بها فلها حينئذ ثلاثة استعمالات وخمسة مبدوءة بالتاء وهى تى وته بالاشباع وته بالكسر وته بالاسكان اوتا ولتثنية المذكر ذان بالألف رفعا كقوله تعالى « فذانك برهانان » وذين

والثانى بالاسم (قوله والاتباع أقيس من الاضافة) أى لأنه لايحتاج إلى تأويل بخلاف الاضافة كما تقدم (قوله ثم الاشارة) ويعبر عنها باسم الاشارة فالمتكلم مخير فى التعبير وعرفه المصنف فى شرح الشذور فقال هو مادل على مسمى وإشارة إليه تقول مشيراً إلى زيد مثلا هذا فيدل لفظ ذا على ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات اه (قوله وهى) أى الاشارة ذا مذهب البصريين أن ذا ثلاثى الوضع بدليل تصغيره على ذيا وهل المحذوف العين أو اللام وهل الألف منقلبة عن ياء والمحذوف ياء أو عن واو والمحذوف واو وهل وزنه فعل بتحريك العين وهو الأظهر لأن الانقلاب عن المتحرك أولى أو فعل باسكانها لأنه الأصل فى ذلك كله خلاف بينهم ومذهب الكوفيين أن ألف ذا زائدة اه ش (قوله للمثنى) أى للاثنين والمعنى موضوعين للاثنين حال كونهما بالألف فى الرفع وبالياء فى الجر والنصب ولفظ جراً ونصباً فى كلامه منصوبان على الظرفية والمعنى ويعربان بالياء وقت جر فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كقولك جئتك العصر لا على نزع الخافض لأنه غير مقيس كما فى ش والأصح أن ذان وتان مبنيان لقيام علة البناء فيهما كالمفرد والكلام على هذا مبسوط فى المطولات (قوله مايشار به للمفرد) استعمال المفرد وما عطف عليه فى المعنى كما هنا قليل والغالب استعمال ذلك فى اللفظ كزيد وهند ونحو ذلك اه ش والمراد المفرد ولو حكما ليدخل نحو ذا الجمع وذا الفريق وقال المصنف فى حواشى الألفية وقد يشار بها إلى الاثنين نحو « عوان بين ذلك » وإلى الجمع كقوله * وسؤال هذا الناس كيف لبيد * (قوله ذى) بكسر الذال ثم ياء ساكنة منقلبة عن ألف ذا ثم إن ذى وما عطف عليه خبر واحد ليصح الحمل على قوله وهى العائد إلى خمسة فيكون العطف مقدماً على الحمل كما فى قولك البيت سقف وجدران اه ش (قوله وذات) بالضم (قوله وهى أغربها) أى الغريبة منها فأفعل التفضيل ليس على بابه (قوله بالفضل ذوفضلكم الخ) بالفعل متعلق بمحذوف أى أسألكم بالفضل والكرامة معطوف عليه وذات بالضم صفة للكرامة وكأنه يشير إلى قوله تعالى « والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق » قاله الموضح فى الحواشى (قوله أى التى أكرمكم الله بها الخ) أشار بهذا إلى أن أصل به بها فنقلت فتحة الهاء إلى الباء فسكنت وحذفت الألف (قوله فلها حينئذ ثلاثة استعمالات) الاشارة بها وبمعنى صاحبة وبمعنى التى * قلت بقى لها استعمال رابع وهو جعلها اسما مستقلا نحو ذات الشيء بمعنى حقيقته وماهيته وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشيء عرفا مشهوراً حتى قال الناس ذات متميزة وذات محدثة ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيير فقالوا عيب ذاتى بمعنى جبلى وخلقى وفى القرآن العزيز « والله عليم بذات الصدور » أى ببواطنها وخفياتها والصدور يكنى بها عن القلوب فالكلمة عربية ولا التفات إلى من أنكر كونها عربية وخطأ علماء الكلام فى قولهم الصفات الذاتية مع أنهم مصيبون فى ذلك كما أفاده فى المصباح (قوله فذانك برهانان) ذكر الاشارة مع

بالياء جراً ونصباً كقوله تعالى « ربنا أرنا اللذين » ولتثنية المؤنث تان بالألف رفعا كقولك جاءتنى هاتان وهاتين بالياء جراً ونصباً كقوله تعالى « إحدى ابنتى هاتين » وجمع المذكر والمؤنث أولاء قال تعالى « وأولئك هم المفلحون » وقال تعالى « هؤلاء بناتى » وبنو تميم يقولون أولى بالقصر وقد أشرت إلى هذه اللغة بما ذكرته بعد من أن اللام لا تلحقه فى لغة من مده ثم المشار إليه إما أن يكون قريباً أو بعيداً فان كان قريباً جىء باسم الاشارة مجرداً من الكاف وجوبا ومقرونا بها التنبيه جوازاً تقول جاءنى هذا وجاءنى ذا وليعلم أن ها التنبيه تلحق اسم الاشارة بما ذكرته بعد من أنه إذا لحقته لم تلحقه لام البعد وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف إما مجردة من اللام نحو ذاك أو مقرونة بها نحو ذلك وتمتنع اللام فى ثلاث مسائل إحداها المثنى تقول ذانك وتانك ولا يقال ذان لك ولا تان لك الثانية الجمع فى لغة من مده تقول أولئك ولا يجوز أولاء لك ومن قصره قال أولى لك الثالثة إذا تقدمت عليها ها التنبيه تقول هذاك ولا يجوز هذا لك

﴿ص﴾ ثُمَّ الْمَوْصُولُ وَهُوَ الَّذِى وَالَّتِى وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ بِالْأَلِفِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا وَجَمْعِ الْمُذَكَّرِ الَّذِينَ بِالْيَاءِ مُطْلَقًا وَالْأُلَى وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ اللَّائِى وَاللَّاتِى وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ مَنْ وَمَا وَأَىٌّ وَأَلْ فِى وَصْفٍ صَرِيحٍ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ وَذُو فِى لُغَةِ طَيِّءٍ وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مَنْ الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ وَصِلَةُ أَلْ الْوَصْفُ وَصِلَةُ

أن المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنثتان نظراً للخبر وهو برهانان فانه مذكر (قوله ربنا أرنا اللذين) اعترضه بعضهم بأن هذا من الموصولات فالتمثيل به سهو وصوابه « إن هذان لساحران » اه ش (قوله بالقصر) صرح ابن يعيش بأن إطلاق القصر والمد على غير الأسماء المتمكنة فيه تسمح (قوله ومقرونا بها التنبيه) قال الدمامينى ها المذكور ليس بعد ألفه همزة وإنما هو علم على الكلمة المركبة من هاء فألف ثم نكر وأضيف إلى التنبيه ليتضح المراد به كقوله

علا زيدنا يوم اللقا رأس زيدكم ✽ ولا يصح أن يضبط بهمزة بعد الألف إذ ليس لنا هاء تكون للتنبيه أصلا اه يس وش (قوله وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف) اعلم أنه قد يستعار للقريب لعظمة المشير نحو « وما تلك بيمينك ياموسى » ولعظمة المشار إليه نحو « ذلكم الله ربى » ويستعار للبعيد لمجرد حكاية الحال نحو « هذا من شيعته وهذا من عدوه » ونحو « فذلكن الذى لمتننى فيه » بعد أن قلت ماهذا بشرا والمجلس واحد لأنه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن وقد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ماولياه كقوله تعالى « ذلك نتلوه » ثم قال « إن هذا لهو القصص الحق » كذا فى الجامع اه يس (قوله ثم الموصول) أى الاسمى بقرينة أن الكلام فى أقسام المعارف وأما الموصول الحرفى فهو خمسة على الأصح نظمها بعضهم بقوله :

وهاك حروفا بالمصادر أولت ✽ وذكرى لها خمساً أصح كما رووا

وها هى أن بالفتح أن مشددا ✽ وزيد عليها كى فخذها وما ولوا

(قوله وبالياء جراً ونصباً) أى ويستعملان أو يعربان بالألف رفعاً وبالياء الخ (قوله وجمع المذكر) أى جماعة الذكور (قوله بالياء مطلقاً) أى ملتبساً بالياء حال كونه مطلقاً عن التقييد بحالتى الجر والنصب أى فى أحواله كلها لبنائه عند أكثر العرب على الفتح (قوله والألى) مقصوراً بوزن العلى ويكتب بغير واو كما قاله المصنف فى شرح اللمحة بخلاف الاشارية (قوله وجمع المؤنث) أى جماعة المؤنث (قوله وبمعنى الجميع) حال مما بعده أى حال كونه ملتبسا بمعنى كل واحد من الصيغ المذكورة لكونه موضوعا له اه ش (قوله وأل فى وصف) أى مع موصوف صريح . الوصف مادل وضعاً على حدث معين وصاحبه والصريح الخالص للوصفية اه ش وذكر ابن عقيل والمرادى أن أل لمن يعقل وغيره ✽ قال ابن الناظم ويلزم فى ضميرها اعتبار المعنى نحو جاء الضارب والضاربة والضاربان قال الرضى وكان حق الاعراب أن يدور على الموصول فلما كانت أل الاسمية فى صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عاربة كما فى إلا الاستثنائية بمعنى غير اه (قوله وصلة أل الوصف) أى المذكور آنفاً وهو فعل فى صورة الاسم ولهذا عمل بمعنى الماضى كالمجرد عن اللام وقد توصل أل بالمضارع قليلا أو اضطراراً نحو ✽ ما أنت بالحكم الترضى حكومته ✽ ومحل قلة وصلها

غيرها إما جملة خبرية ذات ضمير طبق للموصول يسمى عائدا وقد يحذف نحو «أيهم أشد» «وما عملت أيديهم» «فاقض ما أنت قاض» «ويشرب مما تشربون» أو ظرف أو جار أو مجرور تامان متعلقان باستقر محذوفا

﴿ش﴾ الباب الرابع من أنواع المعارف الأسماء الموصولة وهى المفتقرة إلى صلة وعائد وهى على ضربين خاصة ومشتركة فالخاصة الذى للمذكر والتى للمؤنث واللذان لتثنية المذكر واللتان لتثنية المؤنث ويستعملان بالألف رفعا وبالياء جرا أو نصبا والأولى لجمع المذكر وكذلك الذين وهو بالياء فى أحواله كلها وهذيل وعقيل يقولون اللذون رفعا والذين جرا ونصبا واللائى واللاتى لجمع المؤنث ولك فيهما اثبات الياء وتركها والمشتركة من وما وأى وأل وذو وذا فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث تقول فى من يعجبنى من جاءك ومن جاءتك ومن جاآك ومن جاءتاك ومن جاءوك ومن جئنك وتقول فى ما لمن قال اشتريت حمارا أو أتانا حمارين أو أتانين أو حمرا أو أتنا أعجبنى ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وكذلك تفعل فى البواقى وإنما تكون أل موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل وهو ثلاثة اسم الفاعل كالضارب واسم المفعول كالمضروب والصفة المشبهة كالحسن فاذا دخلت على اسم جامد كالرجل أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلم فهى حرف تعريف وإنما تكون ذو موصولة فى لغة طيء خاصة تقول جاءنى

بالمضارع أن تكون الصلة مباشرة للموصول وإلا فنحو يعجبنى الصائم ويعتكف كثير وأما الماضى فلا يكون صلة إلا فى مسألة العطف نحو «فالمغيرات صبحا فأثرن» اه ش (قوله خبرية) أى لفظا ومعنى قال المصنف فى أوضحه معهودة إلا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها فالمعهودة كجاء الذى قام أبوه والمبهمة نحو «فغشيهم من اليم ما غشيهم» اه ولا يرد على كونها خبرية قوله تعالى «وإن منكم لمن ليبطئن» لأن الصلة جواب القسم وهى خبرية وأما جملة القسم وإن كانت إنشائية فليست مذكورة لذاتها بل لتقوية الجملة وتأكيدها اه ش ملخصا والحكم عليها بالخبرية إنما هو بحسب الأصل وإلا فهى لا تحتملها الآن إذ لا حكم فيها (قوله ذات ضمير) أى للموصول ليربط الجملة به وقد يخلفه الظاهر نحو ☼ سعاد التى أضناك حب سعادا ☼ أى حبها (قوله طبق) أى مطابق له فى أفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه والمراد بالمطابقة المذكورة ما يشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث يجوز الأمران أو يتعين أحدهما كما فى المبسوطات (قوله يسمى عائدا) لعوده إلى الموصول (قوله وقد يحذف) أى ذلك الضمير العائد (قوله متعلقان باستقر الخ) وقد نظمت الفرق بين الظرف اللغو والمستقر فقلت :

الظرف لغو إن يكن مخصوصا ☼ بعامل لقد أتى منصوصا
ومستقر إن يكن قد عما ☼ واحذف لهذا دون ذاك حتما

(قوله وهى المفتقرة إلى صلة وعائد) أى المفتقرة دائما كما هو المتبادر لتخرج النكرة الموصوفة بجملة واحدة فانها إنما تفتقر إليها حالة وصفها بها فقط وخرج بقوله وعائد وهو الضمير العائد أو ما يقوم مقامه نحو إذ وإذا مما يفتقر دائما إلى جملة لكن لا يفتقر إلى عائد ومن ذلك ضمير الشأن اه ش (قوله خاصة ومشتركة) أى خاصة فى معنى وضعت له ومشتركة فى معان (قوله الذى للمذكر) أى الواحد حقيقة أو حكما ليدخل نحو جاء الجمع أو الفريق أو الركب الذى فعل كذا أو لو عبر بالمفرد العام لكان أولى ليدخل ما إذا أطلق عليه تعالى إذ التذكير مستحيل عليه تعالى فلا يوصف به (قوله والتى للمؤنث) أى للمفرد المؤنث وتستعمل للعاقلة وغيرها فالأول كقوله تعالى «قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها» والثانى نحو «ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها» اه ش (قوله واللذان لتثنية المذكر واللتان لتثنية المؤنث) أى للمثنى المذكر والمثنى المؤنث (قوله وهذيل وعقيل) بالتصغير فيهما (قوله أتانا) بفتح الهمزة قال فى المصباح الأتان الأنثى من الحمير ☼ قال ابن السكيت ولا يقال أتانة وجمع القلة آتن مثل عناق وأعنق وجمع الكثرة أتن بضمتين اه (قوله أو حمرا) بضمتين جمع حمار ككتاب وكتب (قوله ما اشتريتم) الأولى ما اشتريتها لأنه جمع لغير العاقل إلا أن يكون نزلها منزلة العاقل لوصف قام بها مما يتصف به العقلاء كالادراك (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أى المراد بهما الحدوث فان أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما حرف تعريف كما فى المطول (قوله والصفة

ذو قام وسمع من كلام بعضهم لا وذو فى السماء عرشه وقال شاعرهم فان الماء ماء أبى وجدى ✲ وبئرى ذو حفرت وذو طويت

وإنما تكون ذا موصولة بشرط أن يتقدمها ما الاستفهامية نحو «ماذا أنزل ربكم» أو من الاستفهامية نحو قوله

وقصيدة تأتى الملوك غريبة ✲ قد قلتها ليقال من ذا قالها أى ما الذى أنزل ربكم ومن الذى قالها فان لم يدخل عليها شىء من ذلك فهى اسم اشارة ولا يجوز أن تكون موصولة خلافا للكوفيين واستدلوا بقوله عدس ما لعباد عليك أمارة ✲ أمنت وهذا تحملين طليق قالوا هذا موصول مبتدأ وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق خبره والتقدير والذى تحملينه طليق وهذا لا دليل فيه لجواز أن تكون ذا للاشارة وهو مبتدأ وطليق خبره وتحملين جملة حالية والتقدير وهذا طليق فى حالة كونه محمولا لك ودخول حرف التنبيه عليها يدل على أنها للاشارة لا موصولة فهذا خلاصة القول فى تعداد الموصولات خاصها ومشتركها فأما الصلة فهى على ضربين جملة وشبه جملة والجملة على ضربين اسمية وفعلية وشرطها أمران أحدهما أن تكون خبرية أعنى محتملة للصدق والكذب فلا يجوز جاء الذى أضربه ولا جاء الذى بعتكه إذا قصدت به الانشاء بخلاف جاء الذى أبوه قائم وجاء الذى ضربته والثانى أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول فى إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه نحو جاء الذى أكرمته وجاءت التى أكرمتها وجاء اللذان أكرمتهما واللتان أكرمتهما والذين أكرمتهم واللاتى أكرمتهن وقد يحذف الضمير سواء كان مرفوعا نحو قوله تعالى «ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد» أى الذى هو أشد أو منصوبا نحو وما عملت أيديهم قرأ غير حمزة والكسائى وشعبة عملته بالهاء على الأصل وقرأ هؤلاء بحذفها أو مخفوضا بالاضافة كقوله تعالى «فاقض ما أنت قاض» أى ما أنت قاضيه وقول الشاعر :

المشبهة الخ) رجح المصنف فى بعض كتبه أن أل الداخلة على الصفة حرف تعريف (قوله وبئرى ذو حفرت الخ) الحفر معروف والطى بناء البئر بالحجارة والشاهد فى ذو حيث جاءت موصولة بمعنى التى أى التى حفرتها والتى طويتها وزعم ابن عصفور أنه ذكر البئر على معنى القليب اه ش والبيت من بحر الوافر (قوله بشرط أن يتقدمها الخ) ويشترط أيضا عدم الغاء ذا والمراد بالغائها أن تجعل مع ما أو من اسما واحدا مستفهما به ويظهر أثر الأمرين فى البدل من اسم الاستفهام وفى الجواب فتقول عند جعلك ذا موصولا ماذا صنعت أخير أم شر بالرفع على البدلية من ما لأنه مبتدأ وذا خبره أو بالعكس وجملة صنعت صلته وتقول عند جعلهما اسما واحدا ماذا صنعت أخيرا أم شرا ومن ذا أكرمت أزيدا أم عمرا بالنصب على البدلية من ماذا أو من ذا لأنه منصوب بالمفعولية مقدما وكذلك تفعل فى الجواب كما فى قوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو قرىء فى السبع برفع العفو ونصبه تأمل (قوله وقصيدة تأتى الخ) من بحر الكامل وهى فعيلة بمعنى مفعولة لأن الشاعر يقصد تحسينها وتهذيبها ولا تسمى الأبيات قصيدة حتى تكون عشرة وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك يسمى قطعة (قوله عدس ما لعباد الخ) من الطويل وعدس بفتح العين والدال وسكون السين المهملات اسم صوت يزجر به البغل والاتيان بضمير المؤنث فى البيت إما لكون المزجور أنثى أو على إرادة الدابة بناء على أنه مذكر وإمارة بكسر الهمزة أى حكم وقوله أمنت الخ يروى بدله نجوت وطليق أى مطلق من السجن والشاهد فى هذا حيث جاءت موصولة على رأى الكوفيين وعباد المذكور ملك سجستان وكان الشاعر قد هجاه فلما سجنه وأطال سجنه كلموا فيه معاوية فبعث اليه فأخرجه وقدمت اليه بغلته فنفرت فقال عدس الخ اه ش ملخصا (قوله ثم لننزعن من كل شيعة الخ) إعلم أن أيا تكون للعاقل ولغيره ومضافة لفظا أو تقديرا قال المصنف ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد خلافا للبصريين ولها أربع حالات تعرب فى ثلاث منها وهى ما إذا أضيفت وذكر صدر الصلة نحو يعجبنى أيهم هو قائم أو ذكر صدر صلتها ولم تضف نحو يعجبنى أى هو قائم أو لم تضف ولم يذكر صدر صلتها نحو يعجبنى أى قائم وتبنى فى الرابعة على الضم تشبيها لها بالغايات وهى ما إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا كما فى الآية وبعضهم أعربها مطلقا وأول قراءة الضم فى الآية على الحكاية وثم فى الآية للعطف على جواب القسم واللام لتأكيد العطف على جواب القسم (قوله أى الذى هو أشد) أشار إلى أن أشد أفعل تفضيل خبر مبتدأ محذوف والمبتدأ وخبره جملة اسمية صلة الموصول (قوله أو مخفوضا بالاضافة) أى بسببها والسبب أعم من العامل والأعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين أو الاضافة بمعنى المضاف فلا ينافى ما صححه المصنف من أن المضاف اليه مجرور بالمضاف اه ش (قوله ما أنت قاضيه) أى ما أنت صانعه أو حاكم به اه ش (قوله ستبدى لك الأيام) أى ستظهر وقوله من لم

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا ۞ ويأتيك بالأخبار من لم تزود

أى ما كنت جاهله أو مخفوضاً بالحرف نحو قوله تعالى « يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون » أى منه وقول الشاعر

نصلى للذى صلت قريش ۞ ونعبده وإن جحد العموم

أى نصلي للذى صلت له قريش وفى هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر وشبه الجملة ثلاثة أشياء الظرف نحو الذى عندك والجار والمجرور نحو الذى فى الدار والصفة الصريحة وذلك فى صلة أل وقد تقدم شرحه وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين فلا يجوز جاء الذى بك ولا جاء الذى أمس لنقصانهما وحكى الكسائى نزلنا المنزل الذى البارحة أى الذى نزلناه البارحة وهو شاذ وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلة كانا متعلقين بفعل محذوف وجوباً تقديره استقر والضمير الذى كان مستتراً فى الفعل انتقل منه إليهما

﴿ص﴾ ثُمَّ ذُو الْأَدَاةِ وَهِيَ أَلْ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ لَا اللَّامُ وَحْدَهَا خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ وَتَكُونُ لِلْعَهْدِ فِي نَحْوِ « زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ » وَجَاءَ الْقَاضِي أَوْ لِلْجِنْسِ كَأَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ « وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ » أَوْ لِاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِهِ نَحْوُ « وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً » أَوْ صِفَاتِهِ نَحْوُ زَيْدٌ الرَّجُلُ

﴿ش﴾ النوع الخامس من أنواع المعارف ذو الأداة نحو الفرس والغلام والمشهور بين النحويين أن المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان والثانى عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الأخفش وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل فى أن المعرف أل قال وإنما الخلاف بينهما فى الهمزة أزائدة هى أم أصلية واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه وتلخص فى المسئلة ثلاثة مذاهب: أحدها أن المعرف أل والألف أصل. الثانى أن المعرف أل والألف زائدة. والثالث أن المعرف اللام وحدها. والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعى تطويلا لا يليق بهذا الإملاء وتنقسم

تزود أى من لم تسأله عنها (قوله ما كنت جاهلا) قد يقال كيف جاز حذفه مع أنه معمول لمعمول فعل ناقص ذكره الفيشى ۞ قلت هذا مدفوع بأنه لا مانع من ذلك وعلى تسليم ما قاله فالتمثيل إنما هو بالنظر لاسم الفاعل دون نظرهم لغير ذلك فتأمله (قوله أى منه) إنما قدره مجروراً لا منصوباً لأن ما استقر مشروباً لغيرهم لا يكون مشروباً لهم كذا قيل قال بعضهم يمكن أن يقال المراد يشربون جنسه فلا يلزم ما ذكر وأشار الشارح بهذا إلى أنه لا يحذف المجرور إلا إن كان الجار مماثلا لما جر الموصول لفظاً ومعنى أو معنى فقط فالأول نحو مررت بالذى مررت به والثانى نحو حللت فى الذى حللت به فإن كانا مختلفين فى اللفظ والمعنى لم يجز ذلك نحو ۞ وهو على من صبه الله علقم ۞ أى عليه ونحو مررت بالذى فرحت به أفاده الحفيد ولا يرد على هذا ما قالوه فى نحو قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده حيث حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول لأن ما قالوه شرط للحذف القياسى لا الجائز والحذف الواقع فى الآية جائز غير قياسى (قوله جحد العموم) أى أنكره عموم الناس (قوله تفاصيل) هو من جموع الكثرة ففائدة وصفه بكثيرة دفع توهم أنه أريد القلة أو أنه أفاد كثرة ما استفيد بجوهر اللفظ نقله الفيشى (قوله أن يكونا تامين) قال أبو حيان ضابط التام أن يكون تعلقهما بالكون العام يحصل به فائدة وضابط الناقص أن يكون تعلقهما بالكون العام لا يحصل به فائدة (قوله البارحة) هى اسم لليلة الماضية (قوله تقديره استقر) أى مثلا فيصح تقدير ما كان بمعناه من نحو حصل وثبت ووجد مما سموه كوناً عاماً أى لا يخلو منه فعل (قوله ثم ذو الأداة) أى أداة التعريف (قوله وهى أل عند الخليل وسيبويه) أى فى أحد قوليه وقوله الآخر إنها اللام وحدها وهو المشهور بين النحاة عن سيبويه (قوله وتكون للعهد) أى لتعريف ذى العهد أى الشىء المعهود ففى كلامه حذف مضافين (قوله أو للجنس) أى أو لتعريف الجنس (قوله وخلق الإنسان ضعيفا) وفسر ضعفه بأنه لا يتمالك عن شهوته اه فيشى (قوله بهذا الإملاء) مصدر أملى قال فى المصباح أملت الكتاب على الكاتب إملالا ألقيته عليه وأمليته إملاء والأولى لغة الحجاز وبنى أسد والثانية لغة بنى تميم وقيس وجاء الكتاب العزيز بهما وليملل الذى عليه الحق فهى تملى عليه بكرة

أل المعرفة إلى ثلاثة أقسام وذلك أنها إما لتعريف العهد أو لتعريف الجنس أو للاستغراق فأما التي لتعريف العهد فتنقسم قسمين لأن العهد إما ذكرى وإما ذهني فالأول كقولك اشتريت فرساً ثم بعت الفرس أي بعت الفرس المذكور ولو قلت ثم بعت فرساً لكان غير الفرس الأول قال الله تعالى «مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري» والثاني كقولك جاء القاضي إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاض خاص وأما التي لتعريف الجنس فكقولك الرجل أفضل من المرأة إذا لم ترد به رجلا بعينه ولا امرأة بعينها وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء لأن الواقع بخلافه وكذلك قولك أهلك الناس الدينار والدرهم وقوله تعالى «وجعلنا من الماء كل شيء حي» وأل هذه هي التي يعبر عنها بالجنسية ويعبر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهية وبالتي لبيان الحقيقة وأما التي للاستغراق فعلى قسمين لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد أو باعتبار صفات الأفراد فالأول نحو «وخلق الإنسان ضعيفا» أي كل واحد من جنس الإنسان ضعيف والثاني نحو قولك أنت الرجل أي الجامع لصفات الرجال المحمودة وضابط الأولى أن يصح حلول كل محلها على جهة الحقيقة فإنه لو قيل وخلق كل إنسان ضعيفا لصح ذلك على جهة الحقيقة وضابط الثانية أن يصح حلول كل محلها على جهة المجاز فإنه لو قيل أنت كل رجل لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام «كل الصيد في جوف الفرا» وقول الشاعر : ليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد

وأصيلا اهـ (قوله ثلاثة أقسام الخ) هذا مبني على ما هنا من أن التي لتعريف العهد قسمان وقد ذكر في المغني أنها ثلاثة أقسام ونصه فيه وهي عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً نحو كما أرسلنا إلى فرعون رسولا الآية أو معهودا ذهنيا نحو إذ هما في الغار أو معهوداً حضورياً نحو اليوم أكملت لكم دينكم والجنسية إما لاستغراق الأفراد أو لاستغراق خصائص الأفراد أو لتعريف الماهية اهـ ملخصاً (قوله لكان فرساً غير الأول) هذا إشارة للقاعدة المشهورة في ذلك ونظمها الجلال السيوطي في ألفيته عقود الجمان بقوله

ثم من القواعد المشتهره * إذا أتت نكرة مكرره * تغايرا وإن يعرف ثاني
توافقا كذا المعرفان * شاهده الذي روينا مسندا * لن يغلب اليسرين عسر أبداً

وقد تكلم في شرحها على هذا بما يشفي الغليل ويبرئ العليل فراجعه إن شئت (قوله مثل نوره) أي صفة نور الله تعالى في قلب المؤمن كمشكاة أي طاقة غير نافذة أو الأنبوبة في القنديل فيها المصباح أي سراج وهو الفتيلة الموقدة المصباح في زجاجة هي القنديل الزجاجة كأنها حال كون النور فيها كوكب دري أي مضيء بكسر الدال وضمها من الدرء بمعنى الدفع لدفعه الظلام وبضمها وتشديد الياء منسوب إلى الدر أي اللؤلؤ أفاده في الجلالين (قوله الرجل خير من المرأة) لا تخلو عن خفاء جعل الأفضلية بالنظر إلى نفس الماهية بدون الملاحظة للأفراد اهـ ش (قوله باعتبار حقيقة الأفراد) بأن أريد الجنس في ضمن أفراده علي نزاع في ذلك مذكور في محله (قوله أو باعتبار صفات الأفراد) أي بأن أريد به جميع صفات أفراده والمراد أنه أريد الحقيقة ملاحظا فيها الصفات تأمل (قوله كل الصيد في جوف الفرا) بالقصر وجمعه فراء بالكسر والمد مثل جبل وجبال وهذا مثل قال السهيلي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله لابن حرب يتألفه بذلك وأصله أن جماعة ذهبوا إلى الصيد فصاد أحدهم ظبياً والآخر أرنباً والآخر حمار وحش فتطاول الأولون على من اصطاد حمار الوحش فقال لهما كل الصيد الخ أي الذي ظفرت به يشتمل على ما ظفرتما به وذلك أنه ليس فيما يصيده الناس أعظم من حمار الوحش ثم اشتهر هذا المثل في كل حاو لغيره وجامع له أفاده الشنواني بخطه ومنه نقلت (قوله ليس على الله بمستنكر) بفتح الكاف أي بمنكر وقوله أن يجمع العالم أي صفاته في واحد أي شخص واحد وهذا البيت لأبي نواس بضم النون وتخفيف الواو كما ضبطه المصنف في شرح بانت سعاد وذلك أنه لما بلغ هرون الرشيد كثرة

﴿ص﴾ وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِيمًا لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ

﴿ش﴾ لغة حمير إبدال اللام ميما وقد تكلم النبى صلى الله عليه وسلم بلغتهم إذ قال ليس من امبر امصيام فى امسفر وعليه قول الشاعر : ذاك خليلى وذو يواصلنى : يرمى ورائى بامسهم وامسلمه

﴿ص﴾ وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ

﴿ش﴾ النوع السادس من المعارف ما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة نحو غلامى وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى فى الدار وغلام القاضى ورتبته فى التعريف كرتبة ما أضيف إليه فالمضاف إلى العلم فى رتبة العلم والمضاف إلى الإشارة فى رتبة الإشارة وكذا الباقى إلا المضاف إلى المضمر فليس فى رتبة المضمر وإنما هو فى رتبة العلم والدليل على ذلك أنك تقول مررت بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف إلى المضمر فلو كان فى رتبة المضمر لكانت الصفة أعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الأصح

﴿ص﴾ ﴿بَابٌ﴾ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ كَاللهُ رَبُّنَا وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا

﴿ش﴾ المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للاسناد فالاسم جنس يشمل الصريح كزيد فى نحو زيد قائم

أفضال الفضل البرمكى وفرط إحسانه فى زمانه غار عليه غيرة أفضت به إلى الأمر بحبسه فكتب إليه أبو نواس هذه الأبيات :

قولا لهرون إمام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على مابك من قدرة * فلست مثل الفضل بالواجد ليس على الله الخ

وقوله مثل مفعول مقدم لقوله الواجد أى أن هرون مع قدرته لا يجد مثل الفضل فأمر هرون باطلاقه وخلع عليه والاحتفال هو الاجتماع والحاشد بالشين المعجمة الجامع أفاده الشنوانى ومن خطه نقلت (قوله حميرية) منسوبة إلى حمير بوزن جرهم وهم قوم من العرب وقد ورد فى حديث رواه البزار «حمير رأس العرب ونابها» أى عمدتهم ومن أشدهم وقد جزم ابن حجر بأنه حديث منكر (قوله ليس من امبر امصيام الخ) فى هذا دليل على أنها غير مختصة بالأسماء التى لا تدغم لام التعريف فى أولها نحو غلامى إذ هى فى الحديث داخلة على النوعين خلافا لمن خصها بذلك لكن لعل ذلك هو الأكثر فى كلامهم تأمل (قوله وهو بحسب ما يضاف) بفتح السين أى بقدر تعريف ما يضاف اليه (قوله ما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة) أى إضافة معنوية وليس المضاف متوغلا فى الابهام ولا واقعا موقع نكرة بخلاف الذى إضافته لفظية نحو جاء ضارب زيد الآن أو غدا وبخلاف الواقع موقع نكرة كجاء زيد وحده وبخلاف المضاف المتوغل فى الابهام كغير ومثل إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة لا كالها لأن صفات المخاطب المشتمل عليها معلومة فإذا أريد كالها الشخص أو ثبوت أضدادها كلها لشخص فقد تعين اه ش (قوله والدليل على ذلك أنك تقول الخ) قال ش لك أن تقول لا دلالة فى ذلك لجواز كون صاحبك بدلا لا نعتا (قوله وذلك لا يجوز) أى لأن الحكمة تقتضى أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج إلى نعت وإلا زاد من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة اه ش

﴿باب المبتدإ والخبر﴾

يقرأ بتنوين باب وتركه على أنه مضاف إلى ما بعده وجمعهما فى باب واحد لتلازمهما غالبا (قوله هو الاسم الخ) مراده بالاسم ما قابل الفعل والحرف لا ما قابل الصفة فدخل الأعلام المنقولة نحو زيد قائم ونحو لا إله إلا الله كلمة الاخلاص أى هذا اللفظ (قوله المجرد عن العوامل اللفظية) اعترض قوله المجرد بأنه يقتضى سبق وجودها كما أن قولك زيد مجرد من ثيابه يقتضى ذلك * وأجيب بأنه قد ينزل الامكان منزلة الوحود واللام فى العوامل للجنس فبطل معنى الجمعية أى

والمؤول فى نحو وأن تصوموا فى قوله تعالى «وأن تصوموا خير لكم» فانه مبتدأ مخبر عنه بخبر وخرج بالمجرد نحو زيد فى كان زيد عالما فانه لم يتجرد عن العوامل اللفظية ونحو قولك فى العدد واحد اثنان ثلاثة فانها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها ودخل تحت قولنا للاسناد ما إذا كان المبتدأ مسنداً اليه مابعده نحو ذلك قائم وما إذا كان المبتدأ مسندا إلى مابعده نحو أقائم الزيدان والخبر هو المسند الذى تتم به مع المبتدأ فائدة فخرج بقولى المسند الفاعل فى نحو أقائم الزيدان فانه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة لكنه مسند اليه لا مسند وبقولى مع المبتدإ نحو قام فى قولك قام زيد وحكم المبتدإ والخبر الرفع

(ص) وَيَقَعُ فِى الْمُبْتَدَا نَكِرَةً إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ نَحْوُ مَا رَجُلٌ فِى الدَّارِ وَ أَإِلٰهٌ مَعَ اللهِ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَخَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ

(ش) الأصل فى المبتدإ أن يكون معرفة لا نكرة لأن النكرة مجهولة غالبا والحكم على المجهول لا يفيد ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاما أو خاصا فالأول كقولك مارجل فى الدار وكقوله تعالى أإله مع الله فالمبتدأ فيهما عام لوقوعه فى سياق النفى والاستفهام والثانى كقوله تعالى «ولعبد مؤمن خير من مشرك» وقوله عليه الصلاة والسلام: خمس صلوات كتبهن الله

المبتدأ اسم مجرد عن ماهية العامل اللفظى فاندفع ما اعترض به هنا وقيد العوامل باللفظية لأن المبتدأ لم يتجرد إلا عنها عون المعنوية (قوله للإسناد) أى إسناد غيره اليه وإسناده إلى غيره كما يعلم من كلامه قال العلامة الشنوانى والتعريف المذكور منقوض بغير من نحو قوله: غير مأسوف على زمن * ينقضى بالهم والحزن
فانها مبتدأ ولم يسند اليها مابعدها ولا أسندت لما بعدها وإنما أسند إلى مأسوف تأمل اه قلت يمكن الجواب بأنه لما كان مأسوف مضافا اليه المبتدأ كان فى معنى المبتدأ تدبر (قوله يشمل الصريح) المراد بالصريح هنا اسم ظاهر لا يحتاج فى كونه اسما إلى تأويل والمراد بالمؤول خلافه فليس المراد بالصريح ما قابل الكناية كما هو ظاهر (قوله وخرج المجرد) أى المجرد للاسناد (قوله مسنداً إليه مابعده) أى غالبا فلا يرد ما إذا تقدم الخبر أو استعمل بعد فى حقيقتها ومجازها لأنها فى التأخر بعدية حقيقية وفى التقدم بعدية تقديرية من حيث الرتبة لأن رتبة الخبر متأخرة عن المبتدإ أفاده ش (قوله الذى تتم به مع المبتدإ فائدة) أى شأنه ذلك ولو بحسب الأصل ليدخل نحو النار حارة مما هو معلوم ضرورة بناء على الصحيح مع أنه لا يشترط تجدد الفائدة ويدخل نحو شعرى شعرى فان المعنى شعرى الآن هو شعرى الذى تعهدونه لم يتغير ودخل بزيادة قولنا بحسب الأصل خبر المبتدإ الثانى فان به تتم الفائدة قبل جعل جملته خبرا عن الأول (قوله لأن النكرة مجهولة غالبا والحكم على المجهول الخ) أورد عليه أن هذه العلة تطرد فى الفاعل ولم يقولوا إن الأصل فيه أن يكون معرفة قال بعض المحققين جمهور النحاة على أنه يجب أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص لأنه محكوم عليه والحكم على الشىء لا يكون إلا بعد معرفته والفاعل قد تخصص بالحكم المقدم عليه فلا يشترط فيه تعريف أو تخصيص آخر وفيه نظر لأنه إذا تخصص بالحكم كان بغير الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على الشىء قبل معرفته * والجواب أن النكرة تصير بتقديم الحكم فى حكم المخصوص قبل الحكم وذلك أن القصد من اشتراط التعريف والتخصيص فى المحكوم عليه إصغاء السامع إلى كلام المتكلم لأن تنكيره ينفر السامع من استماع الحديث فيخل بالغرض وهو الافهام وعند تقديم الحكم لا ينفر السامع من استماع آخر الكلام بل يصغى اليه حق الاصغاء فبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولا لا يخل بالغرض لأن الغرض قد حصل باستماع الحديث فثبت أن تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه فى حكم المعين فلا حاجة إلى تعريف أو تخصيص كذا أفاده سم بخطه (قوله إن كان عاما) أى إما بذاته كأسماء الشرط والاستفهام أو بغيره كالنكرة فى حين الاستفهام الإنكارى اه ش (قوله ولعبد مؤمن) هذا هو المشهور عند الجمهور من أن المسوغ فى هذه الآية للابتداء بالنكرة هو الوصف وقال ابن الحاجب إنما مصححها كونها فى معنى العموم لأنه فى معنى كل عبد مؤمن اه (قوله إلى

فى اليوم والليلة . فالمبتدأ فيهما خاص لكونه موصوفاً فى الآية ومضافاً فى الحديث وقد ذكر بعض النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صوراً وأنهاها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعاً وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم فليتأمل ذلك

﴿ص﴾ وَالْخَبَرُ جُمْلَةٌ لَهَا رَابِطٌ كَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذٰلِكَ خَيْرٌ وَالْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ وَزَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ إِلَّا فِى نَحْوِ قُلْ هُوَ اللّٰهُ أَحَدٌ

﴿ش﴾ أى ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدإ برابط من روابط أربعة أحدها الضمير وهو فى الأصل فى الربط كقولك زيد أبوه قائم فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان والهاء مضاف إليه وقائم خبر المبتدإ الثانى والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدإ الأول والرابط بينهما الضمير . الثانى الاشارة كقوله تعالى «ولباس التقوى ذلك خير» فلباس مبتدأ والتقوى مضاف إليه وذلك مبتدأ ثان وخير خبر المبتدإ الثانى والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدإ الأول والرابط بينهما الاشارة . الثالث إعادة المبتدإ بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة مبتدأ أول وما مبتدأ ثان والحاقة خبر المبتدإ الثانى والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدإ الأول والرابط بينهما إعادة المبتدإ بلفظه . الرابع العموم نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة فعلية خبره والرابط بينهما العموم وذلك لأن أل فى الرجل للعموم وزيد فرد من أفراده فدخل فى العموم فحصل الربط وهذا كله إذا لم تكن الجملة نفس المبتدإ فى المعنى فإن كانت كذلك لم يحتج إلى رابط كقوله تعالى قل هو الله أحد فهو مبتدأ

نيف وثلاثين الخ) قال الأشمونى والذى يظهر انحصار ما ذكروه فى خمسة عشر أمراً ثم ذكرها فى شرحه على الخلاصة وقد نظمتها فقلت

بذى التنكير فابدأ عند عشر ... وخمس مثل حسنا قد أجيدت
عموم واختصاص أو كوصف ... وعطف والحقيقة قد أريدت
وأعمال ومعنى الفعل فاعلم ... وبعد إذا مفاجأة أنيبت
ولام الابتدا أو لفظ لولا ... وكم أيضاً وإبهام أعيدت
كذلك إن أتى الأخبار خرقا ... لعادة أو جواب قد أفيدت
وفى بدء لذات الحال حقا ... فذى قطعا بالأشمونى أنيطت

وأمثلة ما ذكر فى الشرح المذكور فراجعه قال الشنوانى والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ويخفف وهو واوى العين من ناف ينوف إذا زاد وفى الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى اه والمراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف (قوله فليتأمل) أمره بالتأمل يحتمل أن يكون المقصود به التوصية على الاعتناء بذلك لما فى رجوع كثير منها إلى ذلك من الخفاء وأن يكون المقصود به التنظير فيه لما يلزم من التكلف الكبير فى رجوعها إلى ما ذكر فى كثير من المواضع كما لا يخفى على المتأمل المتتبع والأول أوفق بجزمه فى المتن بما ذكره ذلك البعض اه ش (قوله ويقع الخبر جملة) وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له (قوله مرتبطة بالمبتدإ برابط)قال الرضى إنما احتاجت إلى الضمير لأن الجملة فى الأصل كلام مستقل فإذا قصد جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هى الضمير إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل فى بعض الأخبار إن الظاهر قام مقام الضمير اه ش (قوله وهو الأصل فى الربط) إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض ولهذا يربط به مذكوراً ومحذوفاً (قوله الثانى الاشارة) أى إلى المبتدإ (قوله وذلك مبتدأ ثان) هذا أحد احتمالين ويحتمل أن يكون ذلك بدلا أو بياناً فالخبر مفرد لا جملة (قوله إعادة المبتدإ بلفظه) أى ومعناه قال فى المغنى وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة الخ وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين (قوله الرابع العموم نحو زيد نعم الرجل) أى بالنسبة للمبتدإ بأن يشتمل الخبر على ما يصدق عليه فالمراد بالعموم صدقه عليه (قوله فإن كانت كذلك) أى نفس

والله أحد مبتدأ وخبر والجملة خبر المبتدإ الأول وهى مرتبطة به لأنها نفسه فى المعنى لأن هو بمعنى الشأن والجملة هى نفس الشأن وكقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ماقلته أنا والنبيون من قبلي لاإله إلاالله

﴿ص﴾ وَظَرْفاً مَنْصُوباً نَحْوُ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَجَارًّا وَمَجْرُوراً كَالْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَتَعَلُّقُهُمَا بِمُسْتَقَرٍّ أَوِ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفَيْنِ

﴿ش﴾ أى ويقع الخبر ظرفاً منصوباً كقوله تعالى «والركب أسفل منكم» وجاراً ومجروراً كقوله تعالى «الحمد لله رب العالمين» وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقر أو استقر والأول اختيار جمهور البصريين وحجتهم أن المحذوف هو الخبر فى الحقيقة والأصل فى الخبر أن يكون إسما مفرداً والثانى اختيار الأخفش والفارسى والزمخشرى وحجتهم أن المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور والأصل فى العامل أن يكون فعلا

﴿ص﴾ وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ وَاللَّيْلَةَ الْهِلَالُ مُتَأَوَّلٌ

المبتدإ فى المعنى اعترض بأنه إذا أراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يختار الثانى ونمنع أن كل خبر كذلك إذ الجملة فى زيد يقوم أبوه مضمونها إسناد القيام إلى الأب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدا أى قائم الأب ويدفع بأن المراد بكونها نفس المبتدا أنها وقعت خبراً عن مفرد مدلوله جملة هذا مراد المصنف وغيره مما ذكر والنفس المراد بها هنا ذات الشىء أفاده ش (قوله كقوله تعالى قل هو الله أحد) أى إذا قدر هو ضمير شأن دون ما إذا قدر هو ضمير المسئول عنه وهو الله تعالى فيكون الخبر مفرداً فليس من هذا الباب وذلك لأنهم قالوا للنبى صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت سورة قل هو الله أحد فهو مبتدأ والله خبر وأحد خبر بعد خبر أو بدل بناء على حسن إبدال النكرة من المعرفة إذا استفيد منها مالم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضى (قوله والجملة هى نفس الشأن) لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر أى الشأن الله أحد (قوله ويقع الخبر ظرفاً الخ) أى ويقع الخبر فى الظاهر ظرفاً زمانياً أو مكانياً وأما فى الحقيقة فالخبر هو متعلق الظرف وقيد بقوله منصوبا لئلا يتوهم أنه لايقع خبراً ما دام منصوباً وليحترز به عن الرفع فإن فيه تفصيلا طويلا ولذا لم يتعرض له هنا (قوله والركب الخ) جمع راكب فى المعنى دون اللفظ اه ش (قوله وهما حينئذ) أى حين إذ يقعان خبرا الظرف والجار والمجرور سدا مسده ومحل وجوب حذفه إن كان من الأفعال العادية أى مما لايخلو عنه فعل (قوله تقديره مستقر) أى مثلا فمثله ما كان بمعناه من نحو حاصل وكائن (قوله هو الخبر) وهو الصحيح ومقابله أن المذكور هو الخبر وقيل هما معا قال شيخ الإسلام والخلف لفظى إذ القائل بأنه المحذوف نظر إلى العامل الذى هو الأصل وهو مقيد بقيد لابد من اعتباره والقائل بأنه المذكور نظر إلى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لابد من اعتباره والقائل بأنه مجموعهما نظر إلى المعنى المقصود واختاره محقق الحنفية الكمال بن الهمام ونجم الأئمة الرضى اه وقال المصنف فى المغنى والحق عندى أنه لايترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وهو ظاهر كلامه فى المتن والشرح (قوله ولايخبر بالزمان عن الذات) أى ولايخبر باسم الزمان منصوبا كان أو مجرورا بفى أو مرفوعا عن اسم الذات كما لا يكون حالا منه ولا صفة فالمراد باسم الزمان أعم من الظرف اصطلاحا اه ش (قوله متأول) بفتح الواو المشددة أى مصروف عن ظاهره بتقدير حذف مضاف هو اسم معنى والتقدير طلوع الهلال أو رؤيته الخ فهو فى الحقيقة مما أخبر فيه باسم الزمان عن المعنى وذهب جمع منهم الرضى إلى أنه لاتأويل فى نحو الليلة الهلال لأن الذات فيه أشبهت اسم المعنى فى الحدوث وقتا دون وقت فأفاد الاخبار عنه وجرى عليه ابن مالك قال الرضى ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم إن كان المعنى واقعا فى جميعه أو أكثره فإن كان اسم الزمان معرفة جاز رفعه ونصبه اتفاقا نحو صيامك يوم الخميس بالرفع والنصب هو

﴿ش﴾ ينقسم الظرف إلى زمانى ومكانى والمبتدأ إلى جوهر كزيد وعمرو وعرض كالقيام والقعود فإن كان الظرف مكانياً صح الأخبار به عن الجوهر والعرض تقول زيد أمامك والخير أمامك وإن كان زمانيا صح الأخبار به عن العرض دون الجوهر تقول الصوم اليوم ولا يجوز زيد اليوم فإن وجد فى كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله كقولهم الليلة الهلال فهذا على حذف مضاف والتقدير الليلة طلوع الهلال

﴿ص﴾ وَيُغْنِى عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعُ وَصْفٍ مُعْتَمِدٍ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ نَحْوُ أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى وَمَا مَضْرُوبٌ الْعَمْرَانِ

﴿ش﴾ إذا كان المبتدأ وصفا معتمداً على نفى أو استفهام استغنى بمرفوعه عن الخبر تقول أقائم الزيدان وما قائم الزيدان فالزيدان فاعل بالوصف والكلام مستغن عن الخبر لأن الوصف هنا فى تأويل الفعل ألا ترى أن المعنى أيقوم الزيدان وما يقوم الزيدان والفعل لا يصح الأخبار عنه فكذلك ما كان فى موضعه وإنما مثلت بقاطن ومضروب ليعلم أنه لافرق بين كون الوصف رافعاً للفاعل أو للنائب عن الفاعل ومن شواهد النفى قوله

خليلى ماواف بعهدى أنتما إذا لم تكونا لى على من أقاطع

الغالب وإن كان نكرة نحو ميعادك يوم أو يومان ونحو غدوها شهر ورواحها شهر فأوجب الكوفيون الرفع وجوز البصريون معه النصب والجر بفى وإن كان المعنى واقعاً فى بعضه نحو « موعدكم يوم الزينة» ومعادك يوم أو يومان جاز الوجهان أى الرفع والنصب اتفاقا فى المعرفة والنكرة والنصب أجود ٭ ثم قال الرضى واعلم أن اليوم إذا وقع خبراً عن لفظ الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما فى الأصل مصدرين فمعنى اليوم الجمعة أو السبت أى الاجتماع أو السكون والأولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت فى معنى اليومين وكلفظى الجمعة والسبت كل ما يتضمن عملا كالعيد والفطر والأضحى والنيروز فإن فى العيد معنى العود وفى الفطر معنى الأفطار وفى الأضحى معنى التضحية وفى النيروز معنى الاجتماع وكذا قولك اليوم يومك لأنه على معنى شأنك وأمرك الذى تذكر به بخلاف لفظ الأحد ومابعده من أيام الأسبوع فلايجوز فيه إلا الرفع لأن ذلك لايتضمن عملا وإنما هو بمعنى الأيام واليوم لا يكون فى اليوم وأجاز الفراء وهشام النصب فيهما أيضاً لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال أنا اليوم أفعل كذا أى الآن فمعنى اليوم الأحد أى الآن الأحد والآن أعم من الأحد فيصح أن يكون ظرفه ٭ قال أبو حيان مقتضى قواعد البصريين فى غير أسماء الأيام من الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أول السنة المحرم اه ش ملخصاً (قوله إلى جوهر) أى إلى اسم جوهر والمراد بالجوهر هنا الذات لا ما اشتهر استعماله فيه فى الألفاظ مما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره ومادته اه ش (قوله فإن كان الظرف مكانياً صح الأخبار الخ) إذا أخبر باسم المكان عن اسم الذات نظرفان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام فى امتناع رفعه وإن كان متصرفا فإن كان نكرة جاز رفعه ونصبه عند البصريين نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ونحن قدام وهم خلف والمشهور عند الكوفيين وجوب الرفع إلا إن عطف عليه نحو القوم يمين وشمال فيجوز فيه النصب أو معرفة نحو زيد خلفك فالنصب راجح والرفع مرجوح وخصصه الكوفيون بالشعر أو بما هو اسم مكان نحو دارى خلف دارك اه ش (قوله ويغنى عن الخبر) بمعنى أنه يكفى كفايته بأن يكون مع الوصف كلاما كما كان الخبر مع المبتدأ كلاما لا بمعنى أن لهذا الوصف خبراً محذوفاً وهذا مغن عنه وساد مسده خلافا لبعضهم (قوله أقاطن قوم سلمى الخ) أشار بالتمثيل إلى أنه لافرق فى الوصف بين اسم الفاعل واسم المفعول وكذا الصفة المشبهة نحو أحسن أخوك واسم التفضيل نحو ما أفضل منك أحد والمنسوب جار مجرى الوصف نحو أقرشى أبوك اه ش ومعنى البيت هل قوم المحبوبة سلمى بفتح السين مقيمون أم نووا ظعنا بفتح الظاء المعجمة والعين المهملة أى رحيلا فإن رحلوا فعجيب عيش أى معيشة أو حياة من أقام وتخلف عنهم قال الشنوانى والظاهر أن العطف فى أم نووا من عطف الفعلية اه (قوله خليلى ماواف الخ)

ومن شواهد الاستفهام قوله أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا * إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

﴿ص﴾ وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ نَحْوُ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ

﴿ش﴾ يجوز أن يخبر عن المبتدإ بخبر واحد وهو الأصل نحو زيد قائم أو بأكثر كقوله تعالى « وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد » * وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدده وقدر لما عدا الخبر الأول فى هذه الآية مبتدآت أى وهو الودود وهو ذو العرش وأجمعوا على عدم التعدد فى مثل زيد كاتب وشاعر وفى نحو الزيدان شاعر وكاتب وفى نحو هذا حلو حامض لأن ذلك كله لا تعدد فيه فى الحقيقة أما الأول فلأن الأول خبر والثانى معطوف عليه وأما الثانى فلأن كل واحد من الشخصين مخبر عنه بخبر واحد وأما الثالث فلأن الخبرين فى معنى الخبر الواحد إذ المعنى هذا مز

﴿ص﴾ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ نَحْوُ فِى الدَّارِ زَيْدٌ وَأَيْنَ زَيْدٌ

﴿ش﴾ قد يتقدم الخبر على المبتدإ جوازاً أو وجوباً فالأول نحو فى الدار زيد وقوله تعالى سلام هى وآية لهم الليل وإنما لم يجعل المقدم فى الآيتين مبتدأ والمؤخر خبراً لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة والثانى كقولك فى الدار رجل وأين زيد وقولهم على التمرة مثلها زبداً وإنما وجب فى ذلك تقديمه لأن تأخيره فى المثال الأول يقتضى التباس الخبر بالصفة فإن طلب النكرة الوصف لتختص به طلب حثيث فالتزم تقديمه دفعاً لهذا الوهم وفى الثانى إخراج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدريته وفى الثالث عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة

أى ياخليلىّ ما أنتما وافيان بعهدى وصحبتى إذا لم تكونا لى علي من أقاطعه وأهجره (قوله وقدر لما عدا الخ) رد بأنه تكلف لا داعى إليه لأن الخبر حكم والحكم يجوز تعدده كما فى الصفات وقوله فى هذه الآية ليس بقيد (قوله كاتب وشاعر) الكتابة تقال فى العرف لإنشاء النثر والشعر للنظم فمعنى كاتب ناثر ومعنى شاعر ناظم يعنى أنه ينثر الكلام وينظمه اه ش (قوله فلأن الخبرين فى معنى الخبر الواحد) اعترض بأنهما حينئذ يكونان بمنزلة المفرد فيلزم خلو كل منهما علي انفراده من الضمير فيلزم خلو الخبر المشتق من الضمير * وأجيب بأن فى كل منهما ضميراً استحقه المجموع وهو ضمير المبتدأ وليس فى واحد من الخبرين بخصوصه ضمير وإن لزم خلو من المشتق الضمير لجواز ذلك إذا لم يسند إلى شىء (قوله إذ المعنى هذا مز) يعنى أن المزازة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفة وليس فى الزمان طعم الحلاوة وطعم الحموضة إذ هما ضدان لا يجتمعان وإنما الموجود فيه طعم بين بين ولا شك أن هذا معنى يغاير معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين إذ كل من الصفتين الصرفتين موجود فيه فليتأمل اه لقانى والميم فى مز مضمومة (قوله سلام هى) سلام بمعنى التسليم أى تسليم الملائكة على المؤمنين وتسليم بعضهم على بعض ولما كان السلام يكثر وقوعه فى تلك الليله سميت الليلة سلاما كما يسمى الرجل صوما إذا كان يكثر من ذلك فهى مبتدأ وسلام خبر وحتى متعلقة بسلام أى الملائكة مسلمة إلى مطلع الفجر وقيل متعلقة بتنزل ولما كانت هذه الجملة أعنى سلام هى متصلة بالكلام لم تعد أجنبية حتى يلزم الفصل بين العامل والمعمول علي هذا القول الثانى تأمل (قوله وآية لهم الليل) آية خبر مقدم ولهم صفتها أو متعلق بآية لأنها بمعنى علامة والليل مبتدأ ومنع أبى حيان أن يكون لهم صفة لا وجه له (قوله وعلى التمرة مثلها زبدا) كناية عن كثرة زبد خلط بالتمرة (قوله إخراج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدريته) قال الرضى وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة الصدر لأن السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير علي أصله فلو جوز أن يجئ بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ماقبله

﴿ص﴾ وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ نَحْوُ «سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ» أَيْ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ

﴿ش﴾ قد يحذف كل من المبتدإ والخبر لدليل يدل عليه فالأول نحو قوله تعالى قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار أى هى النار وقوله تعالى سورة أنزلناها أى هذه سورة والثانى كقوله تعالى أكلها دائم وظلها أى دائم وقوله تعالى قل أأنتم أعلم أم الله أى أم الله أعلم وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فى قوله تعالى سلام قوم منكرون فسلام مبتدأ حذف خبره أى سلام عليكم وقوم خبر حذف مبتدؤه أى أنتم قوم

﴿ص﴾ وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابَيْ لَوْلَا وَالْقَسَمِ الصَّرِيحِ وَالْحَالُ الْمُمْتَنِعُ كَوْنُهَا خَبَراً وَبَعْدَ وَاوِ الْمُصَاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ نَحْوُ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ وَلَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ وَضَرْبِي زَيْداً قَائِماً وَكُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ

﴿ش﴾ يجب حذف الخبر فى أربع مسائل أحدها قبل جواب لولا نحو قوله تعالى لولا أنتم لكنامؤمنين أى لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بدليل أن بعده أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم * الثانية قبل جواب القسم الصريح

بالتغير أو مغير لماسيجىء بعد من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه اه (قوله وقد يحذف كل من المبتدإ والخبر) المراد بحذفه عدم الإتيان به اكتفاء بفهمه من القرينة وهذا صادق بحذفهما معا نحو قوله تعالى واللائى لم يحضن أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت هذه الجملة لدلالة ماقبلها وهو فعدتهن ثلاثة أشهر اه ش والأولى تقدير الخبر محذوفا فى الآية فقط أى كذلك لأنه لايقدر الأكثر مع إمكان تقدير الأقل (قوله لدليل يدل عليه) إما حالى كقولك عند شم طيب مسك أو عند سماع تكبير أذان فمسك وأذان خبران لمحذوفين والتقدير المشموم مسك والمسموع أذان أو مقالى نحو مريض فى جواب كيف زيد فمريض خبر محذوف (قوله أى هذه سورة الخ) أجاز الزمخشرى أن تكون مبتدأ وأنزلناها صفة والخبر محذوف أى فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها وقرئ بالنصب على حد زيداً ضربته ولا محل لأنزلناها لأنها مفسرة للمضمر فكانت فى حكمه أوائل سورة وأنزلناها صفة * واعلم أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبراً فالأولى كون المحذوف المبتدأ عند الواسطى لأن الخبر محط الفائدة وعند العبدى الأولى كونه الخبر لأن التجوز ن آخر الجملة أسهل * فإن قيل قد تقرر أنه لابد فى الحذف من استحضار المحذوف ضرورة أنه لاحذف إلا مع قيام القرينة المرشدة إلى المحذوف وإذا كان كذلك فكيف جاز فى كلام واحد أن يقدر المسند تارة والمسند إليه أخرى على وجوه مختلفة * أجيب بأن ذلك جاز باعتبار القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف وإذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والثانى خبرا فالثانى أولى اه ش ملخصاً (قوله وظلها أى دائم) استشكل بأن الظل إنما يكون لما تقع عليه الشمس ولا شمس فى الجنة * وأجيب بأن ظل الجنة من نور قناديل العرش أو من نور العرش لئلا يبهر أبصارهم فإنه أعظم من نور الشمس أفاده فى فتح الرحمن وقد يقال لاحاجة إلى ذلك لما ذكره الفقهاء من أن الظل أمر وجودى يخلقه الله تعالى فلا يتوقف وجوده على شمس تأمل (قوله أربع مسائل) أى على المشهور وقد قيل بحذفه فى غير ذلك لكنه لما لم يكن مشهوراً مع وجود الخلاف فيه تركه (قوله أحدها) الظاهر إحداها وحيث عبر بأحدها فكان الظاهر أن يقول فيما بعده الثانى الثالث الرابع اه ش (قوله لولا) أى الامتناعية وترك هذا القيد لأن التحضيضية لايتوهم دخولها فى ذلك لأنها لايليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدرا ومحل وجوب حذف الخبر المذكور إذا كان كونا مطلقاً فإن كان كونا خاصاً جاز الحذف والذكر إن دل عليه دليل نحو لولا أنصار زيد حموه ماسلم وإن لم يوجد الدليل وجب الذكر وامتنع الحذف وقال الجمهور لايذكر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ وأمثلة ذلك فى المبسوطات (قوله أى لولا أنتم صددتمونا بدليل الخ)

نحو قوله تعالى لعمرك إنهم لفى سكرتهم يعمهون أى لعمرك يمينى وقسمى واحترزت بالصريح عن نحو عهدالله فانه يستعمل قسما وغيره تقول فى القسم عهدالله لأفعلن وفى غيره عهد الله يجب الوفاء به فلذلك يجوز ذكر الخبر تقول على عهد الله الثالثة قبل الحال التى يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ كقولهم ضربى زيداً قائما أصله ضربى زيداً حاصل إذا كان قائما فحاصل خبر وإذا ظرف للخبر مضاف إلى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما حال منه وهذه الحالة لا يصح كونها خبراً عن هذا المبتدإ فلا تقول ضربى قائم لأن الضرب لايوصف بالقيام وكذلك أكثر شربى السويق ملتوتا وأخطب ما يكون الأمير قائما تقديره حاصل إذا كان ملتوتا أو قائما وعلى ذلك فقس ٭ الرابعة بعد واو المصاحبة الصريحة كقولهم كل رجل وضيعته أى كل رجل مع ضيعته مقرونان والذى دل على الاقتران مافى الواو من معنى المعية

﴿ص﴾ ﴿بَابُ﴾ النَّوَاسِخِ لِحُكْمِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا كَانَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ

هذا لا يأتى على مارجحه فى الأوضح من أن الخبر بعد لولا إذا كان كونا خاصا ودل عليه قرينة جاز إثباته وحذفه ولا على مذهب الجمهور لأنهم أوجبوا كون الخبر بعد لولا كونا عاما كما تقدم اه ش (قوله لعمرك إنهم الخ) هو قسم بحياة المخاطب وهو النبى صلى الله عليه وسلم فى الآية وقيل لوط قالت الملائكة له ذلك وسكرتهم عماوتهم وشدة غلتهم التى أزالت عقولهم ومعنى يعمهون يتحيرون أى فكيف يسمعون نصحك وعمر مصدر محذوف الزوائد والأصل تعميرك ففيه زيادتان التاء والياء فحذفتا وهو بالفتح والضم معناه البقاء ولا يستعمل مع اللام إلا مفتوحا لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله كما أفاده الرضى (قوله واحترزت بالصريح من نحو عهدالله) فإن قلت بين هذا التفصيل وحكم الفقهاء منافاة حيث قالوا إن كلا من لعمرك وعهد الله كناية قسم لا ينعقد به اليمين إلا بالنية قالوا والمراد بالعمر البقاء والحياة وإنما لم يكن صريحاً لأنه يطلق مع ذلك على العبادات والمفروضات قالوا والمراد بعهدالله إذا أريد به اليمين استحقاقه لإيجاب ماأوجبه علينا وتعبدنا به وإذا أريد به غير العبادات التى أمرنا بها أجاب العلامة سم بأنه يمكن الجمع بينهما بأن مراد اللغويين بصراحة العمر إشعاره بالحلف مطلقاً وإن لم يعتد به شرعا إذا حمل على العبادات ومراد الفقهاء بنفى صراحته نفى كونه يميناً معتداً به شرعا على الإطلاق ٭ والحاصل أنه إذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف إلا أنه لايعتد به شرعا فليتأمل وقد ذكر بعضهم أن عهدالله إيحاؤه ومنه ولقد عهدنا إلى آدم وكلامه الذى يوحيه إلى عباده من إطلاق المصدر على المفهوم وعليهما فعهد الله مصدر مضاف للفاعل صورة ومعنى أو صورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت أى أقسمت بعهدك فهو مضاف للمفعول فليتأمل (قوله فإنه يستعمل قسما وغيره) عبارة الشاطبى فإنه ليس بصريح فى القسم بل هو محتمل قبل الإتيان بالجواب ظاهر المعنى فى القسم اه ش (قوله شربى السويق) هو مايعمل من الحنطة والشعير اه مصباح (قوله وأخطب) أى أشد أكوان وأفعل التفضيل بعض مايضاف إليه فيلزم أن يكون أكوان الأمير كلها متصفة بالخطب وأخطبها كونه إذا كان قائما ومثل هذا فى كلام العرب كثير عند قصدهم المبالغة تأمل (قوله وضيعته) بضاد معجمة الحرفة والصناعة اه مصباح

﴿باب النواسخ﴾

الباب منون أى هذا باب (قوله ثلاثة) أى من حيث عملها وأما من حيث الفعلية والحرفية فنوعان فقط (قوله وما زال) أى ماضى يزال كخاف يخاف لاماضى يزيل بفتح الياء ولا ماضى يزول فإنهما تامان الأول منهما متعد إلى واحد ومعناه ماز يميز ومصدره الزيل بفتح الزاى والثانى قاصر ومعناه انتقل ومصدره الزوال وقد نظمت الفرق بين الثلاثة فقلت

لزال أتى رفع ونصب محقق ... إذا كان ذا ماضى يزال كيعلم
خلاف الذى ماضى يزول لنقله ... وماضى يزيل امتاز معناه يفهم

وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا فَتِئَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا بَرِحَ وَمَا دَامَ فَيَرْفَعْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُنَّ وَيَنْصِبْنَ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهُنَّ نَحْوُ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً

﴿ش﴾ النواسخ جمع ناسخ وهو فى اللغة من النسخ بمعنى الإزالة يقال نسخت الشمس الظل إذا أزالته وفى الاصطلاح مايرفع حكم المبتدإ والخبر وهو ثلاثة أنواع مايرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها وما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها ويسمى الأول من معمولى باب كان اسما وفاعلا ويسمى الثانى خبراً ومفعولا ويسمى الأول من معمولى باب إن إسما والثانى خبرا ويسمى الأول من معمولى باب ظن مفعولا أول والثانى مفعولا ثانياً والكلام الآن فى باب كان وألفاظه ثلاثة عشرة لفظة وهى على ثلاثة أقسام مايرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط وهى ثمانية كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس ومايعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفى أوشبهه وهو أربعة زال وبرح وفتىء وانفك فالنفى نحو قوله تعالى ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وشبهه هو النهى والدعاء فالأول كقوله صاح شمر ولاتزل ذاكر المو * ت فنسيانه ضلال مبين والثانى كقوله ألا يااسلمى يادار مىّ على البلا * ولازال منهلا بجرعائك القطر ومايعمله بشرط أن يتقدم عليه

(قوله ومافتىء) بكسر التاء وفتحها والمشهور الأول اه نبتيتى ثم لايخفى أن فى عبارة المصنف تسمحا لأنه يوهم الاختصاص بما من بين حروف النفى ولعله لم يذكر ذلك اتكالا على الشرح (قوله نسخت الشمس الخ) قدعلمت مما تقدم أن الظل أمر وجودى وحينئذ لاحاجة إلى ماعترضوا به وأطالوا فيه (قوله اسما وفاعلا) الأول حقيقة والثانى مجاز وهذه التسمية اصطلاحية خالية عن المعنى إذ المرفوع إنما هو للمعنى الذى وضع له حقيقة والخبر فى الحقيقة خبر اسمها فلا حاجة إلى تقدير مضاف أى خبر اسمها لما علمت من أن هذه التسمية اصطلاحية (قوله ولايزالون مختلفين) الواو اسم يزال ومختلفين خبره (قوله لن نبرح عليه عاكفين) نبرح مضارع برح واسمه مستتر وجوبا وعاكفين خبر والضمير فى عليه راجع إلى العجل على حذف مضاف أى على عبادته (قوله صاح الخ) هو من الخفيف وصاح مرخم صاحبى على غير قياس وشمر أى اجتهد أى ياصاحبى اجتهد واستعد للموت ولاتنس ذكره فان نسيانه ضلال ظاهر والشاهد فى قوله ولا تزل (قوله ألا يااسلمى الخ) هو من الطويل وهو من قصيدة طويلة والبيت المذكور هو أولها ومنها

لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشى لاهراء ولانزر
وعينان قال الله كونا فكانتا * فعولان بالألباب ماتفعل الخمر

قال فى القاموس وإذا ولى يا ماليس بمنادى كالفعل فى ألا يااسجدوا أى وفى نحو ألا يااسلمى والحرف فى نحو ياليتنى كنت معهم والجملة الاسمية نحو يالعنة الله والأقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار فهى للنداء والمنادى محذوف أولمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وإن وليها دعاء أو أمر فللنداء وإلا فللتنبيه اه وألا حرف استفتاح واسلمى فعل أمر ومى اسم امرأة وليس مرخم مية كما قيل والبلى مكسور مقصور والمراد به الاندراس والفناء أى اسلمى وإن كنت قد بليت ومنهلا بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام أى منسكبا والجرعاء بالمد رملة مستوية لا تنبت شيئاً والقطر المطر وقد اعترض على الشاعر حيث لم يحترس لأن دوام المطر يخرب الدار وأجيب بأنه قدم الاحتراس فى قوله اسلمى وبأن مازال تقتضى ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلا لها على حسب قابليتها فالمراد طلب المطر فى أوقات الحاجة والشاهد فى قوله ولازال حيث عمل لوجود النفى قاله الحافظ السيوطى وقد ضمن بعضهم نصف هذا البيت حيث قال

إليك اشتياقى ياكنافة زائد * فمالى غناء عنك كلا ولاصبر

ما المصدرية الظرفية وهو دام كقوله تعالى وأوصانى بالصلاة والزكاة مادمت حياً أى مدة دوامى حياً وسميت ماهذه مصدريه لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام وظرفية لأنها تقدر بالظرف وهو المدة

﴿ص﴾ وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَبَرُ نَحْوُ * فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

﴿ش﴾ يجوز فى هذا الباب أن يتوسط الخبر بين الاسم والفعل كما يجوز فى باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل قال الله تعالى «وكان حقاً علينا نصر المؤمنين. أكان للناس عجباً أن أوحينا» وقرأ حمزة وحفص «ليس البر أن تولوا وجوهكم» بنصب البر وقال الشاعر: سلى إن جهلت الناس عنا وعنهمو * فليس سواء عالم وجهول وقال آخر: لاطيب للعيش ما دامت منغصة * لذاته بادكار الموت والهرم وعن ابن درستويه أنه منع تقديم خبر ليس ومنع ابن معطى فى ألفيته تقديم خبر دام وهما محجوجان بما ذكرنا من الشواهد وغيرها

﴿ص﴾ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ إِلَّا خَبَرَ دَامَ وَلَيْسَ

﴿ش﴾ للخبر ثلاثة أحوال أحدها التأخير عن الفعل واسمه وهو الأصل كقوله تعالى وكان ربك قديرا الثانى التوسط بين الفعل واسمه كقوله تعالى «وكان حقاً علينا نصر المؤمنين» وقد تقدم شرح ذلك والثالث التقدم على الفعل واسمه كقولك عالماً كان زيد والدليل على ذلك قوله تعالى أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون فإياكم مفعول يعبدون وقد تقدم على كان وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل ويمتنع ذلك فى خبر ليس ودام فأما امتناعه فى خبر دام فبالاتفاق لأنك إذا قلت لا أصحبك مادام زيد صديقك ثم قدمت الخبر على مادام لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول لأن ماهذه موصول حرفى يقدر بالمصدر كما قدمناه وإن قدمته على دام دون ما لزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته وذلك لايجوز لاتقول عجبت مما زيدا تصحب وإنما يجوز ذلك فى الموصول الإسمى غير الألف واللام تقول جاءنى الذى زيدا ضرب ولا يجوز فى نحو جاء الضارب زيدا أن يقدم زيدا على ضارب وأما امتناع ذلك فى خبر ليس فهو اختيار الكوفيين والمبرد وابن السراج وهو الصحيح لأنه لم يسمع مثل ذاهبا لست ولأنها فعل جامد فأشبهت عسى وخبرها لايتقدم باتفاق وذهب الفارسى وابن جنى إلى الجواز مستدلين بقوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم

فلا زلت أكلى كل يوم وليلة * ولا زال منهلا بجرعائك القطر

(قوله لأنها تقدر بالمصدر) أى تقدر هى وصلتها بالمصدر وعندى أن المقدر بالمصدر إنما هو الصلة فليتأمل اه شنوانى بخطه (قوله لأنها تقدر بالظرف) قال العلامة الشنوانى صوابه لأنها نائبة عن الظرف فتدبر اه. قلت لاحاجة إلى هذا فان معنى تقديرها به تأويل ماهى فيه بالظرف فتأمل (قوله سلى إن جهلت الناس عنا الخ) هو من قصيدة من الطويل للسموءل اليهودى وأولها

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل
وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل

واللوم اسم لخصال مذمومة والضيم المراد به هنا الصبر على المكاره وقد كان هذا الشاعر خطب امرأة وخطبها غيره أيضاً فخاطبها بهذه الأبيات أى إن جهلت حالنا فسلى الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمى حالنا وحالهم فليس العالم بشىء والجاهل به سواء فمفعول جهلت محذوف كما أشرنا إليه ومشاهد فيه تقديم خبر ليس على اسمها (قوله لاطيب للعيش الخ) هو من البسيط وطيب بكسر الطاء اسم لما تستطيبه النفس وقوله منغصة أى مكدرة واللذة مايلتذ به الإنسان وقوله بادكار أى بتذكر وأصله باذتكار فقلبت التاء دالا مهملة ثم قلبت الذال المعجمة دالا مهملة فأدغمت الدال فى الدال والمعنى لاطيب لعيش ابن آدم مادامت لذاته منغصة بذكر الموت والهرم والشاهد فى قوله منغصة حيث قدم وهو خبر لها على اسمها واعترض بأن هذا غير مسلم لاحتمال أن لذاته مرفوع لنيابته عن فاعل منغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع فى السببى المرفوع كذا قيل، قلت لم يبال المصنف بذلك لكونه بعيداً ومع بعده

وذلك لأن يوم متعلق بمصروفا وقد تقدم على ليس وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل والجواب أنهم توسعوا فى الظروف مالم يتوسعوا فى غيرها ونقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع

﴿ص﴾ وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الْأُوَلُ بِمُرَادَفَةِ صَارَ

﴿ش﴾ يجوز فى كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل أن تستعمل بمعنى صار كقوله تعالى « وبست الجبال بسا فكانت هباء منبثاً وكنتم أزواجا ثلاثة » « فأصبحتم بنعمته إخوانا » « ظل وجهه مسوداً » وقال الشاعر :

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذى أخنى على لبـد

وقال الآخر : أضحى يمـزق أثوابى ويضربنى أبعـد شيبى يبغى عندى الأدبا

﴿ص﴾ وَغَيْرُ لَيْسَ وَفَتِئَ وَزَالَ بِجَوَازِ التَّمَامِ أَيِ الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْخَبَرِ نَحْوُ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ

﴿ش﴾ أى ويختص ماعدا فتئ وزال وليس من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تاما ومعنى التمام أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب كقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون خالدين فيها مادامت السموات والأرض وقال الشاعر : تطاول ليلك بالأثمد ٭ وبات الخلى ولم ترقد وبات وباتت له ليلة ٭ كليلة ذى العائر الأرمد وذلك من نبأ جاءنى ٭ وخبرته عن بنى الأسود وما فسرنا به التمام هو للصحيح وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذلك الخلاف فى تسمية ماينصب الخبر ناقصاً لم سمى ناقصا فعلى مااخترناه سمى ناقصا لكونه لم يكتف بالمرفوع وعلى قول الأكثرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان والصحيح الأول

﴿ص﴾ وَكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً نَحْوُ مَاكَانَ أَحْسَنَ زَيْداً

﴿ش﴾ ترد كان فى العربية على ثلاثة أقسام ناقصة فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب نحو وكان ربك قديراً وتامة فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب نحو وإن كان ذو عسرة وزائدة فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب وشرط زيادتها أمران أحدهما أن تكون لفظ الماضى والثانى أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا أو مجرورا كقولك ماكان أحسن زيدا أصله ما أحسن زيدا فزيدت كان بين ما وفعل التعجب ولا نعنى بزيادتها أنها لم تدل على معنى البتة بل أنها لم يؤت بها للاسناد

﴿ص﴾ وَحَذْفِ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ وَصْلاً إِنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ وَلَا ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ

﴿ش﴾ تختص كان بأمور منها مجيئها زائدة وقد تقدم ومنها جواز حذف آخرها وذلك بخمسة شروط وهى أن تكون

فيحتمل أنه لايرى ذلك تأمل (قوله والجواب أنهم توسعوا الخ) هذا الجواب يقتضى جواز تقديم خبر ليس عليها إذا كان ظرفا وقد أطلقوا منعه فالأولى أن يجاب بأن يوم منصوب بفعل مقدر أى يعرفون كما أفاده الفاكهى (قوله أمست خلاء الخ) أى صارت البلد خلاء واحتملوا أى ارتحلوا وأخنى عليها بالخاء المعجمة أى أهلكها ولبد بضم اللام وفتح الباء الموحدة آخر نسور لقمان كما فى القاموس ولقمان هذا هو لقمان بن عاد الأولى كان سيد عاد سأل الله طول العمر فعمر سبعة أنسر فصار يأخذ الفرخ من النسور فيعيش عنده ثمانين سنة فلما مات السابع مات ٭ ذكر ذلك ابن العماد فى شرح البردة (قوله يمزق الخ) الأدب بالتحريك رياضة النفس ومحاسن الأخلاق كما فى المصباح (قوله أن يستغنى بالمرفوع) ويسمى فاعلا حقيقة (قوله وبات وباتت الخ) هو من المتقارب من قصيدة لامرئ القيس ابن عانس بالنون قبل السين المهملة صحابى رضى الله عنه وأولها تطاول ليلك بالأثمد ٭ ونام الخلى ولم ترقد

بلفظ المضارع وأن تكون مجزومة وأن لا تكون موقوفاً عليها ولا متصلة بضمير نصب ولا بساكن وذلك كقوله تعالى «ولم أك بغيا» أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف وهذا الحذف جائز والحذفان الأولان واجبان ولا يجوز الحذف فى نحو «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب» لأجل اتصال الساكن بها فهى مكسورة لأجله فهى متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة ولا فى نحو إن يكنه فلن تسلط عليه لاتصال الضمير المنصوب بها والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ولا فى الموقوف عليها نص على ذلك ابن خروف وهو حسن لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقى على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقوله عه ولم يعه فلم يكن بمنزلة لم يع فالوقف عليه بإعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يمكن ولا يقال يلزم مثله فى لم يع لأن إعادة الياء تؤدى إلى إلغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم إنما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا

﴿ص﴾ وَحَذْفُهَا وَحْدَهَا مُعَوَّضاً عَنْهَا مَافِى مِثْل أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَر وَمَعَ اسْمِهَا فِى مِثْل إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ

﴿ش﴾ من خصائص كان جواز حذفها ولها فى ذلك حالتان فتارة تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر ويعوض عنها وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يعوض عنها شىء فالأول بعد أن المصدرية فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كقولهم أما أنت منطلقا انطلقت أصله انطلقت لأن كنت منطلقا فقدمت اللام وما بعدها على الفعل للاهتمام به أو لقصد الاختصاص فصار لأن كنت منطلقا انطلقت ثم حذف الجار اختصاراً كما يحذف قياسا من أن كقوله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما أى فى أن يطوف بهما ثم حذفت كان اختصاراً أيضا فانفصل الضمير فصار إن أنت ثم زيدت ما عوضا فصارت إن ما أنت ثم أدغمت النون فى الميم فصار أما أنت وعلى ذلك قول العباس بن مرداس

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ☆ فإن قومى لم تأكلهم الضبع : أصله لأن كنت فعمل فيه ماذكرنا والثانى بعد إن ولو الشرطيتين مثال ذلك بعد إن قولهم المرء مقتول بما قتل به إن سيفا فسيف وإن خنجر فخنجرا والناس مجزيون بأعمالهم

وبات وباتت لخ وقول العينى تبعا للزمخشرى إن ليلك فيه التفات من التكلم إلى الخطاب مردود بأن ذلك ليس التفاتاً بل تجريد إذ لم يقع التعبير قبله بطريق التكلم والأثمد بفتح الهمزة وسكون الثاء المثلثة وضم الميم وفى آخره دال مهملة هو اسم موضع وقدروى بكسر الهمزة والميم كالإثمد وهو الحجر الذى يكتحل به والخلى بفتح الخاء وكسر اللام وتشديد الياء وهو الخالى عن الهموم والأحزان والشجى خلافه ومنه المثل ويل للشجى من الخلى والعائر بعين مهملة وهمزة بعد الألف وهو القذى تدمع له العين ويقال هو نفس الرمد فعلى هذا يكون الأرمد صفة مؤكدة والشاهد فى قوله وباتت له ليلة حيث رفع ليلة على الفاعلية بباتت أى أقامت له ليلة (قوله إن يكنه فلن تسلط) قال صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بأنه الدجال وقال بعده وإن لا يكنه فلا خير لك فى قتله (قوله ترد الأشياء إلى أصولها) أى أصولها المستعملة فلا يرد أنهم لم يردوا الياء فى نحو يدك ودمك لأنه أصل غير مستعمل (قوله العباس بن مرداس) هو صحابى جليل أسلم قبل فتح مكة بيسير (قوله أبا خراشة الخ) بخاء معجمة مضمومة وبعضهم يكسرها كنية شاعر صحابى اسمه خفاف بمعجمة مضمومة وفاءين خفيفتين ابن ندبة بنون مفتوحة على المشهور ثم موحدة بينهما مهملة وهى أمه والنفر الرهط والضبع بالضاد المعجمة والباء الموحدة بوزن عضد المراد به هنا السنة المجدبة وفيه إيهام بالحيوان المعروف وتأكلهم استعارة تبعية لتستأصلهم وقال ابن الأعرابى الضبع هنا الحيوان المعروف وإذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع وفى شرح الدمامينى للمغنى ويحتمل أن يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر وأن مصدرية والمعنى لا تتعزز على لأن كنت ذا نفر فإن فخرت بذلك فخرت أنا بمثله فإن قومى لم تستأصلهم الشدائد فحذف المسبب الذى هو الجواب فى الحقيقة وأقام السبب مقامه اه قال الشمنى ولا يخفى ما فيه من التعسف اه ش بخطه (قوله وإن خنجراً

إن خيراً فخير وإن شراً فشر وقال الشاعر لاتقربن الدهر آل مطرف * إن ظالما أبداً وإن مظلوما
أي إن كان ماقتل بهسيفا فالذى يقتل به سيف وإن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير وإن كنت ظالما وإن كنت مظلوما
ومثاله بعد لقوله عليه السلام «التمس ولو خاتما من حديد» وقول الشاعر :

لايأمن الدهر ذوبغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

أى ولو كان مايلتمس خاتما من حديد . ولو كان الباغى ملكا

﴿ص﴾ وَمَا النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَلَيْسَ إِنْ تَقَدَّمَ الاِسْمُ وَلَمْ يُسْبَقْ بِأَنْ وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ إِلَّا ظَرْفاً أَوْ جَاراً وَمَجْرُوراً وَلَا اقْتَرَنَ الْخَبَرُ بِإِلَّا نَحْوُ مَاهَذَا بَشَراً

﴿ش﴾ اعلم أنهم أجروا ثلاثة حروف من حروف النفى مجرى ليس فى رفع الاسم ونصب الخبر وهى ما ولا ولات ولكل منها كلام يخصها والكلام الآن فى ما وإعمالها عمل ليس وهى لغة الحجازيين وهى اللغة القويمة وبها جاء التنزيل قال الله تعالى «ماهذا بشراً . ماهن أمهاتهم» ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط أن يتقدم اسمها على خبرها وأن لاتقترن بأن الزائدة ولاخبرها بألا فلهذا أهملت فى قولهم فى المثل مامسىء من أعتب لتقدم الخبر وفى قول الشاعر :

بنى غدانة ما إن أنتمو ذهب * ولاصريف ولكن أنتم الخزف لوجود إن المذكورة وفى قوله تعالى «ومامحمد إلارسول قد خلت من قبله الرسل وما أمرنا إلا واحدة لاقتران خبرها بالا وبنوتميم لايعملون ماشيئا ولو استوفت الشروط الثلاثة فيقولون مازيد قائم ويقرؤن ماهذا بشر

﴿ص﴾ وَكَذَا لَا النَّافِيَةُ فِى الشِّعْرِ بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْهَا نَحْوُ :

تَعَزَّ فَلَا شَىْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا * وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

بفتح الخاء المعجمة والجيم وكسرهما لغة وهو السكين الكبير كما فى المصباح (قوله لاتقربن الدهر) بالنصب على الظرفية أى فى الدهر آل مطرف بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء مكسورة (قوله لايأمن الدهر الخ) يحتمل أن تكون لاناهية فما بعدها مجزوم وكسر لالتقاء الساكنين ويحتمل أن تكون لانافية فالفعل مرفوع والدهر منصوب على الظرفية أو المفعولية أى لا يأمن فى الدهر الحوادث أو لايأمن غدرات الدهر صاحب بغى وظلم والجند بضم الجيم الأنصار والأعوان والجمع أجناد والسهل خلاف الجبل

﴿فائدة﴾ ورد فى حديث صحيح لاتسبوا الدهر فإن الله هو الدهر وقد أخذ بعضهم بظاهره فأثبت الدهر من أسمائه تعالى وجعل معناه الأزلى الأبدى وأول بعضهم الحديث بأنه على حذف مضاف أى خالق الدهر أو مقلبه قال المنذرى معنى الحديث أن العرب كان إذا نزل بأحدهم مكروه يسب الدهر معتقداً أن الذى أصابه فعل الدهر فكان هذا كاللعن للفاعل ولا فاعل لكل شىء إلا الله فنهاهم عن ذلك أفاده المناوى فى شرح الجامع الصغير (قوله مامسىء من أعتب) الهمزة فى أعتب للسلب كما فى المصباح والمعنى ليس من أزال الشكوى مسيئاً . وقال التبتيتى المعتب الذى عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك اه (قوله بنى غدانة الخ) أى يابنى غدانة بضم الغين المعجمة وتخفيف الدال المهملة وبعد الألف نون وهم حى من بنى يربوع وقوله ولا صريف بفتح الصاد المهملة وكسر الراء وسكون الياء ثم فاء هو الفضة والخزف هو الطين المعمول آنية قبل أن يطبخ (قوله ويقرءون ماهذا بشر) لعل المراد أن هذا مقتضى لغتهم لاأنهم يقرءون ذلك حقيقة لأن القرآن سنة متبعة فلا تجوز مخالفته وإن وافق لغة العرب نعم إن بلغهم هذا عن النبى صلى الله عليه وسلم كان جائزاً ومقروءاً به حقيقة فتدبر (قوله فى الشعر) اعتمد بعضهم عملها مطلقاً (قوله تعز الخ) هو من الطويل أى تصبر

﴿ش﴾ الحرف الثانى مما يعمل عمل ليس لا كقوله تعز فلاشىء على الأرض باقياً * ولا وزر مما قضى الله واقيا
ولإعمالها أربعة شروط أن يتقدم اسمها وأن لا يقترن خبرها بالا وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين وأن يكون ذلك
فى الشعر لا فى النثر فلا يجوز إعمالها فى نحو لا أفضل منك أحد ولا نحو لا أحد إلا أفضل منك ولا فى نحو لا زيد قائم
ولا عمرو ولهذا غلط المتنبى فى قوله إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال واقيا
وقد صرحت بالشرطين الأخيرين ووكلت معرفة الأولين إلى القياس على ما لأن ما أقوى من لا ولهذا تعمل فى النثر وقد
اشترطت فى ما أن لا يتقدم خبرها ولا يقترن بالا فأما اشتراط أن لا يقترن اسم لا بإن فلا حاجة له هنا لأن اسم لا لا يقترن بإن

﴿ص﴾ وَلَاتَ لَكِنَّ فِى الْحِينِ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْأَيْهَا وَالْغَالِبُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ نَحْوُ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ

﴿ش﴾ الثالث مما يعمل عمل ليس لات وهى لا النافية زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو للمبالغة وشرط إعمالها
أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين والثانى أن يحذف أحد الجزأين والغالب أن يكون المحذوف اسمها كقوله تعالى
فنادوا ولات حين مناص والتقدير والله أعلم فنادى بعضهم بعضا أن ليس الحين حين فرار وقد يحذف خبرها ويبقى
اسمها كقراءة بعضهم ولات حين بالرفع

﴿ص﴾ الثَّانِى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ وَلَكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ أَوِ الظَّنِّ وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّى وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّى
أَوِ الْإِشْفَاقِ أَوِ التَّعْلِيلِ فَيَنْصِبْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُنَّ وَيَرْفَعْنَ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهُنَّ

﴿ش﴾ الثانى من نواسخ المبتدإ والخبر ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو ستة أحرف إن وأن ، معناهما التوكيد
تقول زيد قائم ثم تدخل إن لتأكيد الخبر وتقريره فتقول إن زيدا قائم وكذلك أن إلا أنها لابد أن يسبقها كلام

أمر من تعزى يتعزى والوزر بفتح الواو والزاى المعجمة آخره راء مهملة الملجأ والواقى الحافظ والشاهد فى الشطرين
وقيل لا شاهد فى الأول لاحتمال أن يكون قوله على الأرض خبرا وباقياً حال (قوله غلط المتنبى) هو أبو الطيب أحمد
ابن الحسين الشاعر المجيد ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلثمائة وإنما قيل له المتنبى لأنه ادعى النبوة وتبعه خلق كثير ثم إنه
أسره لؤلؤة أمير حمص وسجنه زمنا طويلا فتاب وكذب نفسه فيما ادعاه وقيل أطلق عليه ذلك لأنه قال :

أنا فى أمة تداركها الله * غريب كصالح فى ثمود

وقتل بالقرب من النعمانية فى شهر رمضان سنة أربع وخمسين وثلثمائة اه ملخصا من تهذيب الأسماء واللغات
للنووى (قوله إذا الجود الخ) الجود بالضم الكرم والأذى مصدر أذى كتعب بمعنى المكروه والمعنى أن الإعطاء
إذا لم يكن خالصا من إتباعه بالمكاره فلا يفيد صاحبه اكتساب الثناء عليه وماله غير باق وهذا إشارة لقوله تعالى
لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى (قوله لكن فى الحين) أى فى لفظه على ما اقتضاه كلامه هنا أو المراد به اسم الزمان
وهو ظاهر عبارته فى الأوضح وكذا ابن مالك فى التسهيل (قوله لتأنيث اللفظ) أى لفظ لا أو للمبالغة فى النفى
أولهما (قوله ولات حين مناص) الواو للحال ولا نافية بمعنى ليس والتاء زائدة لتأكيد النفى والمبالغة فيه
وحين مناص خبرها ومضاف إليه (قوله كقراءة بعضهم) أى شذوذا كما قرئ كذلك بالجر وخرج على أن
لات حرف جر لأسماء الزمان خاصة ففى الآية ثلاث قراءات ثنتان شاذتان (قوله للتأكيد) أى موضوعان للتأكيد
وهو تقوية المعنى فى ذهن السامع (قوله ما ينصب الاسم ويرفع الخبر) وقد ورد المبتدأ بعد إن مرفوعا فى قوله صلى الله
عليه وسلم إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وقد أجيب عنه بأجوبة منها أن اسمها ضمير شأن محذوف ومنها
أن من زائدة فى الإثبات على رأى الكسائى * واعترض بمخالفته لكلام الجمهور وبأن عذاب من أشرك بالله أشد من

كقولك بلغنى أو أعجبنى ونحو ذلك ولكن ومعناها الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أو نفيه يقال زيد عالم فيوهم ذلك أنه صالح فتقول لكنه فاسق وتقول مازيد شجاع فيوهم ذلك أنه ليس بكريم فتقول لكنه كريم وكأن للتشبيه كقولك كأن زيداً أسد أو الظن كقولك كأن زيداً كاتب وليس للتمنى وهو طلب مالا طمع فيه كقول الشيخ: ليت الشباب يعود يوما، أو مافيه عسر كقول المعدم الآيس ليت لى قنطاراً من الذهب ولعل للترجى وهو طلب المحبوب المستقرب حصوله كقولك لعل الله يرحمنى أو للإشفاق وهو توقع المكروه كقولك لعل زيداً هالك أو للتعليل كقوله تعالى «فقولا له قولا لينا لعله يتذكر» أى لكى يتذكر نص علي ذلك الأخفش

﴿ص﴾ إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ مَا الْحَرْفِيَّةُ نَحْوُ «إِنَّمَا اللهُ إِلٰهٌ وَاحِدٌ» إِلَّا لَيْتَ فَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ

﴿ش﴾ إنما تنصب هذه الأدوات الأسماء وترفع الأخبار بشرط أن لاتقترن بهن ما الحرفيه فإن اقترنت بهن بطل عملهن وصح دخولهن على الجملة الفعلية قال الله تعالى «قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد وقال تعالى كأنما يساقون إلى الموت»، وقال الشاعر

فوالله مافارقتكم قاليا لكم ... ولكن مايقضى فسوف يكون

وقال الآخر

أعد نظراً ياعبد قيس لعلما ... أضاءت لك النار الحمار المقيدا

ويستثنى منها ليت فانها تكون باقية مع ماعلي اختصاصها بالجملة الاسمية فلا يقال ليتما قام زيد فلذلك أبقوا عملها وأجازوا فيها الإهمال حملا علي أخواتها وقد روى بالوجهين قول الشاعر: قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد برفع الحمام ونصبه وقولى ما الحرفية احترازاً عن ما الإسمية فإنها لاتبطل عملها وكذلك قوله تعالى «إنما صنعوا كيد ساحر» فما هنا اسم بمعنى الذى وهو فى موضع نصب بإن وصنعوا صلة والعائد محذوف وكيد ساحر الخبر والمعنى أن الذى صنعوه كيد ساحر

﴿ص﴾ كَإِنِ الْمَكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً

﴿ش﴾ معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال والإهمال فى ليتما كذلك يجوز فى إن المكسورة إذا خففت كقولك إن زيد

المصور قلت وأقرب من هذا كله أن تجعل من للتبعيض فتكون اسما لأن كما قال الزمخشرى فى قوله تعالى «فأخرج به من الثمرات رزقا لكم» إذا كانت من للتبعيض فهى فى موضع المفعول به ورزقا مفعول لأجله اهـ (قوله أو نفيه) اعترض بأنه لايوجد له مثال لأن كل مثال فرض كان داخلا فى الأول فنحو مازيد شجاع يوهم ثبوت عدم الكرم فتقول لكنه كريم وأجيب بأن المعطوف محذوف والتقدير أو ثبوت مايتوهم نفيه فحذف المعطوف وأبقى معموله والمعطوف عليه رفع والاعتراض مبنى على أن المعطوف نفى والمعطوف عليه ثبوته وهو غير صحيح كذا ذكره الفيشى قلت والذى يظهر أنه لاحاجة إلى هذا كله إذ لا داعى إلى تقدير ثبوت فى المثال المذكور إذ يصح أن يقال فى قولنا مازيد شجاع أنه يوهم نفى الكرم عنه وهذا كاف فى ذكره وإن صح تقدير الثبوت بالمعنى الذى قاله وهذا أوضح من كلام الشارح فأى داع إلى ارتكاب التطويل والقال والقيل فتأمل (قوله المعدم) أى الفقير الآيس بالمد المحتاج (قوله للإشفاق) مصدر أشفقت عليه بمعنى خفت عليه (قوله إنما يوحى إلى الخ) إنما الأولى لقصر الصفة على الموصوف كقولك إنما يقوم زيد فالموحى إليه عليه الصلاة والسلام مقصور على التوحيد كما أن القيام فى المثال المذكور مقصور على زيد وإنما الثانية لقصر الموصوف وهو إلهكم على الصفة وهى الوحدانية اهـ ش بخطه (قوله فوالله مافارقتكم الخ) فى التمثيل بهذا لما الكافة نظر لأن ما موصولة لا كافة بدليل عود الضمير المستتر فى يقضى عليها ودخول الفاء بعدها (قوله أعد نظراً الخ) غرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنه يفعل فى الحمار الفعلة الشنعاء (قوله قالت ألا ليتما الخ) هو للنابغة الذبيانى من بحر البسيط وقبله:

لمنطلق وإن زيداً منطلق والأرجح الإهمال عكس ليت قال تعالى «إن كل نفس لما عليها حافظ» و«وإن كل لما جميع لدينا محضرون» وقال الله تعالى «وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم» قرأ الحرميان وأبو بكر بالتخفيف والإعمال

﴿ص﴾ فَأَمَّا لَـٰكِنْ مُخَفَّفَةً فَتُهْمَلُ

﴿ش﴾ وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية قال الله تعالى «وما ظلمناهم ولـكن كانوا هم الظالمين» وقال تعالى «لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون» فدخلت على الجملتين

﴿ص﴾ وَأَمَّا أَنْ فَتَعْمَلُ وَيَجِبُ فِى غَيْرِ الضَّرُورَةِ حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ بِقَدْ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ نَفْىٍ أَوْ لَوْ

﴿ش﴾ وأما أن المفتوحة فانها إذا خففت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال لكن يجب فى اسمها ثلاثة أمور أن يكون ضميرا لا ظاهراً وأن يكون بمعنى الشأن وأن يكون محذوفا ويجب فى خبرها أن يكون جملة لا مفردا فان كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو متصرف وهو دعاء لم تحتج إلى فاصل يفصلها من أن ، مثال الأسمية قوله تعالى «أن الحمد لله رب العالمين» تقديره أنه الحمد لله أى أن الأمر والشأن خففت وحذف اسمها ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل ومثال الفعلية التى فعلها جامد وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم «وأن ليس للانسان إلا ما سعى» التقدير

واحكم كحكم فتاة الحى إذ نظرت ... إلى حمام شراع وارد الثمد

وبعده

فحسبوه فألفوه كما ذكرت ... ستاوستين لم تنقص ولم تزد

فكملت مائة فيها حمامتها ... وأسرعت حسبة فى ذلك العدد

والمعنى كن حكيما كفتاة الحى وهى زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام وقصتها أنها كانت لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت : ليت الحمام ليه : إلى حمامتيه : ونصفه قديه : تم الحمام ميه : فنظر فإذا القطا قد وقع فى شبكة صياد فعدوه فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا ضم ذلك إلى قطاتها كانت مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شراع بالشين المعجمة أو بالسين المهملة جمع سريع ككرام جمع كريم ومعناه قاصدة إلى الماء ووصفه بصفة الافراد وهو وارد الثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد وقوله فقد أى لحسب وحرك الدال للضرورة والخطاب فى قوله واحكم للنعمان بن المنذر يعتذر إليه بهذه القصيدة أراد كن حكيما بنصب الرأى فى أمرى ولا تقبل ممن سعى بى إليك وكن كفتاة الحى الخ (قوله وإن كل لما الخ) كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر المبتدإ ومحضرون نعته وجمع على المعنى قاله فى شرح التوضيح (قوله وإن كلا الخ) إن مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام فى لما لام الابتداء وما موصوفة خبر إن وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وإن كلا لخلق موفى عمله (قوله قرأ الحرميان) تثنية حرمى منسوب إلى الحرم والمراد بهما نافع وابن كثير فالأول إلى حرم المدينة والثانى إلى حرم مكة وأبو بكر المراد به شعبة أحد راويى عاصم وقوله بالتخفيف أى بتخفيف إن ولما بالنظر للحرميين وبتخفيف إن وتشديد لما بالنظر لأبى بكر وهى أعنى لما المشددة فى قوله تعالى لما عليها حافظ بمعنى إلا الاستثنائية وفى لما ليوفينهم جازمة محذوف فعلها والتقدير لما يهملوا أو لما يتركوا هذا عند ابن الحاجب قال المصنف فى المغنى والأولى أن يقدر لما يوفوا أى أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها بدليل أن بعده ليوفينهم أما باقى القراء فابن عامر وحفص وحمزة يشددونهما وأبو عمرو والكسائى يشددان إن ويخففان لما فتأمل (قوله أن الحمد لله الخ) يتأمل فى التمثيل بذلك للمخففة مع أنه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين إلا أن يقال اشتراط

وأنه عسى وأنه ليس مثال التى فعلها متصرف وهو دعاء والخامسة أن غضب الله عليها فى قراءة من خفف أن وكسر الضاد فإن كان الفعل متصرفاً وكان غير دعاء وجب أن يفصل من أن بواحد من أربعة وهى قد نحو ونعلم أن قد صدقتنا ، ليعلم أن قد أبلغوا ، وحرف التنفيس نحو علم أن سيكون منكم مرضى وحرف النفى نحو أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا ولو نحو وأن لو استقاموا ، وربما جاء فى الشعر بغير فصل كقوله : علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل وربما جاء اسم أن فى ضرورة الشعر مصرحا به غير ضمير شأن فيأتى خبرها حينئذ مفرداً وجملة وقد اجتمعا فى قوله

بأنك ربيع وغيث مريع * وأنك هناك تكون الثمالا

﴿ص﴾ وَأَمَّا كَأَنَّ فَتَعْمَلُ وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِهَا وَيُفْصَلُ الْفِعْلُ مِنْهَا بِلَمْ أَوْ قَدْ

﴿ش﴾ إذا خففت كأن وجب إعمالها كما يجب إعمال أن ولكن ذكر اسمها أكثر من ذكر اسم أن ولا يلزم أن يكون ضميراً قال الشاعر : ويوما توافينا نوجه مقسم * كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم يروى بنصب الظبية على أنها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف أى كأن ظبية عاطية هذه المرأة ليكون من عكس التشبيه أو كان مكانها ظبية على حقيقة التشبيه ويروى برفعها على حذف الاسم أى كانها ظبية وإذا كان الخبر مفرداً أو جملة اسمية لم يحتج لفاصل فالمفرد كقوله كان ظبية فى رواية من رفع والجملة الاسمية كقوله : كأن ثدياه حقان * وإن كان فعلا وجب أن يفصل منها إما بلم أو قد فالأول كقوله تعالى « كأن لم تغن بالأمس » وقول الشاعر : كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا * أنيس ولم يسمر بمكة سامر

تقدمه أغلى كما فى التصريح اه يس (قوله علموا أن يؤملون الخ) هو من الخفيف ويؤملون مبنى للمفعول مضارع أمله تأميلا أى يرجون وجادوا أى تكرموا وقوله بأعظم متعلق به ويسئلوا مبنى للمفعول أيضا والسؤل بضم السين المهملة وبالهمز وتركه بمعنى السؤال والمعنى علموا أن الناس يرجون معروفهم فلم يخيبوا رجاءهم بل جادوا قبل سؤالهم لهم بأعظم ما يسأله السائلون والشاهد فى قوله أن يؤملون حيث كانت أن مخففة من الثقيلة ولم يفصل بينها وبين معمولها بفاصل (قوله فى قوله بأنك ربيع الخ) أى فى قول القائل أو الشخص لأن البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب من قصيدة من المتقارب ترثى بها أخاها والجار متعلق بقولها قبله

لقد علم الضيف والمرملون إذا اغبر أفق وهبت شمالا

وبذلك صح الاستشهاد به على المخففة لأنها لابد أن يتقدم عليها لفظ دال على اليقين والمرملون الفقراء والأفق الناحية والشمالا بفتح الشين هى الريح التى تهب من ناحية القطب وهو منصوب على الحال من فاعل هبت وهو الريح لكون ذلك معلوما من السياق والغيث المطر وقوله مريع بفتح الميم وكسر الراء وسكون الياء أى كثير الانبات والثمالا بكسر المثلثة معناه الغياث ومنه قول بعض أعمامه صلى الله عليه وسلم فى مدحه : ثمال اليتامى عصمة للأرامل (قوله ويوما توافينا الخ) هو من الطويل وتوافينا بضم أوله من الموافاة وهى المقابلة بالاحسان والمجازاة الحسنة ومقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أى بوجه محسن أى جميل وتعطو أى تتناول وتأخذ لترعى من عطا يعطو عطوا وكأنه ضمنه معنى تميل أى تميل فى مرعاها إلى كذا فلذلك عداه بالى قال بعضهم للعاطية التى تتناول أطراف الشجر فى رعيها والراء مكسورة فى قوله وارق بمعنى مورق أى كثير الورق والسلم بفتحتين شجر من شجر العضاه جمع سلمة (قوله كأن ثدياه حقان) : عجز بيت من الهزج وصدره : ونحر مشرق اللون ويروى وصدر مشرق الخ وعليهما فالضمير فى ثدياه يرجع إلى النحر أو الصدر لكن على حذف مضاف أى ثديا صاحبه والواو فيه واو رب كما ذكره أكثر النحاة وقال ابن هشام إنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف تقديره لها وجه مشرق اللون أى مضيئه وحقان مثنى حق بحذف التاء أي كحقين فى الاستدارة والصغر أفاده العينى (قوله كأن لم يكن بين الحجون الخ) بفتح الحاء المهملة وبعدها جيم

والثانى كقوله : أزف الترحل غير أن ركابنا ٭ لما تزل برحالنا وكأن قد
أى وكأن قد زالت فحذف الفعل

﴿ص﴾ وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبَرُهُنَّ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا نَحْوُ إِنَّ فِى ذٰلِكَ لَعِبْرَةً ، إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا »

﴿ش﴾ لايجوز فى هذا الباب توسط الخبر بين العامل واسمه ولا تقديمه عليهما كما جاز فى باب كان لا يقال إن قائم زيداً كما يقال كان قائما زيد والفرق بينهما أن الأفعال أمكن للعمل من الحروف فكانت أحمل لأن يتصرف فى معمولها وما أحسن قول ابن عنين يشكو تأخره ٭ كأنى من أخبار إن ولم يجز ٭ له أحد فى النحو أن يتقدما ٭ ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفا أو جاراً ومجروراً فإنه يجوز فيهما أن يتوسط لأنهم قد يتوسعون فيهما مالم يتوسعوا فى غيرهما قال الله تعالى « إن لدينا أنكالا وجحيما » « إن فى ذلك لعبرة لمن يخشى » واستغنيت بتنبيهى على امتناع التوسط فى غير مسئلة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقدم لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس ولا يلزم من ذكرى توسيطهم الظرف والمجرور أن يكونوا يجيزون تقديمه لأنه لا يلزم من تجويزهم فى الأسهل تجويزهم فى غيره

﴿ص﴾ وَتُكْسَرُ إِنَّ فِى الِابْتِدَاءِ نَحْوُ « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةِ الْقَدْرِ » وَبَعْدَ الْقَسَمِ نَحْوُ « حٰمٓ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ » وَالْقَوْلِ نَحْوُ « قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللّٰهِ » وَقَبْلَ اللَّامِ نَحْوُ « وَاللّٰهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ »

﴿ش﴾ تكسر إن فى مواضع أحدها أن تقع فى ابتداء الجملة كقوله تعالى « إنا أنزلناه . إنا أعطيناك الكوثر . ألا إن أولياء الله لاخوف عليهم ولاهم يحزنون » الثانى بعد القسم كقوله تعالى « حم والكتاب المبين إنا أنزلناه ــ يس والقرآن

بوزن رسول جبل مشرف بمكة اه مصباح والصفا بالقصر موضع بمكة وقوله يسمر بضم الميم أى يحدث والسامر المحدث (قوله أزف الترحل الخ) أزف بالزاى ثم الفاء ويروى أفد بالفاء المكسورة والدال المهملة وكلاهما فعل ماض بمعنى قرب ودنا والركاب بكسر الراء وتخفيف الكاف الإبل التى يسار عليها ولا واحد لها من لفظها بل من معناها وهى راحلة والجمع ركب مثل كتاب وكتب وتزل بضم الزاى مضارع زال يزول بمعنى ذهب كما فى العينى (قوله إن لدينا أنكالا) أى قيودا ثقالا جمع نكل بكسر النون اه جلالين (قوله وتكسر إن فى الابتداء) أى ابتداء الكلام قال أبو حيان وليس وجوب كسرها مجمعا عليه فقد ذهب بعض النحويين إلى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام فتقول أن زيدا قائم عندى (قوله إنا أنزلناه) مثال للابتداء الحقيقى قال الشيخ يس وقد يتوقف فيه لسبق البسملة عليه وخصوصاً على القول بأن البسملة آية من كل سورة اه . قلت ويمكن الجواب باحتمال أنه جار على القول بأنها ليست آية من كل سورة وهذا كاف فتأمل (قوله والكتاب المبين) الواو للعطف إن كان « حم » مقسما به باضمار حرف القسم لا للقسم حتى لا يلزم اجتماع قسمين على شىء واحد وإلا فللقسم وجواب القسم « إنا أنزلناه » لا قوله « إنا كنا منذرين » خلافا لبعضهم لأن الأول هو السابق (قوله قال إنى عبد الله) قال يس الظاهر أن مقول القول إنى عبد الله إلى قوله حياً والتعبير يقال إما باعتبار ما سبق فى قضائه أو بجعل المحقق وقوعه كالواقع وقيل أكمل الله عقله واستنبأه طفلا اه (قوله ألا إن أولياء الله) مثال للابتداء الحكمى لتقدم ألا الاستفتاحية عليها ومن الابتداء الحكمى قوله تعالى « فلا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا » فإن العزة الخ ليس محكيا لفساد المعنى لأن ذلك ليس من مقولهم لأنه لايحزنه قولهم ذلك وكونه من مقولهم على جهة السخرية فيحزنه خلاف الظاهر لاقرينة عليه اه يس (قوله يس الخ) قال فى الكشاف عن ابن عباس رضى الله عنهما معناه يا إنسان فى لغة طىء والله أعلم بصحته وإن صح فوجهه أن يكون أصله يا أنيسين فكثر النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا على شطره كما قالوا فى القسم م

الحكيم إنك لمن المرسلين » الثالث أن تقع محكية بالقول كقوله تعالى « قال إنى عبد الله » الرابع أن تقع اللام بعدها كقوله تعالى » والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون » فكسرت بعد يعلم ويشهد وإن كانت قد فتحت بعد علم وشهد فى قوله تعالى « علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم . شهد الله أنه لا إله إلا هو » وذلك لوجود اللام فى الأولين دون الأخيرين

﴿ص﴾ وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرِ إِنَّ الْمَكْسُورَةِ أَوِ اسْمِهَا أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ أَوِ الْفَصْلِ وَيَجِبُ مَعَ الْمُخَفَّفَةِ إِنْ أُهْمِلَتْ وَلَمْ يَظْهَرِ الْمَعْنَى

﴿ش﴾ يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على واحد من أربعة اثنين متأخرين واثنين متوسطين فأما المتأخر فالخبر نحو وإن ربك لذو مغفرة والاسم نحو إن فى ذلك لعبرة وأما المتوسطان فمعمول الخبر نحو إن زيدا لطعامك آكل والضمير المسمى عند البصريين فصلا وعند الكوفيين عمادا نحو إن هذا لهو القصص الحق وإنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون وقد يكون دخول اللام واجبا وذلك إذا خففت إن وأهملت ولم يظهر قصد الاثبات كقولك إن زيد لمنطلق وإنما وجبت هنا فرقا بينها وبين إن النافية كالتى فى قوله تعالى «إن عندكم من سلطان بهذا » ولهذا تسمى اللام الفارقة لأنها فرقت بين النفى والاثبات فان اختل شرط من الثلاثة كان دخولها جائزاً لا واجباً لعدم الالتباس وذلك إذا شددت نحو إن زيداً قائم أو خففت وأعملت نحو إن زيداً قائم أو خففت وأهملت وظهر المعنى كقول الشاعر

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

الله فى أيمن الله (قوله الحكيم) أى ذى الحكمة أى لأنه دليل ناطق بالحكمة كالحى أو لأنه كلام حكيم فوصف بصفة

﴿ص﴾ وَمِثْلُ إِنَّ لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بِالنَّكِرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا نَحْوُ لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ وَلَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا عِنْدِى وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شِبْهِهِ بُنِىَ عَلَى الْفَتْحِ فِى نَحْوِ لَا رَجُلَ وَلَا رِجَالَ

المتكلم به (قوله تختانون) أى تخونون أنفسكم بالجماع ليلة الصيام وهـذا كان فى ابتداء الإسلام ثم نسخ (قوله المسمى عند البصريين فصلا) أى لأنه فصل بين كون مابعده نعتا وكونه خبرا لأنك إذا قلت زيد القائم جاز أن يكون القائم خبرا عن زيد وأن يكون صفة له فلما أتيت بضمير الفصل تعين كونه خبرا لا صفة (قوله وعند الكوفيين عمادا) قال الرضى سموه بذلك لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف عن السقوط اه ولا محل له من الاعراب ولذا قيل إنه حرف وعن الخليل أنه اسم قال فى الكافية

ومالذا محل إعراب وإن ٭ تجعله ذا حرفية فهو قمن

وقيل له محل من الإعراب كما هو مبسوط فى المطولات (قوله أنا ابن الخ) هو من الطويل للحكم بن حكيم الملقب بالطرماح ومعناه الطويل وقيل سمى بذلك لزهوه وأباه بضم الهمزة جمع آب بمعنى ممتنع كقاض وقضاة والضيم الظلم ومالك الأول اسم أبى القبيلة والثانى القبيلة ولهذا قال كانت بتأنيث الفعل وصرفه مراعاة للحى وكرام المعادن أى الأصول والشاهد فيه حذف لام الابتداء لوجود القرينة عليها لأن الكلام مدح والنفى يقتضى الذم ومن آل مالك قال العينى هو بدل من قوله أنا ابن أباة الضيم اه ويجوز جعله فى موضع الحال (قوله لا النافية للجنس) أى لصفته وحكمه وإلا فالجنس لا ينفى وإسناد النفى إليه مجاز من إسناد ما للشىء إلى آلته وتسمى لا التبرئة قال الدمامينى كأنه مأخوذ من قولك برأت فلانا عن كذا إذا نفيته عنه فهى مبرئة للجنس أى نافية له وإطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كما فى زيد عدل (قوله خاص بالنكرات)

وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِى نَحْوِ لَا مُسْلِمَاتَ وَعَلَى الْيَاءِ فِى نَحْوِ لَا رَجُلَيْنِ وَلَا مُسْلِمِينَ

﴿ش﴾ يجرى مجرى إن فى نصب الاسم ورفع الخبر لا بثلاثة شروط أحدها أن تكون نافية للجنس والثانى أن يكون معمولاها نكرتين والثالث أن يكون الاسم مقدما والخبر مؤخرا فان انخرم الشرط الأول بأن كانت ناهية اختصت بالفعل وجزمته نحو لاتحزن إن الله معنا أو زائدة لم تعمل شيئا نحو مامنعك أن لاتسجد إذ أمرتك أو نافية للوحدة عملت عمل ليس نحو لارجل فى الدار بل رجلان وإن انخرم أحد الشرطين الأخيرين لم تعمل ووجب تكرارها مثال الأول لازيد فى الدار ولاعمرو ومثال الثانى لافيها غول ولاهم عنها ينزفون وإذا استوفت الشروط فلايخلو اسمها إما أن يكون مضافا أوشبيها به أومفردا فان كان مضافا أوشبيها به ظهر النصب فيه فالمضاف كقولك لاصاحب علم ممقوت ولا صاحب جود مذموم والشبيه بالمضاف ما اتصل به شىء من تمام معناه إما مرفوع به نحو لاقبيحافعله ممدوح أومنصوب به نحو لاطالعا جبلاحاضر أومخفوض بخافض يتعلق به نحو لاخيرا من زيد عندنا وإن كان مفردا غير مضاف ولاشبيه به فانه يبنى على ماينصب به لوكان معربا فان كان مفردا أو جمع تكسير بنى على الفتح نحو لارجل ولارجال وإن كان مثنى أوجمع مذكر سالما فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء تقول لارجلين ولا مسلمين عندى وإن كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسر وقد يبنى علي الفتح نحو مسلمات فى الدار وقد روى بالوجهين قول الشاعر

لا سابغات ولا جأواء باسلة * تقى المنون لدى استيفاء آجال

﴿ص﴾ وَلَكَ فِى نَحْوِ لَاحَوْلَ وَلَا قُوَّةَ فَتْحُ الْأَوَّلِ وَفِى الثَّانِى الْفَتْحُ وَالنَّصْبُ وَالرَّفْعُ كَالصِّفَةِ فِى نَحْوِ لَارَجُلَ ظَرِيفُ وَرَفْعُهُ فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ وَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَوْ فُصِلَتِ الصِّفَةُ أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ امْتَنَعَ الْفَتْحُ

﴿ش﴾ إذا تكررت لامع النكرة جاز فى النكرة الأولى الفتح والرفع فإن فتحت فلك فى الثانية ثلاثة أوجه الفتح والنصب والرفع فإن رفعت فلك فى الثانية وجهان الرفع والفتح ويمتنع النصب فتحصل أنه يجوز فتح الاسمين ورفعهما وفتح الأول ورفع الثانى وعكسه وفتح الأول ونصب الثانى فهذه خمسة أوجه فى مجموع التركيب فان لم تتكرر لامع النكرة الثانية لم يجز فى الأولى الرفع ولافى الثانية الفتح بل تقول لاحول وقوة أوقوة بفتح حول لاغير ونصب قوة أو رفعها قال الشاعر فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * ويجوز فلا أب وابن كان وإن اسم لامفرداً

أى ولوصورة فدخل نحو لاأباله ولاغلامى له ولامسلمى له فاللام زائدة واسمها مضاف للضمير وهى نكرة فى الصورة (قوله لافيها غول) أى مايغتال عقولهم ولاهم عنها ينزفون بفتح الزاى وكسرها من نزف الشارب وأنزف أى يسكرون بخلاف خمر الدنيا ذكره فى الجلالين (قوله مااتصل به شىء) إن أريد بالشىء اللفظ صح وصفه بالاتصال لكنه ليس تمام المعنى وأجيب بأنه علي تقدير مضاف أى مفهم تمام معناه وبأنهم قد يصفون الألفاظ بصفات معانيها وإن أريد به المعنى ففى وصفه بالاتصال الذى هو العمل تجوز أفاده بعضهم (قوله لاسابغات الخ) هو من البسيط والسابغات جمع سابغة بمعنى الدروع الواسعة ولاجأواء بفتح الجيم وسكون الهمزة وفتح الواو ممدود يقال كتيبة جأواء أى يعلوها السواد لكثرة الدروع والباسلة صفة له أى شجعان من البساله وهى الشجاعة وتقى المنون أى ترد الموت لدى استيفاء الخ أى عند استكمال الأعمار أفاده العينى (قوله وفى الثانى الفتح والنصب الخ) أما الفتح فعلى أن لا الثانية عاملة كالأولى عمل إن وأما الرفع فعلى أنها عاملة عمل ليس أو أنها مهملة وما بعدها مبتدأ وخبر أو معطوف على محل لامع اسمها فان محلها رفع بالابتداء عند سيبويه وأما النصب فبالعطف على محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف تأمل (قوله فلا أب وابنا الخ) هو من الطويل والمراد به مدح مروان الملك وابنه هو عبد الملك وتمامه * إذا هو بالمجد

أو نعت بمفرد ولم يفصل بينهما فاصل مثل لارجل ظريف فى الدار جاز فى الصفة الرفع على موضع لا مع اسمها فى موضع الابتداء والنصب على موضع اسمها فان موضعه نصب بلا العاملة عمل إن والفتح على تقدير أنك ركبت الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليهما فان فصل بينهما فاصل أو كانت الصفة غير مفردة جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح فالأول نحو لا رجل فى الدار ظريف وظريفا والثانى نحو لا رجل طالعا جبلا وطالع جبلا

﴿ص﴾ الثَّالِثُ ظَنَّ وَرَأَى وَحَسِبَ وَدَرَى وَخَالَ وَزَعَمَ وَوَجَدَ وَعَلِمَ القَلْبِيَّاتُ فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَىْءٍ . وَيُلْغَيْنَ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرْنَ نَحْوُ القَوْمُ فِى أَثَرِى ظَنَنْتُ وَبِمُسَاوَاةٍ إِنْ تَوَسَّطْنَ نَحْوُ . وَفِى الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ . وَإِنْ وَلِيَهُنَّ مَا أَوْ لَا أَوْ إِنِ النَّافِيَاتُ أَوْ لَامُ الابْتِدَاءِ أَوِ القَسَمِ أَوِ الاسْتِفْهَامِ بَطَلَ عَمَلُهُنَّ فِى اللَّفْظِ وُجُوبًا وَسُمِّىَ ذَلِكَ تَعْلِيقًا نَحْوُ لِنَعْلَمَ أَىُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى

﴿ش﴾ الباب الثالث من النواسخ ما ينصب المبتدأ والخبر معاً وهو أفعال القلوب وهو ظن نحو وإنى لأظنك يافرعون مثبورا ورأى نحو «إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا» وقال الشاعر

ارتدى وتأزر ومثل بالنصب صفة لما قبله فالخبر محذوف أو بالرفع على أنه خبر والمجد الكرم وارتدى أى لبس الرداء وتأزر أى لبس الإزار والارتداء والاتزار مثلان لما أحرزاه من صفة الكرم والشاهد فيه ظاهر (قوله ظن) أى بمعنى الرجحان أو اليقين لا بمعنى اتهم وإلا تعدت لمفعول واحد (قوله ورأى) بمعنى علم أو ظن لا من الرأى وإلا تعدت لمفعولين، تارة كرأى أبو حنيفة كذا حلالا وإلى واحد تارة هو مصدر ثانيهما مضافا إلى أولها كرأى أبو حنيفة حل كذا كما أن علم قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرح به الرضى (قوله ودرى) بمعنى علم والأغلب تعديها لواحد بالباء فإن دخل عليها همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالباء نحو قوله تعالى ولا أدراكم به وتتعدى إلى ثلاثة مفاعيل بعد الاستفهام فى نحو قوله تعالى وما أدراك ما القارعة فالكاف مفعول أول والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين (قوله وخال) بمعنى ظن وبمعنى علم وهو قليل (قوله وزعم) بمعنى الرجحان وهو قول مقرون باعتقاد صح أم لا كما قاله السيرافى وقد تستعمل فى القول من غير نظر لذلك كزعم سيبويه كذا أى قال فان كانت بمعنى تكفل تعدت إلى واحد بنفسها تارة وبالحرف أخرى أو بمعنى سمن أو هزل فهى لازمة (قوله ووجد) بمعنى علم لا بمعنى أصاب وإلا تعدت لواحد ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد وإلا كانت لازمة (قوله ويلغين برجحان) قال الحفيد إنما جاز إلغاء هذه الأفعال دون غيرها لأنها ضعيفة ووجه ضعفها أن معانيها قائمة بجارحة ضعيفة وهى القلب ثم ينضم إلى ذلك إما تأخرها عن المفعولين أو توسطها بينهما والعامل إذا تأخر عن المعمول ولو كان قويا يحصل له نوع ضعف بدليل لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد فجاز إلغاؤها ولا كذلك غيرها من الأفعال اه وبه يعلم جواب ما يقال لم ضعفت هذه الأفعال بما ذكر حتى أبطل عملها بخلاف كان وأخواتها اه يس (قوله برجحان) محل ذلك ما لم يؤكد العامل المتأخر أو المتوسط بمصدر منصوب وإلا فلا يحسن الإلغاء قال الرضى وتأكيد الفعل الملغى بمصدر منصوب قبيح إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والإلغاء ظاهر فى ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافى اه . (قوله أو الاستفهام) إطلاقه يشمل الاستفهام بهل وفيه خلاف واستشكل تعلق الفعل بالاستفهام فى نحو علمت أزيد عندك أم عمرو لاستحالة الاستفهام عما أخبر أنه علمه ، وأجيب بأن هذا الاستفهام صورى لا حقيقى والمعنى علمت الذى هو عندك من هذين أو أن فى الكلام حذف مضاف أى جواب هذا الكلام فتأمل (قوله وهو أفعال القلوب) أى الأفعال التى معناها قائم بالقلوب فالمراد بالأفعال الأفعال الاصطلاحية فلا يرد أن التحقق أن العلم والظن من الكيفيات لا من الأفعال اه من خط الشنوانى (قوله مثبوراً) أى هالكا أو مصروفا عن الخير اه جلالين (قوله إنهم يرونه

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا

وحسب نحو « لا تحسبوه شراً لكم » ودرى كقوله : دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط . فإن اغتباطاً بالوفاء حميد وخال كقوله ؛ يخال به راعى الحمولة طائراً ، وزعم كقوله : زعمتنى شيخاً ولست بشيخ . إنما الشيخ من يدب دبيبا ووجد كقوله تعالى « تجدوه عندالله هوخيراً وأعظم أجراً » وعلم كقوله تعالى «فان علمتموهن مؤمنات» ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها الالغاء والتعليق فأما الالغاء فهو عبارة عن إبطال عملها فى اللفظ والمحل لتوسطها بين المفعولين أو تأخرها عنهما مثال توسطها بينهما قولك زيدا ظننت عالما بالإعمال ويجوز زيد ظننت عالم بالاهمال قال الشاعر

أبا الأراجيز ياابن اللؤم توعدنى وفى الأراجيز خلت اللؤم والخورا

فاللؤم مبتدأ ،وخر وفى الأراجيز فى موضع رفع لأنه خبر مقدم وألغيت خلت لتوسطها بينهما وهل الوجهان سواء أو الإعمال رجح فيه مذهبان ومثال تأخرها عنهما قولك زيدعالم ظننت بالاهمال وهو الأرجح بالاتفاق ويجوز زيدا عالما ظننت بالإعمال قال الشاعر القوم فى أثرى ظننت فان يكن ه ماقدظننت فقدظفرت وخابوا

فالقوم مبتدأ وفى أثرى فى موضع رفع على أنه خبره وأهملت ظن لتأخرها عنهما ومتى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معالم يجز الأهمال لاتقول ظننت زيد قائم بالرفع خلافا للكوفيين : وأما التعليق فهو عبارة عن إبطال عملها لفظاً لامحلا لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها والمراد بما له صدر الكلام ما النافية كقولك علمت مازيد قائم قال الله تعالى «لقد علمت ماهؤلاء ينطقون» فهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره وليسا مفعولا أولا وثانيا ولا النافية كقولك علمت لازيد قائم ولاعمرو وإن النافية كقوله تعالى « وتظنون إن لبثتم إلا قليلا» أى مالبثتم إلا قليلا ولام الابتداء نحو قولك علمت لزيد قائم وقوله تعالى «ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق» ولام القسم كقول الشاعر

ولقد علمت لتأتين منيتى ۞ إن المنايا لاتطيش سهامها

والاستفهام كقولك علمت أزيد قائم وكذلك إذا كان فى الجملة اسم استفهام سواء كان أحد جزأى الجملة أو كان فضلة فالأول نحو قوله تعالى «ولتعلمن أينا أشد عذابا وأبقى » والثانى كقوله تعالى «وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون»

أى يظنون العذاب بعيدا أى غير واقع ونراه أى تعلمه قريبا أى واقعا لامحالة (قوله رأيت الله الخ) من الوافر ومحاولة وجنودا منصوبان على التميز أى من حيث المحاولة أى القدرة (قوله دريت الوفى الخ) التاء نائب فاعل سادة مسد المفعول الأول والوفى مفعوله الثانى وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه المفعول به وبالجر على الإضافة وعرو منادى مرخم بحذف التاء وقوله فاغتبط جواب شرط مقدر أى إن دريت فاغتبط والغبطة تمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة الزوال بخلاف الحسد وبالوفاء متعلق بما بعده اه (قوله راعى الحمولة) راعى نائب فاعل يخال وهو مفعوله الأول ومفعوله الثانى طائراً اه ش فيخال بضم أوله والأظهر ماذكره الدجوى من أنه بفتح أوله والباء زائدة فى المفعول الأول وراعى فاعل وطائراً مفعوله الثانى والحمولة بفتح الحاء المهملة البعير الذى يحمل عليه وقد يستعمل فى الفرس والبغل والحمار وقد تطلق الحمولة على جماعة الإبل كما فى المصباح والحمولة بالضم الأحمال (قوله زعمتنى شيخا الخ) هو من الخفيف وياء المتكلم مفعول أول وشيخا المفعول الثانى ويدب بكسر الدال المهملة من باب ضرب يضرب أى يدرج فى المشىء درجا رويداً (قوله أبا الأراجيز الخ)هو من البسيط والهمزة للتوبيخ والإنكار والأراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز أى الأبيات المنظومة من الرجز واللؤم بضم اللام وبالهمزة أن يجتمع فى الانسان الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء وقد بالغ الشاعر حيث جعل المهجو ابنا للؤم إشارة إلى أن ذلك طبيعة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفى آخره راء مهملة الضعف والمعنى أتوعدنى بالأراجيز وفيها اللؤم والضعف (قوله ولا النافية) أى إذا وقعت فى جواب قسم كما فى المغنى وقيل لها الصدر مطلقاً وقيل ليس لها مطلقاً (قوله ولقد علمت لتأتين الخ) هو من الكامل واللام تسمى لام جواب القسم والمنية فاعل وقال بعضهم لتأتين جواب

فأى منقلب منصوب بينقلبون على المصدرية أى ينقلبون أىّ انقلاب ويعلم معلقة على الجملة بأسرها لما فيها من اسم الاستفهام وهو أى وربما توهم بعض الطلبة انتصاب أى بيعلم وهو خطأ لأن الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ماقبله وإنما سمى هذا الإهمال تعليقاً لأن العامل فى نحو قولك علمت مازيد قائم عامل فى المحل وليس عاملا فى اللفظ فهو عامل لاعامل فشبه بالمرأة المعلقة التى هى لامزوجة ولا مطلقة والمرأة المعلقة هى التى أساء زوجها عشرتها والدليل على أن الفعل عامل فى المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة للنصب كقول كثير :

وما كنت أدرى قبل عزة ماالبكا ٭ ولا موجعات القلب حتى تولت

فعطفت موجعات بالنصب على محل قوله ماالبكا الذى علق عن العمل فيه قوله أدرى

﴿ص﴾ ﴿بَابٌ﴾ اَلْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ كَقَامَ زَيْدٌ وَمَاتَ عَمْرٌو وَلَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ وَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ بَلْ يُقَالُ قَامَ رَجُلَانِ وَرِجَالٌ وَنِسَاءٌ كَمَا يُقَالُ قَامَ رَجُلٌ وَشَذَّ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ وَتَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثاً كَقَامَتْ هِنْدٌ وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِى مَجَازِىِّ التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ نَحْوُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَفِى الْحَقِيقِىِّ الْمُنْفَصِلِ نَحْوُ حَضَرَتِ الْقَاضِىَ امْرَأَةٌ وَالْمُتَّصِلِ فِى بَابِ

علمت المنزل منزلة القسم إذ المقصود التوثق وهو يحصل بذلك والمنزل منزلة الشىء بمثابته فتكون اللام للقسم واعترض جعل هذا من التعليق مع أن جواب القسم لامحل له من الإعراب ٭ وأجيب بأن القسم وجوابه معاً فى محل مفعولى علمت والذى لامحل له هو جواب القسم وحده وتطيش بفتح التاء مضارع طاش من باب باع فال فى المصباح طاش السهم عن الهدف طيشا انحرف عنه فلم يصبه فهو طائش اه والمراد أن منيته لابد منها لأن المنايا لابد من حصولها (قوله على المصدرية) اعترض بأن الأولى على المفعولية المطلقة ٭ وأجيب بأن أيا بحسب ماتضاف إليه وهى هنا مضافة إلى مصدر أفاده ش (قوله كقول كثير) بضم الكاف وفتح المثلثة أحد عشاق العرب المشهورين وإنما قيل له كثير لأنه كان حقيراً شديد القصر وكان شديد التعصب لآل أبى طالب وعزة بفتح العين المهملة وتشديد الزاى صاحبته وله معها حكايات مشهورة توفى رحمه الله سنة خمس ومائة فى اليوم الذى مات فيه عكرمة مولى ابن عباس فصلى عليهما جميعاً وقال الناس مات أفقه الناس وأشعر الناس

﴿باب الفاعل الخ﴾

باب بالتنوين أى هذا باب ونحوه (قوله مرفوع) أى على المشهور وجاء نصبه ورفع المفعول نحو كسر الزجاج الحجر وجعله ابن الطراوة قياساً مطرداً وادعى بعضهم أن الزجاج هو الفاعل والحجر هو المفعول اعتباراً باللفظ وإن كان المعنى بخلافه ويؤيده ماقيل إنه من القلب وإن الإعراب أبداً على حسب العلامة التى تكون فى المعرب اه يس (قوله كقام زيد) أى رفع زيد من قام زيد (قوله وتلحقه علامة تأنيث) أى دالة على تأنيث الفاعل لا الفعل إذ لا يوصف بذلك (قوله إن كان مؤنثا) أى حقيقى التأنيث أى تأنيثا معنويا إما لفظاً أيضاً أو لا ولا يرد عليه مالايتميز مذكره من مؤنثه نحو برغوث فإنه لايؤنث وإن أريد به مؤنث كما ذكره أبو حيان وذكر أن مافيه تاء التأنيث ولايتميز مذكره من مؤنثه نحو نملة مؤنث وإن أريد به مذكر وقد نظم بعضهم ضابطاً حسناً فقال :

مافيه تا التأنيث حيث يعلم ٭ تذكيره تذكيره محتم
كطلحة والتاء ليست تعتبر ٭ إلا إذا ميز أنثى أو ذكر
وحيث لم يميزوا كنمله ٭ فأنث الكل وحرر نقله
واحكم بتذكير الذى تجردا ٭ من تاء تأنيث سوى ماوردا
مؤنثاً فاحرص على اتباع ٭ فذاك مقصور على السماع
هذا إذا كان مجازيهما ٭ أما إذا كان حقيقيهما
فإن تميزا فأنث إن يرد ٭ مؤنث واعكس كهند وأدد
أما إذا التميز صار ساقطا ٭ فذكر الكل فهاك الضابطا

نِعْمَ وَبِئْسَ نَحْوُ نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ وَفِى الْجَمْعِ نَحْوُ قَالَتِ الْأَعْرَابُ إِلَّا الْأَجْمَعِى النَّصْحِيحَ فَكَمُفْرَدَيْهِمَا نَحْوُ قَامَ الزَّيْدُونَ وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِى النَّثْرِ مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مَحْذُوفٌ كَحَذْفِهِ فِى نَحْوِ «أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً» وَقُضِىَ الْأَمْرُ وَأَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ وَيَمْتَنِعُ فِى غَيْرِهِنَّ

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام فى ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ شرعت فى ذكر باب الفاعل ومايتعلق به من باب النائب وباب التنازع وما يتعلق به من باب الاشتغال ٭ اعلم أن الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالاصالة واقعا منه أو قائما به مثال ذلك زيد من قولك ضرب زيد عمرا وعلم زيد فالأول اسم أسند إليه فعل واقع منه فان الضرب واقع من زيد والثانى اسم أسند إليه فعل قائم به فان العلم قائم بزيد وقولى أولا أو مؤول به يدخل فيه نحو «أن تخشع» فى قوله تعالى «ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم» فانه فاعل مع أنه ليس باسم لكنه فى تأويل الاسم وهو الخشوع وقولى ثانيا أو مؤول به يدخل فيه مختلف فى قوله تعالى «مختلف ألوانه» فألوانه فاعل ولم يسند إليه فعل ولكن أسند إليه مؤول بالفعل وهو مختلف فانه فى تأويل يختلف وخرج بقولى مقدم عليه نحو زيد من قولك زيد قام فليس بفاعل لأن الفعل المسند إليه ليس مقدما عليه بل مؤخر عنه وإنما هو مبتدأ والفعل خبره وبقولى بالأصاله نحو زيد من قولك قائم زيد فإنه وإن أسند إليه شىء مؤول بالفعل وهو مقدم عليه لكن تقديمه عليه ليس بالأصالة لأنه خبر فهو فى نية التأخير وخرج بقولى واقعاً منه الخ نحو زيد من قولك ضرب زيد فإن الفعل المسند إليه واقع عليه وليس واقعاً منه ولا قائما به وإنما مثلت الفاعل بقام زيد ومات عمرو ليعلم أنه ليس معنى كون الاسم فاعلا أن مسماه أحدث شيئاً بل كونه مسنداً إليه على الوجه المذكور ألا ترى أن عمرا لم يحدث الموت ومع ذلك يسمى فاعلا وإذا عرفت الفاعل فاعلم أن له أحكاما . أحدها أن لايتأخر عامله عنه فلايجوز فى نحو قام أخواك أن تقول أخواك قام وقد تضمن ذلك الحد الذى ذكرناه وإنما يقال أخواك قاما ، فيكون أخواك مبتدأ وما بعده فعل وفاعل والجملة خبر والثانى أنه لايلحق عامله علامة تثنية ولا جمع فلا يقال

(قوله شرعت) أى أخذت وتلبست (قوله وباب التنازع) بالجر عطفاً على باب النائب ووجه تعلقه بباب الفاعل أن الفعل فيه مقدم على المعمول وذلك المعمول قد يكون فاعلا كما يكون غيرذلك ، قلت ولعله إنما قدم باب الاشتغال على التنازع لأن الاشتغال لما تعلق بباب الفاعل والمبتدأ حصل له مزية عليه ولأن المبتدأ قد تقدم وهو أحد طرفى ماله تعلق به وذكر بعده الفاعل فلايناسب إلا ذكره بعدهما تأمل (قوله وما يتعلق به) معطوف على قوله أولا ومايتعلق به والضمير عائد على الفاعل وقوله وباب المبتدأ معطوف على الضمير المجرور ووجه تعلق الاشتغال بباب المبتدأ والخبر أن الاسم السابق يكون مبتدأ خبره مابعده ووجه تعلقه بباب الفاعل أنه يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور تدبر (قوله أن الفاعل) أى اصطلاحا (قوله اسم صريح أو مؤول به) الصريح والمؤول به للإدخال لا للاخراج كما هو ظاهر فافهم (قوله أسند إليه فعل) أى الفعل المصطلح عليه (قوله واقعاً منه) الضمير فى قوله واقعاً عائد على الفعل باعتبار مدلوله وهو الحدث ففى الكلام من أنواع البديع الاستخدام وهو ذكر الشىء بمعنى وإعادة الضمير عليه بمعنى آخر (قوله وخرج بقولى مقدم عليه نحو زيد من قولك زيد قام الخ) أى لأن المسند هو الفعل وحده كما هو صريح كلام السعد لا أن الفعل مسند إلى ضميره وهما مسندان إلى زيد ومثله شبهه ولو سلم فاسناد الجملة يتضمن إسناد الفعل فى ضمنها بل هو المقصود بالإسناد فيصدق أنه أسند إليه فعل أو ما فى تأويله فيحتاج إلى إخراجه ولو سلم فهو لدفع التوهم فدعوى أن ذلك كلام ظاهرى ممنوع اه يس ومراده رد اعتراض الدمامينى (قوله أحكاماً) جمع حكم بمعنى محكوم به (قوله

قاما أخواك ولا قاموا إخوتك ولاقمن نسوتك بل يقال فى الجميع قام بالافراد كما يقال قام أخوك هذا هو الأكثر ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعامل فعلا كان كقوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة أواسما كقوله عليه الصلاة والسلام أومخرجيّ هم قال ذلك لما قال له ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك والأصل أومخرجوى هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء والأكثر أن يقال يتعاقب فيكم ملائكة أو مخرجى هم بتخفيف الياء * والثالث أنه إذا كان مؤنثاً ألحق عامله تاء التأنيث الساكنة إن كان فعلا ماضيا أو المتحركة إن كان وصفاً فتقول قامت هند وزيد قائمة أمه ثم تارة يكون إلحاق التاء جائزاً وتارة يكون واجباً فالجائز فى أربع مسائل إحداها أن يكون المؤنث اسما ظاهراً مجازى التأنيث ونعنى به مالا فرج له تقول طلعت الشمس وطلع الشمس والأول أرجح * قال الله تعالى « قد جاءتكم موعظة » وفى آية أخرى قد جاءكم بينة * الثانية أن يكون المؤنث اسما ظاهراً حقيقى التأنيث وهو منفصل من العامل بغير إلا وذلك كقولك حضرت القاضى امرأة ويجوز حضر القاضى امرأة والأول أفصح الثالثة أن يكون الفعل نعم أو بئس نحو نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند الرابعة أن يكون الفاعل جمعا نحو جاءت الزيود وجاء الزيود وجاءت الهنود وجاء الهنود فمن أنث فعلى معنى الجماعة ومن ذكر فعلى معنى الجمع ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح فإنه يحكم لهما بحكم مفرديهما فتقول جاءت الهندات بالتاء لاغير كما تفعل فى جاءت هند وقام الزيدون بترك التاء لاغير كما تفعل فى قام زيد والواجب فيما عدا ذلك وهو مسألتان إحداهما المؤنث الحقيقى التأنيث الذى ليس مفصولا ولا واقعاً بعد نعم أو بئس نحو إذ قالت امرأة عمران الثانية أن يكون ضميراً متصلا كقولك الشمس طلعت وكان الظاهر أن يجوز فى نحو ماقام إلا هند الوجهان ويترجح التأنيث كما فى قولك حضر القاضى امرأة ولكنهم أوجبوا

يتعاقبون فيكم ملائكة الخ) اعترض بأن هذا مختصر من حديث طويل رواه البخارى وغيره ولفظه إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة الخ فعليه الواو ضمير ومعنى يتعاقبون تأتى طائفة عقب طائفة ثم تعود الأولى عقب الثانية (قوله أومخرجيّ هم) بفتح الواو لأنها للعطف وقدمت همزة الاستفهام لصدارتها وقيل الهمزة فى محلها والمعطوف عليه محذوف والتقدير أمعاديّ ومخرجيّ هم والهمزة للاستفهام الانكارى (قوله ورقة بن نوفل) هو ابن عم خديجة رضى الله تعالى عنها مات قبل الرسالة على الصحيح فليس بصحابى رحمه الله تعالى (قوله وددت أن أكون الخ) لعل ماذكره المصنف رواية لبعضهم أو رواية بالمعنى وإلا فالذى فى البخارى وشروحه ياليتنى فيها جذعا ياليتنى أكون حياً إذ يخرجك قومك فقال صلى الله عليه وسلم أومخرجى الخ (قوله والأصل أومخرجوى هم) أى الأصل الثانى أما الأول أومخرجونى سقطت النون للإضافة فصار مخرجوى (قوله فقلبت الواو ياء وأدغمت الخ) وكسرت الجيم للمناسبة ومخرجى اسم فاعل مضاف لياء المتكلم مبتدأ وهم فاعل سد مسد الخبر ويجوز كما فى شروح البخارى جعل هم مبتدأ خبره مخرجى ولا يجوز العكس لأنه يلزم عليه الإخبار عن النكرة بالمعرفة تأمل (قوله أن يكون الفاعل جمعا نحو جاءت الزيود الخ) المراد بالجمع مايدل على جماعة ليدخل اسم الجمع واسم الجنس (فائدة حسنة) قال ابن جنى إذا أنثت الجمع أعدت إليه الضمير مؤنثا وإن ذكرته أعدته إليه مذكراً تقول قامت الرجال إلى أخواتها وقاموا إلى أخواتهم اه يس (قوله وجاءت الهنود) لم يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفرد لأن المجازى الطارئ أزال حكم الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى فى رجال اه يس (قوله ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح) أى اللذان حصل فيهما شروط ذينك الجمعين فلا ينافى ماصرح به بعضهم من جواز الوجهين فى أرضين وعزين وسنين ومن جوازهما فى نحو جاء البنون لأنه لما تغير فيه بناء الواحد بحذف همزته شابه الجمع المكسر لفظاً فأعطى من أحكامه حظاً فجاز إلحاق التاء بفعله كما قال تعالى « آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل » وبهذا ينحل قول بعضهم ملغزاً فى ذلك :

أيا فاضلا قد حاز كل فضيلة * ومن عنده حل العويص يراد
أبن جمع تذكير يجيء مصححاً * وفى فعله تاء الاناث تزاد

فيه ترك التاء في النثر لأن ما بعد إلا ليس الفاعل في الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر العامل والتقدير ما قام أحد إلا هند وهذا أحد المواطن الأربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والثاني فاعل المصدر كقوله تعالى « أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة » تقديره أو إطعامه يتيما والثالث في باب النيابة نحو وقضي الأمر أصله والله أعلم وقضى الله الأمر والرابع فاعل أفعل في التعجب إذا دل عليه مقدم مثله كقوله تعالى « أسمع بهم وأبصر » أي وأبصر بهم فحذف بهم من الثاني لدلالة الأول عليه وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور

﴿ص﴾ وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ وَقَدْ يَتَأَخَّرُ جَوَازًا نَحْوُ «وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ» وَكَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ ووُجُوبًا نَحْوُ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كَضَرَبْتُ زَيْدًا وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَضَرَبَ مُوسَى عِيسَى بِخِلَافِ أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الْكُبْرَى وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ جَوَازًا نَحْوُ «فَرِيقًا هَدَى» ووُجُوبًا نَحْوُ أَيًّا مَا تَدْعُوا وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ فَالْفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ نِعْمَ الْعَبْدُ أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ «وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ» أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ نَحْوُ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا

﴿ش﴾ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقهما أن يتصلا وحق المفعول أن يأتي بعدهما قال الله تعالى « وورث سليمان داود » وقد يتأخر الفاعل عن المفعول وذلك على قسمين جائز وواجب فالجائز كقوله تعالى « ولقد جاء آل فرعون النذر » وقول الشاعر : جاء الخلافة أو كانت له قدراً * كما أتى ربه موسى على قدر

(قوله ليس الفاعل في الحقيقة) أي بل بحسب الظاهر إذ هو في الحقيقة بدل كما سيصرح به فلا تنافي بين كلاميه كما هو ظاهر خلافا لما ذكره الدجوني (قوله وهذا أحد المواطن الأربعة الخ) وقد زيد عليها مواضع ونظمت الجميع فقلت

لقد جاء حذف الفاعل اعلم بستة * بفاعل فعل للجماعة يذكر * مؤنثه أيضا وفاعل مصدر

تعجب أنب واستثن حقا فتشكر * وحالين للتفصيل قاما مقامه * كما رجل في بيت شعر يكرر

وزيد عليها أن يؤخر فاعل * مع السبق للفعلين وهو مقرر

وأشرت بقولي وحالين للتفصيل الخ إلى ما ذكره السيوطي عن ابن هشام في قول الشاعر فتلقفها رجل رجل من أن أصله فتلقفها الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل فلما أقيما مقامه جعلا كشيء واحد فهذان حالان للتفصيل قاما مقام الفاعل وأشرت بقولي وزيد عليها أن يؤخر فاعل الخ إلى ما حذف فيه الفاعل من نحو ما قام وقعد إلا زيد إذا قدرت زيداً فاعلا بأحدهما فإنه يكون فاعل الآخر محذوفا لدلالة ذلك عليه ولا يقدر ضميراً لأنه إن قدر قبل إلا فسد المعنى ولا يقدر بعدها لأنها مشغولة عنه فتأمل (قوله النذر) جمع نذير (قوله إما معرف بأل الجنسية) خرج ما فيه أل وليست معرفة نحو الله والذي اه يس (قوله ولنعم دار المتقين) لا يقال إن المتقين جمع متق واللام في اسم الفاعل موصولة لا معرفة لأنا نقول اسم الفاعل إذا كان بمعنى الثبوت تكون أل فيه معرفة وإنما تكون موصولة إذا كان بمعنى الحدوث أفاده يس (قوله وورث سليمان داود) أي العلم والنبوة لا المال إذ الأنبياء لا يورثون (قوله جاء الخلافة الخ) فاعل جاء ضمير الممدوح وقدراً أي مقدرة من غير سعي قال ابن عصفور ويحتمل أن تكون أو للشك كأنه شك هل الممدوح نال الخلافة لما أرادها وطلبها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به والكاف في كما للتشبيه وما مصدرية والجملة في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف والتقدير أتى الخلافة إتيانا كاتيان موسى بن عمران صلوات الله على نبينا وعليه وسلامه ، وعلى قدر متعلق بقوله أتى وعلى بمعنى الباء والبيت لجرير في مدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه من قصيدة من البسيط وقبله :

فلو قيل فى الكلام جاء النذر آل فرعون لكان جائزا وكذلك لو قيل كما أتى موسى ربه وذلك لأن الضمير حينئذ يكون عائدا على متقدم لفظاً ورتبة وذلك هو الأصل فى عود الضمير والواجب كقوله تعالى «وإذ ابتلى إبراهيم ربه» وذلك لأنه لوقدم الفاعل هنا فقيل ابتلى ربه إبراهيم لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لايجوز وكذلك نحو قولك ضربنى زيد وذلك أنه لوقيل ضرب زيد إياى لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله وذلك أيضا لايجوز وقد يجب تأخير المفعول فى نحو ضرب موسى عيسى لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر فلو وجدت قرينة معنوية نحو أرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكمثرى موسى أولفظية كقولك ضربت موسى سلمى وضرب موسى العاقل عيسى جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه لانتفاء اللبس فى ذلك : واعلم أنه كمالايجوز فى مثل ضرب موسى عيسى أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده كذلك لايجوز تقدمه عليه وعلى الفعل لئلا يتوهم أنه مبتدأ وأن الفعل متحمل لضميره وأن موسى مفعول ويجوز فى مثل ضرب زيد عمرا وضربت عمرا أن يتقدم المفعول على الفعل لعدم المانع من ذلك قال الله تعالى «فريقا هدى» وقد يكون تقديمه واجبا كقوله تعالى «أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى» فأياما مفعول لتدعو تقدم عليه وجوبا لأنه شرط والشرط له صدر الكلام وتدعو مجزوم به وإذا كان الفعل نعم أوبئس وجب فى فاعله أن يكون اسما معرفا بالألف واللام نحو نعم العبد أو مضافا لما فيه أل كقوله تعالى «ولنعم دار المتقين ، فلبئس مثوى المتكبرين» أو مضمرا مستترا مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التميز كقوله تعالى «بئس للظالمين بدلا» أى بئس هو أى البدل بدلا وإذا استوفت نعم فاعلها الظاهر وفاعلها المضمر وتميزه جىء بالمخصوص بالمدح أوالذم فقيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد وإعرابه زيد مبتدأ والجملة قبله خبر والرابط بينهما العموم الذى فى الألف واللام ولايجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل فلا يقال نعم زيد الرجل ولا على التميز خلافا

أصبحت للمنبر المعمور مجلسه ۞ زينا وزين قباب الملك والحجر

ومنها

إنا لنرجو إذا ما الغيث أخلفنا ۞ من الخليفة مانرجو من المطر

هذى الأرامل قدقضيت حاجتها ۞ فمن لحاجة هذا الأرمل الذكر

فلما سمع عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه هذا قال ياجرير والله وليت هذا الأمر وما أملك إلا ثلثمائة فمائة أخذها عبدالله ومائة أخذتها أم عبدالله ياغلام أعطه المائة الباقية فقال والله يا أمير المؤمنين إنها لأحب مال كسبته ثم خرج اه من شرح الشواهد (قوله قرينة معنوية نحو أرضعت الخ) فالعقل يدرك أن المرضع الكبرى وأن موسى هو الذى أكل الكمثرى اه (قوله وأكل الكمثرى) قال فى المصباح الكمثرى بفتح الميم مشددة فى الأكثر وقال بعضهم لايجوز إلا التخفيف الواحدة كمثراة وهو اسم جنس ينون كما تنون أسماء الأجناس اه (قوله أولفظية كقولك ضربت موسى الخ) فان قلت القرينة أمر يدل لا بالوضع والتاء موضوعة لتأنيث المسند إليه فكيف تكون التاء قرينة لفظية ۞ قلت يمكن أن يقال إن التاء موضوعة لتأنيث المسند إليه لا لتأنيث هذا المسند إليه بخصوصه فتأمل اه من خط ش (قوله أومضمرا مستترا) أى وجوبا فلا يبرز فى تثنية ولا جمع خلافا للكوفيين ونحو نعما رجلين ونعموا رجالا شاذ وذلك من أحكام هذا الضمير ومنها أن لايتبع بشىء من التوابع لشبهه بضمير الشأن فى قصد إبهامه تعظيما لمعناه وأما نحو نعم هم قوما أنتم فشاذ وأما التميز فيجوز وصفه نحو نعم رجلا صالحا زيد نقله أبوحيان عن البسيط اه يس (قوله منصوبة على التميز) يشترط أن تكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لأن الشمس مفرد فى الوجود ولو قلت شمس هذا اليوم جاز قاله ابن عصفور وفيه نظر اه يس (قوله بئس للظالمين بدلا) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتميز بالظرف وهو كذلك ولا يفصل بينهما بغيره لشدة احتياج الضمير للتميز اه يس ؛ فان قلت قد ورد فى الحديث أن إبليس لما يجىء له بعض أولاده ويقول له ماتركت حتى فرقت بين الرجل وامرأته يدنيه منه ويقول نعم أنت فأين ذلك التميز الملتزم والمخصوص : أجيب بأن الحديث مخرج على أن فاعل نعم ضمير مستتر فيها مميز بنكرة محذوفة يدل

للكوفيين فلا يقال نعم زيد رجلا ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل فتقول زيد نعم الرجل ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل قال الله تعالى « إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب » أى هو أى أيوب

﴿ص﴾ باب النائب عن الفاعل : يُحذَفُ الفاعِلُ فيَنُوبُ عنه فى أحكامه كلِّها مفعولٌ به فإن لم يوجد فما اختصَّ وتصرَّف من ظرفٍ أو مجرورٍ أو مصدرٍ ويضمُّ أوَّلُ الفعلِ مطلقاً ويشاركه ثانى نحو تُعُلِّمَ وثالثُ نحو انطُلِقَ ويفتح ماقبلَ الآخرِ فى المضارعِ ويكسَرُ فى الماضى ولك فى نحو قالَ وباعَ الكسرُ مخلصاً ومشماً ضماً والضمُّ مخلصاً

﴿ش﴾ يجوز حذف الفاعل إما للجهل به أو لغرض لفظى أو معنوى فالأول كقولك سرق المتاع * وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يعلم السارق والراوى والثانى كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فإنه لو قيل حمد الناس سيرته اختلفت السجعة والثالث كقوله تعالى « ياأيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا فى المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا فانشزوا » وقول الشاعر : وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل فحذف الفاعل فى ذلك كله لأنه لم يتعلق غرض بذكره وحيث حذف فاعل الفعل فإنك تقيم مقامه المفعول به وتعطيه أحكامه المذكورة له فى بابه فتصيره مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثا تقول فى ضرب زيد عمرا ضرب عمرو وفى ضرب زيد هندا ضربت هند فإن لم يكن فى الكلام مفعول به ناب الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر منابه تقول سير فرسخ وصيم رمضان ومر بزيد وجلس جلوس الأمير ولا يجوز نيابة الظرف أو المصدر إلا بثلاثة شروط أحدها أن يكون مختصا فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان قلت ضرب ضرب شديد

عليها السياق أى نعم فاتنا أو نعم شيطانا وأنت هو المخصوص بالمدح لكن ذكر المصنف فى مغنيه أن حذف التميز شاذ فى باب نعم أفاده ش

﴿ باب النائب عن الفاعل ﴾

(قوله يجوز حذف الفاعل إما للجهل به) قابله بالغرض اللفظى والمعنوى فأشعر أنه لايدخل تحت الغرض وهو كذلك ثم تعليل الحذف بالجهل نظر فيه المصنف بأن الجهل إنما يقتضى أن لايصرح باسم الفاعل لا أن يحذف وإنما يقتضى إبهامه نحو ضرب إنسان وقتل حيوان * وأجيب بأنه لما لم يكن فى ذكره مبهما فائدة تركوه رأسا أفاده يس (قوله من طابت سريرته) قال فى الصحاح السر الذى يكتم والجمع الأسرار والسريرة مثله والجمع السرائر اه والسيرة بكسر السين الطريقة (قوله إذا قيل لكم تفسحوا) أى توسعوا فى المجلس أى مجلس النبى صلى الله عليه وسلم أو الذكر حتى يجلس من جاءكم وفى قراءة المجالس فافسحوا يفسح الله لكم فى الجنة وإذا قيل انشزوا أى قوموا إلى الصلاة وغيرها فانشزوا وفى قراءة بضم الشين فيهما اه جلالين (قوله وإن مدت الأيدى الخ) من الطويل وبأعجلهم خبر أكن أى أعجلهم وأجشع مبتدأ خبره أعجل وهو من الجشع بالجيم والشين محركتين الحرص على الأكل قال الجوهرى هو أشد الحرص (قوله ويؤنث له الفعل الخ) ولا يرد نحو مر بهند لأن القائم مقام الفاعل لفظا أعنى الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث ولذا لم يستثنه اه يس (قوله أو المصدر) أى أو ناب المصدر ومثله اسمه وخرج به وصفه فلا يقال فى سير سير حثيث سير حثيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون (قوله أن يكون مختصا) أى كل واحد من الثلاثة والمتصرف من الظروف ما استعمل فى الظرفية وغيرها والمختص منها ما اختص بعلمية أو إضافة أو غيرهما والمتصرف من المجرور أن لايلزم

وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص بالوصف . الثانى أن يكون متصرفا لاملازما للنصب على الظرفية أو المصدرية فلايجوز سبحان الله بالضم على أن يكون نائبا مناب فاعل فعله المقدر على أن تقديره يسبح سبحان الله ولا بجاء إذا جاء زيد على أن ذا نائبة عن الفاعل لأنهما لايتصرفان الثالث أن لا يكون المفعول به موجودا فلاتقول ضرب اليوم زيدا خلافا للأخفش والكوفيين وهذا الشرط أيضا جار فى الجار والمجرور والخلاف جار فيه أيضا واحتج المجيز بقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وبقول الشاعر :

وإنما يرضى المنيب ربه ۞ مادام معنيا بذكر قلبه

فأقيم بما وبذ كرمع وجود قوما وقلبه وأجيب عن البيت بأنه ضرورة وعن القراءة بأنها شاذة ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميرا مستترا فى الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله تعالى «قل للذين آمنوا يغفروا» أى ليجزى الغفران قوما وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثانى وذلك جائز وإذا حذف الفاعل وأقيم شىء من هذه الأشياء مقامه وجب تغيير الفعل بضم أوله ماضيا كان أو مضارعا وبكسر ماقبل آخره فى الماضى وبفتحه فى المضارع تقول ضرب ويضرب وإذا كان الفعل مبتدأ بتاء زائدة أو بهمزة وصل شارك فى الضم ثانيه أوله فى مسألة التاء وثالثه أوله فى مسألة الهمزة تقول فى تعلمت المسألة تعلمت المسألة بضم التاء والعين وفى انطلقت بزيد انطلق بضم الهمزة والطاء قال الله تعالى فمن اضطر إذا ابتدئ بالفعل قيل اضطر بضم الهمزة والطاء قال الهذلى : سبقوا هوى وأعنقوا لهواهمو ۞ فتخرموا ولكل جنب مصرع وإن كان الفعل الماضى ثلاثيا معتل الوسط نحو قال وباع جاز لك فيه ثلاث لغات إحداها وهى الفصحى كسر الأول فتقلب الألف ياء الثانية إشمام الكسر شيئا من الضم تنبيها على الأصل وهى لغة فصيحة أيضا الثالثة إخلاص ضم أوله فيجب قلب الألف واوا فتقول قول وبوع وهى لغة قليلة

﴿ص﴾ ﴿بَابُ الأُشْتِغَالِ﴾ يَجُوزُ فِى نَحْوِ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ أَوْ ضَرَبْتُ أَخَاهُ أَوْ مَرَرْتُ بِهِ رَفْعُ زَيْدٍ بِالأَبْتِدَاءِ فَالجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةَ الحَذْفِ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ وَيَتَرَجَّحُ

الجار له وجها واحدا فى الاستعمال كمذ ورب وأن لايكون المجرور به فى موضع الصفة أو الحال والمختص ماخص بقسم أو استثناء والمتصرف من المصادر مافارق النصب على المصدرية والمختص مااختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العدد أو كونه اسم نوع (قوله خلافا للأخفش) فإنه أجاز إنابة غير المفعول بشرط تقدم النائب كما فى البيت لاتأخره كما فى الآية وأجاز الكوفيون ذلك مطلقا ﴿فائدة﴾ إذا أطلق الأخفش فهو سعيد بن مسعدة شيخ الجرمى وتلميذ سيبويه وهو الأوسط (قوله أبى جعفر) هو من العشرة (قوله وإنما يرضى الخ) هو من الرجز والمنيب الراجع إلى عبادة ربه ومعنيا أصله معنويا قلبت الواو ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء ثم أدغمت فيها ثم قلبت الضمة كسرة للمناسبة (قوله وعن القراءة بأنها شاذة) مبنى على أن الشاذ ماوراء السبعة وهو اختيار طائفة من الفقهاء والأصوليين وذهب كثيرون إلى أن الشاذ ماوراء العشرة فلاتكون على هذا شاذة (قوله قال الهذلى) أى الشاعر المنسوب لهذيل بضم أوله قبيلة من العرب (قوله سبقوا هوى الخ) هو من قصيدة طويلة من الكامل رثى بها بنيه الخمسة وقد كانوا ماتوا فى طاعون وأصل هوى هواى وأعنقوا أى تبع بعضهم بعضا فتخرموا أى اخترمتهم المنية واحدا واحدا وقوله ولكل جنب مصرع أى ولكل شخص مكان يصرع فيه (قوله إشمام الكسر شيئا من الضم الخ) أشار بهذا إلى أن المراد بالاشمام هنا إشراب الكسرة شيئا من صوت الضمة ولاتغير الياء وبه قرأ الكسائى وهشام من السبعة فى قيل وغيض

﴿باب الاشتغال﴾

هو فى اللغة التلهى عن الشىء فكأن العامل تلهى عن المعمول بضميره وسيأتى معناه اصطلاحا فى كلامه

النَّصْبُ فى نَحْوِ زَيْدًا اضْرِبْهُ لِلطَّلَبِ وَنَحْوُ «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» مُتَأَوَّلٌ وَفى نَحْوِ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ لِلتَّنَاسُبِ وَنَحْوِ أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ وَمَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ لِغَلَبَةِ الْفِعْلِ وَيَجِبُ فى نَحْوِ إِنْ زَيْدًا لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ وَهَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ لِوُجُوبِهِ وَيَجِبُ الرَّفْعُ فى نَحْوِ خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو لِامْتِنَاعِهِ وَيَسْتَوِيَانِ فى نَحْوِ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ لِلتَّكَافُؤِ وَلَيْسَ مِنْهُ «وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى الزُّبُرِ» وَأَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ

﴿ش﴾ ضابط هذا الباب أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل فى ضميره أو فى اسم عامل فى ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الأول لنصبه مثال ذلك زيداً ضربته ألا ترى أنك لو حذفت الهاء وسلطت ضربت علي زيد لقلت زيداً ضربت ويكون زيداً مفعولا مقدماً وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم ومثله أيضا زيدا مررت به فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء إلا أنه فى موضع نصب بالفعل ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل فى الضمير نحو قولك زيداً ضربت أخاه فإن ضرب عامل فى الأخ نصباً على المفعولية والأخ عامل فى الضمير خفضا بالإضافة إذا تقرر هذا فنقول يجوز فى الاسم المتقدم أن يرفع بالابتداء وتكون الجملة بعده فى محل رفع على الخبرية وأن ينصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور فلا موضوع للجملة حينئذ لأنها مفسرة وتقدير الفعل فى المثال الأول ضربت زيداً ضربته وفى الثانى جاوزت زيداً مررت به ولا تقدر مررت لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه وفى الثالث أهنت زيداً ضربت أخاه ولا تقدر ضربت لأنك لم تضرب إلا الأخ واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات فتارة يترجح نصبه وتارة يجب وتارة يترجح رفعه وتارة يجب وتارة يستوى الوجهان فأما ترجيح النصب ففى مسائل منها أن يكون الفعل المذكور فعل طلب وهو الأمر والنهى والدعاء كقولك زيداً اضربه وزيداً لاتهنه واللهم عبدك ارحمه وإنما يترجح النصب فى ذلك لأن الرفع يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدإ وهو خلاف

(قوله وأزيد ذهب به) قال سم ترك المصنف رحمه الله شرح قوله وأزيد ذهب به وحاصله أنه ليس من هذا الباب لامتناع عمل الفعل المذكور النصب فى الاسم السابق لو سلط عليه فيلزم فيه الرفع على الابتداء أو بفعل مضمر تقديره أذهب زيد ذهب به اه فإن قلت لا ينحصر المناسب فى أذهب فليقدر هنا مناسب آخر ينصبه مثل يلابس أو أذهب زيداً على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيداً يلابسه الذهاب أو يلابسه أحد بالذهاب قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل أو يلازمه مع اتحاد المسند إليه والاتحاد فيما ذكرته مفقود قاله الجامى (قوله أن يتقدم اسم) أراد به الجنس فيشمل الواحد والأكثر قال الرضى وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين أو أكثر نحو زيداً أخاه ضربته أى أهنت زيداً ضربت أخاه وزيداً أخاه غلامه ضربته أى لابست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه اه وعلم منه أن محل الجواز إن كان الناصب المقدر متعدد بتعدد المشغول عنه فلو كان الناصب للأكثر فعلا واحداً مقدراً امتنع إلا عند الأخفش كما بينه الشاطبي اه يس (قوله ويتأخر عنه فعل الخ) لم يقل عامل ليشمل الاسم لأن فيه تفصيلا وهو أنه إن كان وصفاً بأن كان اسم فاعل أو مفعول أو من أمثلة المبالغة عمل وإلا فلا ويشترط أن يكون صالحا للعمل فيما قبله باعتبار ذاته وخرج بتأخر الفعل ما إذا تقدم نحو ضربته زيد لأن العامل لم يتأخر والاسم الذى عاد إليه الضمير لم يتقدم بل إن نصب زيد فهو بدل من الهاء وإن رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله (قوله جاوزت زيداً مررت به الخ) اعترض بأن مفهوم المرور بزيد مثلا هو محاذاته وقت السير لا مجاوزته كما فى قوله :

أمر على الديار ديار ليلى ٭ أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

وأجيب عنه بأن المرور المعدى بالباء يفيد المجاوزة بخلاف المعدى بعلي فإنه يستفاد منه المحاذاة كما فى البيت تأمل (قوله فعل طالب) أى بنفسه أو بغيره لافرق بين طلب الفعل والترك والمراد الطالب ولو بصيغة الخبر نحو زيد غفر الله له

القياس لأنها لاتحتمل الصدق والكذب ويشكل على هذا نحو قوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» فإنه نظير قولك زيدا وعمراً اضرب أخاهما وإنما رجح فى ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب وكذلك قوله تعالى «الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما» والقراء السبعة قدأجمعوا على الرفع فى الموضعين وقدأجيب عن ذلك بأن التقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فالسارق والسارقة مبتدأ ومعطوف عليه والخبر محذوف وهو الجار والمجرور واقطعوا جملة مستأنفة فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدإ ولم يستقم عمل فعل من جملة فى مبتدأ مخبرعنه بغيره من جملة أخرى ومثله زيد فقير فأعطه وخالد مكسور فلاتهنه وهذاقول سيبويه وقال المبرد أل موصولة بمعنى الذى والفاء جيء بها لتدل على السببية كما فى قولك الذى يأتينى فله درهم وفاءالسببية لايعمل مابعدها فيما قبلها وقد تقدم أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سلط على الاسم لنصبه ومنها أن يكون الاسم مقترناً بعاطف مسبوق بجملة فعلية كقولك قام زيد وعمرا أكرمته وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وهما متخالفان وإذا نصبت كانت الجملة فعلية لأن التقدير وأكرمت عمراً أكرمته فتكون قد عطفت فعلية على فعلية وهما متناسبان والتناسب فى العطف أولى من التخالف فلذلك رجح النصب قال الله تعالى «خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين والأنعام خلقها لكم» أجمعوا على نصب الأنعام لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية وهو خلق الإنسان ومنها أن يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال كقولك أزيداً ضربته وما زيداً رأيته قال تعالى «أبشراً منا واحداً نتبعه» وأما وجوب النصب ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل كأدوات الشرط والتخصيص كقولك إن زيداً رأيته فأكرمه وهلا زيداً أكرمته وكقول الشاعر:

لاتجزعى إن منفساً أهلكته ۞ فإذا هلكت فعندذلك فاجزعى

وأما وجوب الرفع ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الجملة الإسمية كإذا الفجائية كقولك خرجت

أو لايذبه الله (قوله لأنها لاتحتمل الصدق والكذب) هذا ناشئ عن التباس الخبر المقابل للإنشاء بخبر المبتدأ وهو ممنوع لتصريحهم بوقوع الظرف خبراً فى نحو أزيد عندك مع أنه لايحتمل الصدق والكذب (قوله الزانية والزانى فاجلدوا) لما كانت السرقة تفعل بالقوة والرجل أقوى من المرأة قدم السارق والزنا يفعل بالشهوة والمرأة أكثر شهوة قدمت (قوله جملة مستأنفة) أى فالفاء استئنافية لاعاطفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر (قوله ولم يستقم الخ) يعنى إذا تقرر أن السارق والسارقة والزانية والزانى مبتدآن خبرهما محذوف وجملة فاقطعوا مستأنفة خرجت الآيتان عن باب الاشتغال ولو جعلتا منه للزم علته أن يعمل فعل وهو اقطعوا مع أنه من جملة مستأنفة فى جزء جملة قبلها وهو المبتدأ أعنى السارق والسارقة والزانية والزانى وهو ممتنع لأن شرط الاشتغال أن يكون الفعل المشتغل بالضمير بحيث لولم يشتغل به عمل فى الاسم السابق هذا توضيح ماذكره الشارح وهو توجيه كلام سيبويه فى الآيتين ووجهه المبرد بجعل الباء للسببية وما بعد فاء السببية لا يعمل فيما قبلها وهو توجيه لفظى وما قبله توجيه معنوى تدبر (قوله لاتجزعى الخ) هو من الكامل والجزع خلاف الصبر والمنفس بضم الميم وكسر الفاء النفيس من المال والخطاب لزوجته حيث لامته على كثرة الإنفاق والكرم لأنه نزل به إخوان فذبح لهم أربع قلائص فالكاف فى ذلك مكسورة أى لاتجزعى على ماأتلفه من المال النفيس فإنى أحصل لك أمثاله ولكن اجزعى إذامت فإنك لاتجدين مثلى (قوله وأما وجوب الرفع الخ) ليس هذا القسم من مسائل الباب كما فى التوضيح لأن من شرطه أن يصح تأثر السابق بالعامل وما اختص بالابتداء لايصح تقدير الفعل بعده وماله صدر الكلام يمنع عمل مابعده فيما قبله ولذا لم يذكره ابن الحاجب قال ابن هشام أصاب ابن الحاجب كل الإصابة حيث لم يذكر هذا القسم لأنه لم يدخل تحت ضابط الاشتغال اه وأجيب عنه بأن معنى قولهم فى ضابطه لوسلط عليه لنصبه لوخلا من الموانع ووجه إليه ومن جملة الموانع الأدوات

فاذا زيد يضربه عمرو فهذا لا يجوز فيه النصب لأنه يقتضى تقدير الفعل وإذا الفجائية لاتدخل إلا على الجملة الاسمية وأما الذى يستويان فيه فضابطه أن يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها كقولك زيد قام أبوه وعمرا أكرمته وذلك لأن زيد قام أبوه جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولى كبرى أنها جملة فى ضمنها جملة ومعنى قولى ذات وجهين أنها اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وإن راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وأما الذى يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك كقولك زيد ضربته قال الله تعالى «جنات عدن يدخلونها» أجمعت السبعة على رفعه وقرئ شاذاً بالنصب وإنما يترجح الرفع فى ذلك لأنه الأصل ولا مرجح لغيره وليس منه قوله تعالى «وكل شىء فعلوه فى الزبر» لأن تقدير تسليط الفعل على ماقبله إنما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شىء فى الزبر حتى يصح تسليطه على ماقبله وإنما المعنى وكل شىء مفعول لهم ثابت فى الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فالرفع هنا واجب لا راجح والفعل المتأخر صفة للاسم فلايصح له أن يعمل فيه وليس منه أزيد ذهب به لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط

﴿ص﴾ (بَابٌ فِى التَّنَازُعِ) يَجُوزُ فِى ضَرَبَنِى وَضَرَبْتُ زَيْداً إِعْمَالُ الْأَوَّلِ وَاخْتَارَهُ الْكُوفِيُّونَ فَيُضْمَرُ فِى الثَّانِى كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ أَوِ الثَّانِى وَاخْتَارَهُ الْبَصْرِيُّونَ فَيُضْمَرُ فِى الْأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ نَحْوُ جَفَوْنِى وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ، وَلَيْسَ مِنْهُ . كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ . لِفَسَادِ الْمَعْنَى

﴿ش﴾ يسمى هذا الباب باب التنازع وباب الإعمال أيضاً وضابطه أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول

المختصة بالجملة الإسمية تأمل (قوله وعمرا أكرمته) أى فى داره فالرابط محذوف أو إن هذا مجرد مثال فاندفع الاعتراض بأن الجملة المعطوفة على الخبر لايصح جعلها خبراً لعدم اشتمالها على الضمير (قوله اسمية الصدر فعلية العجز) الاسم الناصب للمفعول به كالفعل نحو زيد ضارب عمراً وبكراً أكرمته بخلاف ما إذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم غلامه وبكر أكرمته لأن مشابهة الفعل غير تامة اه يس (قوله وقرئ شاذاً) أى قرآنا شاذاً فهو صفة لمصدر محذوف (قوله وليس المعنى الخ) قال الجامى قوله فى الزبر إن كان متعلقاً بفعلوا فسد المعنى لأن صحائف أعمالهم ليست محلا لفعلهم لأنهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم وإن كان صفة لشىء مع أنه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود إذ المقصود أن كل شىء هو مفعول لهم كائن فى صحف أعمالهم فالرفع لازم على أن يكون كل شىء مبتدأ والجملة الفعلية صفة له والجار والمجرور فى محل رفع على أنه خبر المبتدأ تقديره كل شىء مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لايغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها اه (قوله صفة للاسم) قال الشنوانى يريد كل ولايتعين بل يجوز أن يكون صفة لكل أو لشىء كما فى المغنى

﴿باب التنازع﴾

هو لغة التخاصم والاختلاف (قوله جفونى الخ) عزاه ابن الناظم لبعض الطائيين والشاهد فيه ظاهر وهو من الطويل وجفونى من الجفاء وهو الإعراض يقال جفوت الرجل جفاء ولا يقال جفيته والأخلاء جمع خليل كحبيب وأحباء وهو الصديق وتمام البيت : إننى * لغير جميل من خليلى مهمل * والجميل الشىء الحسن ومهمل اسم فاعل أى تارك (قوله وباب الإعمال) أى بكسر الهمزة (قوله عاملان) ذكر فى التصريح أنهما لابد أن يكونا مذكورين وأنه لاتنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور (قوله أو أكثر) كذا فى عبارة ابن عصفور قال المصنف فى الحواشى

أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر مثال تنازع العاملين معمولا واحداً قوله تعالى «آتونى أفرغ عليه قطراً» وذلك لأن آتونى فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثان وأفرغ فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول وتأخر عنهما قطراً وكل منهما طالب له ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول ضرب وأكرم زيد عمراً ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحداً كصليت وباركت ورحمت على إبراهيم فعلي إبراهيم مطلوب لكل واحدة من هذه العوامل الثلاثة ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين فدبر منصوب على الظرفية وثلاثاً وثلاثون منصوب على أنه مفعول مطلق وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليها إذا تقرر هذا فنقول لاخلاف فى جواز إعمال أى العاملين أو العوامل شئت وإنما الخلاف فى المختار فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه فإن أعملت الأول أضمرت فى الثانى كل مايحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور وذلك نحو قام وقعدا أخواك وقام وضربتهما أخواك وقام ومررت بهما أخواك وذلك لأن الاسم المتنازع فيه وهو أخواك فى المثال فى نية التقديم فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً لكنه متقدم رتبة وإن أعملت الثانى فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته فقلت قاما وقعد أخواك وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته فقلت ضربت وضربنى أخواك ومررت ومرّ بى أخواك ولاتقل ضربتهما ولا مررت بهما لأن عود الضمير على ماتأخر لفظاً ورتبة إنما اغتفر فى المرفوع لأنه غير صالح للسقوط ولا كذلك المنصوب والمجرور وليس من التنازع قول امرئ القيس : ولو أن ماأسعى لأدنى معيشة ٭ كفانى ولم أطلب قليل من المال .وذلك أن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين إلى شىء واحد كما قدمناه ولو وجه هنا كفانى وأطلب إلى قليل فسد المعنى لأن لو تدل على امتناع

وهو يوهم أنه سمع فى أكثر من ثلاثة وليس كذلك فالأولى أن يقول عاملان أو ثلاثة لكن قال الدمامينى فى شرح التسهيل أنشد الشيخ نجم الدين فى شرح الحاجبية شاهداً على تنازع أكثر من ثلاثة قول الحماسى

طلبت فلم أدرك بوجهى وليتنى ٭ فقدت فلم أبغ الندى عند سائب اه يس (قوله ويتأخر معمول أو أكثر) هذا شامل للظاهر والمضمر نحو ماضربت وشتمت إلا إياك وقمت وقعدت بك خلافاً لظاهر عبارة ابن الحاجب فإنها تفيد إخراج المضمر وعلم من قوله ويتأخر إخراج أنه لايقع فى متقدم إذ المتقدم يأخذه الأول قبل وجود الثانى فلا يمكن الثانى تنازع فيما أخذه الأول (قوله ويكون كل من المتقدم الخ) خرج به نحو ٭ أتاك أتاك اللاحقون ٭ لأن الثانى تأكيد للأول فلم يطلب الثانى المعمول أصلا (قوله آتونى أفرغ عليه قطراً) فأعمل الثانى ولو أعمل الأول لقال أفرغه والقطر النحاس المذاب (قوله ورحمت على إبراهيم الخ) رحم بالتشديد قال الشهاب الخفاجى فى شفاء الغليل رحم عليه دعاله بالرحمة وترحم عليه غير فصيحة قاله الفراء كما فى الذيل قال فى القاموس الرحمة تحرك الرقة والمغفرة والتعطف والفعل كعلم ورحم عليه ترحيما وترحم والأولى الفصحى والاسم الرحمى اه لكن لايخفى أن التشديد لايناسب هنا إذ معنى رحم عليه.دعا له بالرحمة فالمتعين رحمت بكسر الحاء مخففة كما فى شروح الدلائل أى ورحمته (قوله دبر) الدبر بضمتين وسكون الباء تخفيفاً خلاف القبل من كل شىء ومنه يقال لآخر الأمر والمراد هنا عقب كل صلاة الخ (قوله وليس من التنازع الخ) هذا ردّ لما استدل به الكوفيون على أولوية أعمال الفعل الأول بقوله كفانى ولم أطلب الخ فهذا ليس من باب التنازع أصلا فسقط استدلالهم به (قوله فسد المعنى) لايخفى أن ماذكره من الدليل لاينتج فساد المعنى إلا أن يراد فساد المعنى المراد والأولى أن يقول لتناقض المعنى حينئذ كما قرره غيره وأنتجه دليله اه من خط الشنوانى وعبارة الفارضى احتج الكوفيون بقول الشاهد ولو أن ماأسعى لأدنى الخ فقالوا أعمل الأول مع إمكان إعمال الثانى وأجاب البصريون بأن هذا ليس من التنازع لفساد المعنى وذلك أن مدخول لو إن وقع مثبتاً كان منفيا وعكسه وجوابها كذلك ولاشك أن الشرط هنا مثبت والجواب كذلك فمعناهما النفى لما ذكر والتقدير انتفى سعيى لأدنى معيشة فلم يكفنى قليل من المال وقوله ولم أطلب معطوف على الجواب وهو منفى فمعناه الإثبات لما تقدم من القاعدة لأن المعطوف على الجواب حكمه حكم الجواب فى القاعدة المذكورة ومتى كان

الشيء لامتناع غيره فاذا كان مابعدها مثبتاً كان منفيانحو لوجاءني أكرمته وإذا كان منفيا كان مثبتا نحو لولم يسيء لم أعاقبه وعلى هذا فقوله أن ما أسعى لأدنى معيشة منفي لكونه فى نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضه ونقيض السعى لأدنى معيشة عدم السعى لأدنى معيشة وقوله ولم أطلب مثبت لكونه منفياً بلم وقد دخل عليه حرف الامتناع فلو وجه إلى قليل وجب فيه إثبات طلب القليل وهو عين مانفاه أولا وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول أطلب محذوفا وتقديره ولم أطلب الملك ومقتضى ذلك أنه طالب للملك وهو المراد * فان قيل إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفاني ولو قدرته مستأنفاً كان نفياً محضا غير داخل تحت حكم لو * قلت إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط

﴿ص﴾ ﴿باب المفعول منصوب﴾

﴿ش﴾ قد مضى أن الفاعل مرفوع أبدا واعلم الآن أن المفعول منصوب أبداً والسبب فى ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحدا والرفع ثقيل والمفعول يكون واحداً فأكثر خفيف فجعلوا الثقيل والنصب للقليل والخفيف للكثير قصدا للتعادل

﴿ص﴾ وهو خَمْسَةٌ

﴿ش﴾ هذا هو الصحيح وهو المفعول به كضربت زيدا والمفعول المطلق وهو المصدر كضربت ضربا والمفعول فيه وهو الظرف كصمت يوم الخميس وجلست أمامك والمفعول له كقمت إجلالا لك والمفعول معه كسرت والنيل

مثبتاً لزم مخالفته لما عطف عليه لأن المعطوف عليه معناه لم يكفنى قليل من المال والمعطوف هنا معناه أطلب قليلا وهذا متناقض لأنه لا يطلب مالا يكفيه فمفعول الثانى ليس ضمير القليل بل التقدير لم أطلب الملك أو المجد وقال الشلوبين إن قدرت الواو للحال جاز كونه من التنازع لأن لم أطلب يصير منفيا على بابه فيصير المعنى انتفى سعيي لأدنى معيشة فلم يكفنى قليل من المال ولم أطلبه وكذا إن جعلت الواو للاستئناف وفى كل منهما نظر لأن الواو الحالية أو الاستئنافية غير عاطفة فلا يكون بين عامل التنازع ارتباط انتهت (قوله لأن لو تدل الخ) أى تدل على امتناع الجزاء وانتفائه لامتناع الشرط وانتفائه غالبا يعنى أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترضه ابن الحاجب ورد اعتراضه السعد فى شرح التلخيص ﴿باب المفعول منصوب﴾

بتنوين باب على ماتقدم مرات وأبهم الناصب ليجرى على كل الأقوال والصحيح أنه الفعل وشبهه لا الفاعل ولا مجموع الفعل والفاعل ولا معنى المفعولية (قوله لا يكون إلا واحداً) أى لا يكون للفعل الواحد إلا فاعل واحد وأما فتلقفها رجل رجل فقد تقدم أن الاسمين فيه فى معنى اسم واحد أى تلقفها الناس (قوله والرفع ثقيل) أى لأنه بالضمة التى هى أثقل الحركات وبالواو التى هى أثقل الحروف وأما الألف فليس رفعا أصليا بل نصب أصلى على أن غلبة الثقل تكفى (قوله والمفعول يكون واحدا فأكثر) أى يكون واحداً فأكثر لفعل واحد (قوله والنصب خفيف) أى لأن علامته فتحة وهى أخف الحركات (قوله وهو خمسة) الضمير راجع إلى المفعول المراد به الجنس فلهذا أخبر عنه بخمسة وصح الاخبار بالجمع عن المفرد لأن المقصود التفسير فهو نظير الكلمة اسم وفعل وحرف فاندفع ماتوهم من أن إرادة الجنس لاتصحح الاخبار وإلا جاز الرجل ثلاثة والرجل القائمون ووجه الدفع أن عدم الصحة هنا لعدم إرادة التقسيم ألا ترى إلى صحة الرجل ثلاثة عربى وروى وهندى لارادته فتدبر اهـ يس (قوله الصحيح) مقابله ماسيأتى من أنها أربعة أو ستة (قوله المفعول به) الضمير فى به عائد إلى أل كذا المفعول فيه وله ومعه وكذا قال بعضهم واعترض بأنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع أنه يستعمل منكراً فيقال مفعول به ومعه الخ فالتحقيق أنه راجع إلى موصوف محذوف أى شيء مفعول به وأل ليست موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة أفاده عصام قال الشيخ يس

ونقص الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولا به وقدر سرت وجاوزت النيل ونقص الكوفيون منها المفعول له فجعلوه فى باب المفعول المطلق مثل قعدت جلوسا وزاد السيرافى سادساً وهو المفعول منه نحو واختار موسى قومه سبعين رجلا لأن المعنى من قومه وسمى الجوهرى المستثنى مفعولا دونه

(ص) الْمَفْعُولُ بِهِ وَهُوَ مَاوَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ كَضَرَبْتُ زَيْداً

(ش) هذا الحد لابن الحاجب رحمه الله وقد استشكل بقولك ماضربت زيداً ولاتضرب زيدا وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بمالايعقل إلا به ألا ترى أن زيداً فى المثالين متعلق بضرب وأن ضرب يتوقف فهمه عليه أو على ماقام مقامه من المتعلقات

(ص) وَمِنْهُ الْمُنَادَى

(ش) أى ومن المفعول به المنادى وذلك لأن قولك ياعبدالله أصله أدعو عبدالله لحذف الفعل وأنيب يا عنه

(ص) وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافاً كَيَاعَبْدَ اللهِ أَوْ شَبِيهاً بِالْمُضَافِ كَيَاحَسَناً وَجْهُهُ وَيَا طَالِعاً جَبَلاً وَيَارَفِيقاً بِالْعِبَادِ أَوْ نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الْأَعْمَى يَارَجُلاً خُذْ بِيَدِي

(ش) يعنى أن المنادى إنما ينصب لفظاً فى ثلاث مسائل إحداها أن يكون مضافا كقولك ياعبدالله ويارسول الله

ولايبعد كما قال السيد الصفوى أن أمثال هذه العبارة صارت كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعاً والياء فى به إما للسببية فتتعلق بالفعل أوللصلة يعنى للتعدية فتتعلق بما تضمنته من معنى التعلق اه فتأمله فإن جعلها للسببية غير ظاهر (قوله ونقص الزجاج منها المفعول معه) نقص يتعدى بنفسه إلى المفعول ٭ قال تعالى « ثم لم ينقصوكم شيئا » وهو أفصح من نقص بالتشديد (قوله وزاد السيرافى) اسمه الحسن بن عبدالله ولد قبل السبعين ومائتين ومات ببغداد فى رجب سنة ثمان وستين وثلثمائة اه مزهر (قوله الجوهرى) هو إسماعيل بن حماد صاحب الصحاح مات فى حدود الأربعمائة اه مزهر (قوله مفعولا دونه) مراده به المستثنى إذ معنى جاء القوم إلازيداً جاءوا دون زيد (قوله وهو ماوقع عليه الخ) أى اسم ماوقع إذ زيد مثلا لايقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس مفعولا به لأن أبحاث النحاة لاتعلق لها بالأعيان الخارجية بل بالألفاظ من حيث الإعراب والبناء وقيل لاحاجة إلى تقدير الاسم لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها (قوله كضربت زيدا) أى زيدا من ضربت زيداً (قوله تعلقه) أى المفعول وقوله بما أى بفعل والضمير فى يعقل عائد على الفعل وفى به عائد على المفعول كما يؤخذ من كلام المصنف بعد خلافا لما فى حاشية الدجونى تأمل والمراد تعلقه به من غير واسطة لخرج المجرور من نحو مررت بزيد فإنه ليس مفعولا اصطلاحا (قوله ومنه المنادى) أى وهو المطلوب إقباله أى المسؤل إجابته بذكر الملزوم وإرادة اللازم فلايرد نحو ياألله وأما نحو ياجبال وياأرض فمن باب الاستعارة بالكناية ونداؤها تخييل وطلب الاقبال فيها ادعائى وذلك أنه لما شبه الجبل بالحيوان المميز فى الانقياد للأمر أثبت له طلب الاقبال ادعاء ثم استعمل النداء الموضوع لطلب الاقبال الحقيق فى الادعائى ولا يخرج عن التعريف نحو يازيد لاتقبل فإنه منهى عن الاقبال لامطلوبه ونحو قول أحد المتعانقين لصاحبه يافلان لأن الأول مطلوب الاقبال لسماع النهى ومنهى عن الاقبال بعد توجهه فاختلفت الجهتان ولأنه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسئول الإجابة وعن الثانى بأنه من باب الاستعارة أولأن المقصود طلب الإقبال إما حدوثا أو بقاء اه يس ملخصاً (قوله وياطالعا جبلا) فيه أنه إن لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدم لم يصح عمله وإن اعتبر كان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع اللهم إلا أن

وقول الشاعر ألا ياعباد الله قلبي متيم * بأحسن من صلى وأقبحهم فعلا

الثانية أن يكون شبيها بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذى به التمام إما أن يكون اسما مرفوعا بالمنادى كقولك يامحمودا فعله ويا حسنا وجهه وياجميلا فعلا ويا كثيرا بره أو منصوبا به كقولك ياطالعا جبلا أو مخفوضا بخافض متعلق به كقولك يارفيقا بالعباد وياخيرا من زيد أو معطوفا عليه قبل النداء كقولك ياثلاثة وثلاثين فى رجل سميته بذلك . الثالثة أن يكون نكرة غير مقصودة كقول الأعمى يارجلا خذبيدى وقول الشاعر :

فياراكبا إما عرضت فبلغا * نداماى من نجران أن لاتلاقيا

﴿ ص ﴾ وَالْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كَيَازَيْدُ وَيَازَيْدَانِ وَيَازَيْدُونَ وَيَارَجُلُ لِمُعَيَّنٍ

﴿ ش ﴾ يستحق المنادى البناء بأمرين إفراده وتعريفه ونعنى بإفراده أن لايكون مضافا ولا شبيها به ونعنى بتعريفه أن يكون مرادا به معين سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو أو معرفة بعد النداء بسبب الإقبال عليه كرجل وإنسان تريد بهما معينا فاذا وجد فى الاسم هذان الأمران استحق أن يبنى على مايرفع به لو كان معربا تقول يازيد بالضم ويازيدان بالألف ويازيدون بالواو قال الله تعالى «يانوح قد جادلتنا ، وياجبال أوبى معه »

يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر كما أفاده بعضهم (قوله ألا ياعباد الخ) هو من الطويل والمتيم هو الذى تيمه الحب أى ذلله (قوله وأقبحهم فعلا) كذا وقع فى النسخ وهو تحريف كما فى شرح شواهد ابن الناظم وصوابه وأقبحهم بعلا أى زوجا بدليل مابعده وهو قوله : يدب على أحشائها كل ليلة : الخ وأما قول العلامة الفيشى إن أقبح بمعنى أحسن فلم أره فى كتب اللغة المشهورة بعد التتبع فلا اعتماد على ما ذكره خصوصا مع مخالفته لما فى شرح الشواهد فتأمل ثم رأيت فى مختصر حياة الحيوان مانصه : وقال الأخطل يصف جارية وبعلها

ألا ياعباد الله قلبي متيم * بأحسن من صلى وأقبحهم بعلا

ينام إذا نامت على عكناتها * ويلثم فاها كالسلافة أو أحلا

يدب على أحشائها كل ليلة * دبيب القرنبى بات يعلو نقا سهلا

والعكنات جمع عكنة بضم العين المهملة بوزن غرفة وهى طيات البطن الحاصلة من السمن والقرنبى بفتح القاف والراء وسكون النون مقصورة دويبة طويلة الرجلين مثل الخنفساء أكبر منها بيسير ومن أمثالهم أزرق من القرنبى وبهذا تبين صحة مافى شواهد ابن الناظم وأن ماذكره الفيشى غير صحيح (قوله وهو ما اتصل به شيء الخ) المراد به ما اتصل به شيء متعلق به على أنه فاعل أو مفعول أو متعلق به اه ش (قوله سميته بذلك) فيه إشارة إلى أنه لابد من كونه علما وبذلك صرح بعضهم * قال المصنف ويمتنع إدخال يا على ثلاثين خلافا لبعضهم وإن ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا وإن كانت معينة ضممت الأول وعرفت الثانى بأل ونصبته أو رفعته إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل ومنع ابن خروف إعادة يا (قوله فيا راكبا الخ) قاله عبد يغوث بعدما أسر يوم الكلاب ناعيا به على نفسه وهو من بحر الطويل والشاهد فى أيا راكبا حيث نصب راكبا لأنه منادى مفرد نكرة لم يقصد بها معين وأصل إما إن ما فأدغمت النون فى الميم وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما حولها ونداماى جمع ندمان بمعنى النديم وهو شريب الرجل الذى ينادمه ومن نجران أى من أهلها وهى اسم بلدة من بلاد همدان من اليمن : قال البكرى سميت باسم بانيها نجران بن زيد بن يشجب بن يعرب بن قحطان ولا لنفى الجنس وتلاقيا اسمه وخبره محذوف أى لنا والجملة فى محل المفعول اه شيخ الإسلام مع زيادة (قوله ويازيدان ويازيدون) إن قيل العلم إذا ثنى أو جمع لزم فيه اللام فكيف صح فيه ما ذكر ؟ قيل صح لقيام يا مقام اللام فى إفادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع أداتى تعريف أفاده ش ويس

﴿ص﴾ ﴿فصل﴾ وَتَقُولُ يَاغُلَامُ بِالثَّلَاثِ وَبِالْيَاءِ فَتْحًا وَإِسْكَانًا وَبِالْأَلِف

﴿ش﴾ إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كغلامى جاز فيه ست لغات إحداها ياغلامى باثبات الياء الساكنة كقوله تعالى «ياعبادى لاخوف عليكم» الثانية ياغلام بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلا عليها قال الله تعالى «ياعبادى فاتقون» الثالثة ضم الحرف الذى كان مكسوراً لأجل الياء وهى لغة ضعيفة حكوا من كلامهم يا أم لاتفعلى بالضم وقرئ قل رب احكم بالحق بالضم . الرابعة ياغلامى بفتح الياء قال الله تعالى «ياعبادى الذين أسرفوا علي أنفسهم» الخامسة ياغلاما بقلب الكسرة التى قبل الياء المفتوحة فتحة فتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها قال الله تعالى «ياحسرتا علي مافرطت فى جنب الله» ياأسفا على يوسف . السادسة ياغلام بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلا عليها كقول الشاعر : ولست براجع مافات منى ✲ بلهف ولا بليت ولا لوانى

أى بقول يالهف وقولى وتقول ياغلام بالثلاث أى بضم الميم وفتحها وكسرها وقد بينت توجيه ذلك

﴿ص﴾ وَيَاأَبَتِ وَيَاأُمَّتِ وَيَاابْنَ أُمَّ وَيَاابْنَ عَمَّ بِفَتْحٍ وَكَسْرٍ وَإِلْحَاقُ الْأَلِفِ أَوِ الْيَاءِ لِلْأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ وَالْآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ

﴿ش﴾ إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً جاز فيه عشر لغات الست المذكورة ولغات أربع أخر إحداها إبدال الياء تاء مكسورة وبها قرأ السبعة ماعدا ابن عامر فى ياأبت الثانية إبدالها تاء مفتوحة وبها قرأ ابن عامر الثالثة ياأبتا بالتاء والألف وبها قرئ شاذاً . الرابعة ياأبتى بالتاء والياء وهاتان اللغتان قبيحتان والأخيرة أقبح من التى قبلها وينبغى أن لاتجوز إلا فى ضرورة الشعر وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء مثل ياغلام غلامى لم يجز فيه

﴿فصل وتقول ياغلام الخ﴾ (قوله ضم الحرف الذى كان مكسورا) أى لحذف كل من الكسرة والياء ثم عومل معاملة الاسم المفرد قال فى التوضيح وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لاينادى إلا مضافا قال شارحه كالأم والأب والرب حملا للقليل على الكثير بخلاف ياعدوى فلايجوز ياعدو بحذف الياء وضم الواو أى لأن نداءه مضافا إلى الياء لم يكثر اه فهو مبنى علي الضم كالمفرد كما صرح به الأشمونى ولا وجه لتوقف بعض مشايخنا فى ذلك موجها له بأنه يلتبس بالمفرد لما علمت من أن هذا مخصوص بما كثر فيه أن لاينادى إلا مضافا فلا يحصل حينئذ إلباس تأمل (قوله فتنقلب الياء ألفا) قال العلامة الشيخ يس والظاهر أن الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم وينبغى أن يحكم بأنها مضاف إليها وأنها فى محل جر بل قد يدعى أن هذه الألف ياء المتكلم غاية الأمر أنها تغيرت صفتها وينبغى أن يكون نصب ياغلاما بفتحة مقدرة والفتحة الظاهرة لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله ولست براجع الخ) هو من الوافر والهمزة فى لوانى محذوفة لنقل حركتها إلى الواو قبله وحاصل المعنى أن مافات لايعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمنى ولا بكلمة لو (قوله وقد بينت توجيه ذلك) فيه أنه لم يبين توجيه الضم وقد يقال بين وجهه بالسماع كما تقدم اه ش (قوله إبدال الياء تاء مكسورة) أى تاء تأنيث وماذكره المصنف هو مذهب البصريين قالوا والدليل على أنها بدل منها أنهم لايجمعون بينهما وإنما أبدلت تاء تأنيث لأنها تدل فى بعض المواضع علي التفخيم كما فى علامة ونسابة والأب والأم مظنة التفخيم ودليل كونها للتأنيث انقلابها فى الوقف هاء وقال الكوفيون هى للتأنيث والإضافة بعدها مقدرة أى فليست بدلا ورد بأنه لو كان الأمر كما قالوا لسمع ياأبتى وياأمتى أيضا أفاده ش واعلم أن كلا من ياأبت وياأمت منصوب لأنه معرب فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ماقبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل لأجل التاء لاستدعائها فتح ماقبلها لاعلى التاء لأنها فى موضع الياء التى يسبقها اعراب المضاف إليها اه يس (قوله إلا فى ضرورة الخ) مثله فى الأوضح وظاهر كلام الرضى عدم اختصاص ذلك بالشعر ويؤيده أنه قرئ ياأبتى

إلا إثبات الياء مفتوحة أوساكنة إلا إن كان ابن أم أوابن عم فيجوز فيهما أربع لغات فتح الميم وكسرها وقدقرأت السبعة بهما فى قوله تعالى «قال ابن أم إن القوم استضعفونى . قال يا ابن أم لا تأخذ بلحيتى» والثالثة إثبات الياء كقول الشاعر: يا ابن أمى وياشقيق نفسى * أنت خلقتنى لدهر شديد

والرابعة قلب الياء ألفاً كقوله * يا ابنة عما لاتلومى واهجعى * وهاتان اللغتان قليلتان فى الاستعمال

﴿ص﴾ ﴿فصل﴾ وَيَجْرِى مَا أُفْرِدَ أَوْ أُضِيفَ مَقْرُونًا بِأَلْ مِنْ نَعْتِ الْمَبْنِىِّ وَتَأْكِيدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ الْمَقْرُونِ بِأَلْ عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ أَوْ أُضِيفَ مُجَرَّدًا عَلَى مَحَلِّهِ وَنَعْتٌ أَىٌّ عَلَى لَفْظِهِ وَالْبَدَلُ وَالْمَنْسُوقُ الْمُجَرَّدُ كَالْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقًا

﴿ش﴾ هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى * والحاصل أن المنادى إن كان مبنيا وكان تابعه نعتاً أوتأكيداً أو بياناً أونسقاً بالألف واللام وكان مع ذلك مفرداً أومضافاً وفيه الألف واللام جاز فيه الرفع على لفظ المنادى والنصب على محله تقول فى النعت يازيد الظريف بالرفع والظريف بالنصب وفى التأكيد ياتميم أجمعون وأجمعين وفى البيان ياسعيد كرز وكرزا وفى النسق يازيد والضحاك والضحاك قال الشاعر: ياحكم الوارث عن عبد الملك

روى برفع الوارث ونصبه وقال آخر فما كعب ابن مامة وابن أروى * بأجود منك ياعمر الجوادا

إنى أخاف أن وفى المرادى وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما فى الكلام ونظيره قراءة أبى جعفر ياحسرتاى فجمع بين العوض والمعوض اه يس (قوله ياابن أمى) هو من الخفيف قاله الشاعر يرثى به أخاه والشاهد فيه ظاهر وشقيق تصغير شقيق للترخيم كما فى العينى (قوله يا ابنة عما الخ) هو من الرجز واهجعى أمر من هجع بفتحتين يهجع هجوعا بمعنى نام بالليل فهو خاص بنوم الليل كما قاله ابن السكيت ولعل المراد هنا لازمه وهو السكوت فإن النوم يلازمه السكوت وذلك لأن مقصوده نهى ابنة عمه وهى امرأته أم الخيار عن لومها إياه على صلع رأسه وهو ذهاب شعره وهذا من قصيدة لأبى النجم أولها:

قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنباً كله لم أصنع * من أن رأسى كرأس الأصلع

﴿فصل ويجرى ماأفرد الخ﴾ (قوله من نعت المبنى الخ) هذا بيان لما من قوله ماأفرد الخ وهذا يقتضى كما قال الفاكهى أن الصور ثمانية حاصلة من ضرب الأقسام الأربعة التى اشتمل البيان عليها فى القسمين اللذين اشتمل عليهما المبين قال الشيخ يس وما اقتضاه كلامه مشكل لأن التأكيد المعنوى لايتأتى فيه أن يكون مضافا مقرونا بأل وكذا عطف البيان وأما عطف النسق فيتصور فيه أن يكون مضافا مقروناً بأل نحو يازيد والضارب الرجل فتكون الصور التى يجوز فيها الأمران ستة لاثمانية اه وحينئذ فالأولى جعل الصور الداخلة فى كلام المصنف ستة والصورتان المذكورتان خارجتان منه لعدم تأتيهما وهذا ظاهر لاغبار عليه وأما قول بعضهم جوابا عنه إن قوله وتأكيده بالرفع عطفا على ماأفرد الخ فهو غير ظاهر من كلام المصنف ولذا لم يعول الفاكهى على نحو ذلك تأمل (قوله وتأكيده) أى المعنوى وأطلقه اعتماداً على اشتهار أمر اللفظى فقد علم أن حكمه حكم الأول حتى كأنه هو اه يس (قوله على لفظه) متعلق بيجرى (قوله ياحكم الوارث الخ) قال فى الصحاح الحكم بالتحريك الحاكم وفى المثل فى بيته يؤتى الحكم (قوله وقال آخر فما كعب الخ) هو مدح لعمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه وقبله

يعود الفضل منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشدادا

وهما من الوافر والفضل هو الإحسان وقريش هى القبيلة المشهورة وتفرج بضم الراء بمعنى تكشف والكرب جمع كربة بضم الكاف فيهما أى الغم والحزن وابن مامة وابن أروى من أجواد العرب المشهورين

والقوافى منصوبة وقال آخر : ألا يازيد والضحاك سيرا • فقد جاوزتما خمر الطريق ، وقال الله تعالى «ياجبال أوبى معه والطير » وقرئ شاذا والطير وهذه أمثلة المفرد وكذلك المضاف الذى فيه أل نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه وقال الشاعر : يا صاح ياذا الضامر العيس يروى برفع الضامر ونصبه فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافا ولبس فيه الألف واللام تعين نصبه على المحل كقولك يازيد صاحب عمرو ويازيد أبا عبدالله ويا تميم كلكم أو كلهم ويازيد وأيا عبدالله قال الله تعالى « قل اللهم فاطر السموات والأرض » وإن كان التابع نعتاً لأى تعين رفعه على اللفظ كقوله تعالى « يا أيها الناس ، يا أيها النبى » وإن كان التابع بدلا أو نسقاً بغير الألف واللام أعطى مايستحقه لوكان منادى تقول فى البدل ياسعيد كرز بضم كرز بغير تنوين كما تقول يا كرز وياسعيد أبا عبد الله بالنصب كما تقول يا أباعبدالله وفى النسق يازيدوعمرو بالضم ويازيد وأباعبدالله بالنصب وهكذا أيضاً حكم البدل والنسق لوكان المنادى معربا

﴿ص﴾ وَلَكَ فِى نَحْوِ يَازَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاتِ فَتْحُهُمَا أَوْ ضَمُّ الْأَوَّلِ

﴿ش﴾ إذا تكرر المنادى المفرد مضافا نحو يازيد زيد اليعملات جاز لك فى الأول وجهان ٭ أحدهما الضم وذلك على تقديره منادى مفردا ويكون الثانى حينئذ إما منادى سقط منه حرف النداء وإما عطف بيان وإما مفعولا بتقدير أعنى والثانى الفتح وذلك على أن الأصل يازيد اليعملات زيد اليعملات ثم اختلف فيه فقال سيبويه حذف اليعملات من الثانى لدلالة الأول عليه وهو مقحم بين المضاف والمضاف إليه وقال المبرد حذف اليعملات من الأول لدلالة الثانى عليه وكل من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف أما قول سيبويه ففيه الفصل بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة وأما قول المبرد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه وهو قليل والكثير عكسه

(قوله والقوافى منصوبة) جمع قافية والمراد به هنا الكلمات الأخيرة من الأبيات كما هو مذهب الأخفش لا مااختاره الخليل من أنها من المحرك قبل الساكنين إلى الانتهاء فتكون فى البيت المذكور من واو الجواد ومثل ذلك لايوصف بنصب إذ هو بعض الكلمة فتأمل (قوله ألا يازيد الخ) هو من الوافر وخمر بفتح الخاء المعجمة وفتح الميم كما وجدته بخط الشنوانى وفى القاموس الخمر بالتحريك ماواراك من شجر وغيره اه فالمعنى لقد جاوزتما المحل المستور بالأشجار وغيرها من الطريق (قوله وقرئ شاذاً والطير) أى بالرفع والرفع هو مختار الخليل وسيبويه وقدروا النصب فى الآية عطفاً على فضلا من قوله تعالى « ولقد آتينا داود منا فضلا » (قوله ياصاح ياذا الضامر الخ) هو من الرجز أى ياصاحبى والضامر أى المهزول والعيس بكسر أوله وسكون ثانيه إبل بيض فى بياضها ظلمة خفية جمع عيساء بالمد فهو كبيض وبيضاء لفظا ومعنى (قوله كلكم أو كلهم) أى لأنه إذا جىء مع تابع المنادى بضمير جاز أن يؤتى بلفظ الغيبة نظرا للأصل وبلفظ الخطاب لكون المنادى مخاطبا فى المعنى وإنما لم يجز أن يقول المسمى بزيد زيد ضربت لأنه ليس فيه دليل التكلم وهنا وجد دليل الخطاب وهو يا اه يس (قوله يازيد زيد اليعملات) هذا بعض بيت من مشطور الرجز

وهو بتمامه ٭ يازيد زيد اليعملات الذبل ٭ وبعده ٭ تطاول الليل عليك فانزل ٭

اليعملات جمع يعملة بفتح المثناة التحتية أوله والميم بعد العين الساكنة وهى الناقة النجيبة المطبوعة على العمل والجمل يعمل قال فى القاموس ولايوصف بهما إنما هما اسمان والذبل الضوامر جمع ذابل كركع جمع راكع اه ش (قوله فتحهما) لم يقل نصبهما مع كونهما معربين ليكون الكلام جاريا على كل الأقوال اه يس (قوله وهو مقحم) أى الثانى زائد بين المضاف والمضاف إليه وإنما حذف تنوين الثانى مع أنه لامقتضى لحذفه لأنه لما تكرر المضاف بلفظه وحركته صار كأن الثانى هو الأول والتأكيد اللفظى فى الأغلب حكمه حكم الأول وحركته حركة إعرابية أو بنائية وفى هذه المسئلة الفصل بين المتضايفين بغير الظرف قالوا وهو جائز فيهما خاصة فتأمل

﴿ص﴾ ﴿فصل﴾ ويجوز ترخيم المنادى المعرفة وهو حذف آخره تخفيفا فذو التاء مطلقا كياطلح ويا ثب وغيره بشرط ضمه وعلميته ومجاوزته ثلاثة أحرف كياجعف ضما وفتحا

﴿ش﴾ من أحكام المنادى الترخيم وهو حذف آخره تخفيفا وهى تسمية قديمة وروى أنه قيل لابن عباس إن ابن مسعود قرأ ونادوا يامال فقال ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم ذكره الزمخشرى وغيره وعن بعضهم أن الذى حسن الترخيم هنا أن فيه الاشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم لضعفهم عن إتمامه وشرطه أن يكون الاسم معرفة ثم إن كان مختوما بالتاء لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة فتقول فى ثبة وهى الجماعة ياثب كما تقول فى عائشة ياعائش وإن لم يكن مختوما بالتاء فله ثلاثة شروط : أحدها أن يكون مبنيا على الضم : والثانى أن يكون علما : والثالث أن يكون متجاوزا ثلاثة أحرف وذلك نحو حارث وجعفر تقول ياحار وياجعف ولا يجوز فى نحو عبدالله وشاب قرناها أن يرخما لأنهما ليسا مضمومين ولا فى نحو إنسان مقصودا به معين لأنه ليس علما ولا فى نحو زيد وعمرو وحكم لأنها ثلاثية وأجاز الفراء الترخيم فى حكم وحسن ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط قياسا على إجرائهم نحو سقر مجرى زينب فى إيجاب منع الصرف لا مجرى هند فى إجازة الصرف وعدمه وإجرائهم مجرى لحركة وسطه

﴿فصل فى الترخيم﴾ هو لغة ترقيق الصوت وتليينه (قوله المعرفة) المراد بها فى المؤنث بالتاء المعين ليشمل النكرة المقصودة نحو ياشا وياجار لمعينين اه ش (قوله وهو) أى ترخيم المنادى (قوله تخفيفا) أى لمجرد التخفيف لا لعلة أخرى مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون التعريف مخصوصاً بترخيم النداء ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ومراده بالحذف للتخفيف مالم يكن له موجب فيخرج الحذف فى باب عصا وقاض لأن الحذف فيهما لعلة وكذا نحو أب أصله أبو لحذفت الواو لأنها لو بقيت ساكنة لفات الأمر المطلوب من الإعراب ولو تحركت لحصل الثقل لحذفها لعلة تصريفية ويخرج حذف لام يدودم لأنه واجب قال الرضى يعنون بالحذف للتخفيف مالم يكن له موجب كما كان فى باب قاض وعصا وإلا فكل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون فيه أيضاً حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع أنه لابد فى كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم اه (قوله مطلقا) أى سواء كان علما أم لا ثلاثيا أم لا اه فاكهى أشار به إلى أنه أراد بالإطلاق عدم اشتراط مايخص المجرد لا أنه لايشترط فيه شىء أصلا فلا ينافى أنه يشترط فيه كغيره أن يكون معرفة إلى آخر ماتقدم (قوله ضما وفتحا) منصوبان على الحال أى حال كونه ضما أى ذاضم وهو أولى من نصبهما على نزع الخافض لأنه سماعى (قوله تسمية قديمة) يريد أن العرب قد تكلمت بها وقوله روى الخ استدلال على كونها تسمية قديمة ومحل الاستدلال قوله ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم الخ ما تعجبية وكان زائدة وأشغل فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على ما أى شىء عظيم وهو ماهم فيه من العقاب أشغلهم عن الترخيم وفى نسخة ما كان أغنى أهل النار عن الترخيم وعلى كل فهو استبعاد من ابن عباس لذلك لأن الترخيم إنما يكون فى مقام الانبساط ونحوه لأنه لتحسين اللفظ ومحلهم ليس محل ذلك وقد أشار الشارح إلى جواب هذا بقوله وعن بعضهم أن الذى حسن الخ وحاصله أنهم لم يقصدوا بذلك تبسطا ولا غيره وإنما هم لشدة ماهم فيه عجزوا عن إتمام الكلمة

﴿فائدة﴾ أنكر بعضهم ورود حذف بعض حروف الكلمة المسمى بالاقتطاع فى القرآن الشريف ورد عليه بالقراءة المتقدمة وبأن بعضهم جعل منه فواتح السور على القول بأن كل حرف منها من اسم من أسمائه تعالى أفاده فى الاتقان (قوله عائشة) بالهمزة وإبدالها ياء لحن وأما عيشة فهى مولدة كما نقل عن الجوهرى لكن ذكر ابن فارس أنها لغة رديئة (قوله قياساً على إجرائهم نحو سقر مجرى الخ) قيل الفرق أن حركة الوسط ثمة اعتبرت فى حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا فى حذف حرف أصلى وأيضا ليس الحذف ههنا وأراد على حرف بعينه فهو مظنة

مجرى حبارى فى إيجاب حذف ألفه فى النسب لامجرى حبلى فى إجازة حذف ألفه وقلبها واوا وأشرت بقولى كياجعف ضما وفتحا إلى أن الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف فيجعل الباقى اسما برأسه فتضمه وتسمى لغة من لا ينتظر ويجوز أن لا تقطع النظر عنه بل تجعله مقدراً فيبقى على ما كان عليه وتسمى لغة من ينتظر فتقول على اللغة الثانية فى جعفر ياجعف بيقاء فتحة الفاء وفى مالك يامال ببقاء كسرة اللام وهى قراءة ابن مسعود وفى منصور يامنص ببقاء ضمة الصاد وفى هرقل ياهرق ببقاء سكون القاف وتقول على اللغة الأولى ياجعف ويامال وياهرق بضم أعجازهن وهى قراءة أبى السرار الغنوى ويامنص باجتلاب ضمة غير تلك التى كانت قبل الترخيم

﴿ص﴾ وَيُحْذَفُ مِن نَحْوِ سَلْمَانَ وَمَنْصُورٍ وَمِسْكِينٍ حَرْفَانِ وَمِنْ نَحْوِ مَعْدِى كَرِبَ الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ

﴿ش﴾ المحذوفة للترخيم على ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون حرفا واحداً وهو الغالب كما مثلنا والثانى أن يكون حرفين وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط أحدها أن يكون ماقبل الحرف الأخير زائداً الثانى أن يكون معتلا الثالث أن

الالتباس اه يس (قوله وإجرائهم جمزى الخ) الجمزى بفتح الجيم والميم والزاى بعدها ألف من الأوصاف يقال حمار جمزى أى سريع : وحاصل التوجيه أنهم أجروا جمزى لتحرك وسطه مجرى الخماسى وهو حبارى فى حذف ألفه ولم يجروه مجرى الرباعى كحبلى فى إجازة حذف ألفه أو قلبها واواً فإنه يجوز فى حبلى هذان الوجهان كما قال فى الخلاصة

إن تكن تربع ذاثان سكن * فقلبها واواً وحذفها حسن

(قوله حبارى) بضم أوله قال فى المصباح هو طائر معروف على شكل الأوزة برأسه وبطنه غبرة ولون ظهره وجناحيه كلون السمانى غالبا والجمع حبابير وحباريات اه وفى مختصر حياة الحيوان الحبارى طائر للذكر والأنثى والواحد والجمع وألفه للتأنيث إذ لو لم تكن له لانصرفت والجمع حباريات وهى من أشد الطير طيرانا وهى طائر كبير العنق رمادى اللون فى منقاره بعض طول ، لحمه بين لحم الدجاج ولحم البط وهو أخف من لحم البط لأنه برى وهو من أكثر الطير حيلة فى تحصيل الرزق ومع ذلك يموت جوعا وروى أبو داود والترمذى عن سفينة قال أكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم الحبارى اه ملخصا ومن خطه نقلت (قوله إلى أن الترخيم يجوز فيه قطع النظر الخ) ليس فى كلامه مايظهر منه جريان اللغتين فى كل مارخم فلا ينافى أنه لا يجوز الترخيم إلا على نية المحذوف فيما فيه لبس علماً كان أو صفة فتقول فى نحو مسلمة وحارثة وحفصة يامسلم وياحارث وياحفص بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه فان لم يخف لبس جاز كما قال فى الخلاصة :

والتزم الأول فى كمسلمه * وجوز الوجهين فى كمسلمه

تأمل (قوله فيبقى على ما كان عليه) أى الأكثر والغالب فيه ذلك فلا ينافى أنهم صرحوا باستثناء صورتين من ذلك الأولى ما كان مدغما فى المحذوف وهو بعد ألف فانه إن كان له حركة فى الأصل حركته بها نحو مضار ومحاج فتقول فيهما يامضار ويامحاج بالكسر إن كانا اسمى فاعل وبالفتح إن كانا اسمى مفعول ونحو تحاج تقول فيه ياتحاج بالضم لأن أصله تحاجج وإن كان أصلى السكون حركته بالفتح نحو أسحار اسم بقلة فان وزنه أفعال بمثلين أولهما ساكن لاحظ له فى الحركة فاذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل فيه ياأسحار بالفتح لأنه أقرب الحركات اليه الثانية ماحذف لأجل واو الجمع كما إذا سمى بنحو قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فانه يقال فى ترخيمه ياقاضى ويامصطفى برد الياء فى الأول والألف فى الثانى لزوال سبب هذا الحذف ، هذا مذهب الأكثرين واختار فى التسهيل عدم الرد اه من الأشمونى (قوله وفى هرقل) بكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف وهو غير منصرف للعلمية والعجمة وحكى فيه هرقل بسكون الراء وكسر القاف ولقبه قيصر اه شيخ الإسلام فى شرح البخارى وهو ملك الروم ومات على كفره كما فى شرح البخارى (قوله أبى السرار) بالراء المخففة اه بخط ش والغنوى بالغين المعجمة اه فيشى (قوله أن يكون معتلا) أى حرف علة ولو عبر به لكان أولى لأن المعتل مافيه حرف علة كذا بخط ش و يمكن الجواب بأن الضمير فى يكون راجع للاسم الذى يجتمع فيه الشروط لا للحرف تأمل

يكون ساكنا الرابع أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها وذلك نحو سلمان ومنصور ومسكين علما تقول ياسلم ويامنص ويامسك قال الشاعر : ٭ يامرو إن مطيتى محبوسة ٭ يريد يامروان ٭ وقال الآخر

قفى فانظرى يا أسم هل تعرفينه ٭ يريد يا أسماء ، ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير فى نحو مختار علما لأن المعتل أصلى لأن الأصل مختير أومختير فأبدلت الياء ألفاً وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيها لها بالزائدة كما شبهوا ألف مرامى فى النسب بألف حبارى فحذفوها وفى نحو دلامس علما لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم درع دلامص ودرع دلاص لكنها حرف صحيح ولا معتل وفى نحو سعيد وعاد وثمود لأن الحرف المعتل لم يسبق بثلاثة أحرف وعن الفراء إجازة حذفهن وأنشد سيبويه ٭ تنكرت منا بعد معرفة لمى ٭ أى ياالميس فحذف السين فقط وفى نحو هبيخ وقنور لأن حرف الصلة محرك ، والثالث أن يكون المحذوف كلمة برأسها وذلك فى المركب تركيب المزج نحو معديكرب وحضرموت تقول يامعد وياحضر

﴿ص﴾ ﴿فصل﴾ وَيقُولُ الْمُسْتَغِيثُ يَالَلّٰهِ لِلْمُسْلِمِينَ بِفَتْحِ لاَمِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ إِلاَّ فِى لاَمِ الْمَعْطُوفِ الَّذِى لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ يَا وَنَحْوُ يَالَزَيْدٌ لِعَمْرٍو وَيَالَقَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ

﴿ش﴾ من أقسام المنادى المستغاث به وهو كل اسم نودى ليخلص من شدة أويعين على دفع مشقة ولايستعمل له من حروف النداء إلا ياخاصة والغالب استعماله مجروراً بلام مفتوحة وهى متعلقة بياء عند ابن جنى لما فيها من معنى

(قوله يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها) أى لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقل أبنية العرب اه جامى (قوله يامرو إن مطيتى الخ) هو من الكامل للفرزدق يخاطب به مروان بن عبد الملك والشاهد فيه ترخيمه بحذف الألف والنون وتمامه ٭ ترجو الحباء وربها لم ييأس ٭ والحباء بكسر الحاء وبالباء الموحدة والمد العطاء وربها أى صاحبها أى وصاحب المطية غير آيس من حبائك (قوله قفى فانظرى الخ) نصف بيت من الطويل (قوله لأن المعتل أصلى) أى لأن حرف العلة أصلى لأن المنقلب عن حرف أصلى أصلى اه ش (قوله مختير) يعنى بكسر الياء إن كان اسم فاعل وقوله أو مختير يعنى بفتحها إن كان اسم مفعول (قوله كما أشبهوا ألف مرامى) بفتح الميم بعدها ألف أشار بهذا إلى أن ماقاله الأخفش له نظير قال سم وحاصله أن حبارى فى حال النسب تحذف ألفه لكونها زائدة فشبهوا به ألف مرامى التى هى أصلية فحذفوها فقالوا مرامى كما قالوا حبارى اه (قوله وفى نحو دلامص) الدلامص بضم الدال المهملة أى البراق كما فى القاموس وفيه أيضاً درع دلاص ككتاب ملساء لينة وهذا أعنى قوله وفى نحو الخ معطوف على قوله فى نحو مختار أى ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير فى نحو دلامص (قوله تنكرت منا بعد الخ) هو من الطويل (قوله أى ياالميس) بفتح اللام و كسر الميم بعدها ياء ساكنة وفى آخره سين مهملة اسم امرأة (قوله هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة مفتوحة أيضاً وبالخاء المعجمة يطلق على الأحمق وعلى من لاخير فيه وعلى الغلام الناعم كما فى القاموس (قوله وقنور) بفتح القاف والنون وتشديد الواو مفتوحة يطلق على الضخم الرأس وعلى الشرس الصعب من كل شىء كما فى القاموس

﴿فصل فى المستغاث والمندوب﴾ (قوله يالله الخ) هو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وإنما قلنا إنه منصوب لأن المستغاث شبيه بالمضاف لتركبه مع اللام ولهذا كان مبنيا على ضم مقدر فى حالة حذفها نحو يازيد كذا ذكره بعض مشايخنا نقلا عن ابن قاسم (قوله بفتح لام المستغاث) أى فرقا بين المستغاث والمستغاث له ولوقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه (قوله ألا يا) ذكر بعضهم أن يا للمنادى البعيد أو كالبعيد فيلزم أن لايستغاث بالقريب إلا إن كان كالبعيد أويقال الاستغاثة كالبعد لاحتياجها إلى مد الصوت لأنه أعون على إسراع الاجابة المحتاج إليها اه يس (قوله والغالب استعماله مجرورا الخ) من غير الغالب حذف اللام على ماسيأتى

الفعل وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف وينسب ذلك إلى سيبويه وقال ابن خروف هى زائدة فلا تتعلق بشيء وذكر المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائما على الأصل وهى حرف تعليل وتعلقها بفعل محذوف تقديره أدعوك لكذا وذلك كقول عمر رضى الله عنه ياالله للمسلمين بفتح اللام الأولى وكسر الثانية وإذا عطفت عليه مستغاثا آخر فان أعدت يامع المعطوف فتحت اللام قال الشاعر يالقومى ويالأمثال قومى ۞ لأناس عتوهم فى ازدياد وإن لم تعديا كسرت لام المعطوف كقوله ۞ ويالكهول وللشبان للعجب ۞ وللمستغاث به استعمالان آخران أحدهما أن تلحق آخره ألفا فلا تلحقه حينئذ اللام من أوله وذلك كقوله يايزيد الآمل نيل عز ۞ وغنى بعد فاقة وهوان والثانى أن لاتدخل عليه اللام من أوله ولا تلحقه الألف من آخره وحينئذ يجرى عليه حكم المنادى فتقول على ذلك يازيد لعمرو بضم زيد وياعبد الله لزيد بنصب عبد الله قال الشاعر

ألا يا قوم للعجب العجيب ۞ وللغفلات تعرض للأريب

﴿ص﴾ النَّادِبُ وَازَيْدَا وَا أَمِيرَا الْمُؤْمِنِينَا وَا رَأْسَا وَلَكَ إِلْحَاقُ الْهَاءِ وَقْفاً

﴿ش﴾ المندوب هو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه فالأول كقول الشاعر يرثى عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه

حملت أمراً عظيما فاصطبرت له ۞ وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

فى كلامه (قوله وهى متعلقة بيا عند ابن جنى الخ) رد بأن يا لاتعمل فى المجرور وفيه نظر لأنه عمل فى الحال فى نحو قوله

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا ۞ لدى وكرها العناب والحشف البالى

(قوله بالفعل المحذوف) وإنما تعدى باللام مع أنه يتعدى بنفسه لتضمن الفعل معنى الالتجاء فى نحو يالزيد والجب فى نحو ياللعجب أو أنه ضعف بالتزام حذفه فقوى بتعديته باللام وهذه اللام ليست بزائدة محضة ولا معدية محضة كما صرح به ابن هشام أفاده الدمامينى (قوله مكسورة دائما) أى فى الأسماء الظاهرة وأما المضمر فتفتح معه إلا مع الياء نحو يالزيدلك (قوله كقول عمر) أى لما طعنه اللعين المجوسى غلام المغيرة قال ياالله للمسلمين ذكره الدمامينى (قوله يالقومى الخ) هو من الخفيف والعتو التكبر (قوله يالكهول الخ) عجز بيت صدره يبكيك ناء بعيد الدار مغترب وهو من البسيط (قوله يازيدا الخ) هو من الخفيف أيضا ويازيدا مبنى على ضم مقدر كما تقدم منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة واللام فى لآمل لام المستغاث له وهو بالمد اسم فاعل من الأمل وهو الرجاء والفاقة الفقر والهوان الذل (قوله ألا ياقوم الخ) هو من الوافر وألا حرف تنبيه ويا حرف نداء وقوم منادى وهو محل الشاهد حيث ترك فيه الألف واللام جميعا إذ القياس يالقوم أو ياقوما فحذفت منه ياء المتكلم وأبقيت الكسرة أو جعل كالمنادى المطلق فيضم نحو يازيد لعمرو وعليه اقتصر المرادى وقوله تعرض بكسر الراء مضارع عرض من باب ضرب أى تحل وتأتى للأريب أى للعالم بالأمور (قوله والنادب الخ) الندبة لغة البكاء على الميت وتعديد محاسنه وعرفا نداء المتوجع منه أو المتفجع عليه وهى من كلام النساء غالبا وتكون بيا أو وا اه شيخ الإسلام (قوله وا أمير المؤمنينا) واحرف ندبة وأمير مندوب منصوب مضاف إلى المؤمنين وهو مجرور بالياء لامبنى على الفتح لأنه غير مندوب وألف الندبة لاتقتضى البناء إلا إذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف إليه أو شبهه (قوله وارأسا) هو مثل ياغلاما إذ الأصل وارأسى قلبت الياء ألفا فهو منصوب بفتحة مقدرة اه دلجمونى (قوله المتفجع عليه) أى المتحزن عليه (قوله يرثى عمر الخ) أى يذكر محاسنه بعد موته (قوله حملت أمرا الخ) هو من البسيط ومراده بذلك أمر الخلافة وقوله ياعمرا يا حرف نداء وعمرا منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره حرف مناسبة الألف وقيل إنه مبنى على الفتح

والثانى كقول المتنبى واحر قلباه ممن قلبه شبم ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان وا وهى الغالبة عليه والمختصة به وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه حكم المنادى فتقول وازيد بالضم ووا عبد الله بالنصب ولك أن تلحق آخره الألف فتقول وازيدا واعمرا ولك إلحاق الهاء فى الوقف فتقول وازيداه واعمراه فإن وصلت حذفتها إلا فى الضرورة فيجوز إثباتها كما تقدم فى بيت المتنبى ويجوز حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين وقولى والنادب معناه وبقول النادب

﴿ص﴾ وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كَضَرَبْتُ ضَرْباً أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كَقَعَدْتُ جُلُوساً وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كَضَرَبْتُهُ سَوْطًا فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ وَلَيْسَ مِنْهُ فَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا

﴿ش﴾ لما أنهيت القول فى المفعول به وما يتعلق به من أحكام المنادى شرعت فى الكلام على الثانى من المفاعيل وهو المفعول المطلق وهو عبارة عن مصدر فضلة سلط عليه عامل من لفظه أو من معناه فالأول نحو قوله تعالى «وكلم الله موسى تكليما» والثانى نحو قولك قعدت جلوسا وتأليت حلفة قال الشاعر

تألى ابن أوس حلفة ليردنى إلى نسوة كأنهن مقايد

وذلك لأن الألية هى الحلف والقعود

قال بعض شيوخنا ولا يظهر له وجه تأمل (قوله شبم) بكسر الباء الموحدة أى بارد (قوله حكم المنادى الخ) يعنى إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى فحكمه فى الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم فإن كان مفردا معرفة ضم وإن كان مضافا أو شبيها به نصب لا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى فيرد أنه لا يقع نكرة لأنه لا يندب إلا المعرفة فلا يقال وارجلا اه ش وأشار بقوله حكمه حكم المنادى إلى أنه فى المعنى ليس بمنادى وهو كذلك إذا لم يطلب بحرف مخصوص نائب مناب أدعو اه يس

﴿المفعول المطلق﴾

سمى بذلك لأنه لم يقيد بأداة كما قيد غيره من المفاعيل نحو المفعول به الخ (قوله وهو المصدر) أى الصريح فلا يجوز أن يقع وأن الفعل فى موضع المصدر فلا يجوز ضربته أن أضربه لأن أن تخلص الفعل للاستقبال والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم وأورد على الحد نحو كرهت كراهتى فإن المنصوب مفعول به وأجيب بأن الكراهة لها اعتبار أن كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق منها فعل أسند إليه وكونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول نحو كرهت كراهة فهو مفعول مطلق وبالاعتبار الثانى نحو كرهت كراهتى فمفعول به اه يس (قوله رغدا) بفتحتين أى رزقا واسعا (قوله وكلم الله موسى تكليما) أى كلمه بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكلم لموسى فهو من قبيل التأكيد اللفظى كما صرح به ابن جنى خلافا لبعضهم حيث قال إنه ليس من التأكيد اللفظى وإنما كان هذا منه لأنه يرفع المجاز وتثبت الحقيقة به إذ التأكيد لا يأتى فى المجاز وأما قول الشاعر

بكى الخز من روح وأنكر جلده وعجت عجيجا من جزام المطارف

فهو نادر لا يقاس عليه وإجراء للمجازى مجرى الحقيقة مبالغة والشاهد فى البيت قوله وعجت الخ فإن المطارف جمع مطرف وهو ثوب من خز له أعلام أسند إليه العج مجازا وقد أكده بعجيجا وقد صرح السعد بأن التأكيد اللفظى يرفع المجاز نحو قطع اللص الأمير وأقره السيد اه سم مع توضيح وبيان لعبارته (قوله حلفة) بكسر الحاء وسكون اللام (قوله تألى ابن الخ) هو من الطويل ومقايد بميم فقاف فألف فياء بعدها أى مقيدات كما يؤخذ من قول الصحاح وهؤلاء جمال مقاييد أى

هو الجلوس واحترزت بذكر الفضلة عن نحو قولك كلامك كلام حسن وقول العرب جد جده فكلام الثانى وجده مصدران سلط عليهما عامل من لفظهما وهو الفعل فى المثال الثانى والمبتدأ فى المثال الأول بناء على قول سيبويه إن المبتدأ عامل فى الخبر وليسا من باب المفعول المطلق فى شىء وقد تنصب أشياء علي المفعول المطلق ولم تكن مصدراً وذلك علي سبيل النيابة عن المصدر نحو كل وبعض مضافين إلى المصدر كقوله تعالى « فلا تميلوا كل الميل ، ولو تقول علينا بعض الأقاويل» والعدد نحو «فاجلدوهم ثمانين جلدة» فثمانين مفعول مطلق وجلدة تميز وأسماء الآلات نحو ضربته سوطا أو عصا أو مقرعة وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو « فكلا منها رغدا » خلافا للمعربين زعموا أن الأصل أكلا رغدا وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصبت انتصابه ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا حالة كون الأكل رغدا ويدل علي ذلك أنهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على أنه حال لا مصدر وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق

﴿ص﴾ وَالْمَفْعُولُ لَهُ وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتاً وَفَاعِلاً كَقُمْتُ إِجْلَالاً لَكَ فَإِنْ فَقَدَ الْمُعَلِّلُ

مقيدات اه لكن الشاعر حذف إحدى ياءى مفاعيل وهو جائز (قوله لأن الألية) بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد الياء قال فى المصباح الألية الحلف والجمع ألايا مثل عطية وعطايا اه (قوله احترزت بذكر الفضلة الخ) لم يذكر ما خرج بالمصدر وهو الجملة فلا تقع مفعولا مطلقا وما قاله ابن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق رده فى المغنى اه يس (قوله جد جده) بفتح الجيم وكسرها أى اجتهد اجتهاده والأصل جد زيد جدا ثم قصد المبالغة فى وصفه بالجد فأسند إلى الجد مجازا للملابسة بينهما اه ش وهو صدوره منه (قوله نحو كل وبعض مضافين إلى المصدر) يوهم كلامه هنا كالأوضح اختصاصه بكلمتى كل وبعض وليس كذلك بل المراد ما دل على كلية أو جزئية فدخل ضربته جميع الضرب وغاية الضرب ونحو لا يظلمون نقيرا ولا تضروه شيئا (قوله وأسماء الآلات) يشترط فى نيابة الآلة أن تكون آلة للفعل عادة فلا يجوز ضربته خشبة أو عمودا اه ش (قوله عصا) العصا مقصورة ولا يقال عصاة قال ابن السكيت نقلا عن الفراء أول لحن سمع هذه عصاتى وبعده لعل لها عذر وأنت تلوم * والصواب عذرا بالنصب اه ش وتكتب بالألف وكتبها بالياء خطأ (قوله إنما هو حال من مصدر الفعل الخ) عبارة المغنى والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والأصل فكلاه أى فكلا الأكل

﴿المفعول له﴾

قال السيد المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم إلى قسمين أحدهما علة غائية للفعل كالتأديب للضرب الثانى ما ليس كذلك كالجبن للقعود والأول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده فى الخارج معلولا له والقسم الثانى يكون بحسب وجوده فى الخارج علة للفعل اه وأشار بقوله والأول بحسب تعقله علة للفعل الخ إلى الجواب عن الإشكال فى نحو ضربته تأديبا فان الضرب سبب للتأديب وعلة له فكيف يكون التأديب علة للضرب وحاصل الجواب أن التأديب علة للضرب بحسب التعقل والضرب علة للتأديب بحسب الوجود الخارجى فالجهتان مختلفتان تأمل (قوله وهو المصدر) لا يرد عليه أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد لأنه مؤول كما فى المطولات (قوله شاركه) أى قد شاركه فالجملة حال من المعلل والرابط فاعل شارك وهو ضمير عائد إلى المعلل والضمير المنصوب عائد على الحدث كما أشار إليه الفاكهى ويجوز أن تكون الجملة نعتا لحدث والرابط على هذا ضمير فى شارك عائد على الحدث والمنصوب عائد علي المعلل والظاهر أن معنى تشاركهما فى الزمان كون أول زمان المصدر يعقب آخر زمان الفعل اه يس والحاصل أن شروط النصب خمسة كما فى الخلاصة وشروحها وقد نظمتها فقلت

والمصدر القلبى إن قد اتحد وقتا وعلة وفاعلا ورد
ينصب مفعولا له فى نحو دن لله طاعة تكن ممن أمن

شرطا جر بحرف التعليل نحو خلق لكم وإنى لتعرونى لذكراك هزة * فجئت وقد نضت لنوم ثيابها

(ش) الثالث من المفاعيل المفعول له ويسمى المفعول لأجله ومن أجله وهو كل مصدر معلل لحدث مشارك له فى الزمان والفاعل وذلك كقوله تعالى « يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت » فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الأصابع فى الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد وفاعلهما أيضاً واحد وهم الكافرون فلما استوفيت الشروط انتصب فلو فقد المعلل شرطاً من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل فمثال ما فقد المصدرية قوله تعالى « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً » فان المخاطبين هم العلة فى الخلق وخفض ضميرهم باللام لأنه ليس مصدراً وكذلك قول امرئ القيس

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

فأدنى أفعل تفضيل وليس بمصدر فلهذا جاء مخفوضاً باللام ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله * فجئت وقد نضت لنوم ثيابها فان النوم وإن كان علة فى خلع الثياب لكن زمن خلع الثياب سابق على زمنه ومثال اتحاد الفاعل قوله وإنى لتعرونى لذكراك هزة . كما انتفض العصفور بلله القطر . فان الذكرى هى علة عرو الهزة وزمنهما واحد لكن اختلف

(قوله يسمى المفعول لأجله الخ) قدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه فى المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه مصدرا وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه لأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة اه يس (قوله من الصواعق حذر الموت) قال فى المغنى زعم عصرى أن من متعلقة بحذر أو بالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفى الثانى أيضاً تقديم معمول المضاف إليه على المضاف وحامله على ذلك أنه لو علقه بيجعلون وهو فى موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف إذا كان حذر الموت مفعولا له وقد أجيب بأن الأول تعليل للجعل مطلقاً والثانى له مقيداً بالأول والمطلق والمقيد غير أن المعلل متعدد فى المعنى وإن اتحد فى اللفظ اه (قوله فان المخاطبين هم العلة الخ) فى هذه العبارة حزازة قال الجلال الدوانى : اعلم أن الله تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر به وأودع فيها المنافع ولكن لاشىء منها باعث له على الفعل وإن كانت معلومة له تعالى كما أن من يغرس غرساً لأجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الأخر على ذلك الغرس كالاستظلال به والانتفاع بأغصانه وغير ذلك والباعث له على الغرس هو الثمرة لاغير فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة إليه تعالى بمنزلة ماسوى الثمرة بالنسبة إلى الغارس والآيات والأحاديث الموهمة بالعلل والأغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح . إذا تيقنت ذلك علمت أن ما قاله شارح المقاصد من أن الحق تعليل بعض الأفعال سيما الأحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر كإيجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك وأما تعليله بأنه لايخلو فعل من أفعاله من غرض فمحل بحث وكلام غير منخول أى غير مستقيم فانه أراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلاشىء من أفعاله وأحكامه تعالى معلل بهذا المعنى وإن أراد ترتبها على الأفعال والأحكام فكل أفعاله وأحكامه تعالى كذلك ، غاية الأمر أن بعضها مما يظهر علينا وبعضها مما يخفى إلا على الراسخين فى العلم المؤيدين بنور الله تعالى اه من خط ش (قوله فجئت وقد نضت الخ) هو من الطويل من قصيدة امرئ القيس التى أولها

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل . وتمامه : لدى الستر إلا لبسة المتفضل . قوله نضت هو بتخفيف الضاد المعجمة قال الجوهرى نضا ثوبه أى خلعه وأنشد البيت ثم قال ويجوز عندى تشديده للتكثير ولدى الستر أى عند الستارة فهو بكسر السين واللبسة بكسر اللام أى هيئة لباس المتفضل وهو الذى يبقى فى ثوب واحد وقال ابن فارس المتفضل المتوشح بثوبه والفضل بضمتين الذى عليه قميص ورداء وليس عليه إزار ولا سراويل والمعنى جئت إليها فى حالة قد ألقت ثيابها عن جسدها لأجل النوم ولم يبق عليها إلا لبسة المتفضل وهو الثوب الواحد الذى يتوشح به وقوله ثيابها بالنصب مفعول نضت والشاهد فى قوله لنوم حيث جره باللام لأن النوم لم يقارن نضوها ثيابها (قوله وإنى لتعرونى الخ) هو من قصيدة من الطويل أولها :

الفاعل ففاعل العرو هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لأن المعنى لذكرى إياك فلما اختلف الفاعل خفض باللام وعلى هذا جاء قوله تعالى «لتركبوها وزينة» فإن تركبوها بتقدير لأن تركبوها وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى وفاعل الركوب بنو آدم وجيء بقوله جل ثناؤه وزينة منصوبا لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى

﴿ص﴾ وَالْمَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى فِى مِنَ اسْمِ زَمَانٍ كَصُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَوْ حِينًا أَوْ أُسْبُوعًا أَوِ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ وَهُوَ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَالْأَمَامِ وَالْفَوْقِ وَالْيَمِينِ وَعَكْسِهِنَّ وَنَحْوِهِنَّ كَعِنْدَ وَلَدَى وَالْمَقَادِيرِ كَالْفَرْسَخِ وَمَاصِيغَ مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ كَقَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ

﴿ش﴾ الرابع من المفعولات المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وهو كل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل على معنى فى كقولك صمت يوم الخميس وجلست أمامك وعلم بما ذكرته أنه ليس من الظروف يوما وحيث من قوله تعالى «إنا نخاف من ربنا يوما عبوسا قمطريرا» وقوله تعالى «الله أعلم حيث يجعل رسالاته» فإنهما وإن كانا زمانا ومكانا لكنهما ليسا على معنى فى وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة

عجبت لسعى الدهر بينى وبينها ✽ فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر ✽ فياحبها زدنى جوى كل ليلة
وياسلوة الأيام موعدك الحشر ✽ ويا هجر ليلي قد بلغت بى المدى ✽ وزدت على ماليس يبلغه الهجر
وإنى لتعرونى الخ ✽ هجرتك حتى قيل لايعرف الهوى ✽ وزرتك حتى قيل ليس له صبر

أما والذى أبكى وأضحك والذى ✽ أمات وأحيا والذى أمره أمر
لقد تركتنى أحسد الوحش إن أرى ✽ أليفين منها لايروعهما النفر

قوله تعرونى أى تغشانى وذكراك بكسر الذال المعجمة مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى لذكرى إياك وهزة بالرفع فاعل وهو بكسر الهاء النشاط والارتياح كما ذكره الشيخ خالد وفى الشواهد الكبرى للعينى أنه بفتحها وتشديد الزاى أى رعدة ويروى فترة والكاف فى قوله كما للتشبيه وما مصدرية أى كانتفاض العصفور بضم أوله وجملة بلله القطر أى المطر حال منه بتقدير قد أى قد بلله القطر والشاهد فى قوله لذكراك حيث جره باللام لاختلاف الفاعل كما ذكره الشارح وذكر الحافظ السيوطى فى شرح بديعيته أن فى البيت احتباكا وهو الحذف من الأول لدلالة الثانى وبالعكس والتقدير وإنى لتعرونى لذكراك هزة وانتفاض كما انتفض العصفور واهتز الخ

﴿المفعول فيه﴾

(قوله وهو الجهات الست) أى أسماؤها ففى الكلام حذف مضاف أو المراد بالجهات أسماؤها من تسمية الدال باسم المدلول قال يس والمتجه أن الجهات صارت حقيقة فى أسمائها (قوله وعكسهن) بالجر (قوله ونحوهن) بالرفع عطفا على الجهات أى ونحو الجهات الست ويجوز جره بالعطف على أمام اهـ يس (قوله كعند) لاتقع إلا منصوبة على الظرفية أو مخفوضة بمن وفيها ألغز الحريرى بقوله: وما منصوب على الظرف ولا يخفضه سوى حرف
وقول العامة ذهبت إلى عنده لحن قاله فى المغنى (قوله ولدى) قيل هى لغة فى لدن والصحيح أنها مرادفة لعند كما فى المغنى (قوله وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم الخ) هذا مبنى على تصرف حيث وهو كما فى التسهيل نادر فلا ينبغى تخريج التنزيل عليه ولهذا قال الدمامينى ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتى رسله من الآيات لأنه يعلم ما فيهم من الطهارة والفضل

فيه فلهذا أعرب كل منهما مفعولا به وعامل حيث فعل مقدر دل عليه أعلم أى يعلم حيث يجعل رسالاته وأنه ليس منها أيضا نحو أن تنكحوهن من قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن لأنه وإن كان على معنى فى لكنه ليس زمانا ولا مكانا . واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية لافرق فى ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم ونعنى بالمختص مايقع جوابا لمتى كيوم الخميس وبالمعدود مايقع جوابا لكم كالأسبوع والشهر والحول وبالمبهم مالايقع جوابا لشىء منهما كالحين والوقت وأن أسماء المكان لاينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهما والمبهم ثلاثة أنواع أحدها أسماء الجهات الست وهى الفوق والتحت والأسفل واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والأمام قال الله تعالى «وفوق كل ذى علم عليم ، قد جعل ربك تحتك سريا ، والركب أسفل منكم ، وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال ، وكان وراءهم ملك » وقولى وعكسهن أشرت به إلى الوراء والتحت والشمال وقولى ونحوهن أشرت به إلى أن الجهات وإن كانت ستا لكن ألفاظها كثيرة ويلحق بأسماء الجهات ما أشبهها فى شدة الابهام والاحتياج إلى مايبين معناها كعند ولدى ، الثانى أسماء مقادير المساحات كالفرسخ والميل والبريد الثالث ما كان مصوغا من مصدر عامله كقولك جلست مجلس زيد فالمجلس مشتق من الجلوس الذى هو مصدر لعامله وهو جلست قال الله تعالى «وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع » ولو قلت ذهبت مجلس زيد أو جلست مذهب عمرو لم يصح

والصلاحية للارسال ولستم كذلك اه واعترض بأنه بعيد لأنه يقتضى حذف المفعول والموصول الذى هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول ولأن المعنى أنه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لاشيئا فيه (قوله أعرب كل منهما مفعولا به الخ) قال فى البحر ماأجازوه هنا من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو لأن النحاة نصوا على أن الظرف الذى يتوسع فيه لايكون إلا متصرفا وإذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذى يظهر لى إقرار حيث على الظرفية المجازية على تضمين أعلم معنى مايتعدى إلى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ علما حيث يجعل رسالاته أى هو نافذ فى الموضع الذى يجعل فيه رسالته فالظرف فيه مجاز اه واعترضه بعضهم بأنه يقتضى أنه أنفذ فى هذا المكان دون غيره ٭ وأجيب بأنه إنما جاء من حيث مفهوم الظرف فيترك هذا المفهوم لقيام الدليل على خلافه . قلت لم يظهر من عبارته الاقتضاء المذكور فالاعتراض لاوجه له فتأمل (قوله وعامل حيث فعل الخ) سكت عن ناصب يوما لظهور أنه يخاف اه يس (قوله إلا ما كان مبهما) لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما فلما كانت دلالته على المكان ضعيفة لم يتعد إلى كل أسمائه بل إلى المبهم منها لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة وإلى المختص الذى صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ اه أشمونى قال فى المغنى ومن الوهم قول الزمخشرى فى فاستبقوا الصراط وفى سنعيدها سيرتها الأولى وقول ابن الطراوة فى قول الشاعر : ٭ كما عسل الطريق الثعلب ٭ وقول جماعة فى دخلت الدار أو المسجد أو السوق إن هذه المنصوبات ظروف وإنما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وأمام وخلف والصواب أن هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا والجار المقدر إلى فى سنعيدها سيرتها وفى فى البيت وفى أو إلى فى الباقى ويحتمل أنه ضمن استبقوا معنى بادروا وقد أجيز الوجهان فى فاستبقوا الخيرات ويحتمل سيرتها أن يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال أى سنعيد طريقتها اه (قوله وذات اليمين وذات الشمال) الإضافة فيهما نظيرها فى سعيد كرز وكذا ذات مرة أى فى القطعة التى يقال لها مرة أى وقت اه من خط ش (قوله كل ذى علم عليم) أى من المخلوقين حتى ينتهى إلى الله تعالى اه ش (قوله سريا) أى نهر ماء كان انقطع اه ش (قوله تزاور) بالتشديد والتخفيف أى تميل وقوله ذات اليمين أى ناحيته وقوله تقرضهم أى تتركهم وتتجاوز عنهم فلا تصيبهم اه ش (قوله مجلس زيد) بكسر اللام لأن المراد به المكان وكذا تكسر إذا أريد به الزمان فإن أريد به المصدر فتحت كما يعلم من فن الصرف (قوله مذهب) بفتح الهاء مطلقا

لاختلاف مصدر اسم الزمان والمكان ومصدر عامله

﴿ص﴾ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ وَهُوَ اسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ كَسِرْتُ وَالنِّيلَ وَأَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ

﴿ش﴾ خرج بذكر الاسم الفعل المنصوب بعد الواو فى قولك لاتأكل السمك وتشرب اللبن فإنه على معنى الجمع أى لاتفعل هذا مع فعلك هذا ولايسمى مفعولا معه لكونه ليس اسما والجملة الحالية فى نحو جاء زيد والشمس طالعة فإنه وإن كان المعنى على قولك جاء زيد مع طلوع الشمس إلا أن ذلك ليس باسم ولكنه جملة وبذكر الفضلة مابعد الواو فى نحو اشترك زيد وعمرو فإنه عمدة لأن الفعل لايستغنى عنه لايقال اشترك زيد لأن الاشتراك لايتأتى إلا بين اثنين وبذكر الواو مابعد مع فى نحو جاءنى زيد مع عمرو ومابعد الباء فى نحو بعتك الدار بأثاثها وبذكر إرادة التنصيص علي المعية نحو جاء زيد وعمرو إذا أريد بمجرد العطف وقولى مسبوقة الخ بيان لشرط المفعول معه وهو أنه لابد أن يكون مسبوقا بفعل أو بما فيه معنى الفعل وحروفه فالأول كقولك سرت والنيل وقول الله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم والثانى كقولك أنا سائر والنيل ولايجوز النصب فى نحو قولهم كل رجل وضيعته خلافا للصيمرى لأنك لم تذكر فعلا ولا ما فيه معنى الفعل وكذلك لايجوز هذا لك وأباك بالنصب لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو أشير لكنه ليس فيه حروفه

﴿ص﴾ وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ لَاتَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ وَمِنْهُ قُمْتُ وَزَيْدًا وَمَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا وَيَتَرَجَّحُ فِى نَحْوِ قَوْلِكَ كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ وَيَضْعُفُ فِى نَحْوِ قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو

﴿ش﴾ للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو مافى معناه حالات إحداها أن يجب نصبه علي المفعولية وذلك إذا كان العطف ممتنعا لمانع معنوى أو صناعى فالأول كقولك لاتنه عن القبيح وإتيانه وذلك لأن المعنى لاتنه عن القبيح وعن إتيانه وهذا تناقض والثانى كقولك قمت وزيدا ومررت بك وزيدا أما الأول فلأنه لايجوز العطف علي الضمير

﴿المفعول معه﴾

(قوله فأجمعوا أمركم وشركاءكم) قال المصنف فى شرح الشذور أى فأجمعوا أمركم مع شركائكم فشركاءكم مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة ولايجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفا لأنه حينئذ شريك له فى معناه فيكون التقدير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم وذلك لا يجوز لأن أجمع إنما يتعلق بالمعانى دون الذوات تقول أجمعت رأيى ولاتقول أجمعت شركائى وإنما قلت علي ظاهر اللفظ لأنه لايجوز أن يكون معطوفا على حذف مضاف أى أجمعوا أمر شركائكم ويجوز أن يكون مفعولا لفعل ثلاثى محذوف أى واجمعوا شركاءكم بوصل الألف ومن قرأ فاجمعوا بوصل الألف صح العطف على قراءته من غير إضمار لأنه من جمع وهو مشترك بين المعانى والذوات تقول جمعت أمرى وجمعت شركائى قال الله تعالى فجمع كيده ثم أتى، الذى جمع مالا وعدده؛ ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولا معه ولكن إذا أمكن العطف فهو أولى لأنه الأصل اه (قوله للصيمرى) بفتح الميم نسبة إلى صيمرة بلدة صغيرة من بلاد العجم كما فى المصباح (قوله وأباك) بالموحدة (قوله وهو أشير) هذا معنى ذا وأما حرف التنبيه فمعناه أنبه ومعنى لك استقر (قوله وهذا تناقض) لقائل أن يقول لاتناقض على تقدير العطف وإنما يلزم عليه عدم الفائده لأن المعطوف بمعنى المعطوف عليه وقد يقال إن مراده بالتناقض أنه مناقض للمعنى المراد للمتكلم إذ مراده النهى عن القبيح مع إتيانك إياه كما فى قول الشاعر لاتنه عن خلق وتأتى مثله وليس مراده النهى عن النهى عن الاتيان بالقبيح مطلقا اه من خط ش وعلل الدمامينى الامتناع هنا بعدم الفائده لأن لاتنه عن القبيح

المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل كقوله تعالى لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين وأما الثانى فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض كقوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون ومن النحويين من لم يشترط فى المسئلتين شيئا فعلي قوله يجوز العطف ولهذا قلت على الأصح فيهما والثانية أن يترجح المفعول معه على العطف وذلك فى نحو قولك كن أنت وزيداً كالأخ وذلك لأنك لو عطفت زيداً على الضمير فى كن لزم أن يكون زيداً مأمورا وأنت لا تريد أن تأمره وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ قال الشاعر :

فكونوا أنتموا وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال

وقد استفيد من تمثيلى بكن أنت وزيدا كالأخ أن مابعد المفعول معه يكون على حسب ماقبله فقط لا على حسبهما وإلا لقلت كأخوين وهذا هو الصحيح وممن نص عليه ابن كيسان والسماع والقياس يقتضيانه وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياسا على العطف وليس بالقوى والثالثة أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف فى اللفظ ولا ضعف فى المعنى نحو قام زيد وعمرو لأن العطف هو الأصل ولا مضعف له فيترجح

﴿ص﴾ ﴿باب الحال﴾ وَهُوَ وَصْفٌ فَضْلَةٌ يَقَعُ فِى جَوَابِ كَيْفَ كَضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً

معناه لاتنه عن إتيان القبيح لأن النهى إنما يكون عن الأفعال فيكون قولك بعد ذلك وإتيانه مستغنى عنه وهو من عطف الشيء على نفسه ثم قال وهذا لا ينهض مانعا بدليل فما وهنوا لما أصابهم فى سبيل الله وما ضعفوا اه وكلام الشارح أظهر منه (قوله وأنت لا تريد أن تأمره) لقائل أن يقول فيكون حينئذ مناقضا لغرض المتكلم ومراده فيكون نظير ما تقدم فى قوله لاتنه عن القبيح وإتيانه فهلا كالنصب على المفعول معه واجباً وما الفرق بينهما وقد يفرق بأن المعنى هنا على العطف صحيح ولا نسلم أنه متناقض لمراد المتكلم لجواز إرادته مع ذلك المعنى أو بدونه غايته أن ذلك المعنى فى الإرادة فلذلك كان العطف جائزا وإن كان النصب أرجح فتأمل اه من خط ش (قوله فكونوا أنتموا وبنى الخ) هو من الوافر أراد بهم الإخوة والمعنى كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال والمراد الحث على الائتلاف والتقارب وضرب لهم مثلا بقرب الكليتين من الطحال أفاده العينى والكليتين تثنية كلية بضم الكاف قال الأزهرى الكليتان للإنسان ولكل حيوان لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب وهما منبت زرع الولد والطحال بكسر أوله من الأمعاء ويقال هو لكل ذى كرش إلا الفرس فلا طحال له ويجمع على طحالات وأطحلة كلسان وألسنة وعلى طحل ككتاب وكتب ذكره فى المصباح

﴿باب الحال﴾

كذا فى بعض النسخ وفى بعضها والحال فيكون معطوفا على المفعول به على الأصح فى المعطوفات إذا تكررت أو على المفعول معه على مقابله أى والحال منصوب وهو لغة ماعليه الانسان من خير وشر يذكر ويؤنث فيقال حال وحالة ويجمع على أحوال كالٍ وأموال وعلى أحولة ومن الدليل على التأنيث قول الفرزدق :

على حالة لو أن فى القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم

وحاتم فيه مخفوض بدلا من الهاء فى جوده ولم يجعل الجوهرى الحال والحالة بمعنى بل جعلهما من باب تمر وتمرة وهو غريب وقد يقال فى الحالة آلة بالهمزة مكان الحاء ذكر ذلك المصنف فى شرح بانت سعاد وتأنيثه معنى أفصح من تذكيره وذلك بأن تؤنث الفعل المسند إليها أو الوصف أو تذكره كما يقال أعجبتك حال فلان وأعجبك حال فلان قال الشاعر :

إذا أعجبتك الدهر حال من امرىء ☆ فدعه وواكل أمره والليالیا

ويقال حال حسن وحالة حسنة (قوله وهو وصف الخ) هو مادل على حدث معين وذات مبهمة وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل اه يس (قوله يقع فى جواب كيف) أى يصح أن يقع فى جوابها وذلك بأن يكون مذكورا لبيان الهيئة أى للدلالة على

(ش) لما انتهى الكلام على المفعولات شرعت فى الكلام على بقية المنسوبات فمنها الحال وهو عبارة عما اجتمع فيه شروط أحدها أن يكون وصفا والثانى أن يكون فضلة والثالث أن يكون صالحا للوقوع فى جواب كيف وذلك كقولك ضربت اللص مكتوفا فإن قلت يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى «فانفروا ثبات» فإن ثبات حال وليس بوصف وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى « ولا تمش فى الأرض مرحا » وقول الشاعر

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء

إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء

فإنه لو أسقط مرحا وكئيبا فسد المعنى فيبطل كون الحال فضلة وعلى ذكر الوقوع فى جواب كيف نحو ولا تعثوا فى الأرض مفسدين قلت ثبات فى معنى متفرقين فهو وصف تقديراً والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة

(ص) وَشَرْطُهَا التَّنْكِيرُ

(ش) شرط الحال أن تكون نكرة فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة وذلك كقولهم ادخلوا الأول فالأول وأرسلها العراك وقراءة بعضهم «ليخرجن الأعز منها الأذل» بفتح الياء وضم الراء وهذه المواضع ونحوها مخرجة على زيادة الألف واللام وكقولهم اجتهد وحدك وهذا مؤول بما لا إضافة فيه والتقدير اجتهد منفردا

(ص) وَصَاحِبُهَا التَّعْرِيفُ أَوِ التَّخْصِيصُ أَوِ التَّعْمِيمُ أَوِ التَّأْخِيرُ نحو خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ فِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ

(ش) أى وشروط صاحب الحال واحد من أمور أربعة الأول التعريف كقوله تعالى خشعاً أبصارهم يخرجون خشعاً حال من الضمير فى قوله تعالى يخرجون والضمير أعرف المعارف والثانى التخصيص كقوله تعالى فى أربعة أيام سواء للسائلين فسواء حال من أربعة وهى وإن كانت نكرة لكنها مخصصة بالاضافة إلى أيام والثالث التعميم كقوله

الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه أولهما (قوله ضربت اللص) بكسر اللام وضمها أى السارق (قوله مرحا) قال فى المصباح مرح مرحا فهو مرح مثل فرح فرحا فهو فرح وزنا ومعنى وقيل هو أشد الفرح وفى تفسير الجلال ولا تمش فى الأرض مرحا أى ذا مرح بالكبر والخيلاء إنك لن تخرق الأرض أى تثقبها حتى تبلغ آخرها بكبرك ولن تبلغ الجبال طولا المعنى أنك لا تبلغ هذا المبلغ فكيف تختال (قوله ليس من مات الخ) البيتان من الخفيف ولفظ ميت فى الجميع مخفف ماعدا ميت الأحياء وهما لغتان والكئيب الحزين وكاسفا باله أى متغير أحواله والرجاء بالمد الأمل وكلام بعضهم يقتضى أنه بالخاء المعجمة حيث فسره بسعة الحال وهو خلاف المشهور الموجود فى غالب النسخ من أنه بالجيم (قوله فهو وصف تقديرا الخ) فقوله فى المتن وصف أى ولو تقديرا ليدخل مثل ماذكر ويدخل الجملة وشبهها فإنها فى تأويل الوصف (قوله كقولهم ادخلوا الأول فالأول) أى من كل ما عرف بأل (قوله العراك) بكسر العين المهملة مصدر عارك يقال أورد إبله العراك إذا أوردها جميعا الماء من قولهم اعترك القوم إذا ازدحموا فى المعرك أى معركة (قوله بفتح الياء وضم الراء) والأعز بالرفع فاعل وهى قراءة شاذة. وأجيب عنها بأن أل زائدة وقد قرئ شاذا لنخرجن بنون العظمة ونصب الأعز على المفعول به والأذل على الحال وقرئ ليخرجن بضم الياء مبنيا للمفعول ورفع الأعز على النيابة ونصب الأذل حالا كما فى إعراب السمين (قوله وكقولهم اجتهد وحدك) أى من كل ما عرف بالاضافة (قوله وصاحبها التعريف) أى وشرط صاحبها التعريف الخ (قوله لمية موحشا طلل الخ) هذا صدر بيت من بحر الوافر لا من الكامل خلافا لبعضهم وعجزه

تعالى «وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون» فجملة لها منذرون حال من قرية وهى نكرة عاملة لوقوعها فى سياق النفى والرابع التأخير عن الحال كقول الشاعر : لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل
فموحشا حال من طلل وهو نكرة لتأخيره عن الحال

﴿ص﴾ وَالتَّمْيِيزُ وهو اسْمٌ فَضْلَةٌ نَكِرَةٌ جَامِدٌ مُفَسِّرٌ لِمَا أُنْبِهِمَ مِنَ الذَّوَاتِ

﴿ش﴾ من المنصوبات التميز وهو ما اجتمع فيه خمسة أمور أحدها أن يكون اسما والثانى أن يكون فضلة والثالث أن يكون نكرة والرابع أن يكون جامدا والخامس أن يكون مفسرا لما انبهم من الذوات فهو موافق للحال فى الأمور الثلاثة الأول ومخالف له فى الأمرين الأخيرين لأن الحال مشتق مبين للهيآت والتميز جامد مبين للذوات

يلوح كأنه خلل (قوله لمية) بفتح الميم وتشديد الياء اسم امرأة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر عن (قوله طلل) وهو بفتحتين ماظهر من آثار الديار ويلوح أى يتلألأ او الخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة قال الجوهرى الخلة بالكسر واحدة خلل السيوف وهى بطائن كانت تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره وتطلق أيضا على سيور تلبس ظهور القوس أفاده العينى (قوله فموحشا حال من طلل) إنما يأتى على جواز مجىء الحال من المبتدإ وأما على منعه وهو الصحيح فإن صاحب الحال هو الضمير المنتقل إلى الظرف ووجه المنع كما أفاده العينى أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها والعامل فى صاحبها هو الابتداء والحال فضلة والابتداء لا يعمل فى الفضلات قال العلامة الشيخ يس وظاهر مذهب سيبويه مجىء الحال من المبتدإ وحكى السعد الخلاف فى الخبر وغيره يؤول ذلك بالفاعل والمفعول فجالسا فى نحو زيد فى الدار جالسا حال من ضمير الظرف المستقر فيه وهو فاعل معنى أو حال من زيد وهو وإن كان مبتدأ صورة إلا أن معنى الكلام استقر وحصل زيد فى الدار فهو فاعل معنى والفعل العامل فى زيد وإن لم يكن مقدراً فى الكلام لأنه مبتدأ لكنه مفهوم من الكلام وهذا أقرب إلى معنوية الفاعل حقيقة ، وشيخا فى هذا بعلى شيخا حال من بعلى وهو معنى لأن التقدير أنبه على بعلى وأشير إلى بعلى وجرى على هذا ابن الحاجب فقال فى كافيته الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائماً وهذا زيد قائماً اه ويرد عليه مجيئها من المضاف إليه فلعله لا يثبته وأما مجيئها من المجرور بالحرف فراجع إلى المفعول معنى اه ﴿التميز﴾ (قوله والتميز) بالرفع عطفا على المفعول به أو على الحال كما مر وهو فى الأصل مصدر بمعنى المميز ثم صار حقيقة عرفية فى ذلك (قوله من الذوات) أى المذكورة أو المقدرة فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة قولنا طاب شىء منسوب إلى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشىء المقدر فيه وخرج بقوله مفسر الخ البدل فإن المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس بمفسر الابهام عن شىء بل هو ترك مبهم وإيراد معين وخرج به أيضا نحو رأيت عينا جارية فإن المراد الابهام الذى فى المعنى من حيث الوضع له وجارية وإن رفع الابهام عن قوله عينا لكنه ليس بحسب الوضع بل نشأ فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وخرج به أيضا أوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فإن هذا مثلا إما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى الجزئيات أو لكل جزئى جزئى منه ولا إبهام فى هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد واحد من جزئياته بل الابهام إنما نشأ من تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه ووصفيته بالرجل ترفع هذا الابهام لا الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث أنه موضوع له وخرج به أيضاً عطف البيان فى مثل قولك رأيت أباحفص عمر فان كل واحد من أباحفص وعمر موضوع لشخص معين لا إبهام فيه لكن لما كان عمر أشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع فى أباحفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعى اه من خط ش (قوله أن يكون جامدا) أى غالبا فقد يكون مشتقا (قوله فهو موافق للحال) يوهم أن الحال لا يكون إلا اسما كالتميز وليس كذلك إذ الحال تخالفه فى وقوعها جملة كجاء زيد والشمس طالعة وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته وظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب اه بخط ش . قلت ويجاب عنه بما يفهمه كلام الدماميني الآتى من أنه اسم تأويلا فتدبر (قوله لأن الحال مشتق مبين للهيآت) قال المصنف المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة

﴿ص﴾ وَأَكْثَرُ وُقُوعِهِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ كَجَرِيبٍ نَخْلًا وَصَاعٍ تَمْرًا وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَالْعَدَدِ نَحْوُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ نَعْجَةً وَمِنْهُ تَمْيِيزُ كَمِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ نَحْوُ كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ فَأَمَّا تَمْيِيزُ الْخَبَرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ الْمِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشَرَةِ وَمَا دُونَهَا وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ

المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وإن أرادوا الصفة فالتعبير بها أوضح لمقصودهم لكن يخرج عنه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس اه قال الدماميني هما فى معنى جاء مقارنا طلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب التأويل لا يخرجان لأنهما حينئذ مبينان للصفة اه وقال السيد زكى الدين إذا قلت آتيك وزيد قائم فإن الحال لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وإنما هى بيان للزمان الذى هو لازم الفاعل أو المفعول وقد اشتهر التعبير عن اللازم بالملزوم اه فكأنه بين ذاتيهما (قوله بعد المقادير) أى مايقدر به الشىء أى يعرف به قدره اه ش (قوله كجريب نخلا) الجريب فى الأصل اسم للوادى ثم استعير للقطعة المميزة من الأرض وجمعها أجربة وجربان بالضم ويختلف مقدارها بحسب اصطلاح أهل الأقاليم كاختلافهم فى مقدار الرطل ونحوه فقد ذكر بعضهم أن الجريب عشرة آلاف ذراع وبعض آخر أنه ثلاثة آلاف وستمائة ذراع ويطلق الجريب على غير ذلك كجريب الطعام أربعة أقفزة أفاده فى المصباح (قوله وصاع) هو مكيال معروف وصاع النبى صلى الله عليه وسلم الذى بالمدينة أربعة أمداد وذلك خمسة أرطال وثلث بالبغدادى وهو يذكر ويؤنث ويجمع على أصوع وعلى صيعان وعلى آصع بالمد كما فى المصباح (قوله ومنوين) تثنية منا مقصورا وهو الذى يوزن به قيل هو رطلان ويطلق أيضا على مايكال به السمن ونحوه (قوله فأما تمييز الخبرية) نسبة إلى الخبر الذى هو قسيم الطلب الذى يحتمل الصدق والكذب لا الخبر عن المبتدأ ألا ترى أن قول القائل كم عبيد ملكت يحتمل توجيه التصديق والتكذيب إلى قائله فيما تكثر به وافتخر أفاده يس (قوله فمجرور) أى مالم يفصل وإلا نصب حملا على الاستفهامية كقوله * كم نالنى منهم فضلا على عدم * وربما نصب غير مفصول روى كم عمة لك ، البيت بالنصب وذكر بعضهم أن النصب فلا فصل لغة تميم وذكره سيبويه عن بعض العرب قال أبو حيان وهو لغة قليلة ذكره فى الهمع وقال السعد إذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول اه يس . والحاصل أن كم على قسمين استفهامية بمعنى أى عدد وخبرية بمعنى كثير وكل منهما يفتقر إلى تمييز أما الأولى فمميزها كمميز عشرين وأخواته فى الأفراد وفى النصب ثلاثة مذاهب لازم مطلقا جائز الجر مطلقا لازم إن لم يدخل على كم حرف جر وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جر وأما الثانية فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة فيكون جمعا مجرورا وتارة كمميز مائة فيكون مفردا مجرورا وقد روى قوله كم عمة لك ياجرير وخالة الخ بالجر على أن كم خبرية وبالنصب فقيل إن لغة تميم تنصب تمييز كم الخبرية إذا كان مفردا وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كن يخدمننى فقد نسيته وعلى كلا الوجهين فكم مبتدأ خبره قد حلبت وأفرد الضمير حملا على لفظ كم ويروى بالرفع فعمته مبتدأ ووصفت بلك وبفدعاء محذوفة والخبر قد حلبت وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف أى وكم وقت أو حلبة . واعلم أن كم بقسميها إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهى مجرورة وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهى منصوبة على المصدر أو على الظرف وإلا فإن لم يلها فعل نحو كم رجل فى الدار أو وليها وهو لازم نحو كم رجل قال أو رافع ضميرها نحو كم رجل ضرب عمرا أو سببيها المضاف إلى ضميرها نحو كم رجل ضرب أخوه عمرا فهى مبتدأ وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهى مفعوله وإن أخذه فهى مبتدأ إلا أن يكون ضميرا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال اه ملخصا من

جَرٌّ وَنَصْبٌ وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّراً لِلنِّسْبَةِ مُحَوَّلاً كَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً وَأَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ نَحْوُ امْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً وَقَدْ يُؤَكِّدَانِ نَحْوُ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ وَقَوْلُهُ

* مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِيناً * وَمِنْهُ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلاً خِلَافاً لِسِيبَوَيْهِ

﴿ ش ﴾ التميز ضربان مفسر لمفرد ومفسر لنسبة فمفسر المفرد له مظان يقع بعدها أحدها المقادير وهى عبارة عن ثلاثة أمور المساحات كجريب نخلا والكيل كصاع تمراً والورن كمنوين عسلا الثانى العدد كأحد عشر درهما ومنه قوله تعالى « إنى رأيت أحد عشر كوكبا » وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين قال الله تعالى « إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة » وفى الحديث إن لله تسعة وتسعين اسما وفهم من عطفى فى المقدمة العدد على المقادير أنه ليس من جملتها وهو قول أكثر المحققين لأن المراد بالمقادير مالم ترد حقيقته بل مقداره حتى أنه تصح إضافة المقدار إليه وليس العدد كذلك ألا ترى أنك تقول عندى مقدار رطل زيتا ولا تقول عندى مقدار عشرين رطلا إلا على معنى آخر ومن تميز العدد تميز كم الاستفهامية وذلك لأن كم فى العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهى على ضربين استفهامية بمعنى أى عدد ويستعملها من يسأل عن كمية الشىء وخبرية بمعنى كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير وتميز الاستفهامية منصوب مفرد تقول كم عبدا ملكت وكم داراً بنيت وتميز الخبرية مخفوض دائما ثم تارة يكون مجموعا كتمييز العشرة فما دونها تقول كم عبيد ملكت كما تقول عشرة أعبد ملكت وثلاثة أعبد ملكت وتارة يكون مفردا كتمييز المائة فما فوقها تقول كم عبد ملكت كما تقول مائة عبد ملكت وألف عبد ملكت ويجوز خفض تميز كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر تقول بكم درهم اشتريت والخافض له من مضمرة لا الاضافة خلافا للزجاج؛ الثالث من مظان تميز المفرد مادل على مماثلة نحو قوله تعالى « ولو جئنا بمثله مددا » وقولهم إن لنا أمثالها إبلا الرابع مادل على مغايرة نحو إن لنا غيرها إبلا أوشاءاً وما أشبه ذلك وقد أشرت بقولى وأكثر وقوعه إلى أن تميز المفرد لا يقتصر بالوقوع بعد المقادير ومفسر النسبة على قسمين محول وغير محول فالمحول على ثلاثة أقسام محول عن الفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا أصله اشتعل شيب الرأس فجعل المضاف إليه فاعلا والمضاف تميزا ومحول عن المفعول نحو « وفجرنا الأرض عيونا » أصله وفجرنا عيون الارض ففعل فيها مثل ماذكرنا ومحول عن مضاف غيرهما وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتميز وذلك كقولك زيد أكثر منك علما أصله علم زيد أكثر وكقوله تعالى « أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا » فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالاضافة كقولك مال زيد أكثر مال إلا إن كان أفعل التفضيل مضافا إلى غيره فينصب نحو زيد أكثر الناس مالا وغير محول نحو امتلأ الإناء

الأشمونى مع زيادة توضيح بذكر الأمثلة (قوله ويكون التميز مفسر اللنسبة) أى لذات مقدرة فى نسبة كذا بخط ش وقد مر إيضاح ذلك فتأمل (قوله تصح إضافة المقدار إليه) أى إلى المميز ووجه ذلك أنك إذا قلت عندى رطل زيتاً لا تريد بالرطل حقيقته التى هى الصنجة لأنها لا تراد بذلك وإنما يراد مقدارها (قوله إلا على معنى آخر) أى وهو أن يكون هناك مثلا رجال مقدار عشرين رجلا وهذا المعنى ليس على وجه الحقيقة بل المجاز كما ذكره الدلجونى (قوله ومن تميز العدد تميز كم الاستفهامية) قيد بالاستفهامية وإن كان تميز كم مطلقا من تميز العدد لأن الكلام فى التميز المنصوب فذكر المجرور بطريق الاستطراد أفاده ش (قوله كم عبداً ملكت) عبداً منصوب على التميز لكم وهى مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار (قوله والخافض له من مضمرة) أى محذوفة وجوبا كما فى المغنى وإنما جاز حذف حرف الجر مع بقاء عمله لقصد تطابق التميز والمميز فى الجر بحرف كما أفاده الرضى (قوله بمثله) أى البحر مددا أى مداداً دلجونى

ماء وهو قليل وقد يقع كل من الحال والتميز مؤكدا غير مبين لهيئة ولاذات مثال ذلك فى الحال قوله تعالى «ولاتعثوا فى الأرض مفسدين * ثم وليتم مدبرين * ويوم أبعث حيا * فتبسم ضاحكا » وقول الشاعر :
* وتضىء فى وجه الظلام منيرة * ومثال ذلك فى التميز قوله تعالى « إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً . وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة » وقول أبي طالب :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا

ومنه قول الشاعر : والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وأمهم زلاء منطيق

وسيبويه رحمه الله تعالى يمنع أن يقال نعم الرجل رجلا زيد وتأولوا فحلا فى البيت على أنه حال مؤكدة والشواهد على جواز المسألة كثيرة فلا حاجة إلى التأويل ، ودخول التميز فى باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال

﴿ص﴾ وَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا مِنْ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ نَحْوُ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَإِنْ فُقِدَ الْإِيجَابُ تَرَجَّحَ

(قوله شاءا) بالمد جمع شاة تطلق على الذكر والأنثى من الغنم كما فى كتب اللغة (قوله ثم وليتم مدبرين) فان الادبار نوع من التولى (قوله فتبسم ضاحكا) التبسم نوع من الضحك (قوله وتضىء فى وجه الظلام الخ) هذا صدر بيت من الكامل وعجزه * كجمانة البحرى سل نظامها * يصف به بقرة والضمير فى تضىء راجع إليها يعنى يضىء لونها إذا تحركت فى وجه الظلام ويروى فى غلس الظلام والجمانة بضم الجيم وتخفيف الميم حبة تعمل من فضة كالدرة والجمع جمان والبحرى بتشديد الياء آخر الحروف الغواص وسل مبنى للمفعول ونظامها بكسر النون نائب فاعل وهو الخيط الذى ينظم به اللؤلؤ والدرة إذا سل منها خيطها الذى نظمت فيه كانت فى غاية الانارة والاضاءة والشاهد فى منيرة فانه حال مؤكدة لعاملها كما فى شروح الشواهد (قوله إن عدة الشهور عند الله الخ) قال فى المغنى إن شهرا مؤكد لما فهم من عدة الشهور وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين (قوله وقول أبى طالب) أى عم النبى صلى الله تعالى عليه وسلم احتج به الشيعة على إسلام أبى طالب والواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق والباء زائدة والشاهد فى قوله دينا كذا بخط العلامة ش وأبو طالب اسمه عبد مناف بن عبد المطلب (قوله والتغليبون الخ) هو من البسيط قاله جرير يهجو به الأخطل والتغلبيون جمع تغلبى بالغين المعجمة نسبة إلى بنى تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل واللام فى تغلب مكسورة وفى التغلبى مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر قاله الجوهرى والزلاء بفتح الزاى وتشديد اللام وهى خفيفة الألية ومنطيق بكسر الميم صيغة مبالغة يستوى فيها المذكر والمؤنث وهو البليغ والمراد به هنا المرأة تأتزر بحشية تعظم بها عجيزتها والتغلبيون مبتدأ وجملة بئس الفحل فحلهم فحلا خبره وفحلهم من هذه الجملة مخصوص بالذم مبتدأ خبره بئس الفحل على أحد الأعاريب والشاهد فى فحلا حيث جمع بينه وهو تميز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد

﴿ والمستثنى ﴾

فيه ما مر من الأعراب وجعله الفاكهى كالحال والتميز مبتدآت أخبارها محذوفة وإنما عبر المصنف بالمستثنى لأنه هو الذى من المنصوبات فلا يحوج إلى تأويل بخلاف التعبير بالاستثناء لكن قال السعد إذا قلنا جاءنى القوم إلا زيدا فالاستثناء يطلق على إخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد لفظ إلا وعلى مجموع لفظ إلا زيدا وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات فى تفسيره فيجب أن يحمل كل تفسير على ما يناسبه من المعانى اه ﴿فائدة﴾ قال فى التلويح قد اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع والمراد صيغ الاستثناء وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية فى القسمين بلا نزاع ثم أنكر على صدر الشريعة أن لفظ الاستثناء مجاز فى المنقطع اه يس (قوله فشربوا منه إلا قليلا منهم) فان قلت يشكل على التمثيل لوجوب النصب بذلك قراءة بعضهم إلا قليل بالرفع وأجيب بأنها فى معنى فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى ففيه النفى تقديرا وبأن

الْبَدَلُ فِى الْمُتَّصِلِ نَحْوُ مَافَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَالنَّصْبُ فِى الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِى تَمِيمٍ وَوَجَبَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ نَحْوُ مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ، أَلَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ نَحْوُ قَوْلِهِ :

وَمَالِىَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً * وَمَالِىَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ نَحْوُ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ وَيُسَمَّى مُفَرَّغًا

﴿ش﴾ من المنصوبات المستثنى فى بعض أقسامه * والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بالا وكانت مسبوقة بكلام ام موجب وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى سواء كان الاستثناء متصلا نحو قام القوم إلا زيداً وقوله تعالى « فشربوا منه إلا قليلا منهم » أو منقطعاً كقولك قام القوم إلا حماراً ومنه فى أحد القولين قوله تعالى « فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس » فلو كانت المسألة بحالها ولكن الكلام السابق غير موجب فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا فإن كان متصلا جاز فى المستثنى وجهان أحدهما أن يجعل تابعا للمستثنى منه على أنه بدل منه بدل بعض من كل عند البصريين أو عطف نسق عند الكوفيين والثانى أن ينصب على أصل الباب وهو عربي جيد والاتباع أجود ونعنى بغير الإيجاب النفى والنهى والاستفهام مثال النفى قوله تعالى « مافعلوه إلا قليل منهم » قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال من الواو فى مافعلوه وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ومثال النهى قوله تعالى « ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك » قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الابدال من أحد وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان أحدهما أن يكون مستثنى من أحد وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح لأن مرجع القراءة الرواية لا الرأى والثانى أن يكون مستثنى من أهلك فعلى هذا يكون النصب واجبا ومثال الاستفهام قوله تعالى « ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون » قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير فى يقنط ولو قرئ إلا الضالين بالنصب على الاستثناء لجاز ولكن القراءة سنة متبعة وإن كان الاستثناء منقطعا فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون مافيها أحد إلا حماراً وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى « مالهم به من علم إلا اتباع الظن » وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال

وجوب النصب هو الأكثر فلا ينافى أنه يجوز إتباع المؤخر فى لغة حكاها أبو حيان وخرج عليه هذه الآية (قوله فى المنقطع) هو الذى لا يكون بعض المستثنى منه عكس المتصل السابق وتفسير بعضهم المنقطع بأنه من غير جنس المستثنى منه فاسد كما نبه عليه ابن مالك لأن قول القائل جاء بنوك إلا بنى زيد منقطع مع أنه من جنس الأول ويجاب بأنه جرى على الغالب لأن كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال أفاده بعضهم (قوله فى أحد القولين) هو الصحيح ومقابله أنه متصل بناء على أن إبليس لعنه الله من الملائكة (قوله بدل بعض من كل) هو كما قال بعضهم يجوز فيه مخالفة الثانى للأول فاندفع رد ثعلب بأنه كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى اه يس (قوله أو عطف نسق الخ) أى لأن إلا عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصة وهى بمنزلة لا العاطفة وأن ماقبلها مخالف لما بعدها * واعترض مذهبهم بأنها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل فى نحو ماقام إلا زيد لأن ذلك شأن حروف العطف * وأجاب المصنف بأنها لم تباشره تقديرا إذ الأصل ماقام أحد إلا زيد (قوله وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح) قال ابن الحاجب الأولى أن يقال الأكثر على الوجه المرجوح ولا بأس به بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع أن بعض الناس قد جوز ذلك اه من خط ش (قوله يجيزون النصب والابدال الخ) أى بدل الغلط كما شرح بذلك الرضى فقال أهل الحجاز يوجبون نصب المنقطع مطلقا لأن بدل الغلط غير موجود فى الفصيح من كلام العرب اه وفيه أن مثل مارأيت القوم إلا ثيابهم لو جعل الثياب بدلا كان بدل اشتمال كذا

ويقرءون إلا اتباع الظن بالرفع على أنه يدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لأن الخافض له من الزائدة واتباع الظن معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل إلا فى النكرات المنفية أو المستفهم عنها وقد اجتمعا فى قوله تعالى « ماترى فى خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور » وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا أى سواء كان الاستثناء منقطعاً نحو مافيها إلا حمارا أحدا ومتصلا نحو ماقام إلا زيداً القوم على الكميت ومالى إلا آل أحمد شيعة ۞ ومالى إلا مشعب الحق مشعب ۞ وإنما امتنع الاتباع فى ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع وإن كان الكلام السابق على إلا غير تام ونعنى به أن لا يكون المستثنى منه مذكراً فان الاسم المذكور الواقع بعد إلا يعطى ماتستحقه لو لم توجد إلا فيقال ما قام إلا زيد بالرفع كما يقال ما قام زيد ومارأيت إلا زيداً بالنصب كما يقال مارأيت زيداً ومامررت إلا بزيد بالجر كما يقال مامررت بزيد ويسمى ذلك استثناء مفرغا لأن ماقبل إلا قد تفرغ لطلب مابعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه والاستثناء فى ذلك كله من اسم عام محذوف فتقدير ماقام إلا زيد ماقام أحد إلا زيد وكذا الباقى

﴿ص﴾ وَيُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسُوًى خَافِضَيْنِ مُعْرَبَيْنِ بِإِعْرَابِ الاسْمِ الَّذِى بَعْدَ إِلَّا وَبِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا نَوَاصِبَ أَوْ خَوَافِضَ وَبِمَا خَلَا وَبِمَا عَدَا وَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ نَوَاصِبَ

﴿ش﴾ الأدوات التى يستثنى بها غير إلا ثلاثة أقسام ما يخفض دائما وماينصب دائما وما يخفض تارة وينصب أخرى فأما الذى يخفض دائما فغير وسوى تقول قام القوم غير زيد وقام القوم سوى زيد بخفض زيد فيهما وتعرب غير نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا فى ذلك الكلام فتقول قام القوم غير زيد بنصب غير كما تقول قام القوم إلا زيداً بنصب زيد وتقول ماقام القوم غير زيد وغير زيد بالنصب والرفع كما تقول ماقام القوم إلا زيداً وإلا زيد وتقول ماقام القوم غير حمارا بالنصب عند الحجازيين وبالنصب أو الرفع عند التميميين وعلى ذلك فقس وهكذا حكم

ذكره الشيخ يس (قوله ويقرءون إلا اتباع الظن الخ) لعل المراد أن مقتضى لغتهم أن يقرأ كذلك وإلا فالقراءة سنة متبعة كما ذكره المصنف قريبا أو أنه بلغه أنهم قرءوا ذلك قراءة شاذة بان بلغتهم عن النبى صلى الله عليه وسلم (قوله باعتبار الوضع) أى لأنه فى موضع رفع إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفى وإما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه اه ش (قوله من تفاوت) أى تباين وعدم تناسب وفطور أى صدوع وشقوق (قوله قال الكميت) بضم أوله مصغرا (قوله ومالى إلا آل أحمد الخ) الشيعة الأعوان والمشعب كالمذهب بمعنى الطريق قيل هذا البيت مشكل لأن العامل فى شيعة هو الابتداء وهو لا يعمل فى المستثنى وإنما هو مستثنى من الضمير الذى فى الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى ورده المصنف بأن الأرجح جعل شيعة فاعلا لاعتماد الظرف (قوله والاستثناء فى ذلك كله من اسم) أى وهو المستثنى منه لأن إلا للاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه وقوله عام أى لتناوله المستثنى وغيره (قوله محذوف) ويجب أن يكون الاسم المحذوف مناسباً للمستثنى فى جنسه وصفته وفى الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فيقدر فى ماقام إلا زيد ماقام إنسان وفى ما لبست إلا قميصا ما لبست لباسا وفى ماجاء إلا ضاحكا ماجاء فى حالة من الأحوال (قوله ويستثنى بغير) أى لتضمنها معنى إلا لا بحسب الأصل بل أصلها الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو مررت برجل غير زيد وإما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الذى خرجت به والأصل هو الأول والثانى مجاز فان الوجه الذى يبين فيه أثر الغضب كأنه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات كما أن إلا قد تخرج عن الاستثناء وتتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر اه يس (قوله وسوى) أى لا بمعنى عدل كالتى فى قوله تعالى مكانا سوى فان هذه لا تقع استثناء ولا بمعنى قصد (قوله معربين باعراب الاسم الذى بعد إلا) قال المصنف فى حواشى الألفية فان قلت يفترق

سوى خلافا لسيبويه فانه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائما الثانى ماينصب فقط وهو أربعة ليس ولا يكون وما خلا وما عدا تقول قاموا ليس زيدا وما خلا زيداً ولا يكون زيدا وما عدا زيدا وفى الحديث ماأنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وقال لبيد : ألا كل شىء ماخلا الله باطل وكل نعيم لامحالة زائل وانتصابه ليس ولايكون على أنه خبرهما واسمهما مستتر فيهما وانتصابه بعد ماخلا وما عدا على أنه مفعولهما والفاعل مستتر فيهما الثالث مايخفض تارة وينصب أخرى وهو ثلاثة خلا وعدا وحاشا وذلك لأنها تكون حروف جر وأفعالا ماضية فإن قدرتها حروفا خفضت بها المستثنى وإن قدرتها أفعالا نصبته بها على المفعولية وقدرت الفاعل مضمرا فيها

﴿ص﴾ ﴿باب﴾ يُخْفَضُ الْاسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ وَهُوَ مِنْ وَإِلَى وَعَنْ وَعَلَى وَفِى وَاللَّامُ وَالْبَاءُ لِلْقَسَمِ وَغَيْرِهِ أَوْ مُخْتَصٍّ بِالظَّاهِرِ وَهُوَ رُبَّ وَمُذْ وَمُنْذُ وَالْكَافُ وَحَتَّى وَوَاوُ الْقَسَمِ وَتَاؤُهُ

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات شرعت فى ذكر المجرورات وقسمت المجرورات إلى قسمين مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل والحروف الجارة عشرون حرفا أسقطت منها سبعة وهى خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى وكى ولولا وإنما أسقطت منها الثلاثة الأول لأنى ذكرتها فى الاستثناء فاستغنيت بذكرها عن إعادتها وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها وذلك لأن لعل لا يجر بها إلا عقيل قال شاعرهم : لعل الله فضلكم علينا بشىء أن أمكم شريم ومتى لايجر بها إلا هذيل . قال شاعرهم يصف السحاب
شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج وكى لايجر بها إلا ما الاستفهامية

غير وإلا فى أحكام أحدها أن نحو ماجاءنى أحد غير زيد الأرجح إذا أتبعت أن يكون على الوصف لا البدل وفى إلا بالعكس والثانى أن نصب تالى إلا بها لا بالعامل قبلها ونصب غير على العكس والثالث أن مستثنى غير يجوز فى تابعه مراعاة اللفظ والمعنى * قلت الكلام فى غير وإلا المستثنى بهما لا الموصوف بهما وفى الأحكام اللفظية لا فى التوجيه اه والتسوية بين كلمة إلا وكلمة غير لابين المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وقد نص على وجوب جر مستثنى غير وليس مستثنى إلا كذلك (قوله ليس السن والظفر) أى ليس المنهر السن الخ (قوله قال لبيد ألا كل شىء الخ) هو لبيد بن ربيعة العامرى الصحابى رضى الله عنه توفى فى خلافة سيدنا عثمان رضى الله عنه والباطل خلاف الحق وهو هنا بمعنى الهالك ولا محالة بالفتح أى لابد أو لاحيلة واعترض قوله وكل نعيم الخ بنعيم الجنة * وأجيب بأنه قاله قبل الإسلام وكان يعتقد عدم ذلك أو أنه أراد نعيم الدنيا أو أنه قابل لذلك ولم يقل شعرا بعد أن أسلم غير قوله :

ماعاتب الحر الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح

وقيل هو الحمد لله إذ لم يأتنى أجلى حتى اكتسيت من الإسلام سربالا

(قوله والفاعل مستتر فيهما) عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فإذا قلت قاموا خلا أو عدا أو حاشا زيدا فالتقدير عدا هو أى القائم زيدا وقس عليه فإن لم يوجد فعل تصيد من الكلام مايمكن عود الضمير عليه نحو القوم إخوتك ماعدا زيدا فيقدر خلا المنتسب إليك بالأخوة زيدا أو عائد على البعض المفهوم من الكل

﴿باب فى ذكر المخفوضات﴾

(قوله عشرون حرفا) صوابه أحد وعشرون حرفا لأنه ذكر أربعة عشر وأسقط سبعة (قوله إلا عقيل) بالتصغير وكذا هذيل (قوله لعل الله الخ) هو من الوافر والشريم المرأة المفضاة وكذا الشروم (قوله شربن بماء البحر الخ) هو من الطويل والضمير فى شربن للسحب والباء للتبعيض أى شربن من ماء البحر أو ضمن معنى روين والتضمين إشراب معنى لفظ آخر كما ذكره فى المغنى وهو أحد أقوال فى التضمين المختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى

وذلك فى قولهم فى السؤال عن علة الشىء كيمه بمعنى لمه ولولا لايجربها إلا الضمير فى قولهم لولاى ولولاك ولولاه وهو نادر ، قال الشاعر: أومت بعينيها من الهودج * لولاك فى ذا العام لم أحجج . وأنكر المبرد استعماله وهذا البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه والأكثر فى العربية لولا أنا ولولا أنت ولولا هو قال الله تعالى « لولا أنتم لكنامؤمنين» وتنقسم الحروف المذكورة إلى ماوضع على حرف واحد وهو خمسة الباء واللام والكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو أربعة من وعن وفى ومذ وماوضع على ثلاثة أحرف وهو ثلاثة إلى وعلى ومنذ وماوضع على أربعة وهو

مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا أى نادما على كذا وقد يعكس كما فى يؤمنون بالغيب أى يعترفون به مؤمنين وبهذا يندفع ماقيل إن اللفظ المذكور إن كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الآخر وإن كان فى معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقى وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز كذا أفاده الشيخ يس واللجج جمع لجة وهو معظم الماء وقوله متى بمعنى من وقيل بمعنى وسط ويقال ماء أخضر لصفائه وقوله متى لجج بدل من ماء البحر فان ماء البحر الملح يرى من بعد أخضر وقوله لهن نئيج راجع لوصف السحاب فما ذكره الدجوى غير ظاهر والنئيج بنون مفتوحة وهمزة مكسورة ومثناة تحتية ساكنة وجيم المر السريع مع الصوت وهذا مبنى على ماقيل من أن السحاب فى بعض الأماكن يدنو من البحر فيمتد منه خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت شديد مزعج ثم تذهب صاعدة إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى فى زمن صعودها وإلى هذا يشير بعضهم حيث يقول معتذرا عن هدية أرسل بها إلى مخدومه

كالبحر يمطره السحاب وماله * فضل عليه لأنه من مائه

* قلت وهذا مذهب الحكماء والمعتزلة وهو مخالف لمذهب أهل السنة والأشاعرة فقد قال العلامة اللقانى فى شرح جوهرته إن الأحاديث دلت على أن السحاب ينشأ من شجرة مثمرة فى الجنة والمطر من بحر تحت العرش والله أعلم (قوله لايجربها إلا ما الاستفهامية) هذا الحصر غير مراد بل يجربها ما المصدرية وصلتها كقوله :

* يراد الفتى كيما يضر وينفع * أى للضر والنفع وأن المصدريه وصلتها نحو جئت كى تكرمنى إذا قدرت أن بعدها (قوله إلا الضمير) أى غير المرفوع كامثل ولاتتعلق حينئذ بشىء وموضع مجرورها رفع بالابتداء والخبر محذوف عند سيبويه والجمهور وجعل الأخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة وإنما أنيب ضمير الجر عن ضمير الرفع ورد بأن النيابة إنما وقعت فى الضمائر المنفصلة لشبهها بالأسماء الظاهرة (قوله وهو ثلاثة إلى وعلى الخ) قال الشنوانى يرد عليه رب اه * قلت يمكن الجواب بأن مراده ماهو ثلاثة أحرف من غير تضعيف ورب مضعفة إذ لامها وعينهامن جنس واحد تأمل (فائدة) قد استكملت من أقسام الكلمة فإنها تكون حرف جر وفعل أمر من مان يمين واسما كما فى قوله تعالى « فأخرج به من الثمرات رزقا لكم » فإن الزمخشرى جعلها فى موضع المفعول به قال الطيبى فهو اسم وكذا فى تكون حرف جر واسما بمعنى الفم فى حالة الجر كحديث حتى ماتجعل فى امرأتك وفعل أمر من الوفاء بالاشباع وكذا على أفاده السيوطى * قلت ثم وجدت ثلاث كلمات استعملت كذلك الأولى إلى تكون حرف جر وفعل أمر للاثنين من وأل إذا لجأ بوزن وعد واسما بمعنى النعمة الثانية خلا تكون حرف جر وفعلا ماضيا واسما للرطب من الحشيش كما أفاده بعض شراح الألفية الثالثة حاشا استعملت حرف جر وفعلا ماضيا واسما للتنزيه وقلت ملغزا بذلك

يانحاة الأنام أى حروف ... هى أسماء تارة ثم فعل
تلك من ثم فى على ذى ثلاث ... جاء حقا بذاك ياصاح نقل

وقلت مجيبا

قلت جاءت إلى لأمر المثنى ... ثم حرفا واسما به الأمر يحلو
وخلا حرف واسم رطب حشيش ... وهو فعل وحاش فاعلم لتعلو

حتى خاصة وتنقسم أيضاً إلى ما يجر الظاهر دون المضمر وهو سبعة الواو والتاء ومنذ ومذ وحتى والكاف ورب وما يجر الظاهر والمضمر وهو الباقى ثم الذى لايجر إلا الظاهر ينقسم إل مالا يجر إلا الزمان وهو مذ ومنذ تقول مارأيته منذ يومين أو منذ يوم الجمعة وما لايجر إلا النكرات وهو رب تقول رب رجل صالح لقيته وما لايجر إلا لفظ الجلالة وقد يجر لفظ الرب مضافاً إلى الكعبة وقد يجر لفظ الرحمن وهو التاء قال الله تعالى « وتالله لأكيدن أصنامكم ، تالله لقد آثرك الله علينا» وهو كثير وقالوا ترب الكعبة لأفعلن كذا وهو قليل وقالوا تالرحمن لأفعلن كذا وهو أقل وما يجر كل ظاهر وهو الباقى .

﴿ص﴾ أَوْ بِإِضَافَةٍ إِلَى اسْمٍ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ كَغُلَامِ زَيْدٍ أَوْ مِنْ كَخَاتَمِ حَدِيدٍ أَوْ فِي كَمَكْرِ اللَّيْلِ وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً لِأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ أَوِ التَّخْصِيصِ أَوْ بِإِضَافَةِ الْوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ كَبَالِغِ الْكَعْبَةِ وَمَعْمُورِ الدَّارِ وَحَسَنِ الْوَجْهِ وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً لِأَنَّهَا لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ

﴿ش﴾ لما فرغت من ذكر المجرور بالحرف شرعت فى ذكر المجرور بالإضافة وقسمته إلى قسمين أحدهما أن لايكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لها ويخرج من ذلك ثلاث صور، إحداها أن ينتفى الأمران معاً كغلام زيد الثانية أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولا لتلك الصفة نحو كاتب القاضى وكاسب عياله ٭ والثالثة أن يكون المضاف إليه معمولا للمضاف وليس المضاف صفة نحو ضرب اللص وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافة معنوية وذلك لأنها تفيد أمراً معنويا وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة كغلام امرأة ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام ٭ أحدها أن تكون على معنى فى وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو « بل مكر الليل » ٭ الثانى أن تكون على معنى من وذلك إذا كان المضاف إليه كلا للمضاف ويصح الإخبار به عنه كخاتم حديد وباب ساج بخلاف نحو يد زيد فإنه لا يصح

(قوله ورب) قال فى المغنى وتنفرد رب بأنها زائدة فى الإعراب دون المعنى فمحل مجرورها فى نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتدائية وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب علي المفعولية وفى نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما فى قولك هذا لقيته اه (قوله أو بإضافة إلى اسم) كذا وقع فى نسخة ش وكتب بهامشه أنه يقتضى أن الاسم المضاف يخفض بإضافته إلى اسم آخر فكان الصواب أن يقول أو بإضافة اسم كما هو كذلك فى بعض النسخ وقد يقال إنه وقع المظهر موقع المضمر أى بإضافة إليه ملخصاً والإضافة لغة الإلصاق والامالة واصطلاحاً إسناد اسم إلى غيره بتنزيله منزلة تنوينه (قوله إلى معموله) أى مايصح أن ينصبه أو يرفعه فهو إما منصوب معنى وهو معمول اسم الفاعل أو مرفوع معنى وهو معمول اسم المفعول والصفة المشبهة (قوله ظرفاً للمضاف) أى حيث قصد بيان الظرفية فإن أضيف إلى الظرف بقصد الاختصاص والمناسبة كما فى مضارع مصر فهو بمعنى اللام لافى كما صرح به ابن الحاجب فى الأمالى ثم الظروف إنما تنسب إلى المصدر أو ما يتضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى فى الدار اه يس (قوله كخاتم حديد الخ) هذان مثالان مسوقان للشرطين ألا ترى أن جنس الحديد كل للخاتم ويخبر بالحديد عن الخاتم فيقال هذا الخاتم حديد لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته وقس عليهما ما أشبههما (قوله وباب ساج) قال فى المصباح الساج ضرب عظيم من الشجر الواحدة ساجة وجمعها ساجات ولا ينبت إلا بالهند ويجلب منها إلى غيرها وقال الزمخشرى الساج خشب أسود رزين يجلب من الهند ولا تكاد الأرض تبليه والجمع سيجان مثل نار ونيران وقال بعضهم الساج يشبه الآبنوس وهو أقل سواداً منه اه (قوله بخلاف نحو يد زيد) أى فقد انتفى فيه الشرط الثانى فلا يقال هذه اليد زيد فإضافتها من إضافة الجزء للكل وهى على معنى اللام ولم يمثل لما انتفى فيه الشرط الأول ومثاله نحو يوم الخميس فإنه

أن يخبر عن اليد بأ ا زيد * الثالث أن تكون على معنى اللام وذلك فيما بقى نحو غلام زيد ويد زيد القسم الثانى أن يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لتلك الصفة ولهذا أيضا ثلاث صور إضافة اسم الفاعل كهذا ضارب زيد الآن أوغدا وإضافة اسم المفعول كهذا معمور الدار الآن أوغدا وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كهذا رجل حسن الوجه وتسمى إضافة لفظية لأنها تفيد أمرا لفظيا وهو التخفيف ألا ترى أن قولك ضارب زيد أخف من قولك ضارب زيدا وكذا الباقى ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ولهذا صح وصف هديا ببالغ مع إضافته إلى المعرفة فى قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وصح مجىء ثانى حالا مع إضافته إلى المعرفة فى قوله تعالى «ثانى عطفه»

﴿ص﴾ وَلاَ تُجَامِعِ الْإِضَافَةُ تَنْوِينًا وَلاَ نُونًا تَالِيَةً لِلْإِعْرَابِ مُطْلَقاً وَلاَ أَلْ إِلَّا فِى نَحْوِ الضَّارِبَا زَيْدٍ وَالضَّارِبُو زَيْدٍ وَالضَّارِبُ الرَّجُلِ وَالضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ وَبِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامَهُ

﴿ش﴾ اعلم أن الإضافة لاتجتمع مع التنوين ولا مع النون التالية للإعراب ولامع الألف واللام تقول جاءنى غلام ياهـذا فتنون وإذا أضفت تقول جاءنى غلام زيد فتحذف التنوين وذلك لأنه يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه ولا يكون الشىء كاملا ناقصا وتقول جاءنى مسلمان ومسلمون فإذا أضفت قلت مسلماك ومسلموك فتحذف النون قال الله تعالى «والمقيمى الصلاة» «إنكم لذائقوا العذاب الأليم» «إنا مرسلوا الناقة» والأصل المقيمين ولذائقون ومرسلون والعلة فى حذف النون هى العلة فى حذف التنوين لكونها قائمة مقام التنوين وإنما قيدت النون بكونها تالية للإعراب احترازا عن نونى المفرد وجمع التكسير وذلك كنونى حين وشياطين فإنهما متلوان بالإعراب لاتاليان له تقول هذا حين يافتى وهؤلاء شياطين يافتى فتجد إعرابهما بضمة واقعه بعد النون فإذا أضفت : قلت آتيك حين طلوع الشمس وهؤلاء شياطين الإنس بإثبات النون فيهما لأنها متلوة بالإعراب لاتالية له وأما الألف واللام فإنك تقول جاء الغلام فإذا أضفت قلت جاء غلام زيد وذلك لأن الألف واللام للتعريف والإضافة للتعريف فلو قلت الغلام زيد جمعت على الاسم تعريفين وذلك لايجوز ويستثنى من مسئلة الألف واللام أن يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لتلك الصفة وفى المسألة

وإن صح الإخبار بالخميس عن اليوم نحو هذا اليوم الخميس لكنه ليس كلا لليوم فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم وهى على معنى اللام ومثال ماانتفى فيه الشرطان معا ثوب زيد وغلامه وحصير المسجد وقنديله ونحو ذلك فإن المضاف إليه ليس كلا للمضاف ولاصالحا للإخبار به عنه فالإضافة على معنى لام الملك كما فى الأولين أوالاختصاص كما فى الأخيرين (قوله على معنى اللام وذلك فيما بقى) قال حفيد الموضح ليس المراد من قولنا إن الإضافة بمعنى اللام أو بمعنى من أن اللام أو من مقدرة وإنما المراد من ذلك القصد إلى أن المضاف إنما عمل الجر لما فيه من معنى الحرف لأن الأسماء المحضة لاحظ لها فى الإعراب وقال الجامى أخذا من الرضى واعلم أنه لايلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكتفى إفادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام ولايصح إظهار اللام فيه وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من . واد الإضافة اللامية ولايحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة فى كل رجل وكل واحد اه يس (قوله وصح مجىء ثانى حالا) أى من الضمير المستتر فى يجادل من قوله تعالى «ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم» (قوله ولانونا تالية للاعراب مطلقا) أى عن التقييد بما يأتى ولا يرد على المصنف قول الشاعر * لايزالون ضاربين القباب * بإضافة ضاربين إلى القباب مع عدم حذف نونه وهو جمع لأنه مؤول بأوجه منها أن الجمع معرب حينئذ بالفتحة على النون كمساكين لابالنون (قوله ولا أل) أى ولايجامع مافيه أل وأما قولهم الثلاثة الأثواب فأل فيه زائدة أوالأثواب بدل اه يس (قوله يدل على كمال الاسم) أى عدم احتياجه (قوله تدل على نقصانه) أى لأن المضاف محتاج إلى المضاف اليه (قوله وذلك لايجوز) أى جمع تعريفين والتعريفان هنا تعريف الألف واللام وتعريف الإضافة

واحد من خمسة أمور تذكر فحينئذ يجوز أن تجمع بين الألف واللام والاضافة أحدها أن يكون المضاف مثنى نحو الضاربا زيد والثانى أن يكون جمع مذكر سالما نحو الضاربو زيد والثالث أن يكون المضاف اليه بالألف واللام نحو الضارب الرجل والرابع أن يكون المضاف اليه مضافا إلى مافيه الألف واللام نحو الضارب رأس الرجل والخامس أن يكون المضاف اليه مضافا إلى ضمير عائد على مافيه الألف واللام نحو مررت بالرجل الضارب غلامه

﴿ص﴾ ﴿باب : يعمل عمل فعله سبعة﴾

اسْمُ الْفِعْلِ كَهَيْهَاتَ وَصَهْ وَوَىْ بِمَعْنَى بَعُدَ وَاسْكُتْ وَأَعْجَبُ وَلَا يُحْذَفُ وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ وَكِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ مُتَأَوَّلٌ وَلَا يَبْرُزُ ضَمِيرُهُ وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ فِى جَوَابِ الطَّلَبِىِّ مِنْهُ * نَحْوُ مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى * وَلَا يَنْصِبُ

﴿ش﴾ هذا الباب معقود للأسماء التى تعمل عمل أفعالها وهى سبعة : أحدها اسم الفعل وهو على ثلاثة أقسام ماسمى به الماضى كهيهات بمعنى بعد قال الشاعر : فهيهات هيهات العقيق ومن به : وهيهات خل بالعقيق نحاوله : وما سمى به الأمر كصه بمعنى اسكت وفى الحديث إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب صه فقد لغوت كذا جاء فى بعض الطرق وماسمى به المضارع كوى بمعنى أعجب قال تعالى « ويكأنه لايفلح الكافرون » أى أعجب لعدم فلاح الكافرين ويقال

ونقضه بعضهم بأى الموصولة المضافة إلى معرفة فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار مافيها من العهد واضافتها معنوية قطعا فتفيد التعريف فى نحو جاءنى أيهم أكرمته فيجتمع تعريفان وقال الرضى إنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا يمتنع اجتماع التعريفين إذا اختلفا كذا بخط ش قلت : وقد أجيب عن أى بأنها محتاجة إلى تعريف جنس ماوقعت عليه وإلى مايعرف عينه فالأول بالمضاف اليه والثانى بالصلة بخلاف غيرها من بقية الموصولات فانها محتاجة إلى الثانى فقط فتأمل

﴿باب يعمل عمل فعله سبعة﴾

(قوله اسم الفعل) هو ماناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثرا بالعوامل قال الفاكهى تبعا لغيره والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل أى فصه مثلا اسم للفظ اسكت قال الرضى وهذا ليس بشىء إذ العربى الخالص ربما يقول صه مع أنه لم يخطر بباله لفظ اسكت وقيل مدلوله المصدر وقيل مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان إلا أن الفعل يدل علي الزمان بالصيغة واسم الفعل بالوضع والصحيح أيضا أنه لامحل له من الإعراب (قوله كهيهات) بتثليث التاء الفوقية وحكى الصاغانى فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهاه وأيهاه وهيهان وأيهان كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته مع التنوين فى كل وعدمه وزاد غيره هيهاك وأيهاك وأيها وأيهاه وهيهاه وقد نظمت تلك اللغات فقلت

هيهاه أيهاه وهيهات كذا * أيهات هيهان وأيهان خذا * ثلث لآخر ونون واتركا
هيهاك ضم يافتى لذلكا * أيهاك أيهاه بها سكت علم * هيها وأيها ثم هيهاه ختم

وقوله أيهاه بها سكت أى أن الهاء فى أيهاه التى فى غير كلام الصاغانى هاء سكت وفى كلامه ليست هاء سكت فافترق الحال تأمل (قوله بمعنى بعد الخ) فيه نشر علي ترتيب اللف الأول للأول والثانى للثانى وبهذا تعلم أن أعجب مضارع لا أمر (قوله فهيهات هيهات الخ) الفاء للعطف والعقيق موضع بالحجاز فاعل بالأول والثانى تأكيد لم يؤت به للإسناد فلا تنازع فى العاملين خلافا لبعضهم وقوله ومن به فى محل رفع عطفا على العقيق ويروى وأهله وخل بكسر الخاء أى صديق فاعل هيهات الثالث وبالعقيق متعلق بمحذوف صفة خل والباء بمعنى فى ويجوز أن يكون حالا من الهاء فى نحاوله وجملة نحاول فى محل رفع صفة خل من حاولت الشىء إذا أردته وهذا البيت من بحر الطويل (قوله ويكأنه لايفلح) وى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وأن مصدرية وقد أشار الشارح إلى هذا حيث قال أعجب لعدم فلاح الكافرين والعدم المذكور مأخوذ من لا النافية وهذا قول الخليل وسيبويه وقيل كأن للتشبيه والظن : واعلم أن ويكأنه رسمت فى المصحف

فيه وا قال الشاعر: وابأبى أنت وفوك الأشنب ۞ كأنما ذر عليه الزرنب وواها قال الشاعر: واها لسلمى ثم واها واها ۞ ياليت عيناها لنا وفاها ومن أحكام اسم الفعل أنه لايتأخر عن معموله فلايجوز فى عليك زيدا بمعنى الزم زيدا أن يقال زيدا عليك خلافا للكسائى فانه أجازه محتجا عليه بقوله تعالى «كتاب الله عليكم» زاعما أن معناه عليكم كتاب الله أى الزموه وعند البصريين أن كتاب الله مصدر محذوف العامل وعليكم جار ومجرور متعلق به أو بالعامل المقدر والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم ودل على ذلك المقدر قوله تعالى حرمت عليكم لأن التحريم يستلزم الكتابة ومن أحكامه أنه إذا كان دالا على الطلب جاز جزم المضارع فى جوابه تقول نزال نحدثك بالجزم كما تقول أنزل نحدثك وقال الشاعر: وقولى كلما جشأت وجاشت ۞ مكانك تحمدى أو تستريحى فمكانك فى الأصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسما للفعل ومعناه اثبتى وقوله تحمدى مضارع مجزوم فى جوابه وعلامة جزمه حذف النون ومن أحكامه أنه لاينصب الفعل بعد الفاء فى جوابه لا تقول مكانك فتحمدى ولا صه فنحدثك بالنصب فى الموضعين كما تقول اثبتى فتحمدى واسكت فنحدثك خلافا للكسائى وقد قدمت هذا الحكم فى صدر المقدمة فلم أحتج إلى إعادته هنا

﴿ص﴾ وَالْمَصْدَرُ كَضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا وَلَمْ يَكُنْ مُصَغَّرًا وَلَا مُضْمَرًا وَلَا مَحْدُودًا وَلَا مَنْعُوتًا قَبْلَ الْعَمَلِ وَلَا مَحْذُوفًا وَلَا مَفْصُولًا مِنَ الْمَعْمُولِ وَلَا مُؤَخَّرًا عَنْهُ وَإِعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرُ نَحْوُ «وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ» وَقَوْلِ الشَّاعِرِ ۞ أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ ۞ وَمُنَوَّنًا أَقْيَسُ نَحْوُ «أَوْ إِطْعَامٌ

الكريم متصلة ولهذا اختلف القراء فى الوقف فبعضهم جوز الوقف على وى وبعضهم على ويكأن وبعضهم على ويكأنه وتفصيل ذلك فى محله (قوله وابأبى الخ) هو من الرجز وقوله وا اسم فعل بمعنى أعجب وبأبى جار ومجرور خبر مقدم وانت مبتدأ مؤخر والمعنى أفديك بأبى وفوك بكسر الكاف مبتدأ والأشنب صفته من الشنب بفتحتين وهو رقة الأسنان أو عذوبة فيها وخبره كأنما ذر بالذال المعجمة أى فرق والزرنب على وزن جعفر نوع من النبات طيب الرائحة كرائحة الأترج وورقه كورق الطرفاء وقيل كورق الخلاف (قوله واها لسلمى الخ) هو من الرجز وواها كلمة تعجب والذى فى الشواهد ليلى بدل سلمى ولعلهما روايتان وقوله ثم واها عطف عليه وقوله واها الأخير تأكيد والرجز الذى فى شرح الشواهد نصه واها لليلى ثم واها واها ۞ هى المنى لو أننا نلناها ۞ ياليت عيناها لنا وفاها

بثمن نرضى به أباها ۞ إن أباها وأبا أباها ۞ قد بلغا فى المجد غايتاها

(قوله وقولى كلما جشأت الخ) هو من الوافر وجشأت بالهمزة أى نهضت كما فى الصحاح وجاشت بالألف اللينة بمعنى تحركت مأخوذ من قوله جاشت القدر أى غلت والضميران فى الفعلين عائدان على نفسه كما ذكره الشيخ ش ويس خلافا لما فى الدلجمونى وقوله مكانك الخ خبر عن المبتدأ وهو قوله قولى الخ أى الزمى مكانك تحمدى بالشجاعة أو تستريحى من هم الدنيا بالقتل (قوله والمصدر) هو اسم الحدث الجارى على الفعل كما سيذكره الشارح خرج اسم المصدر فانه وإن دل على الحدث لكنه لايجرى على الفعل نحو أعطيت عطاء فان المصدر هو الاعطاء (قوله كضرب وإكرام) فى تمثيله بذلك إشارة إلى أن المصدر المزيد كاكرام يعمل عمل المصدر المجرد ﴿فائدة﴾ قد يسمى المصدر فى الاصطلاح فعلا نظراً إلى اللغة لأنه قائم بالفاعل أو صادر عنه وقد يسمى حدثا وحدثانا بفتح الحاء والدال فيهما سماه سيبويه بذلك كذا فى التسهيل وشرحه للدمامينى (قوله مع أن) أى المصدرية وقد ذكر ابن مالك أن هذا غالب لا لازم وقد نظمت ما ذكره المصنف من الشروط فقلت:

فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ، وَبِأَلْ شَاذٌّ نَحْوُ . وَكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ

﴿ش﴾ النوع الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل المصدر وهو الاسم الدال على الحدث الجارى على الفعل كالضرب والاكرام وإنما يعمل بثمانية شروط أحدها أن يصح أن يحل محله فعل مع أن أوفعل مع ما فالأول كقولك أعجبنى ضربك زيداً ويعجبنى ضربك عمرا فإنه يصح أن تقول مكان الأول أعجبنى أن ضربت زيدا ومكان الثانى يعجبنى أن تضرب عمرا والثانى نحو يعجبنى ضربك زيدا الآن فهذا لا يمكن أن يحل محله أن ضربت لأنه للماضى ولا أن تضرب لأنه للمستقبل ولكن يجوز أن تقول فى مكانه ماتضرب وتريد بما المصدرية مثلها فى قوله تعالى « بمارحبت » وقوله تعالى « ودوا ماعنتم » أى برحبها وعنتكم ولايجوز فى قولك ضربا زيداً أن تعتقد أن زيداً معمولا لضربا خلافا لقوم من النحويين لأن المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون أن وماتقول اضرب زيدا وإنما زيدا منصوب بالفعل المحذوف الناصب للصدر ولايجوز فى نحو مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار أن تنصب صوت الثانى بصوت الأول لأنه لايحل محل الأول فعل لامع حرف مصدرى ولابدونه لأن المعنى يأبى ذلك لأن المراد أنك مررت به وهو فى حالة تصويته لا أنه أحدث التصويت عندمرورك به الشرط الثانى أن لايكون مصغرا فلايجوز أعجبنى ضريبك زيدا ولايختلف النحويون فى ذلك وقاس علي ذلك بعضهم المصدر المجموع فمنع إعماله حملا له على المصغر لأن كلا منهما مباين للفعل وأجاز كثير منهم إعماله واستدلوا بنحو قوله : وعدت وكان الخلف منك سجية ۞ مواعيد عرقوب أخاه بيثرب . الثالث أن لايكون مضمرا فلاتقول ضربى زيدا حسن وهو عمر قبيح لأنه ليس فيه لفظ الفعل

أعمل كفعل مصدرا بشرط أن ۞ يكون فردا ظاهرا مكبرا
وغير محدد ومتبوع ولا ۞ يكون محذوفا ولا مؤخرا ۞ وغير مفصول كذا حلول أن
أو ما وفعل فى محله اذكرا ۞ وقال فى التسهيل هذا غالب فاحفظ له يا صاحبى لتنصرا

(قوله لأن المراد أنك مررت به الخ) قد يقال الفاء فى فإذا له صوت الخ تنافى ذلك لأنها تفيد التعقيب اهـ ش ويمكن الجواب بأن الفاء هنا لمجرد العطف أولازمة زائدة علي ماذكره فى المغنى (قوله مباين للفعل) أى لأن صيغة المصغر ليست الصيغة التى اشتق منها الفعل ولأن الجمع لايتأتى فى الفعل تأمل (قوله وعدت وكان الخلف منك سجية ۞ مواعيد الخ) هو من الطويل والسجية بالسين المهملة الطبيعة والمواعيد جمع ميعاد كموازين جمع ميزان لاجمع موعود لأن المعنى ليس عليه ولأن مفعولا صفة لايجمع جمع تكسير وأما نحو مشائيم وملاعين فشاذ ۞ فإن قلت فهل يجوز أن يكون جمعا لموعود بمعنى الوعد . قلت مجيء المصدر على مفعول إما معدوم أونادر وجمع المصدر على غير قياس وعرقوب بضم أوله كعصفور وهوعلم منقول عن عرقوب الرجل وهو ماانحنى فوق عقبها وعرقوب الوادى وهو منعطفه وهو عرقوب بن معبد بن زهير أو عرقوب بن صخراء على خلاف فى ذلك . وكان من خبره أنه وعد أخا له ثمرة نخله وقال له ائتنى إذا أطلع النخل فلما أطلع النخل قال إذا أبلح فلما أبلح قال إذا أزهى فلما أزهى قال إذا أرطب فلما أرطب قال إذا صار تمراً فلما صار تمراً أخذه من الليل ولم يعطه شيئا فضربوا به المثل فى الاخلاف قال التبريزى والناس يروون يثرب فى هذا البيت بالثاء المثلثة والراء المكسورة وإنما هو بالمثناة وبالراء المفتوحة موضع بقرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم قاله ابن الكلبى قلت وقاله أيضا أبوعبيدة وقد خولفا فى ذلك قال ابن دريد اختلفوا فى عرقوب فقيل هو من الأوس فيصح على هذا أن يكون بالمثلثة وبالراء المكسورة وقيل من العماليق فيكون بالمثناة وبالراء المفتوحة لأن العماليق كانت من اليمامة إلى وبار ويثرب هناك قال وكانت أيضاً العماليق فى المدينة اهـ وسميت المدينة يثرب باسم الذى نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد ونهى النبى صلى الله عليه وسلم أن تسمى المدينة يثرب لأنه من مادة التثريب وأما قوله تعالى « ياأهل يثرب» فحكاية عمن قاله من المنافقين اهـ ملخصاً من شرح بانت

وأجاز ذلك الكوفيون واستدلوا بقوله وما الحرب إلا ماعلمتم وذقتمو * وما هو عنها بالحديث المرجم أى وما الحرب عنها بالحديث المرجم قالوا فعنها متعلق بالضمير وهذا البيت نادر قابل للتأويل فلا يبنى عليه قاعدة الرابع أن لايكون محدودا فلا تقول أعجبنى ضربتك زيدا وشذ قوله: يحابي به الجلد الذى هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب فأعمل الضربة فى الملا وأما نفس راكب فمعمول ليحابى ومعناه أنه عدل عن الوضوء إلى التيمم وسق الراكب الماء الذى كان معه فأحيا نفسه الخامس أن لايكون موصوفا قبل العمل فلا يقال أعجبنى ضربك الشديد زيدا فإن أخرت الشديد جاز قال الشاعر: إن وجدى بك الشديد أرانى عاذرا فيك من عهدت عزولا

فأخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى السادس أن لايكون محذوفا وبهذا ردوا على من قال فى مالك وزيدا أن التقدير وملابستك زيدا وعلى من قال فى بسم الله أن التقدير ابتدائى بسم الله ثابت فحذف المبتدأ والخبر وأبقى معمول المبتدأ وجعلوا من الضرورة قوله هل تذكرون إلى الديرين هجرتكم ومسحكم صلبكم رحمان قربانا لأنه بتقدير وقولكم يارحمان قربانا السابع أن لايكون مفصولا عن معموله ولهذا ردوا على من قال فى يوم تبلى السرائر أنه معمول لرجعه لأنه قد فصل بينهما بالخبر * الثامن أن لا يكون مؤخرا عنه فلا يجوز أعجبنى زيداً ضربك وأجاز السهيلى تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى «لايبغون عنها حولا» وقولهم اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجاً ومخرجاً * وينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام أحدها المضاف وإعماله من أعمال القسمين الآخرين وهو ضربان مضاف للفاعل كقوله تعالى «ولولا دفع الله الناس، وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل» ومضاف للمفعول كقوله

ألا إن ظلم نفسه المرء بين * إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا

وقوله عليه الصلاة والسلام «وحج البيت من استطاع إليه سبيلا» وبيت الكتاب أى كتاب سيبويه

سعاد للمصنف» رحمه الله تعالى وبهذا تعلم جواز الضبطين فى يثرب والاقتصار على أحدهما قصور (قوله وما الحرب الخ) هو من الطويل وأعاد الضمير على الحرب فى قوله عنها مؤنثاً لأن الحرب مؤنث سماعاً والحديث المرجم أى المظنون كما فى المختار وفى المصباح رجمته بالقول رميته بالفحش وقال رجماً بالغيب أى ظنا من غير دليل ولا برهان اه (قوله يحابي) بحاء مهملة وفى آخره يا آن مثناتان من الاحياء فعل مضارع والجلد بالفتح فاعله أى القوى والباء فى به للسببية والضمير يرجع إلى الماء يصف الشاعر مسافراً معه ماء فتيمم وأحيا نفس راكب كاد يموت عطشاً والملا بفتح الميم مقصوراً التراب ونفس راكب مفعول يحابي بمعنى يحي كما سيذكره الشارح والبيت من الطويل (قوله أن لايكون موصوفا قبل العمل) أى وأما إذا وصف بعده فيجوز وهذا التفصيل هو الصحيح من أقوال ثلاثة ثانيها جواز الوصف مطلقا ثالثها المنع مطلقا كما أفاده ش (قوله إن وجدى بك الخ) وجدى مصدر مضاف لفاعله أى حبي وشوقى والعذول اللائم والبيت من الخفيف والمعنى أن عشق وحبي الشديد جعل الذى يلوم عاذرا من فرط ماقام بى من ذلك (قوله وبهذا ردوا على من قال فى بسم الله الخ) ويمكن الجواب بأن هذا من حذف العامل لا من عمل المحذوف تدبر (قوله هل تذكرون الخ) هو من البسيط والديرين تثنية دير وهو معبد النصارى وفى بعض النسخ دارين وهو بفتح الدال المهملة وبعد الألف راء مكسورة موضع فى البحرين يؤتى منه بالطيب وصلبكم بالنصب مفعول مسحكم والصلب جمع صليب والمراد ذمهم بذلك والشاهد فى قوله رحمان قربانا فان رحمان منادى وهو فى محل نصب بالمصدر المحذوف والتقدير ما أشار اليه الشارح بقوله وقولكم يارحمان وقربانا مفعول لأجله أى لأجل القربان بمعنى التقرب (قوله ألا إن ظلم الخ) هو من الطويل والشاهد فيه إضافة المصدر الذى هو ظلم إلى المفعول وهو نفسه والمرء بالرفع فاعل ومعنى البيت ظاهر (قوله وقوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت الخ) كذا فى بعض النسخ وهو الصواب لأنه صرح بذلك فى شرح الشذور وذكر أن الاستدلال بالآية ليس بصواب بل من فيها بدل بعض من الناس أو فى موضع رفع بالابتداء وعلى أن من موصولة ضمنت معنى الشرط أو شرطية وحذف الخبر والجواب أى من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء «ومن كفر فإن الله غني عن العالمين» وأما الحمل على

تنفي يداها الحصى فى كل هاجرة ۞ نفي الدراهم تنقاد الصياريف الثانى المنون وإعماله أقيس من إعمال المضاف لأنه يشبه الفعل بالتنكير كقوله تعالى «أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما» تقديره أو أن يطعم فى يوم ذى مسغبة يتيما الثالث المعرف بأل وإعماله شاذ قياسا واستعمالا ومنه قوله عجبت من الرزق المسىء إلهه ومن ترك بعض الصالحين فقير
أى عجبت من أن رزق المسىء إلهه ومن ترك بعض الصالحين فقيرا

﴿ص﴾ وَاسْمُ الْفَاعِلِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ فَإِنْ كَانَ بِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقًا أَوْ مُجَرَّدًا فَبِشَرْطَيْنِ كَوْنِهِ حَالًا أَوِ اسْتِقْبَالًا وَاعْتِمَادِهِ عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ وَبَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ وَخَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَتَقْدِيرُهُ خَبِيرٌ كَظَهِيرٍ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ. وَالْمِثَالُ وَهُوَ مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَّالٍ أَوْ مَفْعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ بِكَثْرَةٍ أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ بِقِلَّةٍ نَحْوُ أَمَّا الْعَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ

﴿ش﴾ النوع الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل اسم الفاعل وهو الوصف الدال على الفاعل الجارى على حركات المضارع وسكناته كضارب ومكرم ولا يخلوا إما أن يكون بأل أو مجردا منها فإن كان بأل عمل مطلقا ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا تقول جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لأن أل هذه موصولة وضارب حال محل

الفاعلية أى جعل من فاعل المصدر ففاسد المعنى إذ يصير التقدير ولله على الناس أن يحج المستطيع فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم ويلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع وقول بعضهم يحتمل أن يكون الحديث مرويا بالمعنى فلا شاهد فيه مردود بأن الأصل الرواية باللفظ فإذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوى لذلك بقوله قال ما معناه وفتح هذا الباب يتطرق منه عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشرعية وهو مخالف للإجماع كما فى شروح المغنى (قوله تنفي يداها الخ) هو من البسيط ويداها فاعل تنفي بمعنى تطرد والضمير للناقة والحصى مفعول والهاجرة نصف النهار عند اشتداد الحر ونفي الدراهيم كلام إضافى منصوب على نزع الخافض أى نفيا كنفي الدراهيم ونفي مصدر مضاف إلى مفعوله وهو الدراهيم جمع دراهام لغة فى درهم فالياء ليست للاشباع بخلاف ياء الصياريف جمع صيرف ويروى بدل الدراهيم الدنانير وقوله تنقاد بفتح أوله مصدر بمعنى النقد على وزن تفعال كترداد وترحال فاعل بنفي مضاف إلى الصياريف وفيه الشاهد حيث أضيف المصدر إلى مفعوله ورفع فاعله بعده (قوله مسغبة) أى مجاعة (قوله عجبت من الرزق المسىء الخ) هو من الطويل والرزق بكسر أوله اسم للمرزوق وهو ما انتفع به عندنا معاشر أهل السنة خلافا للمعتزلة وبالفتح مصدر وهو المراد هنا والمسىء بالنصب مفعول له وإلهه بالرفع فاعل وقوله بعض بالنصب مفعول ترك والمعنى عجبت من رزق الاله للمسىء أى العاصى ومن تركه بعض الصالحين أى المطيعين فقراء ولا عجب فى ذلك على ما اقتضته الحكم الإلهية لا يسئل عما يفعل

﴿اسم الفاعل﴾

(قوله فبشرطين كونه حالا أو استقبالا) هذا هو الشرط الأول والشرط الثانى اعتماده على نفي الخ وفى المغنى أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو فى العمل فى المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين أحدهما أنه يصح زيد قائم أبوه أمس والثانى أنهم لم يشترطوا لصحة أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال اه (قوله وتقديره خبير كظهير) هو جواب عما يرد على قوله خبير بنو لهب على التقديم والتأخير فانه يلزم عليه الاخبار بالمفرد عن الجمع وسيوضح ذلك الشارح (قوله فان كان بأل) يعنى الموصولة كما صرح به بعد لأنها متى قدرت للتعريف اقتضى القياس أن لا يعمل شيئا كما

ضرب إن أردت المضى أو يضرب إن أردت غيره والفعل يعمل فى جميع الحالات فكذا ما حل محله قال امرؤ القيس

القاتلين الملك الحلاحلا خير معد حسبا ونائلا

وإن كان مجردا منهما فإنما يعمل بشرطين أحدهما أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى المضى وخالف فى ذلك الكسائى وهشام وابن مضاء فأجازوا إعماله إذا كان بمعنى الماضى واستدلوا بقوله « وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد» وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا تقول وكلبهم يبسط ذراعيه ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال وقوله سبحانه وتعالى ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم الشرط الثانى أن يعتمد على نفى أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف مثال النفى قوله :خليلي ما واف بعهدى أنتما : فأنتما فاعل بواف لاعتماده على النفى ومثال الاستفهام قوله ٭ أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا . ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى « إن الله بالغ أمره » ومثال اعتماده على الموصوف قولك مررت برجل ضارب زيداً وقول الشاعر : إنى حلفت برافعين أكفهم بين الحطيم وبين حوضى زمزم أى بقوم رافعين وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك واستدل بقوله :

خبير بنو لهب فلاتك ملغيا : مقالة لهبى إذا الطير مرت وذلك لأن بنو لهب فاعل بخبير مع أن خبير لم يعتمد وأجيب بأن نحمله على التقديم والتأخير فبنو لهب مبتدأ وخبير خبره ورد بأنه لا يخبر بالمفرد على الجمع وأجيب بأن فعيلا قد يستعمل للجماعة كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير : النوع الرابع من الأسماء التى تعمل عمل الفعل أمثلة المبالغة

فى شرح اللمحة اه من خط ش (قوله القاتلين الملك الخ) الحلاحل بحاءين مهملتين مع ضم الأولى السيد الشجاع أو العظيم المروءة وهو مختص بالرجال لا يوصف به النساء وليس له فعل وهو مفرد وجمعه بفتح الحاء فالفرق بين الجمع والمفرد اختلاف حركته كما فى القاموس والحسب الشرف ونائلا أى عطاء (قوله وابن مضاء) فى القاموس المضاء كسماء تابعى (قوله فأجازوا إعماله الخ) محل الخلاف فى رفعه الظاهر ونصبه المفعول به أما رفع الوصف الماضى الضمير المستتر فجائز اتفاقا (قوله على إرادة حكاية الحال) بأن يفرض ما وقع واقعاً الآن قيل وإنما يفعل ذلك فى الماضى المستغرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له فيتعجب منه وقيل معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كأنك موجود فى ذلك الزمان فتحكى الآن ما كنت تتلفظ به إذ ذاك كما فى قولهم دعنا من تمرتان ورد بأن المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة حينئذ لا الألفاظ اه يس (قوله والواو واو الحال) إذ يحسن أن يقال جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك اه خالد (قوله أو موصوف) ومنه صاحب الحال لأن الحال وصف فى المعنى لصاحبها اه ش (قوله خليلي ما واف الخ) صدر بيت عجزه ٭ إذا لم تكونا لى على من أقاطع ٭ أى من أخاصمه وهو من الطويل وخليلي منادى وما نافية وواف مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وأنتما فاعل به وهو محل الاستشهاد (قوله أقاطن قوم سلمى الخ) هو من البسيط صدر بيت عجزه ٭ إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا ٭ فالهمزة للاستفهام وقاطن مبتدأ وقوم فاعل سد مسد الخبر وهو محل الاستشهاد وقوم مضاف إلى سلمى وهو مجرور بفتحة مقدرة على الألف لأنه ممنوع من الصرف لوجود التأنيث والقاطن الماكث بالمحل والقائم والظعن الارتحال يقال ظعن عن البيت من باب نفع ارتحل عنه (قوله إنى حلفت برافعين الخ) هو من الكامل والشاهد فى قوله رافعين قال فى المصباح الحطيم حجر مكة وزمزم اسم لبئر مكة ولا ينصرف للتأنيث والعلمية فيحتمل هنا أن يقرأ بالنصب إن كانت القوافى كلها منصوبة وبالجر إن كانت كذلك ويكون صرفه للضرورة أو أن المراد به البئر وهو مذكر (قوله خبير بنو لهب الخ) هو من الطويل وبنو لهب بكسر اللام وسكون الهاء حى من الأزد والمعنى أن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ كلام رجل لهبى إذا زجر وعاف حين تمر عليه الطير اه شيخ الاسلام ولا يخفى أن الوصف فى البيت لم يعمل فى منصوب وقدم أن الشرطين إنما هما لعمله فى منصوب وأما العمل فى مرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد ولعل المصنف فى هذا الكتاب يرى أن الاعتماد شرط لعمله مطلقا وإن خالفه فى المغنى كما علم مما تقدم قال العلامة الشيخ يس واعلم أن حمل البيت على التقديم والتأخير لا بد منه لأن المرفوع إنما يسد مسد الخبر إذا اعتمد على ما فى المغنى فالبيت من مشكلات باب المبتدإ والخبر لا من مشكلات باب الفاعل اه (قوله فهو كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير)

وهى خمسة فعال وفعول ومفعال وفعيل وفعل قال الشاعر أخا الحرب لباسا اليها جلالها وقال الآخر: ضروب بنصل السيف سوق سمانها وقال إنه لمنحار بوائكها والله سميع دعاء من دعاه وقال الشاعر أتاني أنهم مزقون عرضى جحاش الكرملين لهم فديد وأكثر الخمسة استعمالا الثلاثة الأول وأقلها استعمالا الأخيران وكلها تقتضى تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة وكذا الباقى وهى فى التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء وإعمالها قول سيبويه وأصحابه وحجتهم فى ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون إعمال شىء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا نصب الاسم الذى بعدها على تقرير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين إعمال فعيل وفعل وأجاز الجرمى إعمال فعل دون فعيل لأنه على وزن الفعل كعلم وفهم

﴿ص﴾ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ وَهُوَ كَاسْمِ الْفَاعِلِ

﴿ش﴾ النوع الخامس من الأسماء التى تعمل عمل الفعل اسم المفعول كمضروب ومكرم وهو كاسم الفاعل فيما ذكرناه تقول جاء المضروب عبده فترفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله كما تقول جاء الذى ضرب عبده ولا يختص إعمال ذلك بزمان بعينه لاعتماده على الألف واللام وتقول زيد مضروب عبده فتعمله فيه إن أردت به الحال أو الاستقبال ولا يجوز أن تقول مضروب عبده وأنت تريد الماضى خلافا للكسائى ولا أن تقول مضروب الزيدان لعدم الاعتماد خلافا للأخفش

يعنى أن فعيلا يستوى فيه المفرد وغيره كما فى قوله تعالى «والملائكة بعد ذلك ظهير» قال الشيخ خالد وفعيل على وزن المصدر والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فأعطى حكم ما هو على زنته اهـ وقد اعترض قياس ما ذكر على الآية بأن الملائكة جمع تكسير فيؤول بالجماعة وهو مفرد مؤنث وهو قد يخبر عنه بفعيل كما فى إن رحمة الله قريب من المحسنين وبنو لهب أجرى مجرى جمع المذكر السالم وهو لا يراعى تأنيثه المترتب عليه إفراده فتأمل (قوله أخا الحرب الخ) أخا بالنصب على الحال من ضمير المتكلم فى البيت قبله والمراد بأخا الحرب الملازم لها ولباسا منصوب أيضاً على الحال وفيه الشاهد حيث عمل النصب فى قوله جلالها لاعتماده على الموصوف وهو ذو الحال والجلال بكسر الجيم جمع جل وهو فى الأصل ما يلبس للدابة استعير للدروع وهذا شطر بيت من الطويل تمامه * وليس بولاج الخوالف أعقلا * والأعقل بالقاف هو الذى تضطرب رجلاه من الفزع (قوله ضروب بنصل السيف الخ) صدر بيت من الطويل من قصيدة طويلة رثى بها الشاعر أمية بن المغيرة المخزومى وتمامه: إذا عدموا زادا فإنك عاقر * ونصل السيف حديدته والسوق بضم السين جمع ساق بالألف أو بالهمز والسمان جمع سمينة وأراد بها النوق السمان وعاقر بالقاف من العقر وهو الجرح والمراد به هنا الذبح وإذا فى البيت شرطية وعدموا فعل الشرط وجملة فإنك عاقراً جوابها والعامل فى إذا محذوف دل عليه عاقر أى إذا عدموا زادا عقرت أفاده العينى (قوله وقال إنه لمنحار بوائكها الخ) أى وقال القائل من العرب وليس المراد أنه شعر وإن أوهمه ظاهر السياق والمنحار بالحاء المهملة مبالغة فى ناحر والبوائك جمع بائكة وهى السمينة الحسناء من النوق (قوله أتانى أنهم مزقون الخ) قائله زيد الخيل سمى بذلك لأنه كان له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها وقد غير النبى صلى الله عليه وسلم اسمه إلى زيد الخير بالراء وهو من الوافر والشاهد فى نصب عرضى بمزقون جمع مزق بالزاى مبالغة فى مازق لاعتماده على اسم أن المفتوحة على الفاعلية لأتانى وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ويحاجى عنه وجحاش جمع جحش وهو الحمار الصغير خبر مبتدأ محذوف أى هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم موضع والفديد التصويت وفى الكلام تشبيه بليغ لهؤلاء القوم بالأجحاش الكائنة فى هذا الموضع أو استعارة على الخلاف فى نحوه (قوله ويرد عليهم) أى فى الوجهين أما الأول فان العسل مفعول لشراب مقدم عليه وأما الثانى فلأن هذا الموضع لا يصلح فيه تقدير فعل لأنه لا يفصل بين أما والفاء بجملة فعلية غير شرطية اهـ ش

﴿ص﴾ وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّى لِوَاحِدٍ وَهِىَ الصِّفَةُ الْمَصُوغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثُّبُوتِ كَحَسَنٍ وَظَرِيفٍ وَطَاهِرٍ وَضَامِرٍ وَلَا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا وَيُرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوِ الْإِبْدَالِ وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوِ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ وَالثَّانِى يَتَعَيَّنُ فِى الْمَعْرِفَةِ وَيُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ

﴿ش﴾ النوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد وهى الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث مثال ذلك حسن فى قولك مررت برجل حسن الوجه فحسن صفة لأن الصفة مادل على حدث وصاحبه وهذه كذلك وهى مصوغة لغير تفضيل قطعا لأن الصفات الدالة على التفضيل هى الدالة على مشاركة وزيادة كأفضل وأعلم وأكثر وهذه ليست كذلك وإنما صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها وهى الحسن وليست مصوغة لإفادة معنى الحدوث وأعنى بذلك أنها تفيد أن الحسن فى المثال المذكور ثابت لوجه الرجل وليس بحادث متجدد وهذا بخلاف اسمى الفاعل والمفعول فإنهما يفيدان الحدوث والتجدد ألا ترى أنك تقول مررت برجل ضارب عمراً فتجد ضاربا مفيدا لحدوث الضرب وتجدده وكذلك مررت برجل مضروب وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لاتنصب لكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكونها لم يقصد بها الحدوث فهى مباينة للفعل ولكنها أشبهت اسم الفاعل فأعطيت حكمه فى العمل ووجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع فتقول حسن وحسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول فى اسم الفاعل ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات وهذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر فإنه لايثنى ولايجمع ولايؤنث أى فى غالب أحواله فلهذا لايجوز أن يشبه باسم الفاعل وقولى المتعدى إلى واحد إشارة إلى أنها لاتنصب إلا اسما واحدا ولم تشبه باسم المفعول لأنه لايدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ولأن مرفوعها فاعل كاسم الفاعل ومرفوعه نائب * واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل فى أمور أحدها أنها تارة لاتجرى على حركات المضارع وسكناته وتارة تجرى فالأول كحسن وظريف ألا ترى أنهما لايجاريان يحسن ويظرف والثانى نحو ضامر وطاهر ألا ترى أنهما يجاريان يطهر ويضمر والقسم الأول هو الغالب حتى أن فى كلام بعضهم أنه لازم وليس كذلك وقد نبهت على أن عدم المجاراة هو الغالب بتقديمى مثال مالايجارى وهذا بخلاف اسم الفاعل فإنه لا يكون إلا مجاريا للمضارع كضارب فإنه مجار ليضرب: فإن قلت هذا منتقض بداخل ويدخل فإن الضمة لاتقابل الكسرة. قلت المعتبر فى المجاراة تقابل حركة بحركة لاحركة بعينها. فان قلت كيف تصنع بقائم ويقوم فإن ثانى قائم ساكن وثانى يقوم متحرك: قلت الحركة فى ثانى يقوم منقولة من ثالثة والأصل يقوم كيدخل فنقلت لعلة تصريفية. الثانى أنها تدل على الثبوت واسم الفاعل يدل على الحدوث. الثالث أن اسم الفاعل يكون للماضى وللحال والمستقبل وهى لاتكون للماضى المنقطع ولا لما يقع وإنما تكون للحال الدائم وهذا هو الأصل فى باب الصفات وهذا الوجه ناشىء عن الوجه الثانى والأوجه الثلاثة مستفادة

﴿الصفة المشبهة﴾

(قوله المصوغة) يعنى المأخوذة (قوله وضامر) الضمور الهزال وخفة اللحم (قوله مادل على حدث) المراد بالحدث المعنى القائم بالذات اهـ ش (قوله فإنهما يفيدان الحدوث والتجدد) المراد بالتجدد هنا الحدوث لا التقضى شيئا فشيئا فإن الصحيح أنه ليس داخلا فى مفهوم الفعل وضعا بل يفهم من خصوص الحدث أو المقام وقد يقصد فى المضارع الدوام التجددى اهـ ش (قوله كان أصلها الخ) أى كان حقها الخ (قوله فإنه لايثنى ولايجمع) وذلك لأن أصل استعماله أن يكون معه من وهو مادام مع من لايثنى ولا يجمع ولا يؤنث (قوله لايجاريان يحسن الخ) أى لايقابلان فى الحركات (قوله لاحركة بعينها) فهو وزن عروضى لاتصريفى (قوله وإنما تكون للحال الدائم) قال المصنف وأعنى به الماضى المستمر

مما ذكرت من الحد ومن الأمثلة . الرابع أن معمولها لايتقدم عليها لاتقول زيد وجهه حسن بنصب الوجه ويجوز فى اسم الفاعل أن تقول زيد أباه ضارب وذلك لضعف الصفة لكونها فرعاً عن فرع فإنها فرع عن اسم الفاعل الذى هو فرع عن الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه قوى لكونه فرعاً عن أصل وهو الفعل * الخامس أن معمولها لايكون أجنبيا بل سببى ونعنى بالسببى واحد من أمور ثلاثة : الأول أن يكون متصلا بضمير الموصوف نحو مررت برجل حسن وجهه . الثانى أن يكون متصلا بما يقوم مقام ضميره نحو مررت برجل حسن الوجه لأن أل قائمة مقام الضمير المضاف إليه . الثالث أن يكون مقدراً معه ضمير الموصوف كمررت برجل حسن وجهاً أى وجهاً منه ولا يكون أجنبيا لاتقول مررت برجل حسن عمراً وهذا بخلاف اسم الفاعل فإن معموله يكون سبياً كمررت برجل ضارب أباه ويكون أجنبيا كمررت برجل ضارب عمراً والمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال أحدها الرفع نحو مررت برجل حسن وجهه وذلك على ضربين أحدهما الفاعلية وهو متفق عليه وحينئذ فالصفة خالية من الضمير لأنه لايكون للشىء فاعلان والثانى الإبدال من ضمير مستتر فى الوصف أجاز ذلك الفارسى وخرج عليه قوله تعالى جنات عدن مفتحة لهم الأبواب فقدر فى مفتحة ضمير أمرفوعاً على النيابة عن الفاعل وقدر الأبواب مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل الوجه الثانى النصب فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك وجهاً أو معرفة كقولك الوجه فإن كان نكرة فنصبه على وجهين أحدهما أن يكون على التميز وهو الأرجح والثانى أن يكون علي التشبيه بالمفعول به فإن كان معرفة تعين أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به لأن التميز لا يكون معرفة خلافاً للكوفيين . الوجه الثالث الجر وذلك بإضافة الصفة وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففى الصفة ضمير مستتر مرفوع علي الفاعلية وأصل هذه الأوجه الرفع وهو دونها فى المعنى ويتفرع عنه النصب ويتفرع عن النصب الخفض

إلى زمان الحال اه وهو جمع بين قول ابن السراج أنها للحال وقول السيرافى أنها للماضى وحاصله أن ابن السراج لايريد أنها وجدت وقت الإخبار وأن السيرافى لايريد أن الصفة انقطعت وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار ودامت إلى وقت الإخبار قال الشيخ يس واستشكل دلالتها على الاستمرار بما صرح به أئمة المعانى من أنه لادلالة للجملة الإسمية على أكثر من الثبوت وجمع بأن للاسمية دلالتين لفظية علي مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار والمنفى فى كلام أهل المعانى الدلالة اللفظية والمثبتة هنا العقلية لأن الأصل فى كل ثابت استمراره اه (قوله والأصل وجهه) هذا بناء على نيابة أل مناب الضمير لمضاف إليه ومذهب البصريين أن الأصل الوجه منه فالمحذوف الضمير من غير نيابة (قوله وقدر الأبواب مبدلة من ذلك الضمير الخ) والرابط محذوف تقديره منها وذهب الجهور إلى أن الأبواب مفعول مالم يسم فاعله مرفوع بمفتحة وجاء أبو على الفارسى فقال إذا كان كذلك لم يكن فى ذلك ضمير يعود على الجنات حتى تربط الحال بصاحبها أو النعت بمنعوته بناء على أن مفتحة حال أو نعت لجنات ثم إنه خرجه على ماذكره الشارح وأورد عليه أنه إذا أعرب بدلا لابد له من ضمير فما لزم الجهور يلزمه فما كان جوابه يكون جوابهم قلت يمكن الدفع عنه بأمرين الأول أنه جرى على طريق الكوفيين من جعل الرابط أل لقيامها مقام الضمير فكأنه قيل مفتحة لهم أبوابها الثانى أنه جرى على ماذهب إليه بعض النحاة من أن بدل البعض وبدل الاشتمال لايحتاجان إلى ضمير بل الأولى فيهما ذلك كما صرح به ابن مالك فى الكافية حيث قال

وكون ذى اشتمال أو بعض صحب * بمضمر أولى ولكن لا يجب

(قوله بدل بعض من كل) وجعله الزمخشرى بدل اشتمال قال أبو حيان لأن أبواب الجنات ليست بعضاً من الجنات (قوله وهو دونها) أى دون المجموع إذ من المعلوم أن الشىء لا يكون دون نفسه وإنما كان دونها لأن فى النصب والجر إسناد الحسن إلى ضمير الموصوف فيكون الموصوف بالحسن كل الذات بخلاف الرفع فإن الإسناد إلى الوجه فقط ووصف الكل أبلغ من وصف البعض أفاده ش وقال بعضهم فى توجيه ذلك لأن فى النصب والجر إسناد الحسن إلى ضمير موصوفها فيكون مسنداً إلى جملة موصوفها مجازاً عن الإسناد إلى جزء منه والمجاز أبلغ من الحقيقة ولايخفاك أن قوله وهو دونها فى المعنى جملة حالية من الرفع لامدخل لها فى الأصالة (قوله ويتفرع عنه النصب الخ) فإذا قلت زيد حسن

﴿ص﴾ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ وَهُوَ الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ كَأَكْرَمَ وَيُسْتَعْمَلُ بِمِنْ وَمُضَافاً لِنَكِرَةٍ فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ وَبِأَلْ فَيُطَابِقُ وَمُضَافاً لِمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ وَلَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مُطْلَقاً وَلَا يَرْفَعُ فِي الْغَالِبِ ظَاهِراً إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ

﴿ش﴾ النوع السابع من الأسماء التى تعمل عمل الفعل اسم التفضيل وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة نحو أفضل وأعلم وأكثر وله ثلاث حالات يكون فيها لازما للافراد والتذكير وذلك فى صورتين إحداهما أن يكون بعده من جارة للمفضول كقولك زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو ولا يجوز غير ذلك قال الله تعالى «إذ قالوا ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا» وقال الله تعالى «قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله» فأفرد فى الآية الأولى مع الاثنين وفى الثانية مع الجماعة الثانية أن يكون مضافا إلى نكرة فتقول زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نسوة وحالة يكون فيها مطابقا لموصوفه وذلك إذا كان بأل نحو زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل وحالة يكون فيها جائز الوجهين المطابقة وعدمها وذلك إذا كان مضافا لمعرفة تقول الزيدان أفضل القوم وإن شئت قلت أفضلا القوم وكذلك فى الباقى وعدم المطابقة أفصح قال الله تعالى «ولتجدنهم أحرص الناس» ولم يقل أحرصى بالياء وقال الله تعالى «وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها» فطابق ولم يقل أكبر مجرميها وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة ورد عليه بهذه الآية وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً ولهذا قالوا فى قوله تعالى «إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله» أن من ليست مفعولا بأعلم لأنه لا ينصب المفعول ولا مضافا إليه لأن أفعل بعض ما يضاف إليه فيكون التقدير أعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم أى يعلم من يضل واسم

وجهه فالرفع هو الأصل على الفاعلية ثم يحول إلى النصب على التشبيه بالمفعول ثم إلى الجر تأمل وإنما كان النصب فرعا عن الرفع لأنه لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه لأنه عينه فى المعنى فيلزم إضافة الشىء إلى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق إلى إضافته إلى مرفوعه إلا بالتحويل المذكور ثم يجر بالاضافة فرارا من إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى المتعدى لاثنين وفى كلام الشارح نكتة لطيفة وهى أن الشىء قد يكون أصلا مع انحطاطه رتبة وقد يكون غير متأصل وهو مرفوعها وهذا شأن الزمان فكن من أهل الامعان

﴿اسم التفضيل﴾

اعترضه المصنف فى حواشى التسهيل بأن الأحسن الترجمة بأفعل الزيادة لأنه قد يبنى لما لا تفضيل فيه نحو أبخل وأجهل ويمكن أن يجاب بأن هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسما للدال على الزيادة أفاده ش (قوله وعشيرتكم) أى أقرباؤكم وفى قراءة وعشيراتكم بالجمع وقوله تخشون كسادها أى عدم نفاقها ورواجها (قوله جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها) جعل بمعنى صير ومفعولها الأول أكابر المضاف إلى مجرميها وفى كل قرية موضع المفعول الثانى وقول بعض المعربين إن مجرميها بدل من أكابر وبعضهم أن مجرميها مفعول أول وأكابر مفعول ثان مردود بأنه يلزم على الأول جعل أفعل التفضيل مجموعا وليس فيه ألف ولام ولا هو مضاف إلى معرفة وذلك لا يجوز وبأنه يلزم على الثانى المطابقة فى المجرد من أل والاضافة وذلك ممتنع كما قاله أبو حيان (قوله إن ربك هو أعلم من يضل) لما ذكر تعالى يضلوك عن سبيله أخبر أنه أعلم العالمين بالضال والمهتدى والمعنى أنه أعلم بهم وبك فإنهم الضالون وأنت المهتدى ذكره فى النهر (قوله فيكون التقدير

التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق تقول زيد أفضل من عمرو فيكون فى أفضل ضمير مستتر عائد على زيد وهل يرفع الظاهر مطلقا أو فى بعض المواضع فيه خلاف بين العرب فبعضهم يرفع به مطلقا فتقول مررت برجل أفضل منه أبوه فتخفض أفضل بالفتحة على أنه صفة لرجل وترفع الأب على الفاعلية وهى لغة قليلة وأكثرهم يوجب رفع أفضل فى ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر وفاعل أفضل ضمير مستتر عائد عليه ولا يرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا فى مسألة الكحل وضابطها أن يكون فى الكلام نفى بعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين مثال ذلك قولهم ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد وقول الشاعر : ما رأيت امرأ أحب إليه البذ ❊ ل منه إليك يا ابن سنان
وكذلك لو كان مكان النفى استفهام كقولك هل رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد أو نهى نحو لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك

﴿ص﴾ ﴿باب التوابع﴾ يَتْبَعُ مَاقَبْلَهُ فِى إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ

﴿ش﴾ التوابع عبارة عن الكلمات التى لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهى خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وعدها الزجاجى وغيره أربعة وأدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم العطف

﴿ص﴾ النَّعْتُ وَهُوَ التَّابِعُ الْمُشْتَقُّ أَوِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ الْمُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ

﴿ش﴾ التابع جنس يشمل التوابع الخمسة والمشتق أو المؤول به مخرج لبقية التوابع فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به ألا ترى أنك تقول فى التوكيد جاء القوم أجمعون وجاء زيد وفى البيان والبدل جاء زيد أبو عبد الله وفى عطف النسق جاء زيد وعمرو فتجدها توابع جامدة وكذلك سائر أمثلتها ولم يبق إلا التوكيد اللفظى فانه قد يجىء مشتقا كقولك جاء زيد الفاضل الفاضل الأول نعت والثانى توكيد لفظى فلهذا أخرجته بقولى المباين للفظ متبوعه فان قلت قد يكون التابع المشتق غير نعت مثال ذلك فى البيان والبدل قولك قال أبو بكر الصديق وقال عمر الفاروق وفى عطف النسق رأيت كاتبا وشاعرا قات الصديق والفاروق وإن كانا مشتقين إلا أنهما صارا لقبين على الخليفتين رضى الله عنهما لاحقين بباب الأعلام كزيد وعمرو وشاعرا فى المثال المذكور نعت حذف منعوته وذلك المنعوت هو المعطوف وكذلك كاتبا ليس مفعولا فى الحقيقة إنما هو صفة للمفعول والأصل رأيت رجلا كاتبا ورجلا شاعرا

أى على تقدير الإضافة لأن أفعل بعض ما يضاف إليه فيفيد معنى غير لائق (قوله بل هو منصوب بفعل محذوف) أى ومن موصولة وصلتها يضل (قوله مفضل على نفسه باعتبارين) أى باعتبار محلين وهما عين زيد والعين الأخرى قاله الفارضى فى شرح الخلاصة (قوله ما رأيت امرأ الخ) ما نافية وامرأ مفعول رأيت وأحب صفته وإليه حال من الضمير فى أحب والبذل فاعل به ومنه متعلق بالبذل وإليك حال من الضمير فى منه وابن سنان منادى والبيت من الخفيف والبذل هو الإعطاء

﴿ باب التوابع ﴾

جمع تابع وهو الاسم المشارك لما قبله فى إعرابه مطلقا وإذا اجتمعت التوابع فترتب على ما نظمه بعضهم فقال :

إن التوابع إن جاءت بأجمعها ورمت نحوى من الترتيب ما نقلا
فانعت وبين وأكد وأبدلن وجئ بالعطف بالحرف نلت العلم والعملا

(قوله فى إعرابه) أى لفظا أو تقديرا قال الفاكهى وإطلاق التابع على الفعل والحرف غير المعرب مجاز إذ لا إعراب فيهما فتقع فيه التبعية اه فلا اعتراض على المصنف وبعضهم أجاب بأن المراد إعراب سابقه إن كان له إعراب والحاصل أنه لا مدخل للفعل والحرف هنا حتى يقال إنهما من غير الغالب وقد توقف بعضهم فى علاقة المجاز المذكور والذى يظهر أنه مجاز مرسل علاقته المشابهة الصورية كما فى إطلاق الأسد على الصورة الموجودة فى حائط مثلا تأمل (قوله رجلا كاتبا) المراد به ما قابل الشاعر فهو الذى

﴿ص﴾ وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ أَوْ مَدْحٌ أَوْ ذَمٌّ أَوْ تَرَحُّمٌ أَوْ تَوْكِيدٌ

﴿ش﴾ فائدة النعت إما تخصيص نكرة كقولك مررت برجل كاتب أو توضيح معرفة كقولك مررت بزيد الخياط أو مدح نحو «بسم الله الرحمن الرحيم» أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو توكيد نحو قوله تعالى «تلك عشرة كاملة ٭ فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة»

﴿ص﴾ وَيَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِى وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيراً مُسْتَتِراً تَبِعَ فِى وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ أَوِ التَّأْنِيثِ وَوَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَفَرْعَيْهِ وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ وَالْأَحْسَنُ جَاءَنِى رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ ثُمَّ قَاعِدٌ ثُمَّ قَاعِدُونَ

﴿ش﴾ اعلم أن للاسم بحسب الاعراب ثلاثة أحوال رفع ونصب وجر وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال إفراد وتثنية وجمع وبحسب التذكير والتأنيث حالتان وبحسب التنكير والتعريف حالتان فهذه عشرة أحوال للاسم ولا يكون الاسم عليها كلها فى وقت واحد لما فى بعضها من التضاد ألا ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعا منصوبا مجرورا ولا معرفا منكرا ولا مفردا مثنى مجموعا ولا مذكرا مؤنثا وإنما يجتمع فيه منها فى الوقت الواحد أربعة أمور وهى من كل قسم واحد تقول جاءنى زيد فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع فان جئت مكانه برجل ففيه التنكير بدل التعريف وبقية الأوجه فان جئت مكانه بالزيدان أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الافراد وبقية الأوجه فان جئت مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجه فان قلت رأيت زيدا أو مررت بزيد ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه ووقع فى عبارة المعربين أن النعت يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة ويعنون بذلك أنه يتبعه فى الأمور الأربعة التى يكون عليها وليس كذلك وإنما حكمه أنه يتبعه فى اثنين من خمسة دائما وهما واحد من أوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير ولا يجوز فى شىء من النعوت أن يخالف منعوته فى الاعراب ولا أن يخالفه فى التعريف والتنكير ٭ فان قلت هذا منتقض بقولهم هذا جحر ضب خرب فوصفوا المرفوع وهو الجحر بالمخفوض وهو خرب وبقوله تعالى «ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وعدده» فوصف النكرة وهى كل همزة لمزة بالمعرفة وهو الذى جمع وبقوله تعالى «حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول» فوصف المعرفة وهو اسم الله تعالى بالنكرة وهو شديد العقاب وإنما قلنا إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة ولا تكون إضافتها إلا فى تقدير الانفصال ألا ترى أن المعنى شديد عقابه لا ينفك فى المعنى عن ذلك ٭ قلت أما قولهم هذا جحر ضب خرب فأكثر العرب ترفع خربا ولا إشكال

يثر الكلام (قوله أو توكيد) المراد به التوكيد اللغوى وهو الذى يفيد ما أفاده غيره ٭ قال فى شرح التوضيح إن كون النعت لغير التخصيص والإيضاح إنما هو بطريق العروض مجازا من استعمال الشىء فى غير ما وضع له (قوله أو ذم نحو أعوذ بالله الخ) هذا مبنى على أن رجيم بمعنى مرجوم والمراد مرجوم بالشهب أما إذا أريد مرجوم باللعنة والمقت وعدم الرحمة فالنعت للتأكيد لأن كل شيطان كذلك ذكره ابن عرفة دافعا به سؤالا مشهورا حاصله أن الاستعاذة بمعنى الاستجارة وهى من باب النفى وقد تعلقت بالأخص لأن الشيطان الرجيم أخص من مطلق شيطان فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الأخص الاستعاذة من مطلق شيطان وقد ذكر ذلك الشيخ يس فراجعه إن شئت زيادة على هذا (قوله ويل لكل همزة لمزة) ويل كلمة عذاب أو واد فى جهنم والهمزة اللمزة كثير الهمز واللمز أى الغيبة ٭ نزلت فيمن كان يغتاب النبى صلى الله عليه وسلم والمؤمنين نحو أمية بن خلف والوليد بن المغيرة وغيرهما كما فى الجلالين (قوله قلت أما قولهم الخ) لم يتعرض الشارح

فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر : ٭ قد يؤخذ الجار بجرم الجار ٭

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين فى اللفظ وإن كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه فنى خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة وليس ذلك بمخرج له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته فى الاعراب كما أنا نقول إن المبتدأ والخبر مرفوعا ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن الحمدلله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام ولا يمنع أيضاً قولهم فى الحكاية من زيدا بالنصب أو من زيد بالخفض إذا سألت من قال رأيت زيدا أومررت بزيد وأردت أن تربط كلامك بكلامه بحكاية الاعراب وقد تبين بهذا صحة قولنا إن النعت لابد أن يتبع منعوته فى إعرابه وتعريفه وتنكيره وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية وهى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإنه يعطى منها مايعطى الفعل الذى يحل محله فى ذلك الكلام فإن كان الوصف رافعا لضمير الموصوف طابقه فى اثنين منه وكملت له حينئذ الموافقة فى أربعة من عشرة كما قال المعربون تقول مررت برجلين قائمين وبرجال قائمين وبامرأة قائمة وبامرأتين قائمتين وبنساء قائمات كما تقول فى الفعل مررت برجلين قاما وبرجال قاموا وبامرأة قامت وبامرأتين قامتا وبنساء قمن وإن كان الوصف رافعا لاسم ظاهر فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر لاعلى حسب المنعوت كما أن الفعل الذى يحل محله يكون كذلك تقول مررت برجل قائمة أمه فتؤنث الصفة لتأنيث الأم ولا تلتفت لكون الموصوف مذكرا لأنك تقول فى الفعل قامت أمه وتقول فى عكسه مررت بامرأة قائم أبوها فتذكر الصفة لتذكير الأب ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثا لأنك تقول فى الفعل قام أبوها قال الله تعالى « ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها » ويجب إفراد الوصف ولو كان فاعله مثنى أو مجموعا كما يجب ذلك فى الفعل فتقول مررت برجلين قائم أبواهما وبرجال قائم آباؤهم كما تقول قام أبواهما وقام آباؤهم ومن قال قاما أبواهما وأكلونى البراغيث ثنى بالوصف وجمعه جمع السلامة فقال قائمين أبواهما وقائمين آباؤهم وأجاز الجميع أن تجمع الصفة جمع التكسير إذا كان الاسم المرفوع جمعا فتقول مررت برجال قيام آباؤهم وبرجل قعود غلمانه ورأوا ذلك أحسن من الافراد الذى هو أحسن من جمع التصحيح

﴿ص﴾ وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوِ ادِّعَاءً رَفْعاً بِتَقْدِيرِ هُوَ وَنَصْباً بِتَقْدِيرِ أَعْنِي أَوْ أَمْدَحُ أَوْ أَذُمُّ أَوْ أَرْحَمُ

﴿ش﴾ إذا كان الموصوف معلوما بدون الصفة جاز لك فى الصفة الاتباع والقطع مثال ذلك فى الصفة المدح الحمد لله الحميد أجاز فيه سيبويه الجر على الاتباع والنصب بتقدير أمدح والرفع بتقدير هو وقال سمعنا بعض العرب يقول الحمد لله رب العالمين بالنصب فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية اه ومثاله فى صفة الذم وامرأته حمالة الحطب قرأ الجمهور بالرفع على الاتباع وقرأ عاصم بالنصب على الذم ومثاله فى صفة الترحم مررت بزيد المسكين يجوز فيه الخفض على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أرحم ومثاله فى صفة الإيضاح مررت بزيد التاجر يجوز فيه الخفض على الاتباع والرفع بتقديم هو والنصب بتقدير أعنى ولا فرق فى جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوما حقيقة أو ادعاء فالأول مشهور وقد ذكرنا أمثلته والثانى نص عليه سيبويه فى كتابه فقال وقد يجوز أن تقول مررت بقومك الكرام يعنى بالنصب أو بالرفع إذا جعلت

لجواب غير هذا ٭ وحاصل الجواب عن الآية الأولى أن الذى بدل لا نعت أو أنه نعت مقطوع وقد نص الرضى علي جواز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا وعن الثانية أن شديد العقاب صفة لما قبله علي تقدير أل وحذفت للازدواج أو أنه بدل وكذا جميع ماقبله كما أفاده الزمخشرى ونقله المصنف فى المغنى (قوله قد يؤخذ الجار بجرم الجار) الجرم بالضم الذنب (قوله قراءة الحسن) أى البصرى وهى شاذة وقد قرئ شاذا أيضاً بضم اللام اتباعا لضمة الدال (قوله وقد تبين بهذا صحة قولنا الخ) قد علمت أنه يذكر الجواب عن مخالفة المنعوت للنعت تعريفا وتنكيرا فلم يتبين جوابه فى الآيتين وقد ذكرنا الجواب عنهما فيما سبق (قوله أعنى أو أمدح) قال ابن مالك فى شرح العمدة إذا كان النعت متعينا وقطعت إلى النصب لم تقدر أعنى بل أذكر وهو حسن اه دمامينى

المخاطب كأنه قد عرفهم ثم قال نزلتهم هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم اه

(ص) وَالتَّوْكِيدُ وَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ نَحْوُ * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ * وَنَحْوُ :

* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ * وَنَحْوُ * لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا

وَلَيْسَ مِنْهُ دَكًّا دَكًّا وَصَفًّا صَفًّا

(ش) الثانى من التوابع التوكيد ويقال فيه أيضا التأكيد بالهمزة وبإبدالها ألفا على القياس فى نحو فأس ورأس وهو ضربان لفظى ومعنوى والكلام الآن فى اللفظى وهو إعادة اللفظ الأول بعينه سواء كان اسما كقوله :
أخاك أخاك إن من لا أخا له * كساع إلى الهيجا بغير سلاح . وانتصاب أخاك الأول بإضمار احفظ أو الزم أو نحوهما والثانى تأكيده أو فعلا كقوله : فأين إلى أين النجاء ببغلتى أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس
وتقدير البيت فأين تذهب إلى أين النجاء ببغلتى فحذف الفعل العامل فى أين الأولى وكرر الفعل والمفعول فى قوله أتاك أتاك واللاحقون فاعل بأتاك الأول ولا فاعل للثانى لأنه إنما ذكر للتأكيد لا ليسند إلى شىء وقيل إنه فاعل بهما معا وذلك لأنهما لما اتحدا لفظا ومعنى نزلا منزلة الكلمة الواحدة وقيل إنهما تنازعا قوله اللاحقون ولو كان كذلك لزم أن يضمر فى أحدهما فكان يقول أتوك أتاك اللاحقون على إعمال الثانى وأتاك أتوك على أعمال الأول وقوله احبس احبس تكرير للجملة لأن الضمير المستتر فى الفعل فى قوة الملفوظ به ؛ أو حرفا كقوله : لا لا أبوح بحب بثنة إنها * أخذت على مواثقا وعهودا .
وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى « كلا إذا دكت الأرض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا » خلافا لكثير من النحويين لأنه جاء فى التفسير أن معناه دكا بعد دك وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا وأن معنى صفا صفا أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس وعلى هذا فليس الثانى فيهما تأكيدا للأول بل المراد به التكرير كما يقال علمته الحساب بابا بابا وكذا ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن الله أكبر الله أكبر خلافا لابن جنى

(التوكيد)

هو بالواو أفصح من التأكيد بالهمز بمعنى المؤكد بكسر الكاف من إطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل فهو مجاز مرسل والداعى إلى ذلك أن الكلام فى التوابع والذى منها إنما هو المؤكد لا المعنى المصدرى كذا قيل وقد يقال إن هذه عبارة أعنى التوكيد صارت علما على المؤكد فتأمل (قوله وهو إعادة اللفظ) أى معاد اللفظ حقيقة مثل جاء زيد زيد أو حكما مثل ضربت أنت فإن ذلك فى حكم إعادة اللفظ الأول (قوله أخاك أخاك الخ) الشاهد فى أخاك أخاك ونصبهما على الإغراء والهيجاء الحرب تمد وتقصر وهى فى البيت مقصورة لأنه من الطويل (قوله فأين إلى أين الخ) هو من الطويل والفاء للعطف وأين للاستفهام وأين الثانية كذلك والجار متعلق بمحذوف أى إلى أين تذهب والنجاء بالمد الإسراع مبتدأ خبره أين المتقدم عليه وفى قوله أتاك أتاك توكيد الفعل بالفعل واللاحقون فاعل بالأول لا بالثانى ويروى اللاحقوك بالإضافة إلى كاف الخطاب وسقوط النون واحبس فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا ومفعوله محذوف تقديره نفسك وجملة احبس الثانى توكيد للأول وإنما كان جملة لأنه فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا فقد علمت من هذا أن الشاهد إنما هو فى قوله أتاك أتاك ، أما احبس احبس فليس محل الشاهد لأنه من توكيد الجملة تأمل (قوله لا لا أبوح بحب بثنة الخ) هو من الكامل والشاهد فى تكرار لا التى لنفى الجنس للتوكيد وباح بسره أى أظهره وأفشاه وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون اسم محبوبة الشاعر والمواثق جمع موثق كموعد ومواعد بمعنى الميثاق وعهودا جمع عهد عطف تفسير (قوله وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى كلا إذا دكت الأرض الخ) وقيل إنه توكيد وعليه أكثر النحاة وجرى عليه فى الشذور فى دكا دكا قال الفارسى فى شرح الخلاصة إنه من التأكيد لأن الدك فى القيامة مرة واحدة بدليل قوله تعالى وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة اه بالمعنى (قوله علمته الحساب بابا بابا) قال الدمامينى فى باب الحال قال الزجاج انتصب الثانى على أنه توكيد والحال هو الأول فكأنه رأى

لأن الثانى لم يؤت به لتأكيد الأول بل لانشاء تكبيرتان بخلاف قوله قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة فإن الجملة الثانية خير جىء به لتأكيد الخبر الأول

﴿ص﴾ أَوْ مَعْنَوِيٌّ وَهُوَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مُؤَخَّرَةً عَنْهَا إِنِ اجْتَمَعَتَا وَيُجْمَعَانِ عَلَى أَفْعُلٍ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ وَبِكُلٍّ لِغَيْرِ مُثَنًّى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ وَبِكِلَا وَكِلْتَا لَهُ إِنْ صَحَّ وُقُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعَهُ وَاتَّحَدَ مَعْنَى الْمُسْنَدِ وَيُضَفْنَ لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ وَبِأَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ وَجَمْعِهِمَا غَيْرَ مُضَافٍ

﴿ش﴾ النوع الثانى التأكيد المعنوى وهو بألفاظ محصورة منها النفس والعين وهما لرفع المجاز عن الذات تقول جاء زيد فيحتمل مجىء ذاته ويحتمل مجىء خبره أو كتابه فإذا قلت نفسه ارتفع الاحتمال الثانى ولابد من اتصالهما بضمير عائد على المؤكد ولك أن تؤكد بكل منهما وحده وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس تقول جاء زيد نفسه أو جاء زيد عينه أو جاء زيد نفسه عينه ويمتنع جاء زيد عينه نفسه ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد وجمعهما على وزن أفعل مع التثنية والجمع تقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما والزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ومنها كل وهى لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم تقول جاء القوم فيحتمل مجىء جميعهم ويحتمل مجىء بعضهم وأنك عبرت بالكل عن البعض فإذا قلت كلهم رفعت هذا الاحتمال وإنما يؤكد بها بشروط أحدها أن يكون المؤكد بها غير مثنى وهو المفرد والجمع الثانى أن يكون متجزئا بذاته أو بعامله فالأول كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون والثانى كقولك اشتريت العبد كله فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء وإن كان لايتجزأ باعتبار ذاته ولايجوز جاء زيد كله لأنه لايتجزأ لابذاته ولابعامله الثالث أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد فليس من التأكيد قراءة بعضهم إنا كلا فيها خلافا

بابا الأول بمعنى مرتبا فجعل الثانى تأكيدا ولايرد أن الثانى غير صالح للسقوط فهو مؤسس لأن له أن يقول إنما التزم ذكره وإن كان تأكيدا لأن ذكره أمارة على المعنى الذى قصد بالأول ورب شىء لايلزم ابتداء ثم يلزم لعارض اه ومنه يؤخذ الجواب عمن قال إن الثانى ههنا من التوكيد اللفظى بأن يقال دكا الأول بمعنى دكا متكررا وصفا الأول بمعنى صفوفا كثيرة والثانى منهما تأكيد جعل أمارة على المقصود بالأول فلذا التزم اه يس (قوله ويجمعان على أفعل) احترز به عن جمع الكثرة كنفوس وعيون وعن جمع القلة على غير أفعل كأعيان جمع عين فلايؤكد بشىء منهما اه ش (قوله وهو بألفاظ محصورة) أى معدودة محدودة (قوله لرفع المجاز عن الذات) أى لرفع احتمال المجاز أى التجوز عن الذات أى عن اسم الذات بدليل قوله بعد ارتفع الاحتمال ويفهم من كلامه أن احتمال التجوز يرتفع وهو ظاهر كلامهم وذهب جمع منهم ابن عصفور إلى أن الاحتمال لم يرتفع وإنما ضعف وهو وجيه جدا ﴿واعلم﴾ أن المجاز المرفوع يحتمل أنه التجوز بحذف مضاف ويحتمل أنه المجاز فى استعمال اللفظ فى غير ماوضع له ويحتمل أنه المجاز العقلى وهو النسبة إلى غير ماهو له فتعيين بعض هذه الاحتمالات غير صحيح اه من خط ش قال الشيخ يس والأظهر فى تعليل عدم رفع الاحتمال أنه مع التأكيد بالنفس والعين يجوز حمل السامع المتكلم على السهو أو الغلط ولهذا صرح السيد كالسعد بأن النسيان والغلط إنما يرتفعان بالتأكيد اللفظى اه (قوله ولابد من اتصالهما بضمير) اعترض بأنه يلزم منه إضافة الشىء إلى نفسه * وأجيب بأن إضافة النفس والعين إلى الضمير من إضافة العام إلى الخاص تأمل ولا بد من ذكر الضمير ولايكتفى بنيته كما أفاده يس (قوله أن تبدأ بالنفس) محل التأكيد بها كالعين إنما هو عند استعمالها بمعنى ذات الشىء فإن استعمل بمعنى آخر كاستعمال بمعنى الدم نحو أرقت زيدا نفسه واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو طرفت زيدا عينه لم يكن تأكيدا بل بدلا اه (قوله فليس من التأكيد قراءة بعضهم الخ) هى شاذة قال فى المغنى والصواب

للزمخشري والفراء ومنها كلا وكلتا وهما بمنزلة كل فى المعنى تقول جاء الزيدان فيحتمل مجيئهما وهو الظاهر ويحتمل مجىء أحدهما وأن المراد أحد الزيدين كما قالوا فى قوله تعالى « لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم » أن معناه على رجل من إحدى القريتين فاذا قيل كلاهما اندفع الاحتمال وانما يؤكد بهما بشروط أحدها أن يكون المؤكد بهما دالا على اثنين الثانى أن يصح حلول الواحد محلها فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقول اختصم الزيدان كلاهما لأنه لايحتمل أن يكون المراد اختصم أحد الزيدين فلا حاجة للتأكيد . الثالث أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف فى المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما . الرابع أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد بهما ومنها أجمع وجمعاء وجمعهما وهو أجمعون وجمع وإنما يؤكد بهما غالبا بعد كل فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد تقول اشتريت العبد كله أجمع والأمة كلها جمعاء والعبيد كلهم أجمعين والاماء كلهن جمع قال الله تعالى « فسجد الملائكة كلهم أجمعون » ويجوز التأكيد بها وإن لم يتقدم كل قال الله تعالى « لأغوينهم أجمعين ۞ وإن جهنم لموعدهم أجمعين » وفى الحديث إذا صلى الإمام جالسا فصلوا جلوساً أجمعون يروى بالرفع تأكيدا للضمير وبالنصب علي الحال هو ضعيف لاستلزامه تنكيرها وهى معرفة بنية الاضافة وقد فهم من قولى أجمع وجمع وجمعاء وجمعهما أنهما لا يثنيان فلا يقال أجمعان ولا جمعاوان وهذا مذهب جمهور البصريين وهو الصحيح لأن ذلك لم يسمع

﴿ص﴾ وَهِيَ بِخَلَافِ النُّعُوتِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكِّدَاتُ وَلَا أَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرَةً وَنَدَرَ ۞

يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

﴿ش﴾ ذكرت فى هذا الموضع مسئلتين من مسائل باب النعت إحداهما أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها مخير بين المجىء بالعطف وتركه فالأول كقوله تعالى « سبح اسم ربك الأعلى الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى والذى أخرج المرعى » وكقول الشاعر

إلى الملك القرم وابن الهمام ... وليث الكتيبة فى المزدحم

والثانى كقوله تعالى « ولا تطع كل حلاف مهين ۞ هماز مشاء بنميم مناع للخير معتد أثيم » الآية ۞ الثانية أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة وذكرت أن ألفاظ التوكيد المخالفة للنعوت فى الأمرين جميعا وذلك أنها لا تتعاطف إذا اجتمعت لا يقال جاء زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم أجمعون وعلة ذلك أنها بمعنى واحد والشىء لا يعطف على نفسه

أنها بدل وإبدال والظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير ويجوز فى كل أن تلى العوامل إذا لم تتصل بالضمير نحو جاءنى كل القوم فيجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءنى كلهم فلا يجوز إلا فى الضرورة هذا أحسن ماقيل فى هذه القراءة وخرجها ابن مالك على أن كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا أى جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرفى اه (قوله ويجوز التأكيد بها الخ) محترز قوله يؤكد بها غالبا بعد كل الخ (قوله وهى معرفة بنية الاضافة إلى الأصل) إذ الأصل فى نحو رأيت النساء جمع جميعهن فحذف الضمير للعلم به (قوله الى الملك الخ) هو من المتقارب والقرم بفتح القاف هو السيد مستعار من قرم الابل وهو الفحل المكرم الذى أعد للضراب فقط وليث الكتيبة أى أسد الكتيبة بالمثناة الفوقية وهى الطائفة من الجيش وجمعها كتائب كما فى المصباح كغيره والمزدحم بفتح الدال والحاء المهملتين أى الازدحام (قوله ولا تطع كل حلاف الخ) الحلاف كثير الحلف والمهين الحقير وهماز أى كثير الغيبة وقوله مشاء بنميم أى كثير النميمة وهى نقل الكلام على وجه الافساد مناع للخير أى بخيل بالمال عن الحقوق معتد أى ظالم أثيم أى آثم وقوله تعالى «عتل» أى غليظ جاف «بعد ذلك زنيم» أى دعى فى قريش وهو الوليد بن المغيرة ادعاه أبوه بعد ثمانى عشرة سنة قال ابن عباس لا نعلم أن الله وصف أحدا بما وصفه به من العيوب ، فألحق به عارا لا يفارقه أبدا ذكره الجلال فى تفسيره

بخلاف النعوت فان معانيها متخالفة وكذلك لايجوز فى ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة لايقال جاءنى رجل نفسه لأن ألفاظ التوكيد معارف فلاتجرى على النكرات وشذ قول الشاعر لكنه شاقه أن قيل ذارجب ياليت عدة شهر كله رجب

﴿ص﴾ وَعَطْفُ الْبَيَانِ وَهُوَ تَابِعٌ مُوضِحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ جَامِدٌ غَيْرُ مُؤَوَّلٍ

(ش) هذا الباب الثالث من أبواب التوابع والعطف فى اللغة الرجوع إلى الشىء بعد الانصراف عنه وفى الاصطلاح ضربان عطف نسق وسيأتى وعطف بيان والكلام الآن فيه وقولى تابع جنس يشمل التوابع الخمسة وقولى موضح أو مخصص مخرج للتأكيد كجاء زيد نفسه ولعطف النسق كجاء زيد وعمرو وللبدل كقولك أكلت الرغيف ثلثه وقولى جامد مخرج للنعت فانه وإن كان موضحا فى نحو جاء زيد التاجر ومخصصاً فى نحو جاءنى رجل تاجر لكنه مشتق وقولى غير مؤول مخرج لما وقع من النعوت جامدا نحو مررت بزيد هذا وبقاع عرفج فانه فى تأويل المشتق ألا ترى أن المعنى مررت بزيد المشار إليه وبقاع خشن

﴿ص﴾ فَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ

(ش) أعنى بهذا أن عطف البيان لكونه يفيد فائدة النعت من إيضاح متبوعه وتخصيصه يلزمه من موافقة المتبوع فى التنكير والتذكير والافراد وفروعهن مايلزم فى النعت

﴿ص﴾ كَأَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ وَهٰذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ

(ش) أشرت بالمثالين إلى ما تضمنه الحد من كونه موضحا للمعارف ومخصصا للنكرات والمراد بأبى حفص عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ولك فى نحو خاتم حديد ثلاثة أوجه الجر بالاضافة على معنى من والنصب على التميز وقيل

(قوله لكنه شاقه أن قيل الخ) هو من البسيط والشوق ميل النفس إلى الشىء ولكن للاستدراك والهاء اسمها وجملة شاقه خبرها وأن قيل بفتح الهمزة مصدرية أى قولهم فهو فاعل شاقه وذا مبتدأ خبره رجب وبالداخلة على ليت للتنبيه أو للنداء والمنادى محذوف التقدير ياقوم ليت والشاهد فى قوله حول حيث أكده بلفظ كل مع أنه نكرة وهذا مذهب الكوفيين وجعله البصريون شاذا وكثير منهم ينشد البيت عدة شهر وصوابه حول أفاده العينى فما فى نسخ الشرح غير صواب

﴿عطف البيان﴾

هو بفتح العين مصدر بمعنى اسم المفعول أو أنه صار حقيقة عرفية فى التابع المخصوص فلا تأويل (قوله موضح) أى غالبا وإلا فقد يكون للمدح كما جعل الزمخشرى البيت الحرام فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ، بيانا للكعبة على جهة المدح (قوله جامد) قال فى التسهيل أو بمنزلته أى بأن كان صفة فصار علما بالغلبة كالصعق وبذلك أجاب فى المغنى عن الزمخشرى حيث قال إن « ملك الناس إله الناس » عطف بيان مع أنهما غير جامدين ٭ وحاصل الجواب أنهما أجريا مجرى الجوامد إذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجرى عليهما الصفة نحو إله واحد وملك عظيم (قوله وللبدل) لايقال يشكل على خروج البدل أن كل ماجاز فيه عطف البيان جاز فيه البدل إلا مااستثنى وذلك يدل على أن المقصود فيهما واحد ٭ أجيب بأن جواز الأمرين على مقصدين اهـ يس وبه يندفع اعتراض الدلجمونى (قوله وبقاع الخ) هو المستوى من الأرض زاد بعض اللغويين الذين لاينبت وجمعه أقواع وقيعان كما فى المصباح والعرفج بالجيم هو الخشن كما سيذكره الشارح (قوله فيوافق متبوعه) مفرع على ماقبله (قوله كأقسم بالله الخ) هو بيت من مشطور الرجز قاله أعرابى لارؤبة كما زعمه ابن يعيش لأنه لم يدرك أمير المؤمنين عمر الذى هو المراد بالبيت وبعده . مامسها من نقب ولا دبر . وأصل قوله ذلك أنه استحمل الامام عمر وقال إن ناقتى قد نقبت فقال له كذبت ولم يحمله والنقب بفتحتين مصدر نقب البعير

على الحال والاتباع فمن خرج النصب على التميز قال إن التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال إنه صفة والأول أولى لأنه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا صفة ومنع كثير من النحويين كون البيان تابعا للنكرة والصحيح الجواز وقد خرج على ذلك قوله تعالى «ويسقى من ماء صديد» وقال الفارسى فى قوله تعالى « أو كفارة طعام مساكين» يجوز فى طعام أن يكون بيانا وأن لا يكون بدلا

(ص) وَيُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ كَقَوْلِهِ * أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ *

وَقَوْلِهِ * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا *

(ش) كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أو للتخصيص صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل واستثنى بعضهم من ذلك مسئلة وبعضهم مسئلتين وبعضهم أكثر من ذلك ويجمع الجميع قولى إن لم يمتنع إحلاله محل الأول وقد ذكرت لذلك مثالين أحدهما قول الشاعر: أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

والثانى قول الآخر :

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا * أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

وبيان ذلك فى الأول أن قوله بشر عطف بيان على البكرى ولا يجوز أن يكون بدلا منه لأن البدل فى نية إحلاله محل الأول ولا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو التارك إلا لما فيه الألف واللام نحو البكرى ولا يقال الضارب زيد كما تقدم شرحه فى باب الاضافة وبيان ذلك فى البيت الثانى أن قوله عبد شمس ونوفلا عطف بيان على قوله أخوينا ولا يجوز أن يكون بدلا لأنه حينئذ فى تقرير إحلاله محل الأول فكأنك قلت أيا عبد شمس ونوفلا وذلك لا يجوز لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفلا لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب فلذلك كان يجب أن يقال هنا أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا

بكسر القاف بمعنى رق خفه والدبر بفتحتين أيضاً مصدر دبر بكسر الموحدة إذا حصلت له جراحة فى ظهره ونحوه (قوله والأول أولى) أى الأول من وجهى النصب وهو النصب على التميز (قوله أنا ابن الخ) هو من الوافر وقوله عليه الطير ثانى مفعولى التارك إن جعل بمعنى المصير وإلا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير إن كان فاعلا لقوله عليه وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه واقعة حوله مترقبة لازهاق روحه لأن الإنسان مادام فيه رمق فان الطير لا تقربه اه من خط ش ويجوز جعل وقوعا مفعولا لأجله أى ترقبه لأجل الوقوع عليه وقائل هذا البيت هو المرار الأسدى وأراد ببشر بشر بن عمرو وكان قد جرح ولم يعلم جارحه فمراده الاخبار بأن أباه هو الذى كان قد جرحه فالمعنى أنا ابن الذى ترك بشرا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات لأن الطير لا تتناوله مادام به رمق (قوله أيا أخوينا الخ) قاله طالب بن أبى طالب من قصيدة من الطويل يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبكى أصحاب القليب من قريش ومنها

فما إن جنينا من قريش عظيمة * سوى إن حمينا خير من وطىء التربا

وقوله أعيذكما بالله يروى بدله سألتكما بالله لا تحدثا حربا وقوله أن تحدثا أى من أن تحدثا وأن مصدرية وحربا مفعول تحدثا أى أعيذكما بالله من احداثكم الحرب

﴿ص﴾ وَعَطْفُ النَّسَقِ بِالْوَاوِ

﴿ش﴾ الرابع من التوابع عطف النسق وقدمضى تفسير العطف فأماالنسق فهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتى ذكرها ولم أحده بحدلوضوحه على أننى فسرته بقولى بالواو الخ فان معناه أن عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما واعترضت بعدذكرى كل حرف بتفسير معناه

﴿ص﴾ وَهِىَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ

﴿ش﴾ قال السيرافى أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب اه وأقول إذا قيل جاء زيد وعمرو فمعناه أنهما اشتركا فى المجىء ثم يحتمل الكلام ثلاثة معان أحدها يكونا جاءا معاً والثانى أن يكون مجيئهما على الترتيب والثالث أن يكون على عكس الترتيب فإن فهم أحد الأمور بخصوصه فمن دليل آخر كما فهمت المعية فى نحو قوله تعالى «وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسمعيل» وكمافهم الترتيب فى قوله تعالى «إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان مالها» وكما فهم عكس الترتيب فى قوله تعالى إخباراً عن منكرى البعث ماهى إلاحياتنا الدنيا نموت ونحيا ولو كانت للترتيب لكان اعترافا بالحياة بعدالموت وهذا الذى ذكرناه قول أكثر أهل العلم من النحاة وغيرهم وليس باجماع كما قال السيرافى بل روى عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد تموت كبارنا ويولد صغارنا فنحيا وهو بعيد ومن أوضح مايرد عليهم قول العرب اختصم زيد وعمرو وامتناعهم من أن يعطفوا فى ذلك بالفاء أو بثم لكونهما للترتيب فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها كما امتنع معهما

﴿ص﴾ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ

﴿ش﴾ إذا قيل جاء زيد فعمرو فمعناه أن مجىء عمرو وقع بعد مجىء زيد من غير مهلة فهى مفيدة لثلاثة أمور التشريك فى الحكم ولم أنبه عليه لوضوحه والترتيب والتعقيب وتعقيب كل شىء بحسبه فإذا قلت دخلت البصرة فبغداد

﴿عطف النسق﴾

بمعنى اسم المفعول ويجوز أن يكون هذا المركب الإضافى اسما اصطلاحياً للتابع المخصوص فلايحتاج للتأويل (قوله ولم أحده بحد لوضوحه) فيه إشارة إلى أنه يجوز حده لكنه تركه لوضوحه وبه يعلم سقوط قول أبى حيان أنه لايحتاج إلى حد ومن حده كابن مالك بكونه تابعاً بأحد حروف العطف لم يصب ووجه سقوطه أن عدم الاحتياج بتسليمه لايسوغ الاعتراض بذكره أنظر يس (قوله واعترضت) أى تعرضت كما فى بعض النسخ (قوله لمطلق الجمع) قال فى المغنى وقول بعضهم إنها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وإنما هى للجمع بلا قيد اه والحق أن مؤدى العبارتين واحد لأن المطلق هنا ليس للتقييد بعدم القيد بل لبيان الاطلاق كما يقال الماهية من حيث هى والماهية لابشرط وإلا لم يصدق ترتيب ولامعية * وسبب التوهم الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذاك اصطلاح شرعى فى بعض أنواع المياه ومانحن فيه اصطلاح لغوى (قوله من غير مهلة) بضم الميم بوزن غرفة كما فى المصباح وبعضهم جوز فتح الميم (قوله وتعقيب كل شىء بحسبه) كذا فى المغنى قال الدمامينى يشير إلى ماقاله ابن الحاجب من أن المعتبر مايعد فى العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضى فى مثله بعدم المهلة وقد يقصر والعادة تقضى بالعكس فإن الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر فتستعمل الفاء وقديستبعدالزمان القريب بالنسبة إلى طول أمر يقضى العرف بحصوله فى زمن أقل منه فلا تستعمل الفاء. قلت والذى يظهر من كلام الجماعة أن استعمال

وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيب فى مثل هذا عادة فاذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب ولم يجز الكلام وللفاء معنى آخر وهو السبب وذلك غالب فى عطف الجمل نحو قولك سها فسجد وزنى فرجم وسرق فقطع وقوله تعالى «فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه» ولدلالتها على ذلك استعيرت للربط فى جواب الشرط نحو من يأتنى فإنى أكرمه وهذا إذا قيل من دخل دارى فله درهم أفاد استحقاق الدرهم بالدخول ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار بالدرهم له وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى كقوله تعالى «الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى والذى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى»

﴿ص﴾ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي

﴿ش﴾ إذا قيل جاء زيد ثم عمر فمعناه أن مجىء عمرو وقع بعد مجىء زيد بمهلة فهى مفيدة أيضا لثلاثة أمور التشريك فى الحكم ولم أنبه عليه لوضوحه والترتيب والتراخى فأما قوله تعالى «ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة» فقيل التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم فحذف المضاف منهما

﴿ص﴾ وَحَتَّى لِلْغَايَةِ وَالتَّقْدِيرِ

﴿ش﴾ معنى الغايه آخر الشىء ومعنى التدريج أن ماقبلها ينقضى شيئاً فشيئا إلى أن يبلغ إلى الغاية وهو الاسم المعطوف ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزأ من المعطوف عليه إما تحقيقا كقولك أكلت السمكة حتى رأسها أو تقديرا كقوله:

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله ٭ والزاد حتى نعله ألقاها

فعطف نعله بحتى وليست جزأ مما قبلها تحقيقا لكنها جزء تقديراً لأن معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى نعله

الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الأول سواء قصر فى العرف أم لا إنما هو بطريق المجاز وكلام المصنف أن استعمالها فيما يعد حسب العادة تعقيبا وإن طال الزمن استعمال حقيقى فتأمل اه كلام الدمامينى (قوله الذى خلق فسوى) أى سوى مخلوقه بأن جعله متناسب الأجزاء غير متفاوت (قوله والذى أخرج المرعى) أى أنبت العشب فجعله بعد الخضرة غثاء أى جافا هشيما وقوله أحوى إن فسر بالأسود من الجفاف واليبس فهو صفة غثاء وإن فسر بالأسود من شدة الخضرة بكثرة الرى فهو حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل وقد اقتصر الجلال على المعنى الأول (قوله جزأ من المعطوف الخ) التعرض للجزء بطريق التمثيل لا الحصر إذ المعتبر فى حتى كما صرح به المصنف فى المغنى وغيره أن يكون معطوفها بعضا مما قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو أعجبتنى الجارية حتى حديثها وبالجملة فالمعتبر أن يكون متبوعها ذا تعدد فى الجملة حتى يتحقق فيه نقص ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتيج إلى تأويل نحو مات كل أب حتى آدم بأن المراد مات آبائى حتى آدم اه من خط ش (قوله ألقى الصحيفة كى يخفف الخ) هو من الكامل قاله مروان النحوى فى قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله وذلك أن المتلمس وطرفة هجوا عمرو ابن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة إلى عامله بالحيرة وأمره فيها بقتلهما وختمها وأوهمهما أنه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصيحفة وفهم مافيها فألقاها فى نهر الحيرة وفر إلى الشام وأما طرفة فأبى أن يفتحها ودفعها إلى العامل فقتله ويخفف منصوب بأن مضمرة بعد كى والزاد بالنصب عطفا على رحله (قوله فعطف نعله بحتى) أى فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل كما أفاده أبو البقاء أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره ألقاها فألقاها على الأول توكيد وعلى الثانى تفسير ﴿فائدة﴾ إذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور فالأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة ٭ وقال ابن الخباز يلزم إعادته لذلك ٭ وقال فى التسهيل يلزم إعادته مالم يتعين العطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم بخلاف نحو اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره لئلا يتوهم كون المعطوف مجرورا

﴿ص﴾ لَا للتَّرتيب

﴿ش﴾ زعم بعضهم أن حتى تفيد الترتيب كما تفيده ثم والفاء وليس كذلك وإنما هى لمطلق الجمع كالواو ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام كل شىء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس ولا ترتيب بين القضاء والقدر وإنما الترتيب فى ظهور المقضيات والمقدرات

﴿ص﴾ وأَوْ لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الأَشْيَاءِ مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرَ أَوِ الإِبَاحَةَ وَبَعْدَ الخَبَرِ الشَّكَّ أَوِ التَّشْكِيكَ

﴿ش﴾ مثالها لأحد الشيئين قوله تعالى «لبثنا يوما أو بعض يوم» ولأحد الأشياء «فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ماتطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة» ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال سواء على أقمت أو قعدت لأن سواء لابد فيها من شيئين لأنك لاتقول سواء على هذا الشىء ولها أربعة معان معنيان بعد الطلب وهما التخيير والاباحة ومعنيان بعد الخبر وهما الشك والتشكيك فمثالها للتخيير تزوج هندا أو أختها وللاباحة جالس الحسن

بحتى اه (قوله كل شىء بقضاء الخ) قال فى شرح مسلم قال القاضى رويناه هنا برفع العجز والكيس عطفا على كل وبجرهما عطفا علي شيء قال ويحتمل أن العجز هنا علي ظاهره وهو عدم القدرة وقيل هو ترك مايجب فعله والتسويف به وتأخيره عن وقته قال ويحتمل العجز عن الطاعات ويحتمل العموم فى أمور الدنيا والآخرة والكيس ضد العجز وهو النشاط والحذق فى الأمور ومعناه أن العاجز قدر عجزه والكيس قدر كيسه اه وفى المختار الكيس بوزن الكيل ضد الحمق (قوله ولا ترتيب بين القضاء والقدر الخ) نظم سيدى على الأجهورى معنى القضاء والقدر عند الاشاعرة والماتردية فقال

إرادة الله مع التعلق فى أزل قضاؤه فحقق والقدر الايجاد للأشيا علي وجه معين أراده علا

وبعضهم قد قال معنى الأول العلم مع تعلق فى الأزل والقدر الايجاد للأمور على وفاق علمه المذكور

إذا علمت ذلك ظهر لك أن القدر هو إيجاد الأشياء على طبق القضاء ولا شك فى ترتيب ذلك فكلام المصنف غير ظاهر ويمكن الجواب بأن مراده بالقضاء والقدر معناهما اللغوى وهو صنع الشىء وتقديره وذلك لا ترتيب فيه كما هو ظاهر فهو مبنى علي أن القضاء والقدر بمعنى واحد وهو معنى الارادة أو معنى القدرة وما تقدم مبنى على اختلافهما فقد اختلف فى القضاء والقدر هل هما متحدان أو متباينان كما فى شرح الدلائل للقابسى وهذا أولى وأقرب مما أشار اليه الدجونى فى الجواب حيث قال لو كانت حتى تفيد الترتيب لكان تعلق القضاء والقدر بغير العجز والكيس مقدما على تعلقه بهما اه فجعل قول المصنف ولا ترتيب بين القضاء الخ خاصا بالعجز والكيس وما قبلهما فتأمل (قوله بعد الطلب) أى صيغة الطلب وإن لم يكن هناك طلب إذ لا طلب فى الإباحة والتخيير ثم الحمل على الإباحة بعد صيغة الأمر ظاهر بخلاف غيرها من صيغ الطلب كما بينه الرضى حيث قال وإذا كان فى الأمر فله معنيان التخيير والاباحة ثم قال وأما باقى أقسام الطلب فالاستفهام نحو أزيد عندك أو عمرو ولا تعرض فيه لشىء من المعانى المذكورة وأما التمنى نحو ليت لى فرسا أو حمارا فالظاهر فيه جواز الجمع إذ فى الأغلب من يتمنى أحدهما لاينكر حصولهما معا وأما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه أو النحو وهلا تضرب زيدا أو عمرا فكالأمر فى احتمال الإباحة والتخيير بحسب القرينة اه (قوله أو الإباحة) الفرق بينها وبين التخيير جواز الجمع فى الاباحة دونه قال الشمنى وليس المراد بها الإباحة الشرعية لأن الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا اه لكن أنت خبير بأن التخيير فى نحو تزوج هندا أو أختها إنما يفهم من الشرع فقط فالأولى أن يقال المراد بالاباحة ماهو أعم لغة وشرعا فتدبر (قوله امتنع أن يقال سواء على أقمت الخ) محله إذا وجدت الهمزة فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بأو كما نص عليه السيرافى ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خلافا للمصنف قال الدماميني فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضى شيئين فصاعدا وأو لأحد الشيئين أو

أو ابن سيرين والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ماقبلها وما بعدها والاباحة لاتأباه ألا ترى أنه لايجوز له أن يجمع بين تزوج هند وأختها وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعاً ومثالها للشك قولك جاء زيد أو عمرو إذالم تعلم الجائى منهما ومثالها للتشكيك قولك جاء زيد أو عمرو إذا كنت عالما بالجائى منهما ولكنك أبهمت على المخاطب وأمثلة ذلك من التنزيل قوله تعالى « فكفارته إطعام عشرة مساكين » الآية فإنه لايجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة وقوله تعالى « ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم » الآية وقوله تعالى « لبثنا يوما أو بعض يوم » وقوله تعالى « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين »

﴿ص﴾ وَأَمْ لِطَلَبِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ

﴿ش﴾ تقول أزيد عندك ام عمرو إذا كنت قاطعا بأن أحدهما عنده ولكنك شككت فى عينه ولهذا يكون الجواب بالتعيين لابنعم ولا بلا وتسمى أم هذه معادلة لأنها عادلت الهمزة فى الاستفهام بها ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللذين استوى الحكم فى ظنك بالنسبة إليهما وأدخلت أم على الآخر ووسطت بينهما مالا تشك فيه وهو قولك عندك وتسمى أيضاً متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر

﴿ص﴾ وَلِلرَّدِّ عَنِ الْخَطَإِ فِى الْحُكْمِ لَا بَعْدَ إِيجَابٍ وَلٰكِن وَبَلْ بَعْدَ نَفْيٍ وَلِصَرْفِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا بَلْ بَعْدَ إِيجَابٍ

﴿ش﴾ حاصل هذا الموضع أن بين لا ولكن وبل اشتراكا وافتراقا فأما اشتراكها فمن وجهين أحدهما أنها عاطفة والثانى أنها تفيد رد السامع عن الخطإ فى الحكم إلى الصواب وأما افتراقها فمن وجهين أيضاً أحدهما أن لاتكون لقصر القلب وقصر الأفراد وبل ولكن إما يكونان لقصر القلب فقط تقول جاءنى زيد لاعمرو رد على من اعتقد أن عمراً

الأشياء ». قلت وجهه السيرافى بأن الكلام محمول على معنى المجازاة فإذا قلت سواء على أقمت أو قعدت فتقديره إن قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبراً مقدماً ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أى الأمران سواء وهذه الجملة دالة عن جواب الشرط المقدر وصرح الرضى بمثل ذلك (قوله أو ابن سيرين) ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة بناء على أنه اسم رجل وهو الصحيح أو العلمية والتأنيث بناء على أنه اسم امرأة كما قيل (قوله وقوله تعالى ليس عليكم جناح الخ) مثال للاباحة كما صرح به فى شرح الشذور وفيه نظر إذ لم تقع فيه أو بعد طلب اه ش وفيه نظر لأن النفى من أقسام الطلب وتقدم أن المراد وجود صيغته وإن لم يكن هناك طلب فتدبر (قوله وإنا أو إياكم الخ) قال فى المغنى الشاهد فى الأولى وقال الدمامينى فيهما والأقرب أن الشاهد فى الثانية فقط لأن الشرط تقدم كلام خبرى وهو إنما يتحقق بقوله لعلى هدى لأن ماقبله ليس كلاما اه يس (قوله لطلب التعيين) أى وهى لطلب التعيين المذكور يعطف بها أيضاً إذا كانت مسبوقة بهمزة التسوية وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (قوله لابنعم ولا بلا) وذلك لأنه لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما ومثل نعم ولا أحدهما عندى أوليس أحدهما عندي (قوله لأن ماقبلها الخ) فالاتصال على هذا بين السابق واللاحق فأطلق عليها أنها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ألا ترى أنهما جميعاً بمعنى أى فيكون اعتبار هذا المعنى فى تسميتها أولى من الوجه الأول لأن الاتصال على هذا الوجه راجع إليها نفسها لا لأمر خارج عنها لكن هذا إنما يتأتى فى المسبوقة بهمزة الاستفهام لابهمزة التسوية فيترجح الوجه الأول لشموله للنوعين (قوله لقصر القلب وقصر الأفراد) المخاطب بالأول من يعتقد عكس الحكم سمي بذلك لقلب الحكم عليه والمخاطب بالثانى من يعتقد

جاء دون زيد أو أنهما جاءاك معاً وتقول ماجاءنى زيد لكن عمرو أو بل عمرو رداً على من اعتقد العكس الثانى أن لا إنما يعطف بها بعد الإثبات وبل يعطف بها بعد النفى ولكن إنما يعطف بعد النفى ويكون معناها كما ذكرنا ويعطف بها بعد الإثبات ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصييره كالمسكوت عنه من قبل أنه لا يحكم عليه بشىء وذلك كقولك جاءنى زيد بل عمرو وقد تضمن سكوتى عن إما أنها غير عاطفة وهو الحق وبه قال الفارسى وقال الجرجانى عدها من حروف العطف سهو ظاهر

﴿ص﴾ وَالْبَدَلُ وَهُوَ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ وَهُوَ سِتَّةٌ بَدَلُ كُلٍّ نَحْوُ مَفَازًا حَدَائِقَ وَبَعْضٍ نَحْوُ مَنِ اسْتَطَاعَ وَاشْتِمَالٍ نَحْوُ قِتَالٍ فِيهِ وَإِضْرَابٍ وَغَلَطٍ وَنِسْيَانٍ نَحْوُ تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ بِحَسَبِ قَصْدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِى أَوِ الثَّانِى وَسَبْقِ اللِّسَانِ أَوِ الْأَوَّلِ وَتَبَيُّنِ الْخَطَإِ

﴿ش﴾ الباب الخامس من أبواب التوابع البدل وهو فى اللغة العوض قال الله تعالى «عسى ربنا أن يبدلنا خيراً منها» وفى الاصطلاح تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فقولى تابع جنس يشمل جميع التوابع وقولى مقصود بالحكم مخرج للنعت والتأكيد وعطف البيان فإنها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم لا أنها هى المقصود بالحكم وبلا واسطة مخرج لعطف النسق كجاء زيد وعمرو فإنه وإن كان تابعاً مقصوداً بالحكم لكنه بواسطة حرف العطف، وأقسامه ستة أحدها بدل كل من كل وهو عبارة عما الثانى فيه عين الأول كقولك جاءنى محمد أبو عبدالله وقوله تعالى مفازا حدائق وإنما لم أقل بدل الكل من الكل حذرا من مذهب من لا يجيز إدخال أل على كل وقد استعمله الزجاجى فى جملة واعتذر عنه

الشركة وبقى قصر التعيين والمخاطب به غير الجازم بالحكم وصريح كلام المصنف أن بل ولكن خاصان بقصر القلب مع أن المصرح به فى التلخيص وشرحه أنهما يكونان له وللافراد وصرح فى حواشى المطول بجريان قصر التعيين أيضاً وقال أبو الليث فى حواشى المطول اعلم أن بل لا تخلو إما أن تذكر فى الإثبات أو فى النفى والأول لا يفيد القصر أصلا والثانى إنما يفيد إذا لم يجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه ويجعل الكلام مفيداً لثبوت الحكم للتابع بعد نفيه عن المتبوع انتهى فما فى المختصر مبنى على أن بل تقرر حكم ماقبلها وتنقل ضده لما بعدها وهو ضعيف

﴿البدل﴾

(قوله مقصود بالحكم) أى حكم المتبوع سلباً كان أو إيجابا فيدخل نحو جاء زيد أخوك وما جاء زيد أخوك قال فى التذكرة سلكت العرب فى المبدل منه مسلكين أحدهما أنه ليس فى تقدير الطرح ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو

إن السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب

غدوها بدل اشتمال وتقول الذى مررت به أبى عبدالله محمد ولو فرضت إطراح الأول لخلت الصلة من عائد وأما سلوكهم عدم الاعتداد به ففى قولهم فى الغلط مررت برجل الحمار لأنه لم يقصد بالخبر اه وفيه تصريح بأن ماعدا بدل الغلط ليس فى تقدير الطرح والحق أن المسلكين يجريان فيما عدا بدل الغلط ومثال ماسلكت به مسلك الطرح قولهم إن زيدا عينه حسنة وإن هنداً جفنها فاتر بنصب العين والجفن فأنث الخبر فى الأول وذكر فى الثانى لأن المعتمد عليه هو البدل والمبدل منه فى تقدير الطرح وبذلك يجمع بين ماوقع فى كلام العلماء من التنافى والوقوف عند آخر العبارات قصور أفاده يس ملخصاً (قوله بلا واسطة) أى بلا واسطة حرف العطف وإلا فالبدل والمبدل منه قد تكون بينهما واسطة فى البدل من المجرور نحو «لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر» اه ش (قوله وهو ستة) أى وأما زيادة بعضهم بدل كل من بعض فمردودة (قوله بدل كل) أى بدل هو كل المبدل منه (قوله عين الأول) أى بأن تكون ذات الثانى عين الأول وإن كان مفهوماهما متغايرين (قوله حذراً من مذهب الخ) أى ولو

بأنه تسامح فيه موافقة للناس * الثانى بدل بعض من كل وضابطه أن يكون الثانى جزأ من الأول كقولك أكلت الرغيف ثلثه وكقوله تعالى «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا» فمن استطاع بدل من الناس هذا هو المشهور وقيل فاعل بالحج أى ولله على الناس أن يحج مستطيعهم وقال الكسائى إنها شرطية مبتدأ والجواب محذوف أى من استطاع فليحج ولاحاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام والوجه الثانى يقتضى أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج وذلك باطل باتفاق فيتعين القول الأول وإنما لم أقل البعض بالألف واللام لما قدمت فى كل * والثالث بدل الاشتمال وضابطه أن يكون بين الأول والثانى ملابسة بغير الجزئية كقولك أعجبنى زيد علمه وقوله تعالى «يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه» ونبهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتين نحو مفازا حدائق ومعرفتين مثل الناس ومن ومختلفين نحو الشهر وقتال * والرابع والخامس والسادس بدل الإضراب وبدل الغلط وبدل النسيان كقولك تصدقت بدرهم دينار فهذا المثال محتمل لأن تكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم ثم عن لك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار وهذا بدل الإضراب ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانك إلى الدرهم وهذا بدل الغلط ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد وهذا بدل النسيان وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدلى الغلط والنسيان وبيناه ويوضحه أيضاً أن الغلط فى اللسان والنسيان فى الجنان

﴿ص﴾ ﴿باب﴾ الْعَدَدُ مِنْ ثَلاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤَنَّثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ دَائِمًا نَحْوُ سَبْعَ لَيَالٍ

عبر بالمطابق لكان أولى ليدخل فيه اسم الله تعالى فى نحو قوله تعالى «إلى صراط العزيز الحميد صراط الله» فى قراءة الجر إذ لا يقال بدل كل إلا فيما ينقسم تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً (قوله واعتذر عنه الخ) لم يقل وأجيب عنه لأن هذا غير مقيد للجواب بل المفيد لذلك ماحكاه الأخفش من نحو مررت بهم كلا بالنصب على الحال فهو دليل على تنكيره (قوله أن يكون الثانى جزأ من الأول) وهو الذى يكون ذات الثانى بعضاً من ذات الأول وإن لم يكن مفهومه بعضا من مفهوم الأول (قوله والوجه الثانى الخ) مبنى على أن الألف واللام للاستغراق وهو ممنوع بجواز كونهما للعهد الذكرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه أن حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وإن تأخر لفظاً فهو مقدم رتبة لأن رتبته التقدم فإذا قدمت المبتدأ وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أى هؤلاء الناس المذكورين ويدل على أنك لو أتيت بالضمير فى هذا التركيب فقلت حق ثابت لله عليهم فقد سد الضمير مسد أل وهو علامة الأداة التى للعهد الذكرى بل جعلها لذلك مقدم على جعلها للعموم فقد صرح كثيرون بأنه متى دارت الأداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فإنها تحمل على العهد نظراً للقرينة المرشدة إلى ذلك اه من خط ش ﴿واعلم﴾ أن أكثر النحاة جر على أنه لابد من اتصال ضمير ببدل البعض ومشى عليه المصنف فى المغنى والتوضيح قال ابن مالك فى الكافية الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه وظاهر كلام التسهيل أنه لابد من الضمير أو مايقوم مقامه كالألف واللام لكن مثل لما يقوم مقامه ببدل الاشتمال (قوله بدل الاشتمال) اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال هل هو الأول أو الثانى أو العامل قيل وهذا هو التحقيق (قوله النسيان) هو زوال المعلوم عن الحافظة والمدركة (قوله فى الجنان) بفتح الجيم القلب وأما بكسرها فهو جمع جنة وهى الحديقة ذات الشجر والنخل

﴿باب العـــدد﴾

قال فى المصباح العدد بمعنى المعدود قالوا والعدد هو الكمية المتألفة من الوحدات فيختص بالمتعدد فى ذاته وعلى هذا فالواحد ليس بعدد لأنه غير متعدد إذ التعدد الكثرة وقال النحاة الواحد من العدد لأنه الأصل المبنى منه ويبعد أن يكون أصل الشىء ليس منه ولأنه له كمية فى نفسه فإنه إذا قيل كم عندك صح أن يقال فى الجواب واحد كما يقال ثلاثة أو غيرها اه ﴿واعلم﴾ أن العدد قد يذكر من غير إرادة معدود فيؤتى به بالتاء لا غير نحو ثلاثة نصف ستة ولا ينصرف لأنه علم وإن أريد معدود ولم يذكر

وثمانية أيام وكذلك العشرة إن لم تركب وما دون الثلاثة وفاعل كثالث ورابع على القياس دائما ويفرد فاعل أو يضاف لما اشتق منه أو لما دونه أو ينصب مادونه

(ش) اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام أحدها مايجرى دائما على القياس فى التذكير والتأنيث فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل تقول فى المذكر واحد واثنان وثان وثالث ورابع إلى عاشر وفى المؤنث واحدة واثنتان وثانية وثالثة ورابعة إلى عاشرة والثانى مايجرى على عكس القياس دائما فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو الثلاثة والتسعة ومابينهما تقول ثلاثة رجال وثلاث نسوة قال الله تعالى «سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما» والثالث ماله حالتان وهى العشرة فإن استعملت مركبة جرت على القياس تقول ثلاثة عشر عبدا بالتذكير وثلاث عشرة أمة بالتأنيث وإن استعملت غير مركبة جرت على خلاف القياس تقول عشرة رجال بالتأنيث وعشر إماء بالتذكير (واعلم) أن لأسماء العدد التى على وزن فاعل أربع حالات إحداها الإفراد تقول ثان ثالث رابع خامس واحد موصوف بهذه الصفة الثانية أن يضاف إلى ماهو مشتق منه فتقول ثانى اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة ومعناه واحد من اثنين وواحد من ثلاثة وواحد من أربعة قال الله تعالى «إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين» وقال الله تعالى «لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة» الثالثة أن يضاف إلى مادونه كقولك ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس أربعة ومعناه جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة وجاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى مايكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم الرابعة أن ينصب مادونه تقول رابع ثلاثة بنون بتنوين رابع ونصب ثلاثة كما تقول جاعل الثلاثة أربعة ولا يجوز مثل ذلك فى المستعمل مع ما اشتق منه خلافا للأخفش وثعلب

(ص) (باب) موانع صرف الاسم تسعة يجمعها: وزن المركب عجمة تعريفها ٭ عدل ووصف الجمع زد تأنيثا كأحمد وأحمر وبعلبك وإبراهيم وعمر وأخر وأحاد وموحد إلى الأربعة ومساجد ودنانير وسلمان وسكران وفاطمة وطلحة وزينب وسلمى وصحراء فالألف التأنيث والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد كل منهما يستأثر بالمنع والبواقى لابد من مجامعة كل علة منهن للصفة أو العلمية وتتعين العلمية مع التركيب والتأنيث والعجمة وشرط العجمة علمية فى العجمية وزيادة على الثلاثة والصفة أصالتها وعدم قبولها التاء فعريان وأرمل

نحو من صام رمضان وأتبعه بست من شوال جاز الإتيان بالتاء وعدمه لكن الأفصح الإتيان بها للمذكر وعدمه للمؤنث وإن ذكر المعدود فسيأتى فى كلامه اه من خط ش من عند واعلم (قوله إذ أخرجه الذين كفروا) أى حين أخرجه الذين كفروا من مكة أى ألجأوه إلى الخروج لما أرادوا قتله أو حبسه أو نفيه بدار الندوة وقوله ثانى اثنين حال أى أحد اثنين والآخر أبو بكر الصديق رضى الله عنه المعنى نصره الله تعالى فى تلك الحالة فلا يخذله فى غيرها (قوله إن الله ثالث ثلاثة) أى آلهة ثلاثة أى أحدها والآخران عيسى وأمه وهى فرقة من النصارى (قوله ولا يجوز مثل ذلك فى المستعمل مع ما اشتق منه) هو مذهب الجمهور وقوله خلافا للأخفش أى فى أحد قوليه وثعلب أى فإنهما ذهبا إلى جواز إعماله فتقول ثانى اثنين وثالث ثلاثة

(باب موانع الصرف)

(قوله ومساجد ودنانير) أشار بذلك إلى أنه لافرق فى الجمع بين أن يكون بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد أو ثلاثة أحرف

وَصَفْوَانُ وَأَرْنَبُ بِمَعْنَى قَاسٍ وَذَلِيلٍ مُنْصَرِفَةٌ وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ هِنْدٍ وَجْهَانِ بِخِلَافِ زَيْنَبَ وَسَقَرَ وَبَلْخَ وَكَعُمَرَ وَعِنْدَ تَمِيمٍ بَابُ حَذَامِ إِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ كَسَفَارِ وَأَمْسِ لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا وَسَحَرَ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا مُعَيَّنًا

﴿ش﴾ الأصل فى الاسم المعرب بالحركات الصرف وإنما يخرج عن ذلك الأصل إذا وجد فيه علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما وقد جمع العلل التسع فى بيت واحد من قال : اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا * وهذا البيت أحسن من البيت الذى أثبته فى المقدمة وهو لابن النحاس قد مثلتها فى المقدمة على الترتيب . وها أنا أشرحها على هذا الترتيب فأقول العلة الأولى وزن الفعل وحقيقته أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل أو يكون فى أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مساو له فى وزنه فالأول كأن تسمى رجلا قتل بالتشديد أو ضرب أو نحوه من أبنية مالم يسم فاعله أو انطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل فإن هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل والثانى مثل أحمد ويزيد ويشكر وتغلب ونرجس علما . العلة الثانية التركيب وليس المراد به تركيب الإضافة كامرئ القيس لأن الإضافة تقتضى الانجرار بالكسرة فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة ولا تركيب الاسناد كشاب قرناها وتأبط شرا لأنه من باب المحكى ولا التركيب المزجى المختوم بويه مثل سيبويه وعمرويه لأنه من باب المبنى والصرف وعدمه إنما يقالان فى المعرب وإنما المراد التركيب المزجى الذى لم يختم بويه كبعلبك وحضرموت ومعديكرب العلة الثالثة العجمة وهى أن تكون الكلمة على الأوضاع المعجمة كابراهيم وإسمعيل وإسحاق ويعقوب وجميع أسماء الأنبياء عجمية إلا أربعة محمد صلى الله عليه وسلم وصالح وشعيب وهود صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ويشترط لاعتبار العجمة أمران أن تكون الكلمة علما فى لغة العجم كما مثلنا فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علما وجب صرفها وذلك بأن تسمى رجلا بلجام أوديباج . الثانى أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف فلهذا انصرف نوح

أوسطها ساكن كمصابيح (قوله قاس وذليل) راجع لصفوان وأرنب على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله إذا وجد فيه علتان الخ) قد قدمنا الكلام على ذلك نثراً ونظما فى أول المقدمة فراجعه إن شئت (قوله وهذا البيت أحسن الخ) أى لأنه لم يضف فيه علة لأخرى بخلاف ما فى المقدمة (قوله لابن النحاس) هو أحمد بن محمد بن إسمعيل النحاس النحوى المصرى كان من الفضلاء وله تصانيف مفيدة منها تفسير القرآن الكريم وكتاب إعراب القرآن وغير ذلك وهو تلميذ أبى الحسن على الأخفش والزجاج وابن الأنبارى وكان مقتراً على نفسه وإذا وهب له عمامة قطعها ثلاث عمائم توفى بمصر يوم السبت لخمس خلون من ذى الحجة سنة ثلاث وثمانين وثلثمائة وقيل سنة سبع وثلاثين وكان سبب وفاته أنه جلس على درج على شاطىء النيل فى أيام زيادته وهو يقطع بالعروض شيئا من الشعر فقال بعض العوام هذا يسحر النيل حتى لايزيد فتغلو الأسعار فدفعه برجله فى النيل فلم يقف له على خبر والنحاس بفتح النون والحاء المشددة المهملة وبعد الألف سين مهملة نسبة إلى من يعمل النحاس وأهل مصر يقولون لمن يعمل الأوانى الصفرية النحاس ذكره ابن خلكان فى تاريخه (قوله لأن الإضافة تقتضى الانجرار بالكسرة) أوماقام مقامها وإنما اقتصر على الكسرة لأنها الغالب فى الجر تأمل (قوله تأبط شرا) يقال تأبط إذا أخذ شيئا تحت إبطه سمى الرجل المذكور به لأنه جاء يوماً إلى قبيلة وقد أخذ تحت إبطه حية فقيل له تأبط شراً اه من خط ش وقال العينى تأبط شرا اسمه ثابت بن جابر بن سفيان سمى بذلك لأنه أخذ سيفاً وخرج فقيل لأمه فقالت لاأدرى تأبط شرا وخرج وقيل أخذ سكينا تحت إبطه وخرج إلى نادى قومه فوجأ بعضهم فقيل تأبط شرا وقيل غير ذلك اه (قوله ديبا) بكسر الدال المهملة وفتحها ونقل الأزهرى

ولوط قال الله تعالى «إلا آل لوط نجيناهم» وقال تعالى «إنا أرسلنا نوحا إلى قومه» ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب . العلة الرابعة التعريف والمراد به تعريف العلمية لأن المضمرات والإشارات والموصولات لاسبيل لدخول تعريفها فى هذا الباب لأنها مبنيات كلها وهذا باب إعراب وأما ذو الأداة والمضاف فإن الاسم إذا كان غير منصرف ثم دخلته الأداة أو أضيف انجر بالكسرة فاستحال اقتضاؤهما الجر بالفتحة وحينئذ فلم يبق إلا تعريف العلمية . العلة الخامسة العدل وهو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلى وهو على ضربين واقع فى المعارف وواقع فى الصفات فالواقع فى المعارف يأتى على وزنين أحدهما فعل وذلك فى المذكر وعدله عن فاعل كعمر وزفر وزحل وجمع والثانى فعال وذلك فى المؤنث وعدله عن فاعله نحو حذام وقطام ورقاش وذلك فى لغة تميم خاصة فأما الحجازيون فيبنونه على الكسرة قال الشاعر : أتاركة تدللها قطام ٭ رضينا بالتحية والسلام

وقال الآخر : إذا قالت حذام فصدقوها ٭ فإن القول ماقالت حذام

فإن كان آخره راء كسفار اسم لماء وحضار اسم لكوكب ووبار لقبيلة فأكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر ومنهم من لايوافقهم بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف ومما اختلف فيه التميميون أيضا أمس الذى أريد به اليوم الذى قبل يومك

أن كسر الدال أصوب من الفتح وهو ثوب سداه ولحمته إبريسم ويقال هو معرب ثم كثر حتى اشتقت العرب منه فقالوا دبج الغيث الأرض إذا سقاها فأنبتت أزهارها مختلفة واختلف فى الياء فقيل زائدة ووزنه فيعال ولهذا يجمع بالياء فيقال ديابيج وقيل هى أصل والأصل دباج بالتضعيف فأبدل من أحد المضعفين حرف علة ولهذا يرد فى الجمع إلى أصله فيقال دبابيج بباء موحدة بعد الدال اه ملخصا من المصباح (قوله تكون زائدة على ثلاثة أحرف) مستثنى منه مالو كانت زائدة بياء التصغير فإنها تصرف ولايعتد بالياء اه ش (قوله وعدله عن فاعل كعمر الخ) خرج بالمعدول عن فاعل المعدول عن غيره كأخر وجمع وغير المعدول كاسم الجنس كنغر وصرد والصفة كحطم ولبد والمصدر كهدى وتقى والجمع كغرف وطريق العلم بعدل فعل المذكور سماعه غير مصروف ولا علة به مع العلمية فخرج ماسمع من فعل ممنوعا وفيه مانع غير العدل كقتل اسم من أعلام أسماء الترك وفيه مع العلمية العجمة وطوى فيه معها التأنيث ولو وجد فعل ولم يعلم أصرفوه أم لا ففى الإفصاح إن لم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل فمذهب سيبويه صرفه حتى يثبت أنه معدول ومذهب غيره المنع لأنه الأكثر فى كلامهم وإن علم كونه مشتقا وجهل فى النكرات صرف إلا أن يسمع تركه صرفه اه مانقله ش عن بعضهم قال وهذه النكتة من تعارض الأصل والغالب فى العربية وهى نادرة لطيفة (قوله وحجر) كذا فى بعض النسخ والصواب مافى بعض آخر وهو وجحى لأن الاول لم يذكروه من الأسماء المعدولة فإنها محصورة ولم يعدوه معها قال فى الصحاح وجحى اسم رجل قال الأخفش لاينصرف مثل عمر اه وقال الإمام الشعرانى فى كتاب المنهج المطهر للقلب والفؤاد عبدالله جحى هو تابعى كما رأيته بخط الجلال السيوطى قال وكانت أمه خادمة لأم أنس بن مالك وكان الغالب عليه صفاء السريرة فلا ينبغى لأحد أن يسخر به إذا سمع مايضاف إليه من الحكايات المضحكة بل يسأل الله أن ينفعه ببركاته قال الجلال وغالب مايذكر عنه من الحكايات المضحكة لاأصل له اه وذكره غير واحد ونسبوا له كرامات وعلوما جمة كذا فى حاشية القاموس للعلامة أبى الطيب رحمه الله ويقرب منه قول الشيخ جلال الدين البكرى أنه كان قاضيا جليلا بالشام إلا أنه له رقائق ومما ينسب إليه من كذب المتساهلين لكن فى أمثال الميدانى مانصه أحمق من جحى هو رجل من فزارة وكان يكنى أبا الغصن فمن حمقه أن عيسى بن موسى الهاشمى مر به وهو يحفر بظهر الكوفة موضعا فقال له مالك ياأبا الغصن فقال إنى دفنت فى هذا الصحراء دراهم ولست أهتدى إلى مكانها فقال عيسى كان يجب عليك أن تجعل عليها علامة قال قد فعلت قال ماذا قال كانت سحابة تظلها ولست أرى العلامة ومن حمقه أن أبا مسلم صاحب الدولة لما ورد الكوفة قال لمن حوله من منكم يعرف جحى فيدعوه إلى فقال يقطين أنا ودعاه فلما دخل لم يكن فى المجلس غير أبى مسلم ويقطين فقال أيكما أبو مسلم اه ولعله تعدد من تسمى بهذا الاسم والله أعلم (قوله أتاركة تدللها قطام) تاركة مبتدأ وقطام فاعل سد مسد الخبر وتدللها مفعول به وهو بدال مهملة قال فى المصباح تدللت المرأة

فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان فى موضع رفع على أنه معدول من الأمس فيقول مضى أمس بما فيه ويبنيه على الكسر فى النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام فتقول اعتكفت أمس وما رأيته مذ أمس وبعضهم يعربه إعراب مالا ينصرف مطلقاً وقد ذكرنا ذلك فى صدر هذا الشارح وأما سحر فجميع العرب تمنعه من الصرف بشرطين أحدهما أن يكون ظرفا والثانى أن يكون من يوم معين كقولك جئتك يوم الجمعة سحر لأنه حينئذ معدول عن السحر كما قدر التميميون أمس معدولا عن الأمس فإن كان سحر غير يوم معين فالصرف كقوله تعالى «نجيناهم بسحر» والواقع فى الصفات ضربان واقع فى العدد وواقع فى غيره فالواقع فى العدد يأتى على صيغتين فعال ومفعل وذلك فى الواحد والأربعة ومابينهما تقول أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع قال النجارى رحمه الله تعالى لاتتجاوز العرب الأربعة فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة لأن أحاد معناه واحد واحد وثناء معناه اثنان اثنان وكذا الباقى قال الله تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى ومابعده صفة لأجنحة والمعنى والله أعلم أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وأما قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى الثانى للتأكيد لا لافادة التكرار لأن ذلك حاصل بالأول والواقع فى غير العدد أخر وذلك فى نحو قولك مررت بنسوة أخر لأنها جمع لأخرى وأخرى أنثى أخر ألا ترى أنك تقول جاءنى رجل آخر وامرأة أخرى والقاعدة أن كل فعلى مؤنثة أفعل لاتستعمل هى ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة كالكبرى والصغرى والكبر والصغر قال الله تعالى إنها لإحدى الكبر ولايجوز أن تقول صغرى ولا كبرى ولا كبر ولا صغر ولهذا لحنوا العروضيين فى قولهم فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ولحنوا أبا نواس فى قوله :

كأن صغرى وكبرى فى فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب

فكان القياس أن يقال الأخر ولكنهم عدلوا عن الاستعمال فقالوا أخر كما عدل التميميون أمس عن الأمس وكما عدل جميع العرب سحر عن السحر قال الله تعالى فعدة من أيام أخر . العلة السادسة الوصف كأحمر وأفضل وسكران وغضبان ويشترط لاعتباره أمران أحدهما الاصالة فلو كانت الكلمة فى الأصل اسماً ثم طرأت لها الوصفية لم يعتد بها وذلك كما إذا أخرجت صفوانا وأرنباً عن معناهما الأصلى وهو الحجر الأملس والحيوان المعروف واستعملتها بمعنى قاس وذليل فقلت هذا قلب صفوان وهذا رجل أرنب فانك تصرفهما لعروض الوصفية فيهما الثانى أن لاتقبل الكلمة تاء التأنيث فلهذا تقول مررت برجل عريان ورجل أرمل بالصرف لقولهم فى المؤنثة عريانة وأرملة بخلاف سكران وأحمر فإن مؤنثهما سكرى وحمراء بغير التاء ، العلة السابعة الجمع وشرطه أن يكون على صيغة لايكون عليها الآحاد وهو نوعان مفاعل كمساجد ودراهم ومفاعيل كمصابيح وطواويس ، العلة الثامنة الزيادة والمراد بها الألف والنون الزائدتان نحو سكران وعثمان العلة التاسعة التأنيث وهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف كحبلى وصحراء وتأنيث بالتاء كطلحة وحمزة وتأنيث بالمعنى كزينب وسعاد وتأثير الأول منها فى منع الصرف لازم مطلقا من غير شرط كما سيأتى وتأثير الثانى مشروط بالعلمية كما سيأتى وتأثير الثالث كتأثير الثانى لكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف وتارة يؤثر جوازه فالأول

تدللا والاسم الدلال وهو جرأتها فى تكسر وتغنج وكأنها مخالفة وليس بها خلاف (قوله أن يكون من يوم معين) المراد باليوم هنا مطلق الزمن كما تقدم فلا حاجة إلى ما تكلف به من تقدير ليلة يوم أو من جعله بدل غلط تأمل (قوله ولحنوا أبا نواس) هذه كنية أبى الحسن على بن هانىء وهو بضم النون مع تخفيف الواو سمى بذلك لأنه كان له ذؤابتان تنوسان أى تتحركان على عاتقه كما ضبطه المصنف فى شرح بانت سعاد (قوله كأن صغرى الخ) هو من البسيط والصغرى والكبرى تأنيث الأصغر والأكبر والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفى آخره عين مهملة وهى النفاخات التى ترفع فوق الماء والحصباء الحصى وقد أجاب فى المغنى بما ذكر بأنه لم يرد به المفاضلة (قوله فعدة من أيام أخر) فإن قلت أخر جمع آخر لأنه لليوم وآخر لايجمع على فعل وإنما يجمع عليه أخرى فما وجهه * قلت لما كان اليوم مما لايعقل أجرى مجرى المؤنث لمكان التناسب بين مالايعقل وبين الإناث بما يعقل لأنهن ناقصات العقل فكان آخر أخرى فيجمع على أخر كذا فى الإقليد اهـ من خط ش

مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور وهى إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب وإما تحرك الوسط كسقر ولظى وأما المعجمة لحماة وجور وحمص وبلخ والثانى فيما عدا ذلك كهند ودعد وجمل فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ﴿ ولم تسق دعد فى العلب فهذه جميع العلل وقد أتينا على شرحها شرحا يليق بهذا المختصر ﴿ ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام الأول مايؤثر وحده ولايحتاج إلى انضمام علة أخرى وهو شيآن الجمع وألفا التأنيث الثانى مايؤثر بشرط وجود العلمية وهو ثلاثة أشياء التأنيث بغير الألف والتركيب والعجمة نحو فاطمة وزينب ومعديكرب وإبراهيم ومن ثم انصرف صنجة وإن كان مؤنثاً أعجميا وصولجان وإن كان أعجميا ذا زيادة ومسلمة وإن كان مؤنثاً وصفاً لانتفاء العلمية فيهن والثالث ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين العلمية أو الوصفية وهو ثلاثة أيضا العدل والوزن والزيادة مثال تأثيرها من العلمية عمر وأحمد وسليمان ومثال تأثيرها مع الصفة ثلاث وأحمر وسكران

﴿ص﴾ بَابُ التَّعَجُّبِ لَهُ صِيغَتَانِ مَا أَفْعَلَ زَيْداً وَإِعْرَابُهُ مَا مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ وَأَفْعَلَ فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ مَا وَزَيْداً مَفْعُولٌ بِهِ وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ مَا وَأَفْعِلْ بِهِ وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ وَأَصْلُهُ أَفْعَلَ أَيْ صَارَ ذَا كَذَا كَأَغَدَّ الْبَعِيرُ أَيْ صَارَ ذَا غُدَّةٍ فَغُيِّرَ اللَّفْظُ وَزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلِ كَفَى وَإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلَا التَّعَجُّبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ مُثْبَتٍ مُتَفَاوِتٍ تَامٍّ مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ أَفْعَلَ

﴿ش﴾ التعجب تفعل من العجب وله ألفاظ كثيرة غير مبوب لها فى النحو كقوله تعالى «كيف تكفرون بالله» وقوله عليه الصلاة والسلام «سبحان الله إن المؤمن لاينجس حيا ولاميتا» وقولهم لله دره فارسا وقول الشاعر ياسيدا ماأنت من سيد ﴿ موطأ الأكناف رحب الذراع والمبوب له فى النحو صيغتان ما أفعل زيدا وأفعل به فأما الصيغة الأولى فما اسم مبتدأ واختلف فى معناها على مذهبين أحدهما أنها نكرة تامة بمعنى شىء وعلى هذا القول فمابعدها هو الخبر وجاز الابتداء بها إما لما فيها من معنى التعجب كما قالوا فى قول الشاعر

(قوله أما الزيادة) أى بغير ياء التصغير لأنه يصرف معها لجريب (قوله لحماة) علم بلدة (قوله لم تتلفع بفضل مئزرها الخ) هو من المنسرح ونصفه مئزرها والعلب جمع علبة قدح ضخم من جلود الإبل أو من خشب يحلب فيها وجمعها أعلاب وعلب كما فى القاموس والفضل البقية والمراد أن دعدا شريفة غنية غير فقيرة (قوله صنجة) قال فى القاموس صنجة الميزان معربة وفى المغرب الصنجات بالتحريك جمع صنجة بالتسكين (قوله وصولجان) اسم عصا معوجة الرأس

﴿ باب التعجب ﴾

هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية (قوله كيف تكفرون بالله) هذه الصيغة أصل وضعها للاستفهام استعملت فى التعجب مجازا والكلام على نوع هذا المجاز يطلب من حواشى المطول (قوله سبحان الله الخ) هذا اللفظ موضوع لتنزيه الله وسبحان علم للتسبيح منصوب بعامل محذوف وجوبا ثم استعمل فى التعجب وأصل ذلك أن يسبح الله عند رؤية المتعجب منه من صنائعه ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجب منه (قوله لله دره فارسا) أصل هذا الاخبار بأن لبن المحدث عنه لله ثم استعمل فى التعجب (قوله ياسيدا ما أنت من سيد الخ) هو من السريع وما بمعنى شىء والكنف بفتحتين الجانب والجمع أكناف مثل سبب وأسباب ورحب بسكون الحاء المهملة أى طويل الذراع وهذا كناية عن كرمه وقد قلت فى مدح الكرم وذم البخل البخل شين ولا يرضى به أحد ﴿ إلا الأسافل أهل الذم والعار
والمنفقون لهم إخلاف مابذلوا ﴿ والممسكون لهم إتلاف مع نار

عجب لتلك قضية وإقامتى ٭ فيكم على تلك القضية أعجب ٭ وإما لأنها فى قوة الموصوفة إذ المعنى شىء عظيم حسن زيداً كما قالوا فى شر أهر ذا ناب أن معناه شر عظيم أهر ذا ناب والثانى أنها تحتمل ثلاثة أوجه أحدها أن تكون نكرة تامة كما قال سيبويه والثانى أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التى بعدها والثالث أن تكون معرفة موصولة بالجملة التى بعدها وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف والمعنى شىء حسن زيداً عظيم أو الذى حسن زيداً شىء عظيم وعلى هذا قول الأخفش وأما أفعل فزعم الكوفيون أنه اسم بدليل أنه يصغر قالوا ماأحيسنه وما أميلحه وزعم البصريون أنه فعل ماض وهو الصحيح لأنه مبنى على الفتح ولو كان اسما لارتفع على أنه خبر ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية يقال ماأفقرنى إلى عفو الله ولا يقال ماأفقرى وأما التصغير فشاذ ووجهه أنه أشبه الأسماء عموماً بجموده وأنه لامصدر له وأشبه أفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لايبنيان إلا مما استكمل شروطاً يأتى ذكرها وفى أحسن ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية راجع إلى ماوهو الذى دلنا على اسميتها لأن الضمير لايعود إلا على الأسماء وزيدا مفعول به على القول بأن أفعل فعل ماض ومشبه بالمفعول به على القول بأنه اسم وأما الصيغة الثانية فأفعل فعل باتفاق لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب وهو خال من الضمير وأصل قولك أحسن بزيد أحسن زيد أى صار ذا حسن كما قالوا أورق الشجر وأزهر البستان وأثرى فلان وأترب زيد وأغد البعير بمعنى صار ذا ورق وذا زهر وذا ثروة وذا متربة أى فقر وفاقة وذا غدة فضمن معنى التعجب وحولت صيغته إلى صيغة أفعل بكسر العين فصار أحسن زيد فاستقبح اللفظ بإسناد المرفوع بعد صيغته فعل الأمر فزيدت الباء لاصلاح اللفظ فصار أحسن بزيد على صيغة امرر بزيد فهذه الباء تشبه الباء فى كفى بالله شهيداً فى أنها زيدت فى الفاعل ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة وتلك جائزة الحذف قال سحيم :

(قوله عجب لتلك الخ) من بحر الكامل عجب مبتدأ وسوغ الابتداء به دلالته على التعجب ولتلك خبره وقضية تمييز أو حال وقيل التقدير أمرى عجب لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هى قضية (قوله إذ المعنى شىء عظيم الخ) هذا لا يحسن فى نحو ماأعظم الله وماأقدر الله وأول على أن المراد بالشىء خلقه المعظمون له تعالى وهو غنى عنهم أو ما يدل على عظمته تعالى من صنائعه أو هو تعالى على معنى أنه تعالى معظم نفسه لكن فيه إطلاق ماعليه تعالى فى هذا الوجه الثالث أو هو مجاز عن الأخبار بعظمته تعالى على جهة المبالغة ٭ والحاصل أنه يصح التعجب من صفاته تعالى لكن على جهة الحقيقة بتلك الأوجه الثلاثة أو المجاز بالوجه الرابع قال الإمام السبكى والأصح أنه باق على معناه وصرح الإمام ابن الأنبارى بصحة ما أعظم الله اه يس وهل هو مقيس على هذا أو سماعى كلام ابن عقيل يقتضى أنه شاذ فإنه قال لايتعجب من صفات الله تعالى فلا يقال ماأعلم الله لأن علمه تعالى لايقبل الزيادة وقالت العرب ما أعظم الله وماأجله اه ملخصاً من حاشية شيخنا العلامة المحقق السيد محمد البليدى المالكى المتوفى فى سلخ رمضان سنة ألف ومائة وستة وسبعين ودفن بجوار سيدى عبدالله المنوفى بالقرافة الكبرى (قوله أهر ذاناب) الهرير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه قال فى الصحاح وهو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله فزعم الكوفيون أنه اسم) نقل عن الفراء أن الفتحة فيه على هذا فتحة إعراب وهو خبر عن ما وإنما انتصب لكونه خلاف المبتدإ الذى هو ما إذ هو فى الحقيقة خبر زيد وزعم بعض الكوفيين أن أفعل مبنى وإن كان اسما لأنه مضمن معنى التعجب وأصله أن يكون للحرف ذكره الدمامينى اه (قوله بدليل أنه يصغر) قال فى المغنى ولم يسمع ذلك إلا فى أحسن وأملح ذكره الجوهرى ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحك ابن مالك قياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر ابن الأنبارى ولا يقال إلا لمن صغر سنه (قوله لفظه لفظ الأمر) قال الشيخ يس والظاهر أنه مبنى على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر ونقل شيخنا الغنيمى عن مشايخه أنه ينبغى أن يكون مبنيا على السكون إن كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر إن كان معتله نظراً لصورته الآن اه (قوله وأثرى فلان) بالمثلثة أى استغنى (قوله أى فقر وفاقة) تفسير لقوله متربة (قوله من جهة أنها لازمة) قال الرضى وقد تحذف إذا كان المتعجب منه أن وصلتها نحو أحسن أن تقول أى بأن تقول على ماهو القياس (قوله سحيم) هو بمهملتين تصغير أسحم بمعنى أسود

عميرة ودع أن تجهزت غاديا * كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا * ولايبنى فعل التعجب واسم التفضيل إلا مما استكمل خمسة شروط أحدها أن يكون فعلا فلا يبنيان من غير فعل ولهذا خطىء من بناه من الجلف والحمار فقال ماأجلفه وماأحمره وشذقولهم ماألصه وهوألص من شظاظ الثانى أن يكون الفعل ثلاثيا فلايبنيان من نحو دحرج وانطلق واستخرج وعن أبى الحسن جواز بنائه من الثلاثى المزيد فيه بشرط حذف زوائده وعن سيبويه جواز بنائه من أفعل نحو أكرم وأحسن وأعطى الثالث أن يكون مما يقبل معناه التفاوت فلايبنيان من نحو : مات وفنى لأن حقيقتهما واحدة وإنما يتعجب مما زاد على نظائره الرابع أن لايكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو ضرب وقتل الخامس أن لايكون اسم فاعله على وزن أفعل فلا يبنيان من نحو عمى وعرج وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة ولا من نحو سود وحمر ونحوهما من أفعال الألوان ولا من نحو لمى ودعج ونحوهما من أفعال الحلي التى الوصف منها على وزن أفعل لأنهم قالوا من ذلك هو أعمى وأعرج وأسود وأحمر وألمى وأدعج

﴿ص﴾ بَابُ الْوَقْفِ فِى الْأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ رَحْمَةٍ بِالْهَاءِ وَعَلَى نَحْوِ مُسْلِمَاتٍ بِالتَّاءِ

﴿ش﴾ إذا وقف على مافيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تغير نحو قامت وقعدت وإن كانت متحركة فاما أن تكون الكلمة جمعا بالألف والتاء أولا فان لم تكن كذلك فالأفصح الوقف بابدالها هاء تقول هذه رحمة وهذه شجرة وبعضهم يقف بالتاء وقد وقف بعض السبعة فى قوله تعالى « إن رحمة الله قريب من المحسنين » و « إن شجرة

تصغير ترخيم اه ش (قوله عميرة ودع أن تجهزت غاديا * كفى الخ) هو من الطويل عميرة اسم محبوبته منصوب بودع وغاديا بالغين المعجمة من الغدو بمعنى الذهاب والشاهد فى قوله كفى الشيب حيث ترك الباء فى فاعل كفى (قوله الجلف) بكسر الجيم أى جاف غليظ وفى التصريح الجلف بالجيم هو فى الأصل الدن الفارغ وفى القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافى وقد جلف كفرح جلفا وجلافة اه فأثبت له فعلا ليبنى من فعله اه أى من غير شذوذ على هذا وقوله والحمار هو الحيوان المعروف وقوله ماأحمره أى ماأبلده (قوله ألص من شظاظ) بكسر الشين وفتحها وبظاءين معجمتين وهو رجل من بنى ضبة وبنوا هذا من قولهم هو لص بكسر اللام أى سارق ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص إذا أخذ المال خفية فعلى هذا لاشذوذ فيه ذكره فى التصريح (قوله من أفعال الحلي) وهو بضم الحاء وكسرها مع القصر جمع حلية بكسر الحاء المهملة بمعنى الصفة كما فى المصباح والإضافة علي معنى اللام أى الأفعال الدالة على الصفات القائمة بالأشخاص كالدعج الخ تأمل (قوله قالوا من ذلك) أى شذوذا (قوله وألمى) اللمى سمرة فى الشفة مستحسنة (قوله أدعج) قال فى المصباح دعجت العين دعجا من باب تعب وهو سعة مع سواد وقيل شدة سوادها فى شدة بياضها فالرجل أدعج والمرأة دعجاء والجمع دعج مثل أحمر وحمراء وحمر اه

﴿الوقف﴾

قال العلامة الجعبرى فى شرح الشاطبية حد الوقف قطع الصوت آخر الكلمة الوضعية زمانا فقولنا قطع الصوت جنس أى لأنه يشمل السكت وقولنا آخر الكلمة فصل أخرج به قطعه عن بعضها فهو لغوى لاصناعى وقولنا الوضعية ليندرج فيه نحو كلما الموصولة فإن آخرها وضعا اللام وقولنا زمانا وهو مايزيد على الآخر أخرج به السكت وهذا أجود من قولهم قطع الكلمة عما بعدها أوقطع الحرف على الحركة لعمومه اه أى لعموم الحد الذى ذكره بخلاف الحدين المذكورين فإن أولهما لايعم الكلمة التى ليس بعدها شيء وثانيهما لايعم الوقف على الحرف الساكن (قوله فالأفصح الوقف فابدالها هاء) أى فرقا بينها وبين تاء التأنيث الفعلية كضربت والحرفية كلات والتاء الأصلية كوقت والتى قبلها ساكن كأخت ولم يعكسوا لأنهم لوقالوا ضربه ولاه ووقه وأخه لالتبس مع أن بعضهم أبدل الحرفية

الزقوم » بالتاء وسمع بعضهم يقول ياأهل سورة البقرت فقال بعض من سمعه والله ماأحفظ منها ولا آيت قال الشاعر

والله أنجاك بكفى مسلمت ⁂ من بعد ما وبعد ما وبعد مت

وإن كان جمعاً بالألف والتاء فالأفصح الوقف بالتاء وبعضهم يقف بالهاء وسمع من كلامهم كيف الإخوة والأخواه وقالوا دفن البناه من المكرماه وقد نبهت على الوقف على نحو رحمة بالتاء وعلى مسلمات بالهاء بقولى بعدو قد يعكس فيهن

﴿ص﴾ وَعَلَى نَحْوِ قَاضٍ رَفْعاً وَجَرًّا بِالْحَذْفِ وَنَحْوُ الْقَاضِى فِيهِمَا بِالْإِثْبَاتِ

﴿ش﴾ إذا وقف علي المنقوص وهو الاسم الذى آخره ياء مكسور ماقبلها فإما أن يكون منوناً أولا فإن كان منوناً فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجراً بالحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض ويجوز أن تقف عليه بالياء وبذلك وقف ابن كثير على هاد ووال وواق من قوله تعالى « ولكل قوم هاد » . « ومالهم من دونه من وال » . « ومالهم من دونه من واق » وإن كان غير منون فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجراً بالإثبات كقولك هذا القاضى ومررت بالقاضى ويجوز الوقف عليه بالحذف وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق فى قوله تعالى « وهو الكبير المتعال » « لينذر يوم التلاق » ووقف ابن كثير بالياء علي الوجه الأفصح

﴿ص﴾ وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ

﴿ش﴾ الضمير راجع إلى القلب تاء رحمة هاء وإثبات تاء مسلمات وحذف ياء قاض وإثبات ياء القاضى أى وقد يوقف على رحمة بالتاء وعلي مسلمات بالهاء وعلى قاض بالياء وعلى القاضى بالحذف

﴿ص﴾ وَلَيْسَ فِى نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِى إِلَّا الْيَاءَ

﴿ش﴾ إذا كان المنقوص منصوباً وجب فى الوقف إثبات يائه فإن كان منوناً أبدل من تنوينه ألف كقوله تعالى « ربنا إننا سمعنا منادياً » وإن كان غير منون وقف علي الياء كقوله تعالى « كلا إذا بلغت التراقى »

﴿ص﴾ وَيُوقَفُ عَلَى إِذاً نَحْوُ لَنَسْفَعاً وَرَأَيْتُ زَيْداً بِالْأَلِفِ

﴿ش﴾ يجب فى الوقف قلب النون الساكنة ألفاً فى ثلاث مسائل إحداها إذاً هذا هو الصحيح وجزم ابن عصفور فى شرح الجمل بأنه يوقف عليها بالنون وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون وليس كما ذكر ولا يختلف القراء فى الوقف على نحو ولن تفلحوا إذاً أبداً أنه بألف ، الثانية نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة كقوله لنسفعاً وليكونا وقف الجميع عليهما بالألف قال الشاعر ⁂ ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ⁂ أصله اعبدن الثالثة تنوين الاسم المنصوب نحو رأيت زيداً هذا وقف عليه العرب بالألف إلا ربيعة فإنهم وقفوا على نحو رأيت زيداً بالحذف قال شاعرهم :

ألا حبذا غنم وحسن حديثها ⁂ لقد تركت قلبى هائما بها دنف

فى لات هاء فقال لاه وهوضعيف اه ش (قوله فى قول الشاعر) هو أبو النجم وهو من الرجز والمراد بقوله بعدمت بعد ما فأبدل فى التقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافى وبعده

صارت نفوس القوم عند الغلصمت ⁂ وكادت الحرة أن تدعى أمت

والغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الناتئ من الحلقوم (قوله فالأفصح الوقف عليه بالحذف) فإن قلت لم رد ما كان حذف لأجل نون التوكيد الخفيفة فى الوقف لزوال علة الحذف ولم يرد فى نحو هذا قاض مع زوال العلة قلت يرد فيه أيضاً وإن كان الأكثر خلافه وعليه فالفرق أن المحذوف هنا جزء كلمة وثم كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها اه شيخ الإسلام (قوله ومالهم من دونه من واق) التلاوة من الله (قوله ألا حبذا غنم الخ) هو من الطويل

﴿ص﴾ كَمَا يَكْتُبَنْ

﴿ش﴾ لما ذكرت الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رسمها فى الخط استطراداً فذكرت أن النون فى المسائل الثلاث تصور ألفاً على حسب الوقف وعن الكوفيين أن نون التأكيد تصور نوناً وعن الفراء أن إذاً إن كانت ناصبة كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون فرقاً بينها وبين إذا الشرطية والفجائية وقد تلخص فى كتابة إذاً ثلاثة مذاهب بالألف مطلقاً والنون مطلقاً والتفصيل

﴿ص﴾ وَتُكْتَبُ الْأَلِفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كَقَالُوا دُونَ الْأَصْلِيَّةِ كَزَيْدٌ يَدْعُو وَتُرْسَمُ الْأَلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ كَاسْتَدْعَى وَالْمُصْطَفَى أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءَ كَرَمَى وَالْفَتَى وَأَلِفاً فِى غَيْرِهِ كَعَفَا وَالْعَصَا وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الْفِعْلِ بِالتَّاءِ كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ وَالْاِسْمِ بِالتَّثْنِيَةِ كَعَصَوَيْنِ وَفَتَيَيْنِ

﴿ش﴾ لما ذكرت هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردت بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها إحداهما أنهم فرقوا بين الواو فى قولك زيد يدعو بينها فى قولك القوم لم يدعوا فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة وجردوا الأصلية من الألف قصداً للتفرقة بينهما الثانية أن من الألفات المتطرفة مايصور ألفاً ومنها مايصور ياء وضابط ذلك أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف أو كانت منقلبة عن ياء صورت ياء مثال ذلك فى النوع الأول استدعى والمصطفى وفى النوع الثانى رمى وهدى والفتى والهدى وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو صورت ألفاً وذلك نحو دعا وعفا والعصا والقفا ولما ذكرت ذلك احتجت إلى ذكر قانون يتميز به ذوات الواو من ذوات الياء فذكرت أنه إذا أشكل أمر الفعل وصلته بتاء المتكلم أو المخاطب فمهما ظهر فهو أصله ألا ترى أنك تقول فى رمى وهدى رميت وهديت وفى دعا وعفا دعوت وعفوت وإذا أشكل أمر الاسم نظرت إلى تثنيته فمهما ظهر فيها فهو أصله ألا ترى أنك تقول فى الفتى والهدى الفتيان والهديان وفى العصا والقفا العصوان والقفوان وما أحسن قول الشاطبى رحمه الله تعالى : وتثنية الأسماء تكشفها وإن ✽ رددت إليك الفعل صادفت منهلا

وألا للتنبيه وحب فعل ماض وذا فاعله وغنم اسم امرأة وهو المخصوص بالمدح وبها متعلق بهائماً من هام على وجهه من العشق والشاهد فى دنف فإنه بسكون الفاء والقياس دنفا لأنه حال ولكن ربيعة يقولون فى الوقف رأيت زيد بالتسكين ذكره العينى (قوله وضابط ذلك) اعلم أن القول الجامع فى هذه المسألة أن يقال كل ألف ختم بها فعل أو اسم متمكن إذا كان ثالثة ألفا مبدلة من ياء أو رابعة فصاعداً مطلقاً فإنها تكتب بالياء أما التقييد بالفعل أو الاسم المتمكن فللاحتراز عن الحروف نحو ما ولا وعن المبنيات نحو هذا وذا وهؤلاء فإنهما يكتبان بالألف وشذ نحو بلى وإلى وعلى وحتى ونحو متى ولدى وأما تقييد الثالثة بالانقلاب عن الياء فلاخراج المنقلبة عن الواو نحو عصا وقفا والمجهولة فإنهما يكتبان أيضا بالألف على الأصل وشذ زكى من الواو وهذه التفرقة للفرق ولم يعكس لأنه لا أصل للمجهولة ولأنهم كرهوا أن يكون فى آخر الاسم واو اقبلها فتحة وقولنا مطلقاً يشمل الألف اليائية كأوحى ومرمى والواوية كأعطى وملهى وسواء كانت للإلحاق كعلقى أو للتأنيث كسلمى أو للتكثير كقبعثرى وإنما كتب جميعها بالياء لأنها ترد إليها عند التثنية وما أشبهها نعم تستثنى المسبوقة بياء كأحيا والدنيا واستحيا وخطايا فإنها تكتب بالألف لكراهة اجتماع الياءين إلا فى نحو يحيى علما كما فى التسهيل وغيره وإلا فى ربى كذلك كما فى الشافية للفرق بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة وإنما لم يعكسه لأن الاسم أخف من الفعل فكان أحمل لاجتماع المثلين عند الاضطرار هذا ومقتضى التقييد بالعلمية أنهما يكتبان بالألف عند التنكير والأوجه كتابتهما أيضا بالياء كما يقتضيه كلام بعضهم فليفهم ذكره العلامة ابن قاسم الغزى (قوله قول الشاطبى الخ) هو الإمام المقرى أبو محمد قاسم منسوب إلى شاطبة قرية بجزيرة الأندلس من بلاد المغرب ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ببلدته المذكورة وتوفى بمصر سنة تسعين وخمسمائة ودفن قريباً من سفح الجبل وقبره معروف يزار (قوله وتثنية الأسماء الخ) هذا ضابط يعرف أصل الثلاثيات لأن ما فوقها يرد إلى الياء يائيا كان أو واويا أو زائداً أو هو تعريف دورى لأن معرفة

وقال الحريرى رحمه الله إذا الفعل يوما غم عنك هجاؤه ❊ فألحق به تاء الخطاب ولاتقف
فإن تره بالياء يوما كتبته ❊ بياء وإلا فهو يكتب بالألف

﴿ص﴾ فَصْلٌ هَمْزَةُ اسْمٍ بِكَسْرٍ وَضَمٍّ وَاسْتٍ وَابْنٍ وَابْنِمٍ وَابْنَةٍ وَامْرِئٍ وَامْرَأَةٍ وَتَثْنِيَتِهِنَّ وَاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ وَالْغُلَامِ وَايْمُنِ اللهِ فِى الْقَسَمِ بِفَتْحِهِمَا أَوْ بِكَسْرٍ فِى ايْمُنِ هَمْزَةُ وَصْلٍ أَىْ تَثْبُتُ ابْتِدَاءً وَتُحْذَفُ وَصْلًا وَكَذَا هَمْزَةُ الْمَاضِى الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ كَاسْتَخْرَجَ وَأَمْرِهِ وَمَصْدَرِهِ وَأَمْرِ الثُّلَاثِىِّ كَاقْتُلْ وَاغْزُ وَاغْزِى بِضَمِّهِنَّ وَاضْرِبْ وَامْشُوا وَاذْهَبْ بِكَسْرٍ كَالْبَوَاقِى

﴿ش﴾ هذا الفصل فى ذكر همزات الوصل وهى التى تثبت فى الابتداء وتحذف فى الوصل والكلام فيها فى فصلين الأول فى ضبط مواضعها فنقول قد استقر أن الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا فى نوعين أحدهما أسماء غير مصادر وهى عشرة محفوظة اسم واست وابن وابنة وابنم وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان وأيمن الله فى القسم وتثنية السبعة الأولى بمنزلتهن وهى اسمان واستان وابنان وابنمان وابنتان وامرآن وامرأتان قال الله تعالى «فرجل وامرأتان» بخلاف الجمع فإن همزاته همزات قطع قال الله تعالى «إن هى إلا أسماء سميتموها فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم» النوع الثانى أسماء هى مصادر وهى مصادر الأفعال الخماسية كالانطلاق والاقتدار والسداسية كالاستخراج وأما الفعل فإن كان مضارعا فهمزاته همزات قطع نحو وأعوذ بالله وأستغفر الله وأحمد الله وإن كان ماضيا فإن كان ثلاثيا أو رباعيا فهمزاته همزات قطع فالثلاثى نحو أخذ وأكل والرباعى نحو أخرج وأعطى وإن كان خماسيا أو سداسيا فهمزاته همزات وصل نحو انطلق واستخرج وأما الأمر فإن كان من الرباعى فهمزته همزة قطع كقولك يازيد أكرم عمرا ويافلان أجب فلانا وأما الحرف فلم تدخل علية همزة وصل إلا على اللام نحو قولك الغلام والفرس وعن الخليل أنها همزة قطع عوملت فى الدرج معاملة همزة الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت الهمزة من خير وشر فى الحالتين للتخفيف وبقية الحروف همزاتها همزات قطع نحو أم وأو وأن ❊ الفصل الثانى فى حركة همزة الوصل اعلم أن منها مايحرك بالكسر فى أكثر وبالضم فى لغة ضعيفة وهو اسم وقد أشرت إلى ذلك بقولى همزة اسم بكسر وضم ومنها مايحرك بالفتح خاصة وهى همزة لام التعريف ومنها مايحرك بالفتح فى

أصلها تتوقف على تثنيتها وتثنيتها تتوقف على معرفة أصلها وتوجيهه أنك تعرف أن أصل ألف الفتى ياء نحو فتى فيما سمعت تثنيته نحو ودخل معه السجن فتيان وأن أصلها واو فى نحو ماكان محمد أبا أحد فى نحو لأبويه والتعريف العام الشامل لمعرفة أصل الألف هل هو ياء أو واو فى الأسماء والأفعال هو التركيب اللغوى نحو الفتى مركب من ف ت ى والهدى مركب من هـ د ى والصفا من ص ف و ، أفاده العلامة الجعبرى فى شرح الشاطبية مع إيضاح ويمكن الجواب عن الدور المذكور بأن ماذكر من التثنية ورد الفعل للمتكلم طريق سماعى أى ماسمعته يثنى فاردده إلى أصله وماسمعته فى كلامهم مردودا إلى المتكلم رجعت اليه وهذا الجواب يؤخذ من كلام العلامة الجعبرى عند شرحه باب الإضافة (قوله وقال الحريرى) بالحاء المهملة هو القاسم بن على صاحب المقامات المشهورة

(فصل فى الكلام على مواضع همزة الوصل)

وهى همزة سابقة موجودة فى الابتداء مفقودة فى الدرج سميت بذلك لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما بعدها وقيل إن تسميتها بذلك اتساع (قوله فى ضبط مواضعها) المراد به الحصر والإحاطة اه ش (قوله وهى عشرة) كذا قالوا قال المصنف وينبغى أن يزيدوا أن الموصولة وأيم لغة فى أيمن فإن قالوا هى أيمن حذفت نا اللام قلنا وأينم هو ابن فزيدت الميم اه من خط ش (قوله اسم) أصله عند البصريين سمو كقنو وقال الكوفيون

الأفصح وبالكسر فى لغة ضعيفة وهو أيمن المستعمل فى القسم فى قولهم أيمن الله لأفعلن وهو اسم مفرد مشتق من اليمن والبركة لاجمع يمين خلافا للفراء وقد أشرت إلى هذا القسم والذى قبله بقولى بفتحهما أو بكسر همزة أيمن ومنها مايحرك بالضم فقط وهو أمر الثلاثى إذا انضم ثالثه ضما متأصلا نحو اقتل اكتب ادخل ودخل تحت قولنا متأصلا نحو قولك للمرأة اغزى ياهند لأن أصله اغزوى بضم الزاى وكسر الواو فأسكنت الواو للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وكسرت الزاى لتناسب الياء وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل باغزى ومثلت قبلها باغز لأنبه على أن الأصل اغزوى بالضم بدليل وجوده إذ لم توجد ياء المخاطبة وخرج عنه نحو قولك امشوا فإنه يبتدأ بالكسر لأن أصله امشيو بكسر الشين وضم الياء فسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم ضمت الشين لتجانس الواو لتسلم من القلب ياء ولهذا مثلت به فى الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب للتنبيه على أنهما من باب واحد وإنما مثلت باذهب دفعا لتوهم من يتوهم أنهم إذا ضموا فى مثل اكتب وكسروا فى مثل اضرب فينبغى أن يفتحوا فى مثل اذهب ليكونوا قد راعوا بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة فى حال الوقف ومنها مايكسر لاغير وهو الباقى وذلك أصل الباب . وهذا آخر ما أردنا إملاءه على هذه المقدمة وقد جاء بحمد الله مهذب المبانى ، مشيد المعانى ، محكم الأحكام ، مستوفى الأنواع والأقسام ، تقر به عين الودود ، وتكمد به نفس الجاهل الحسود

إن يحسدونى فإنى غير لائمهم * قبلى من الناس أهل الفضل قد حسدوا * فدام لى ولهم مابى وما بهم

ومات أكثرنا غيظا بما يجد * أنا الذى يجدونى فى صدورهم * لاأرتقى صدرا منها ولا أرد

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفا وعلى النفع به موقوفا وأن يكفينا شر الحساد ولا يفضحنا

أصله وسم بفتح الواو (قوله وهذا آخر ما أردنا إملاءه الخ) بالمدمع الهمزة مصدر أملاه عليه بمعنى ألقاه وهذه لغة بعض العرب ويقال أمللته بمعنى ألقيته أيضا وهما لغتان جاء بهما القرآن قال تعالى «وليملل الذى عليه الحق» وقال تعالى «فهى تملى عليه بكرة وأصلا» أفاده فى المصباح والمراد أردنا القاءه على هذه المقدمة شرحا لها (قوله جاء بحمد الله) يطلق المجىء على الحضور وعلى غيره قال فى المصباح جاء زيد حضر وجاء أمر السلطان بلغ فيحتمل أنه استعمل المجىء بالمعنى الأول فى الحصول أو هو بمعنى بلغ (قوله مهذب) أى منقح المبانى جمع مبنى وهو فى الأصل مكان البناء استعير للألفاظ بجامع أن كلا ينبنى عليه غيره إذ من المعلوم أن الألفاظ تبنى عليها المعانى أى يستدل بها عليه بناء على أنها قوالب للمعانى (قوله مشيد المعانى) أى مرتفع المعانى جمع معنى وهو مايعنى ويقصد من الألفاظ وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه المعانى بمكان وحذف المشبه به وإثبات التشديد تخييل له (قوله محكم الأحكام) أى متقن الأحكام جمع حكم بمعنى محكوم به (قوله مستوفى الأنواع والأقسام) قال الشنوانى أى آخذا لها بكمالها من قولك استوفى فلان حقه إذا أخذه وافيا كاملا (قوله تقر) بفتح المثناة الفوقية وكسر القاف مضارع قر من باب ضرب أو بفتح القاف مضارع قر من باب تعب يقال قرت العين قرة بالضم وقرورا بردت سرورا فهو كناية عن السرور لأن دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة (قوله وتكمد) بفتح الميم مضارع كمد الشىء من باب تعب تغير لونه أى تتغير به ذات الجاهل الحسود أى الذى عنده حسد وليس مراده كثير الحسد وإنما عبر بالحسود إشارة إلى أن شأن الجاهل ذلك والحسد تمنى زوال نعمة الغير وإن لم تحصل له وهو من الكبائر والكلام على الحسد ومايتعلق به مبسوط فى محله (قوله إن يحسدونى الخ) الأبيات الثلاثة من بحر البسيط ويحسد بضم السين مضارع حسد من باب دخل وقبلى بفتح القاف وسكون الموحدة ظرف لقوله حسدوا الواقع خبرا عن قوله أهل الفضل ومن الناس حال من نائب فاعل حسدوا أو من أهل الفضل بناء على صحة مجىء الحال من المبتدإ والتقدير أهل الفضل قد حسدوا قبلى حال كونهم من الناس وقوله فدام لى ولهم مابى أى من النعم وما بهم من الحسد والنقم ومن المعلوم أن الحسدة قوم لئام ظلمة للمحسود فيجوز أن يدعو عليهم فسقط ما أورده المحشى وغيظا منصوب على التمييز قال فى المصباح الغيظ الغضب المحيط بالكبد وهو أشد الحنق

يوم الأشهاد بمنه وكرمه إنه الكريم التواب الرؤوف الرحيم الوهاب * تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً دائماً إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

أي الغضب (قوله بما يجد) أي بسبب مايجده وقوله أنا الذي يجدوني في صدورهم قال في القاموس وجد المطلوب أدركه اه يعني يدركوني أي يدركون صفاتي وأحوالي في صدورهم ويستعمل وجد بمعنى علم والمراد لازمه وهو الاعتناء فإن من علم شيئاً فقد اعتنى به أي أنا الذي يهتمون بي وقوله لا أرتقي صدراً أي لا أصعد صدراً قال في القاموس الصدر بالسكون الرجوع والاسم بالتحريك والمعنى لا أصعد حال كوني راجعاً وقوله منها أي الصدور وقوله ولا أرد من الورد ضد الصدر فشبه صدورهم بمكان فيه ماء يصعد منه ويرجع إليه وحذف المشبه به وأثبت شيئاً من لوازمه على طريق التخييل ففي الكلام استعارة بالكناية وتخييل وهذا كناية عن عدم تدبيره في أمورهم واشتغاله بهم * وحاصل المراد أنهم لعظمة قدره مشتغلون به وهو غير مبال بهم لحقارتهم وهذا المعنى مستفاد بما ذكره الشهاب الخفاجي في كتابه شفاء الغليل قد سألت كثيراً من الفضلاء والعلماء وعن معنى هذه الأبيات فلا أجد من يشفي الغليل حتى وقفت على الكتاب المذكور وعبارته نصها الصدر هو الرجوع من ورد الماء ضد الورد والإيراد والإصدار يجعلان كناية عن تدبير الأمور لأنهم كانوا أهل سفر وجل أمرهم ذلك فسكنوا به عن جميع أمورهم وقال معاوية طرقتني أمور ليس فيها إصدار ولا إيراد كما قال الشاعر

ما أمس الزمان حاجا إلى من * يتولى الإيراد والإصدار

أي يتصرف في الأمور بصائب رأيه ولما كان الصدر مستلزماً للورد اكتفوا به في قولهم لا يصدر إلا عن رأيه أي لا يتصرف إلا تصرفاً ناشئاً عن رأيه وإذنه ومن لم يفهمه استشكل هذه العبارة حيث وقعت في عبارة المصنفين اه (قوله وإلى الله العظيم أرغب) قال ابن عادل في تفسيره : الرغبة أصلها الطلب فإن تعددت بفي كانت بمعنى الإيثار له والاختيار نحو رغبت في كذا وإن تعدت بعن كانت بمعنى الزهادة نحو رغبت عنك اه وضمنه هنا معنى ألتجئ فعداه بإلى وإلا فهو يتعدى للمحبوب بفي أو نفسه (قوله وعلى النفع به موقوفاً) أي محبوساً عليه لا يتعداه إلى غيره (قوله يوم الأشهاد) جمع شهد وشهد جمع شاهد مثل صاحب وصحب (قوله على سيدنا محمد) قال اللقاني في شرح جوهرته لا خلاف كما قاله أستاذنا في جواز استعمال السيد فيه عليه الصلاة والسلام واستحبابه في غير الصلاة وإنما الخلاف في استعماله حال التشهد والمعول عليه الاستحباب اه والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب قال مؤلفها وكان الفراغ من ذلك ليلة الجمعة من شعبان المبارك الذي هو من شهور سنة ألف ومائة وسبعة وسبعين هلالية والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

تم الكتاب بعون الله تعالى وحسن توفيقه

﴿فهرس حاشية العلامة السجاعى على شرح القطر﴾

﴿تم الفهرس﴾